

مذكرات

الجزء الثالث



د. عبد العظيم رمضان
تحقيق

أthen وTarin مصر المعاصر

Bibliotheca Alexandrina



0004009

مذکرات سعد زغلول

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات

سعد زغلول

الجزء الثالث

تحقيق

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

قام بقراءة الكراسات :

سامي عزيز

ابليس راغب

محمد حجازى

مصطفى الغایات

استيره غالى

الإخراج الفنى والتنفيذ :

هاشم الأشمونى

**ويل لى من الذين يطالعون
من بعدي هذه المذكرات !**

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)

تقديم

٣

بعد أن قدمت الجزءين الأول والثانى من مذكرات سعد زغلول فى عامين متوالين ، هما عاما ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، يسعدنى أن أقدم للقارئ العربى الجزء الثالث فى هذا العام ١٩٨٩ ، وهو يتناول يوميات الزعيم الخالد فى الفترة من ١٩ ابريل سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، وهى التى تتضمنها الكراسات رقم ١٧ و ١٦ و ١٣ و ١٨ - حسب الترتيب الزمنى للكراسات ، وليس الترتيب资料ى .

ويرجع السبب فى صدور هذا الجزء الثالث فى هذه الفترة القياسية ، إلى نفس العامل الذى جعلنا نصدر الجزء الثانى فى فترة قياسية مقاربة ، وهى عام ونصف ، وهو الرغبة القوية فى تجديد أمل القراء فى قراءة كامل المذكرات فى فترة زمنية معقولة ، بعد أن فقد الكثيرون هذا الأمل عندما علموا أن تحقيق الجزء الأول وحده استغرق خمسة أعوام - أى من عام ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦

ويتناول هذا الجزء أخطر حديث هزا مصر في تلك الفترة ، وهم محاولة مد امتياز شركة قنال السويس ، ومصرع بطرس غالى باشا . وقد كتب سعد زغلول قصة مد امتياز شركة قنال السويس كاملة ، ومن الداخل ، وبأسلوب درامى مؤثر يلقى كل الضوء على موقفه ، وموقف زملائه ، وموقف رئيس النظار ، وموقف الخديوى عباس حلمى ، والأمراء ، والإنجليز ، وممثلى الأمة . كما كتب قصة مصرع بطرس غالى من نافذته الخاصة .

وفي خلال ذلك كله كان سعد زغلول يتناول الأحداث اليومية بصراحته الفريدة ، ويتناول فيها صراعاته مع المستشار الانجليزى لوزارة المعارف دنلوب حول صبغ التعليم فى مصر بالصبغة الوطنية ، وتعيين الوطنيين بدلاً من الانجليز ، وعلاقاته مع المعتمد البريطانى فى مصر ، السير إلدون غورست ، وعلاقاته مع الخديوى عباس ، وينفتح غضبه وآراءه النقدية فى كل ما يراه ويتعرض له من أحداث وواقع ، ويوضح رفضه لكل مظهر من مظاهر الاعتداء على اختصاصاته كناظر وطنى ، والذى يذهب فيه إلى حد كتابة استعفائه بالفعل . ويفك فى كل صفحة من يومياته الفريدة – التى كتبها لنفسه ، ولم يكتبها لكتى يقرأها الغير – أنه كان الوزير الوطنى الغبور الذى يعمل لمصلحة بلده بكل ما يملك من قوة ، على حساب صحته وأعصابه ، ولم يكن ذلك الطراز الذى حاول المفترون تصويره تحت ستار البحث العلمى ، وأرادوا به اغتیال شرف ووطنية هذا الزعيم المصرى الكبير .

وقد اتبعنا في تحديد نهاية هذا الجزء نفس القاعدة التى اتبعناها في الجزء الثانى ، وهى قاعدة التقسيم الكمى ، وليس التقسيم الموضوعى . بمعنى أننا لم نستطع الوقوف عند حدث معين لانهاء الجزء ، بعد أن وجدنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت كبير في حجم

الأجزاء ، فتزيد صفحات بعض الأجزاء إلى حد لا يحتمله كتاب ، وتقلل صفحات البعض الآخر إلى حد يخل بالحجم المعقول لكتاب .

لذلك وقفنا عند تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ . وهو تاريخ قلت بعدها يوميات سعد زغلول فجأة إلى حد كبير ، وبدرجة تشير الدهشة ! وقلت متابعته للأحداث على نحو دعاها إلى الشك في اختفاء كراسة أخرى كان يكتب فيها مذكراته ، بل اختفاء كراسات ! .

ويكفي في ذلك القول بأن يوميات سعد زغلول في الفترة من ١١ يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، قد شغلت نحو ٣٥٠ صفحة من الكراسات ، بينما لم تشغل هذه اليوميات في فترة مماثلة – أي من ٢ يوليو ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ – أكثر من ٣٣ صفحة فقط ! وذلك دون سبب معقول ، إذ لم تقل أهمية الواقع في تلك الفترة السابقة ، بل إنه في تلك الفترة اختفى جورست من المسرح السياسي في مصر ، بوفاته في ١٢ يوليو ١٩١١ ، وظهور اللورد كتشنر مكانه ، ووصوله إلى مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩١١ ، وانتهاء سياسة الوفاق .

وأكثر من ذلك أن طريقة كتابة سعد زغلول يومياته تغيرت ، فبعد أن كان يتبع طريقة التفصيل ، والكتابة اليومية ، حتى تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ ، أخذ يتبع طريقة الاجمال ، والكتابة عن عدة أيام مرة واحدة . ونلاحظ أن ذلك حدث بعد عودته من أوروبا ، التي سافر إليها في يوليه ١٩١٠ ، وهو عادة لا يكتب يومياته خارج مصر اللهم إلا نادراً جداً ، كما سوف يرى القارئ في هذا الجزء ، وباللغة الفرنسية . فهل استمرت عادة عدم كتابة يومياته في الخارج معه بعد عودته ؟ هذه مجرد تكهنات ، لأن سفر سعد في يوليه ١٩١٠ لم يكن هو السفر الوحيد ، بل سبقه سفره كل صيف ، وكان يعود في كل مرة ليستأنف كتابة يومياته .

على كل حال ، فإن عادة سعد زغلول في كتابة يومياته في أكثر من كراس واحد في وقت واحد ، قد تسببت في أن هذا الجزء الثالث سوف يتضمن وقائع يرجع تاريخها إلى الجزء الأول ! أى إلى وقائع كتبها في الكراسة العاشرة . كما أنها سوف تتضمن وقائع كتبها في الكراسة العشرين ، التي سوف تصدر في الجزء الرابع !

والواقع الأولى كتبها سعد زغلول في الكراسة ١٨ من هذا الجزء ، من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ، وقد سقطت من سياقها الذي ورد في ص ٥٢٢ من الكراسة العاشرة ، وتمثلت في واقعتين :

الأولى ، في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتحتوى بفكرة إنشاء مجلس نياب في مصر . وقد تتبع فيها سعد تطور هذه الفكرة في مجلس شورى القوانين ، وفي الصحف الوطنية ، وموقف الحكومة الانجليزية منها ، ووصل إلى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، حين انقسم مجلس شورى القوانين بين فريقين : الأول ، يطالب بإنشاء مجلس نياب ، وقد ذكر سعد زغلول من أسمائه : إسماعيل أباظة ، ومحمود عبد الغفار ، وعلى شعراوى ، وأحمد يحيى . والثاني ، ويطالب بتوسيع اختصاص المجلس ، والاستغال فيما يمكن ويغنى ، وإحالة المسألة على اللجنة التي تشكلت في المجلس لأجل النظر في تعديل القانون النظامي ، وانتظر ما تفعله الجمعية العمومية ، التي كانت قد سبقت فأبدت هذا الطلب . وقد تغلب هذا الفريق المعتدل على الفريق المتطرف بأغلبية أحد عشر صوتاً ضد عشرة أصوات . وعند ذلك أخذت الصحف الوطنية تنظرى العشرة المتطرفين ل موقفهم ، وهاجت الأحد عشر عضواً ، ونسبتهم إلى خيانة الوطن . وقد أسمى سعد زغلول هؤلاء العشرة باسم « العشرة الكرام » . وأكمل في هذه الكراسة الكلام عنهم .

أما الواقعة الثانية ، فهي واقعة استقالة مصطفى فهمي باشا ، وتعيين بطرس غالى باشا فى منصبه رئيساً للناظار . وهى واقعة عاد سعد زغلول إلى تناولها فى صفحات هذه الكراة ، كما أنه تناولها أيضاً في الكراة التاسعة بتفصيل أكثر .

وقد كتب سعد زغلول هذه الصفحات الجديدة بخط يده في أجندة أفرنجية ، وفقاً للترتيب الأفرينجي – أي من الشمال إلى اليمين ، ونسوها – أغلبظن – عندما أراد إملاء يومياته على سعيد زغلول ، التي تبدأ من يوم أول فبراير سنة ١٩١٠ ، فتصور أنها كراة جديدة ، نظراً لأن صفحاتها من اليمين حتى قبل نهاية الكراة هي صفحات بيضاء . أو أنه أراد الاستفادة من الصفحات البيضاء في الكتابة ، فأملأ فيها هذه اليوميات ، وفقاً للنظام العربي – أي من اليمين إلى الشمال ، حتى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ .

وبذلك أصبحت هذه الكراة (١٨) تحتوى على أحداث جديدة من صفحة ٩١٥ إلى صفحة ٩٤٩ ، وأحداث قدية من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ! وهذا ما اكتشفه عند تحقيق هذه الكراة ، وكان من العسير اكتشافه قبل ذلك ، بسبب عدم إتمام قراءة الكراسات ، ولأن تحقيقها يتم أولاً بأول ، ويتم نشره فور الانتهاء منه .

والملهم أننا رأينا من الأصول أن نبدأ هذا الجزء الثالث بتلك الصفحات ، على الرغم من فوات سياق الأحداث ، لأننا إذا أوردناها في ترتيبها في هذا الجزء ، تكون قد فعلنا ما هو أسوأ ، إذ تكون قد قطعنا سياق أحداث هذا الجزء بأحداث ترجع إلى الجزء الأول . فضلاً عن ذلك فإن ايراد واقعة تعيين بطرس غالى باشا في منصب رئيس الناظار ، بعد أن يكون القارئ قد انتهى من قراءة واقعة مصرعه ،

سوف يجافي المنهج العلمي بقدر ما يجافي الناحية الفنية في الكتابة التاريخية .

أما الواقع الأخرى التي يرجع تاريخها إلى الجزء الثاني من هذه المذكرات ، فهي التي تتصل بمشروع إعادة العمل بقانون المطبوعات . وقد تناول سعد زغلول أحدهاته في الكراسة الخامسة عشرة ، التي أوردناها في الجزء الشان ، ثم لاحظنا عند فحصنا لل kraasse العشرين ، التي ستتصدر في الجزء الرابع ، أن سعد زغلول تناولها بشكل آخر في الصفحات من ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ (عداؤ تنازلياً) . وكان سعد زغلول مهوماً بهذه القضية نظراً لردود الفعل الشعبية الغاضبة ل إعادة العمل بهذا القانون . وكان سعد زغلول معارضأ له ، ثم قبله انقاذاً للخدبوى عباس حلمى أمام الاحتلال - أو على حد قوله : « ليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديبوى ، ونصبر على ما يصيّنا منها » (ص ٧٩٩ من الكراسة ١٥) .

وبطبيعة الحال فلم يكن لنا أن ننتظر صدور الجزء الرابع من المذكرات لنورد هذه الصفحات التي تتكلم عن قانون المطبوعات ، فاثرنا اصدارها في هذا الجزء ، وصدرناها بها ، تالية لما ورد في الجزء الأول من الكراسة الثامنة عشرة .

وقد ترتب على كل ذلك أن ترتيبنا الزمني لكراسات مذكرات سعد زغلول ، الذي أوردناه كملحق للجزء الأول ، يجب أن يطرأ عليه التغيير الآن : إذ يجب أن تقسم الكراسة الثامنة عشرة إلى قسمين ، فيتلوا الجزء الأول ، وهو من ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ (من صفحة ٩٥٣ إلى صفحة ٩٥٠ عداؤ عكسياً) - الكراسة العاشرة .

ثانياً - يتلو الجزء الأول من الكراستة ٢٠ ، وهو من ١٧ مارس ١٩٠٩ إلى ٢١ مارس ١٩٠٩ (من صفحة ١٠٥٥ إلى صفحة ١٠٤٩ عدا عكسيا) - الكراستة ١٥ . ويكن للقارئ الذي يملك الجزء الأول أن يجري هذا التعديل .

وعلى كل حال فقد آثرنا في هذا الجزء الثالث أن ندع شكل كتابة سعد زغلول للمذكرات على ما هو عليه ، مثل كتابة «ألا» على شكل «أن لا» عندما يكون اللفظ الواقع بعد «أن» فعلاً لا اسمًا ، وكتابة المهمزة المضمومة الممدودة في وسط الكلمة على واو ، بدلاً من نبرة ، مثل «مسئول» التي يكتبها سعد «مسؤل» أو كتابة «مسألة» على شكل «مسئلة» . ليعيش القارئ في جو المذكرات . على أنه بالنسبة لكتابة الألف الممدودة على شكل أ١ ، - أى بهمزة على ألف وألف ممدودة - فقد آثرنا تغييرها إلى ألف واحدة عليها علامة المد .

وفي نفس الوقت اتبعنا نفس القواعد التي اتبعناها في الجزءين السالفين فيها يختص بكتابية أرقام الصفحات الجديدة في نفس السطر بدون انقطاع ، بعد تمييزها بتغيير البنط من بنط ١٦ أبيض - وهو بنط السطر - إلى بنط ١٨ أسود .

وفي نفس الوقت أتبعنا هذا الجزء أيضاً بكشاف للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات ، وكنا في الجزء الثاني قد أعددنا الكشاف ليشمل الجزء الأول والثاني ، نظراً لما لاحظناه من أخطاء كثيرة في كشاف الجزء الأول .

ويلاحظ قارئ الجزء الثاني أننا مضينا بترقيم صفحاته من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول . وقد رأينا أن نتبع هذه القاعدة بالنسبة للجزء الثالث ، ولكن مع الجمع بينها وبين القاعدة الأولى ، فنمضي بترقيم الصفحات من حيث انتهى الجزء الثاني ، من جهة ، ويكون

مكانها أعلى الصفحة ، ونفرد للجزء الثالث – من جهة أخرى – أرقامه الخاصة التي تبدأ برقم «١» وتنتهي بما تنتهي إليه . وبذلك يمكن للقاريء أن يتابع عدد صفحات ما صدر من الأجزاء ، وفي نفس الوقت يتابع أرقام صفحات الجزء الواحد مستقلاً . وسوف تكون أرقام الكشاف هي أرقام صفحات الجزء الثالث ، وليس الترقيم العام .

وبيناسبة الترقيم فإنه لا مفر لنا أن نذكر القاريء بما كتبناه في مقدمة الجزء الأول من المذكرات ، وهو أن سعد زغلول كتب يومياته بدون علامات ترقيم ، وبدون فقرات بالمعنى العلمي المعروف – وإنما هي صفحات من الكتابة المستمرة ، التي لا يتضمن منها انتهاء كلام أو ابتداء كلام آخر ، ولا انتهاء موضوع وابتداء موضوع آخر ، كما يختلط فيها الكلام المباشر وغير المباشر ، وتحتلط الضمائر أيضاً ، فلا يعرف ما يعود إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب ! لأن سعد زغلول لم يقصد أن يكتب لغيره ، بل كان يكتب لنفسه .

ومن هنا فإن جزءاً كبيراً من جهد التحقيق انصرف إلى تقسيم الفقرات وتقسيم الجمل والعبارات بعلامات الترقيم ، وكان قرار وضع فصله بدلاً من نقطة ، أو العكس ، يستغرق وقتاً أكثر مما يتصور القارئ ! وأعتقد أنني أرحت ضميري العلمي في هذا الصدد لحد كبير وغيرت «شكل» المذكرات تغييراً شاملاً ، بينما احتفظت بكل حرف . كتبه سعد زغلول بدون مساس .

وقد حصدنا كل كراسة بأهم ما تحتوت عليه من قضايا ومسائل تناوهها سعد زغلول في مذكراته ، لمجرد التنبية إليها ، وإن كنا نعلم أن هذا العمل قد يكون مضللاً ، إذ أن يوميات سعد زغلول تحتوى على عشرات ومئات النقاط التي لا تقل أهمية للباحث أو المختص ،

وتتطلب – بالتالي – قراءتها قراءة شاملة متأنيّة وفاحصة . ونعتقد أن كشاف الأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات الملحق بهذا الجزء يمكن أن يستكمل هذه الخدمة العلمية بشكل أشمل .

على كل حال فان لا أملك في نهاية هذا التقديم إلا أن أقدم خالص الشكر لكل من أسهم في اخراج هذا العمل العلمي إلى حيز الوجود ، خصوصاً صديقى الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس مجلس إدارة هيئة الكتاب ، الذى وضع كافة إمكانيات الهيئة في خدمة هذا العمل ، كما أعطاه الأولوية على أية أعمال علمية أخرى ، تقديراً لأهميته . وفي الوقت نفسه فلست أعتقد أننى أستطيع أن أفق الأستاذة سميرة عرابى ، رئيس الادارة المركزية لشئون المطبع ، حقها من الشكر لتذليلها كل الصعوبات وتقديمها كل الامكانيات لاخراج هذا العمل في هذه الصورة المشرفة . وأشكر أيضاً الأستاذ يوسف عتابي وقسم الجمع التصويرى الذى يرأسه ، للعناية الفائقة التى بذلها فى تنفيذ كل التوصيات المطبعة التى لا غنى عنها لاظهار هذا العمل فى الصورة العلمية الجديرة به ، وسرعة الجمع والتصحیح ، بما وفر كثيراً من الوقت ، وقرب ظهور هذا الجزء قبل الموعد الذى كنت أتوقعه ببضعة أشهر .

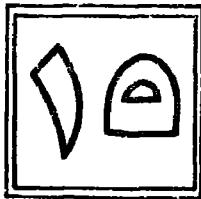
وفي نفس الوقت فان أشكر مجموعة العمل فى هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، التى تتكون من كل من الأستاذ سامي عزيز والسيدة استيرًا غالى والأستاذ مصطفى الغایاق والأنسة هويدا عبد العظيم رمضان ، وأخص بالذكر الأستاذ سامي عزيز ، الذى كان الساعد الأيمن لي ، والذى تحمل العبء الأكبر فى دفع العمل فى المجموعة إلى الأمام . وقد كان له ولكل من السيدة استيرًا غالى

والأستاذ مصطفى الغاياني الفضل في عمل كشافات هذا الجزء . كما أوجه الشكر للسيدة أميرة خواسك لتطوعها بمساعدتي في مراجعة بروفة الكتاب على أصل المذكرات ، رغم ما في هذا العمل من مشقة .

على أن أعلن أن أتحمل وحدي المسئولية عن تحرير هذا الجزء ، الذي هو مهمتي الأساسية ، وعن مراجعة بروفات الكتاب على أصل الكراسات ، والتحقق من مطابقتها لما ورد بها من البيانات مطابقة حرافية ، وقد أرضيت بذلك ضميري ، وأمل أن أكون قد أرضيت الخالق، الذي أخشى وحده مراقبته، والذي عليه وحده أعتمد وأرجو الجزاء .

مصر الجديدة في ٣١ مايو ١٩٨٩ .

د. عبد العظيم رمضان
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب – جامعة المنوفية



الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

الكراسة الشاهنة عشرة

الجزء الأول

من ص ٩٥٠ إلى ص ٩٥٣

(عداً تنازلياً)

١٩٠٨ نوفمبر يوم

محتويات الكراسة:

- فكرة إنشاء مجلس نواب في مصر
- استقالة مصطفى فهمي باشا وتعيين بطرس غالى باشا في منصبه

[ص ٩٥٣]

سمعت^(١) أخيراً أن سورة^(٢) العشرة الكرام خفت ، وأنهم هدوا^(٣) ، وعدلوا عن طلب الدستور إلى توسيع الاختصاص . وقال قوم : إن ذلك حصل بسعي الجمعية ، لأنها إتفقت مع الجمعية على تغيير الوزارة في مقابلة أن يسعى هو في ارجاع أعضاء الشورى عن طلب المجلس النيابي .

أما استعفاء الوزارة ، فإن مصطفى باشا فهمى كان يفتكر في هذا الأمر من ثلاثة سنوات - أى من قبل خروج اللورد كرومبل بسنة تقريباً - ولكنه كان يريد أن يكون استعفاؤه تخلياً عن الوظيفة ، بدون أن يحدث رجة ولا ضجة ، ولا أن يكون منسوباً إلى حادث معين .

وعقب استعفاء اللورد كرومبل ، فاتح جورست في المسألة ، فرجاه أن لا يفعل ، ووعده بكل مساعدة ، فعدل . ولكنهرأى الأحوال جارية على غير نظام : فجورست يتشاور مع الخديوى ،

(١) في الأصل : « وسمعت » .

(٢) هكذا في الأصل : « سورة » ، ومعناها : « قمة » ، تقول : سورة المجد » ، أى ارتفاعه ، وسورة الغضب . وقد تقرأ « ثورة » .

(٣) في الأصل : « هدوا » .

ويستأثرا بالأمر معا من غير أن يكون له علم به^(٤) ، والجناوب العالى أخذ يظهر سلطته ، ويتدخل فى المسائل تداخلا معينا . ومن جهة اخرى فإنه قد يحصل أن الحكومة تتفق مع جورست على أمر ، وتتشدد فيه ، ثم بعد ذلك يلين جورست ، ويترك الحكومة في تشددها ! .

وقد حصل أن جورست انتخب متشرل^(٥) مستشارا للداخلية بالاتفاق مع الخديوى ، ولم يخبر مصطفى الا بعد انعقاد الاتفاق ، فوجد نفسه مصطفى في مركز حرج للغاية ، ولذلك كاشف متشرل به ، وهذا بلغه الى جورست ، فلم يعارض فيه ، وإنما كان الأمر مؤجلا الى ما بعد الاجازات .

وقد سافرنا من هنا ونية الباشا معقودة على هذا الاستعفاء ، ولكنى كنت أراجعه فيه ، واجتهد في إثنائه عن عزمه ، فلم يؤثر فيه .

وبعد المأمورية التي قام بها أبااظة باشا في لوندره ، وبعد الانقلاب في تركيا ، قلت له : الأحسن أن لا تتعجل في الأمر ، اذريما كان في هذا الانقلاب ما يحمل على ارضائك . فلم يعدل . وكتب عزمه كتابا الى جورست .

ولما عاد [ص ٩٥٢] من اجازته في ١٩ اكتوبر ، مكث بالاسكندرية الى يوم ٢١ منه ، ثم في يوم ٢٢ زار جورست ، وأخبره بما كتبه اليه ، فتأسف جورست ، ولكنه لم يتم بإثنائه عن عزمه ، لكنه^(٦) قال له : الأحسن أن لا تستعجل ، وأن تؤجل الى ما بعد العيد . فاتفقا على أن يكون الاستعفاء عقب عيد الملك - أى في يوم ١٠

(٤) قراءة تقريرية .

(٥) Mr. Machell ، مستشار الداخلية .

(٦) في الأصل : ولكنه .

نوفمبر سنة ٩٠٩ . وقد كان مصطفى أخْبَر زوجته وصهريه : محمود^(٦) وسرهنك^(٧) .

ويظهر أن جورست سار^(٨) بالأمر الخديوي ، فأخذ المقربون من الخديوي يشيعون الاشاعات عن تغير الوزارة ، وذكروا أسماء النظار الجدد . ولكن جريدة المؤيد ، التي تستقى أخبارها عادة من المعية ، كذبت الخبر في اليوم التالي ، وقالت إن الأمر سيحصل عقب العيد بلا مهل .

وفي يوم أول أمس - ٤ نوفمبر - طلب مصطفى مقابلة الخديوي ، فحدد له الساعة أربعة من بعد ظهر أمس ، ثم حدد له الساعة ٣،٢٠ . فحضرت مقابلته ، وأعرب له عن قصده ، وأبدى أسفه على أن سنه وصحته لا تساعدانه على دوام خدمته ، وأن يغفو عنه إذا كان وجد منه تقصيرًا في الواجب أو عملاً لا يرضيه ، فإن ذلك لا يكون منه بسوء قصد . فلطفه الخديوي ، وجماله ، وأظهر له أسفه ، وعزمه على مراجعته عند الحاجة ، وجعله مشمولاً على الدوام برعايته ، وانصرف .

ولم أكن أعلم بتغيير ميعاد المقابلة ، فكنت أرسلت إليه ساعيًا في الساعة ؟ يخبره بأن متظره في البيت ، فعاد الساعي خبراً بأنه وجده خرج من عابدين ، لأنه حضر في الساعة ٣،٢٠ .

(٦) هو : الدكتور محمود صدقى ، عديل سعد زغلول .

(٧) هو : اسماعيل باشا سرهنك ، عديل سعد زغلول ، وهو ضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار ١٨٩٦ - ١٩٢٣ .

(٨) في الأصل : « سر » ، وهو خطأ ، لأن الفعل : « سار » أى : أفضى بسر .

ثم حضر عندي عزيز بيك كحيل وفتح الله بركات ، وحضرت الجرائد ، وفي المؤيد ما يدل على علمه بمقابلة مصطفى باشا ، والغرض منه ، وبأن جورست قابل الخديوى قبل مصطفى ، وفي نيته أن يقابله بعده أيضا . وأن الوزارة ستُحل بعملية^(١٢) الاستففاء ، وتتركب وزارة أخرى . فقلت : حسنا إن الباشا فعل ذلك .

ثم مضيت إلى الجزيرة ، فلم أجد الباشا عاد إلى منزله . فسرت في طريق عودته ، فلم أصادفه . فعدت فوجدته ، فقصص على ما تقدم ، وقال لي إن جورست كان عنده الآن ، وأوصاه بأن يكتم الخبر ، لأن المخابرات [ص ٩٥١] جارية بينه وبين حكومته ، وأنه ربما^(١٣) الخديوى أن يكتمه كذلك . فقلت : ولكن « المؤيد » نشره !

ثم قال إن جورست أخبره بعد ذلك بأمر أحزنه جدا ، ولا يعلق عليه . قلت : ماذا ؟ قال : لا يمكن أن افضي به إليك ، لأنني وعدته بذلك . فقلت : هو تعين بطرس مكانك ! ففهمت ! وقال : ومن أين عرفت ؟ قلت من الحالة ، لأن جورست لم يتغير^(١٤) في البدء عندما اتفقت معه على الاستففاء ، مع أن هذا كان من أشد ما يلزم^(١٥) . فقال : حقيقة هو هذا ، وإنهم يتذاخرون الآن مع الحكومة الانجليزية . فقلت هذه كوميديه^(١٦) أن جورست صامت لا يخاطب حكومته إلا الآن ، وألم يتكلم مع الخديوى على عزموك ؟ إن هناك

(١٢) قراءة تقريرية .

(١٣) في الأصل : رجي .

(١٤) كلمة « يتغير » قراءة تقريرية ، والمument في هذه الحالة - أن جورست لم يتأثر .

(١٥) قراءة ترجيحية .

(١٦) قراءة ترجيحية .

قرائن قاطعة تدل على خلاف ذلك ! ولكنني لست مخزوناً متعملاً من هذا التعيين ، وأراه مناسباً للحالة الحاضرة ، لأن بطرس ينكشف للناس ، وتظهر حقيقة سياسته ، ولا بد أن يغضب الخديوي عليه عاجلاً أو آجلاً ، عندما يراه عاجزاً عن ارضاء كل شهراً . ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين ، لأنه ضد الأغلبية ، وتنكسر به خواطر المسلمين عموماً ، وإن كان فيهم كثير من لا يقبلون ، ويجلون بطرس ويحترمونه - ثم قال لي إن جورست ترجاه أن لا يصرح لزملائه أيضاً بالاستعفاء ! - قلت : إن هذا غاية في الحماقة ، واسمح لي سعادتك أن أقول بأنه كان من الواجب عليك أن تخبر زملاءك^(١٧) بالأمر قبل حصوله ، لأن التضامن في الاستعفاء يوجب ذلك . وتذكر أن قلت لك ذلك ، وألححت عليك ، قبل أن توجه إلى عابدين - بأن تخبر أخوانك ، فلما تقبل ، بحجة أن هذا ليس استعفاء ، ولكنه حواله على المعاش . قلت : إن لا أجد فرقاً بين الأمرين . ولكنه مع ذلك أصر على رأيه . وأضفت على ذلك بأنه يلزم أن تجمعهم غداً ، وتخبرهم بما كان ، وتعذر لهم عن عدم اخبارهم من قبل . واتفقنا على أن يدعوهم للاجتماع عنده غداً الساعة ١٠ صباحاً ، وكان ذلك في يوم ١٠ نوفمبر .

[ص ٩٥٠]

ثم انصرفت من عنده إلى الكلوب الخديوي ، فأخذ القوم يسألوني ويساؤلون فيما بينهم ، فكنت أسكط تارة ، وأجيب بما لا يفيد في الأمر يقيناً تارة أخرى . وعلمت - بعد ذلك - أن بطرس مرشح لرئاسة النظار ، وأن الاشاعة بذلك تدور على ألسنة الكثير من

(١٧) في الأصل : « زملائك » .

الناس . وقرأت في « الجريدة » « ولا بورس، ايجيسيان » باستعفافه مصطفى باشا . وقد عدت الى متزلي ، وحضر فتحى وآخرون ، وأخذنا نتحدث الى ما بعد نصف الليل .

ولم أذق طعم النوم في هذه الليلة ، وكانت الفكرة ، التي تتردد علىّ ، هي ^(١٨) سقوطى - مع غيرى - فطيسا ، وأحسن من نفسى الأسف الشديد على ذلك ^(١٩) . وقد أصبحت ولم أجد في نفسى همه على الذهاب الى الديوان ، فمضيت الى مصطفى باشا ، وأخبرته بكل ما سمعت .

وفي الساعة ١٠ ، حضر بقية الزملاء - الا مظلوم فانه كان باسكندرية . ولما تجمع عقدهم ، قال مصطفى باشا : إن حالة صحتى وان كانت أحسن في هذا العام من قبل ، غير أنها لا تتحمل شقاء الأعمال . وكان في نفسى أن أخرج عن الوزارة طلبا للراحة في وقت هدوء وسكون ، ولم أجد وقتاً أنساب من ذلك . ولم أخبر سعادتكم ^(٢٠) من قبل بهذا العزم ، لأن رأيت أن يكون الاستعفاء قاصرا على شخصى ، ولا يتناولكم . وإن متأسف لفراقكم بعد أن عشت فيكم ١٣ عاما مع تمام الوفاق والوئام .

فقال فخرى باشا : كان يلزم إخبارنا من قبل ! قال مصطفى :

(١٨) أضفنا : « هي » لتنستقيم العبارة .

(١٩) كتب سعد زغلول في موضع آخر (ص ٣٨٣ من الكراسة التاسعة) يقول : « لم يكن يؤسفني من السقوط إلا حصوله ضمن سقوط الكل ، لأن أحب أن يكون خاصا للأسباب الخاصة التي قامت بي ، ولا تزال قائمة ، وتستمر كذلك حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعاً » .

(٢٠) م) في الأصل : « سعاداتكم » .

ذلك ما حصل ! وكل من الحاضرين تعلم بعض كلمات . ثم انتهى الاجتماع .

وجلست مع الباشا برهة ، ثم عدت الى متزلى في الساعة ١١ قبل الظهر ، وجلست على المائدة اكتب ما هنالك ، واذا بمحرر «لوجورنال دي كير» قد دخل ، واستفهم عن الحال ؟ فقلت : لا ادرى شيئا ! وكل الذى أقوله لك إن استعفاء مصطفى باشا قد حصل وسلمه ، ولكن لم يصيّر الى الان رسميا . فقال : إن هناك اشاعة قوية بأنك أنت الذى ستعين رئيسا للوزارة ! قلت : لا أصل لذلك ، وأؤكّد لك أن هذا لم يحصل . ثم انصرف .

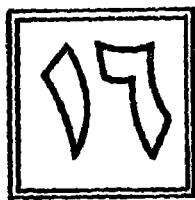
وقد حضرت بعض الأوراق من الديوان ، وعرضها فؤاد^(٢٠) على ، فانهيتها وأمضيتها .

وكانت الاشاعات - بعد ذلك - تكثر وتختلف وت تكون^(٢١) في كل آن ، ورشحوا للوزارة كثيرين ، وأسقطوا منها الكثير . ومن المرشحين كان سبا باشا ، (٢٢) باشا وسرهنك باشا ، وشفيق باشا ، والرئاسة لها فخرى باشا .

(٢٠) يقصد فؤاد : الكاتب .

(٢١) وقد تقرأ : «وتلون» .

(٢٢) اسم غير مفروء ، وقد يكون ذكي .



الكراسة العشرون

الجزء الأول

الكراسة العشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٤٩ إلى ص ١٠٥٣
(عداً تنازلياً)

ومن ص ١٠٥٤ إلى ص ١٠٥٥
(عداً تنازلياً)

من يوم ١٧ مارس ١٩٠٩
إلى يوم ٢١ مارس ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- مشكلة قانون المطبوعات .

[ص ١٠٥٣]

وضع بطرس ، بمساعدة المستشارين الخديويين ، مشروع قرار وزارى من مجلس النظار ، بتنفيذ بعض نصوص قانون المطبوعات ، الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ . ومهىء لهذا القرار بأن الجمعية العمومية في سنة ١٩٠٢ طلبت وضع قانون للمطبوعات ، ومجلس شورى القوانين طلب تنفيذ القانون المذكور في سنة ١٩٠٤ ، ويأن ضرورة الصحافة تزداد يوماً عن يوم .

وكتم الإشتغال بهذا المشروع عن زملائه ، ولم يعرضه على أحد منهم إلا في يوم الأربع الماضى ١٧ مارث ، حيث اجتمعنا لديه في منزله لل媿اولة في قانون المعاشات ، وبعد أن انتهينا منه مد بساطاً أخضر على طاولة أمامه واتكأ عليها بكوعيه ، وانشأ يقول :

«إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات من مدة عام ونصف ، وفي الصيف الماضى حصل التكلم فيها مع «جرائى» ، وسعى جورست لدى حكومته فيها في الصيف الماضى ، وحمل اللورد كروملى على أن يخطب في شأنها ، وانتهى الحال على وضع هذا المشروع ! » - وتلاه .

فأخذنا نتناقش فيه مدة طويلة ، ولكن (٢٣) لم يكن يناقش مناقشة

(٢٣) أي : بطرس .

الزميل للزميل ، ولا العارف بالحقيقة مع الباحث عنها ، بل مناقشة الأمر للمأمور . ولذلك كان يكثر من القول : « كل ما قيل ، إنه من فِكْر خطر على البال ، هو ومثله ، وأهم منه وأكثر ، فلا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد ، أنا عارف الذي ستقوله ! » .. الخ .

وأخيراً أراد أن يصدق مجلس النظار على المشروع المذكور في جلسة الغد - أى الخميس ١٨ مارث - فرجوناه أن يؤجلها ريثما تتأمل فيها . وبعد جهد جهيد قبل السعي في التأخير . فانصرفنا من لدنه دهشين من المشروع ، ومن المعاملة !

وبعد أن وصلنا منازلنا ، انكترت - مع سعيد - أن نجتمع للمشاورة . فاجتمعنا بعد الساعة ٩ ، وأخذنا نتداول إلى الساعة ١ بعد نصف الليل ، وقررنا المعارضة في التفاصيل ، فإذا لم يقبل أعطينا رأينا بعدم القبول^(٢٤) .

[ص ١٠٥٢]

اتخذنا هذا الاحتياط خيفة أن الخديوي يفاجئنا بالتصديق على المشروع ! وكان فيما حشمت ، ولكنه لم يكن معنا قلبا ، بل قالا فقط على ما يظهر !

فلما أصبحنا ، واجتمعنا بعابدين ، لم يحصل ذكر لهذا المشروع . ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس في شأنه ، فهز كتفيه

(٢٤) في يومية سعد زغلول يوم ٢٦ مارس ١٩٠٩ ، في الكراسة الخامسة عشرة ، التي تناول فيها هذا الموضوع ، قال : « وتداو لنا في الأمر طويلاً ، ثم قررنا تأخيره ؛ فإن وجدنا اتفاقاً على أمضائه ، رفضناه بياتا ». وفي هذه الرواية يظهر أن المعارضة في التفاصيل اتخذت ذريعة لتأخير المشروع .

وقال : إنها مسئلة سياسية ! فانقلب رشدى الى يقول : كان لسان حال الرئيس يعني بكونها مسئلة سياسية : إما القبول أو الإعتراض ! - وكان موهوما .

ثم جاء سعيد ، فقال لبطرس : ان هذا مشروع صعب ، ولا يصح تففيذه ! - فهبه فيه ، وامتنع ، ومنعه من مكالمة أحد من المستشارين الخديويين .

ثم حصلت عدة إجتماعات بيننا نحن الثلاثة تارة ، ومعنا حشمت تارة أخرى ، ومع بطرس مرة ثالثة . وقد طاف الشيخ على يوسف بنا يوم الخميس ويوم الجمعة ، وتكلم مع الخديوي ، وقال لي : لا تتوقف^(٢٥) ! ليس أحد معك ! فأظهرت له عدم الاستحسان .

ودعا^(٢٦) الخديوى حشمت وسعيد ورشدى يوم السبت ، ثم دعا^(٢٧) الاثنين يوم الأحد ، وكلمه في الأمر ، فأحال^(٢٨) على بطرس . وفي اليوم الثان أثر الكلام فيه ، وعدل عن رأيه ، ونبه عليهما أن يعلنا ذلك لبطرس .

وكنا عند هذا^(٢٩) مساء السبت ، فلم نزل في مناقشة إلى الساعة الثامنة . وانحط الرأى على أن تتولى لجنة في الداخلية : من مستشارها ، والمستشار القضائى ، والنائب العاموى — لاعطاء رأيهما عن كل حادثة . وتكلف بطرس بمخابرة غورست بذلك .

(٢٥) أي : لا تقف في وجه المشروع .

(٢٦) في الأصل : « ودعى » .

(٢٧) أضيفت : « دعا » لسلامة العبارة .

(٢٨) أي : فاحاهم .

(٢٩) أي : عند بطرس .

وفي الصباح أبلغنا بعدم قبول هذا الرأي ! فاظهرنا الاستياء من المشروع ، وقلنا : إننا نميل إلى رفضه . واستمهلناه للتفكير ، فامهلنا .

وتقابل رشدي مع جورست – بناء على دعوة منه . ثم عاد من لدنه مشوش الفكر ، مضطرب الخاطر ، وقال : إن غورست مستعد في تنفيذه ، وإنه قال^(٣٠) إنه اشتغل من سنة فيه ، حتى تحصل على رضا حكومته : فإذا قبول ، أو رفض . وأشار إليه عن ضعف عزيتنا ، وخشيتنا من تحمل المسئولية ، [ص ١٠٥١] وأظهر أن عدم خابرتنا فيه إكتفاء بمحابرته بطرس^(٣١) ، وفهم منه رشدي أنه يرجو أن يأمر^(٣٤) بتنفيذ القانون ، اللهم إلا إذا فضل تجربة الطريقة القضائية . وقد أخذنا في أن نكتب العبارة المناسبة لهذا الأمر ، متمسكين^(٣٥) بالسرية ، وأخذ هو يترجها^(٣٦) ولكنه أبطأ ، وتلעם كثيراً .

وأخيراً اتفق الرأي على العبارة الآتية : أن لا ينفذ قانون المطبوعات إلا بعد السير في الطريقة القضائية ، وتبين عدم نجاحها . وحضر الجلسة على يوسف ، ولم يحضرها حشمت خلافاً لوعده ! وبقينا لحد الساعة ٢ صباحاً . وأرى الوقوف عند هذا الحد .

كنت أنا الذي أجمعهم ، وأنا الذي أتولى المناقشة عنهم أمام بطرس ، إلا في يوم الأحد ، فقد خرج سعيد إلى بطرس ، وقال له :

(٣٠) في الأصل : « وقال » .

(٣١) والمعنى أن السبب في عدم محابرته النظار ، إنما كان لاكتفائة بمحابرة بطرس في المشروع .

(٣٤) أي : بطرس .

(٣٥) قراءة تقريبية .

(٣٦) قراءة تقريبية .

إن المشروع خيانة ! وبطرس قال : إن هذا كلام من (. . . .)^(٣٧)
أى انتهينا من عند بطرس على مسئلة^(٣٨) . . .

[١٠٥٠]

كان أول اجتماع في منزل بطرس يوم الأربع ١٧ مارس سنة ٩٠٩ ، وانتهينا فيه على الاتفاق على تأجيل المشروع في الغد - ١٨ منه - حتى نتمكن من التحقيق فيه . واجتمعنا في المساء بعد الساعة التاسعة عندنا ، واتفقنا الكلمة على رفضه إذا لم يُؤجل . وفي الصباح لم يجر له ذكر في مجلس النظار . وطلب رشدي من بطرس مباحثة المستشارين الخديويين فيه ، فلم يقبل ، وقال إنها مسئلة سياسية . وأخذ رشدي يؤول^(٣٩) معناها بأننا إما أن نقبل المشروع أو نستقيل . وأراد سعيد أن يقول فيه كلمة ، فهز كفيه وولى عنه مدبراً . واجتمعنا في المساء عندنا على غير طائل .

وفي الصباح ، حضر عندي على يوسف ، وفهمت أنه على علم بالمسئلة . ورأيته غير نافر كل الغور منها ، ولكنه يستحسن التلطيف فيها . وذهب على أن يتوجه إلى الخديوى . ثم عاد في المساء خبراً بأن هذا أحواله على بطرس ، فلم يجدوه .

واجتمعنا نحن الثلاثة ، وقررنا عدم الموافقة على المشروع أصلاً . ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتناقشنا من الساعة الخامسة إلى الساعة الثامنة ، وكنت أنا أول المناقشين . وقد أظهر إخوانى ضعفاً . وانتهينا

(٣٧) عبارة غير مقرودة .

(٣٨) انقطع الكلام في الأصل .

(٣٩) في الأصل : « يؤول » .

بقبول المشروع ، على شرط أن يكون في الداخلية قومسيون^(٤٠) مؤلف من مستشار خديوي ، والنائب العمومي ، ومستشار الداخلية ، لفحص مسائل المطبوعات ، ويعرض رأيه للناظر فيها . فوعد بطرس أن يخابر غورست في هذا الشأن . وانصرفنا .

وفى العودة ، قال لي سعيد : إننا سنعمل عملاً قياماً فسكتُ^(٤١) [ص ١٠٤٩] مسافة ، ثم قلت : ولماذا لم تتكلموا ؟ لقد^(٤٢) تركتموني وحدي في المناقشة - نعم إن رشدى همس إلى في أنسائها مضطرباً : إننا نتبعك ! ولكنه كان^(٤٣) يوافق - أكثر الأحيان - بطرس !

ولما أصبحت ، وجدت نفسي غير مررتاحة لهذا القرار ، فدعوت رشدى وسعيد صباحاً ، واجتمعنا ، وقلت لها ما في نفسي ، فوافقاني ، وقمنا لو رفض غورست القومسيون ، فتتخذ ذلك حجة على رفض المشروع !

ثم توجهنا لبطرس في الظهر ، فأخبرناه بأن غورست لم يقبل تشكيل القومسيون ! قلنا : اذن نرفض المشروع ! قال : هذه آخر كلمة لكم ؟ قلنا : لا ، نريد أن نفتكر ! ثم انصرفنا .

وقد دعى سعيد ورشدى إلى القبة ، فتكلما مع الخديوى وأورياده شر المشروع ، فعدل عنه . . . الخ ما قيل في غير هذا الموضوع .

وكان رشدى تكلم مع مكلرث ، فورد إليه مكتوب منه ، يبين له فيه أن غورست مستعد لمقابلته الساعة ٧ مساء ، فذهب إليه .

(٤٠) أي : لجنة .

(٤١) في الأصل : « ولقد » .

(٤٣) م) في الأصل : « وكان » . وقد أضفنا « ولكنه » ليستقيم المعنى .

إن (٤٢) قانون ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لا يسرى على الأجانب ، لعدم أخذ رضاء دولهم عنهم . وإذا تساهل بعض الدول في تطبيقه على التابعين لهم - لمصلحة وقته - فلا يتسامل الباقى . ولا يمكن للمحاكم المختلطة أن تطبقه بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، تكون محاولة تففيذه على الوطنيين ظليماً واضحاً ، ولا يترتب عليها أقل فائدة . أما الظلم فواضح ، وأما عدم الفائدة فلأنه ليس أسهل على الوطنيين من أن ينشروا جرائمهم تحت أسماء أجنبية ، ويكتبوا (٤٣) فيها ما يشاؤون من الأفكار والأخبار التي تتضرر منها الحكومة الآن .

فالوزارة التي تسعى في هذا الأمر ، تعرض نفسها للسخط العام ، بدون أن تتحصل على الفائدة المقصودة . وأقل ما يقال فيها إنها لم تستعمل السلطة التي تركت لها إلا في الاضرار بالبلاد بالضغط على حريتها ، وإنها رجعت - في حكمها - إلى القوانين التي وضعها قبل الثورة العربية ، فلم يكن من نتيجة تطبيقها إلا المساعدة على إشعالها .

(٤٢) أمل سعد زغلول هذا الكلام على سكريته ، ويدو أنه نتيجة بحثه القانون لمشروع إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، والذي بطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ ، ورؤيته للنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب عليه (انظر ص ٩٤٢ من الجزء الثاني من المذكرات) واضح ان اهتمامه بهذا الموضوع ، كان يؤرقه ، حتى إنه كتب روايته فيه عدة مرات : في هذه الكراسة ، وفي الكراسة رقم ١٥ .

(٤٣) في الأصل : « ويكتبون » .

وإن كرومـ - على سعة نفوذه وشدة استبداده - لم يجرؤ (٤٣) على تنفيذ هذا القانون ، بل عمل على تعطيله . ولكن الوزارة الوطنية أقدمت على ما أحجم عنه ، مستسلمة لارادة الخديوي والمحظيين .

نعم إنه لا يمكنها أن تقاوم هاتين الارادتين ، ولكن يمكنها ألا تكون آلة في الأضرار بحرية ، هي سندها الوحيد ، وملجؤها (٤٤) الأعلى . على أن الحكومة اذا توصلت - بهذا الحق - الى تقييد حرية المطبوعات ، فلا يمكنها أن تقييد حرية الاجتماعات والخطابات (٤٥) ، لأن قانون ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ ، الذي ت يريد تنفيذه ، لم يستعمل على حكم ختص بها .

قيل إن هذا القانون يطبق على الأجانب إداريا ، بمعنى أن الحكومة - اذا رأت في جريدة أجنبية شيئا مكررا للراحة - تقلل هذه الجريدة ، ولا تتأخر الدولة التابعة لها هذه الجريدة في مساعدة الحكومة على ذلك . نعم ، إن المحاكم المختلطة ربما حكمت بتعويضات لصاحب هذه الجريدة ، غير أن الحكومة تتحمل هذه الأحكام في سبيل حفظ الراحة العامة .

ولكن هذا خطأ ، وفيه إضرار بالحكومة ، لأن المحاكم المذكورة لا يمكنها أن تطبق هذا القانون على الأجانب ، لعدم قبول الدول له ، ولا يمكنها أن تطبق غيره إلا بعد البحث في السبب الذي حمل الحكومة على القفل - وفي هذا تعريف أعمال الحكومة [ص ١٠٥٤] كلها لمراقبة المحاكم المختلطة . وكثيراً ما تحكم بخطأ الحكومة ،

(٤٣) م) في الأصل : يجرأ .

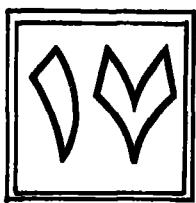
(٤٤) في الأصل : « وملجأها » .

(٤٥) أي : حرية الخطابة .

ويصححة (٤٥) الطعن الموجه ضدها ! ويترب على ذلك أنه - بعد أن يكون الطعن صادرا في شخص مفرد ، ليس له مقام رسمي - يصبح مؤيدا بحكم هيئة قضائية معتبرة !

هذا بفرض أن قانون سنة ٨١ باقٍ نافذ المفعول إلى الآن ، ولكن هذه المسألة مشكوك فيها !

(٤٥) م) في الأصل : وصححة .



الكتاب السادس عشر

الكراسة السابعة عشرة

من ص ٨٤١ إلى ص ٩١٤

من ٩ أبريل ١٩٠٩

إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩

محتويات الكراسة:

- اعتراض سعد زغلول على تعيين المدرسين والمقتلين الانجليز .
- رغبة سعد زغلول في ترجمة أمهات الكتب الى العربية .
- قضية لغة التعليم في مدرسة الحقوق .

- اعتراض سعد زغلول على تدريس اسماعيل بك حسين في الجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول الجامعة المصرية .
- مشكلة مدرسة المهندسخانة .
- مشكلة اكتشاف خطأ في امتحان الشهادة الثانوية .
- معارضه سعد زغلول في التفرقة بين المصريين والإنجليز في الترقيات في الميزانية .
- مسألة البعثات العلمية من مدرسة المعلمين .
- غضب الخديوي على مصطفى ماهر باشا مدير الأوقاف ، وحمدى سيف النصر .
- قضية توسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية .
- اكتشاف كتاب في الأدب الانجليزى يمس الدين الاسلامى .
- السعي لدى الحكومة العثمانية للموافقة على استقرار مصر ما تحتاج من مال ، لتكبيلها بالديون .
- مسألة مد امتياز قنال السويس .
- الخلاف بين سعد ودنلوب حول شغل المحЛАت الخالية بن زاد سنهم على ١٧ سنة من التلاميذ .
- مشروع انشاء بخارى القاهرة .

[ص ٨٤٢ (٤٦)]

٩٠٩ ابريل سنة ٢٢

عرض على المستشار في الأسبوع الماضي إنشاء تسعه فصول بالمدارس الثانوية ، في السنتين الثالثة والرابعة . وقال : إن زيادة هذه الفصول تستلزم تعين خمسة من الانجليز لتعليم التاريخ واللغة الانجليزية . قللت : إن الأولى تعين المدرسين الانجليز للرياضية^(٤٦) في السنة الثالثة ، مدرسين للغة والتاريخ ، عوضاً عن جلب مدرسين جدد من بلاد الانجليز .

فقال : إن من مدرسي الرياضية في السنة الثالثة اثنين سيعينان لتعليم الرياضية باللغة العربية ، كما قررنا ذلك سابقاً . قلت : إن هذا القرار محل تفيذه على ما يظهره الاختبار من اقتدارهما ، وعلى الاستغناء عنهما في تعليم المواد التي تعلم باللغة الانجليزية . ولم يظهر الاختبار اقتدارهما ! وال الحاجة شديدة إليهما لتعليم التاريخ واللغة بالإنجليزية .

(٤٦) ص ٨٤١ لا توجد بها مذكرات .

(٤٦م) يقصد مدرسي الرياضية الانجليز .

قال : ولكننا نريد تشجيع الانجليز على تعلم اللغة العربية ، التي قصدنا بتعليمهم إياها أن يعلموا باللغة العربية . قلت : إن هذا لم يكن قصدى ، وأرى الاشتغال به غير مفيد ، لأنه لا يمكن لانجليزي أن يتأهل لتدريس العلوم باللغة العربية إلا بعد زمان طويل جداً . ولقد سئلت في مجلس النظر عن هذه المسألة - عند تقرير مبلغ التعويض اللازم اعطاؤه لمن يعلمون من الوطنين اللغة العربية للمعلمين الإنجليز - فقلت : إن هذا ليس في قصدى ، ولكن ذلك لا يمنع من تعيين من يوجد - بالصدفة - من الانجليز بارعاً في اللغة العربية ، ومقتداً على التدريس بها .

فقال : ولكن ليس في الوطنين من فيهم أهلية لتدريس الرياضيات^(٤٧) باللغة العربية ، في الفصول المزمع إنشاؤها . قلت : إن لم نجد أصلاً ، تعين علينا أن نتحمل تعيين هذين الانجليزيين . قال : ومع ذلك فإن هذين المدرسين ضعاف في اللغة الانجليزية ، فلا يجيدان تعليمها . قلت : وهما بالطبع في العربية أضعف منها في الانجليزية !

ثم فكرت ، ورأيت أن الأحسن الاقتصاد في إنشاء الفصول ، وهذا يتطلب يجعل عدد التلامذة في كل الفصول بالمدارس الثانوية واحداً ، وبناء على ذلك أمكن اقتصاد خمسة فصول .

ولما كاشفت المستشار بهذه الفكرة ، تلعم ، وقال : إن التلامذة لا يقبلون أن يتقلوا من مدرسة إلى أخرى ، إذا استلزمت التسوية بين الفصول هذا الانتقال . قلت : لا يختار التلامذة في هذا الأمر . على أنا لم نعأً بإختيارهم في إلزام الكثير [ص ٨٤٣] منهم - خصوصاً من

(٤٧) في الأصل : الرياضيات ..

تجاوز سنتم سبع عشرة سنة - بالدخول في مدرسة اسكندرية . فأخذ الحسبة^(٤٨) التي تحررت عن عدد الفصول ، وانصرف يتتجسس من السكرتير على من حررها ! ثم جمع المفتشين وناظر المدارس ، وأخذ يتداول معهم في هذا الأمر .

ولقد صرحت على أن لا أزيد عدد الانجليز الموجودين الأن بالمدارس ، ولو أدى ذلك إلى تقيص عدد التلامذة المستجدين بالمدارس الثانوية ! وأفضل طريقة أن لا تقبل في المدارس الثانوية - فيما عدا السنة الأولى - تلامذة من المدارس الحرة ، أو من منازلهم ، إذا ترتب على قبولهم زيادة في الفصول .

في يوم الاثنين ١٩ ابريل ٩٠٩ ، قال لي « ولز »^(٤٩) إنه يود أن يتكلّم معى في ميزانيته قبل أن يتكلّم فيها مع المستشار المالي . ثم عرض تعيين مفتش انجليزي في الدرجة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه ، للتفتيش على أعمال النسيج الذي يرى ضرورة إدخاله في المدارس الصناعية ، إجابة لرغبة الكثرين ، وفي مقدمتهم البرنس حسين . ثم تعيين مدرس انجليزي لمدرسة الهندسخانة ، لضرورة زيادة التعليم العمل فيها .

فقلت : إنه لا فائدة من تعيين المفتش الانجليزي ، لأنّه يجهل اللغة العربية ، والتلامذة الذين سيتعلّمون النسيج لا يعرّفون الانجليزية ، وليس هناك معلّمون لهذا الفن . والرأي عندي أن يخصص عدد من تلامذة الارسالية لتلقى هذا الفن ، حتى إذا نبغوا فيه ، عادوا إلى بلادهم فعلمواها . وإذا احتاج الأمر بعد ذلك إلى أن

(٤٨) يقصد : الاحصائية .

(٤٩) المستر سيدني هيربرت ويزلز ، مدير المدارس الصناعية . (لزيادة الاطلاع انظر كشاف الجزء الثاني ص ١٠٧٠) .

يكون عليهم مفتش انجليزي فلا بأس من تعينه . كما أرى - إذا لم يكن تعين وطني لدرس العمليات في المهندسخانة - تأخير زيادة العمليات^(٥٠) فيها ، حتى ينبع من المصريين في أوروبا من يمكنه تعليمها .

ويحسن بنا أن نسير على هذه الطريقة ، لأن طريقة الإitan بأساتذة من إنجلترا قد جربت في أزيد من ربع قرن ، ولم تأت بالنتيجة المطلوبة ! فإنه - بعد هذه المدة الطويلة - لم يوجد من المصريين من فيه الكفاءة للتعليم . وهذا وجب علينا أن نعدل إلى تجربة طريقة أخرى .

فقال : إن أميل لرأيك ، ولكن ماذا نصنع ؟ ثم عرض إنشاء ثلاث درجات من ٦٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه ، لترقية ثلاثة مدرسين انجليز ، ومنح مبلغ ٨٠٠ جنيه لترقية جملة من الموظفين في مدرسة الصناعة . فعلقت النظر في ذلك على مقدار ما تجود به المالية في هذا العام على المعارف .

[ص ٨٤٥]

٩٠٩ ابريل سنة

في يوم الثلاثي أخبرني المستشار بأن غورست مصر على تعين المدرسين الانجليزيين للتدرис باللغة العربية ، واستغرب من معارضتي في تعينها ! وسيخبر بالأمر بطرس باشا . وأن السبب فيما عرضه « ولز » لتعيين مفتش للنسيج ، إلخاح البرنس حسين على إدخال هذه الصناعة في المدارس الصناعية . وأما إنشاء وظيفة بمدرسة المهندسخانة ، فهو نتيجة التقسيم الذي حصل في بروجرام هذه المدرسة في العام الماضي . ويقول غورست انه سيتعين فيها

(٥٠) يقصد إضافة دروس ، الس. إيات.

«رودك» ، الذى كان موظفاً بديوان الأشغال ، وهو وإن لم يكن أهلاً للادارة ، خبير بفن البناء الذى سيكلف بالقائمه . وإنه في المسائل الفنية ، يجب الاعتماد في كفاءة الأشخاص على ذوى الخبرة فيها .

فتبسمت قليلاً ، وقلت : إن «ولز» عندما عرض على إنشاء وظيفة للتعليم العملى في مدرسة المهندسخانة ، لم يتكلّم عن «رودك» . ولو نتكلّم عنه لكان الرفض أشد ، لأنه سبق أن عرض على تعينه فرفضت ، بالنسبة لكونه خرج من نظارة الأشغال لعدم كفاءته ، ولا يجوز أن تنشأ الوظائف لمنفعة الأشخاص . وساقن البرنس حسين في مسألة النسيج . أما مسألة المدرسین الانجليزیین ، فإنهما^(٥١) أضعف من أن يلقا الدرس بالعربية . ومع ذلك ، فهناك المفتشون أمامك ، إذا قدموا تقريراً بأهليةهما للتدریس بالعربية فإنها يتبعناني .

[ص ٨٤٤]

وقد تبين^(٥٢) من أوراق تعينهما أنهما ليسا رياضيان ، بل حاملين لشهادة البكلوريا في الأدبیات : أحدهما : شوبروج من أكسفورد ، والثانى رویسن من كمبردج . وتعين الأول بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٤ ، والثانى بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٠٤ ، بصفة مدرسین للغة الانجليزية وما يدرس بها . وأنهيا تحصلان على الشهادة في نفس السنة التي تعينا فيها ، وكان سن أحدهما ٢١ سنة ، والثانى ٢٣ !

(٥١) في الأصل : «فانه» .

(٥٢) في الأصل : «تبين» وقد أضفنا «قد» . والفقرة إضافة كتبها سعد زغلول في الصفحة المقابلة .

[ص ٨٤٥]

في يوم ٢٨ استدعان بطرس ، وقال : إن غورست تكلم معه في هذه المسألة ، بأن هذين المدرسين حقاً مكتسباً في تدريس الرياضة باللغة العربية ، وأنهما تعيننا مدرسين للرياضية ، ولا يقبلان التدريس في غيرها .

فأفهمته الحقيقة ، فطلب أن نعود إلى الكلام فيها بعد الظهر . وانطلقت إلى غورست ، وفاحتحت في هذه المسائل السالف ذكرها . فأعاد على ما كان قاله لي في شأن هذين المدرسين في شهر أكتوبر الماضي ، وأنه يريد أن أشجع الانجليز كما شجع هو المصريين ! وأنه إذا كان لنا أن لا نكثر من عدد الانجليز الموجودين ، فإن علينا أن نشجع بالترقى الموظفين^(٥٣) منهم . قلت : علينا ذلك بمقدار ما ينفع تلامذتنا !

فأطّال القول في هذا الموضوع كثيراً ، وقال : إننا تساهلنا في تعين المصريين للتدرис - مع ضعفهم - حتى ليصبح^(٥٤) لنا أن نقول : إن درجة التعليم انححطت من يوم تعينكم في نظارة المعارف !

فقلت : من ذا الذي قال ذلك ، هل تقدم لسعادتكم [ص ٨٤٦] أاحصاء عن نتيجة التعليم في هذه المدة ؟ قال : لا ! قلت : إنكم إذا قلتم ذلك كان خطأ ، وأنا لا أنكر أن فينا ضعفاً ، ولكنه لابد من هذا الضعف في البداية .

(٥٣) هكذا في الأصل : والمعنى ينصرف إلى المتفوقين .

(٥٤) في الأصل : حتى يصبح .

وقال إنه فيها يختص بالوظائف ، يمكنك أن تبحث عن الضرورة الداعية لانشائها ، أما اختيار الموظف الصالح لها - بعد الحكم بضرورتها - فإنه يرجع فيه إلى رأى آل الخبرة . وأطال القول في هذا الموضوع .

وقصصت عليه مسألة «روشك» ، وقلت : إن عارضت فيه ، لأنني سمعت من «ولز» نفسه أنه ترك «الأشغال» لعدم كفاءته ، فربما تجدرست المهنـسخـاتـةـ أن يـشـاعـ عـنـهاـ أنـ وـظـافـتـ التـدـرـيـسـ تـنـشـأـ فيـهاـ لـتـعـيـشـ (٥٥)ـ مـنـ لـمـ تـكـنـ فـيـهـمـ أـهـلـيـةـ تـسـاعـدـهـمـ عـلـىـ العـيـشـ فـيـ مـصـلـحةـ أـخـرىـ . قال : إن كانت المصالح تدار بلاحظة ما يقال ويكتب في الجرائد ، تعطلت المصالح .

قلت : إن أول من لا يبالي بالطاعون الغير العادلة ، ولكن المطاعون التي أحس بعدها ، وأوجهها لنفسى قبل أن يوجهها إلى أي إنسان ، لا يمكنني تحملها . وإن أعتقد اعتقاداً جازماً بضعف هذين الانجليزيين في اللغة ، فلذلك لا يمكنني أن أتحمل النقد في تعينهما .

ثم تكلمت معه في شأن وجوب ترجمة أمهات الكتب إلى اللغة العربية . فهرب من الموضوع ! ثم تكلمنا في مدرسة الحقوق ، واللسان الذي يحب التعليم به فيها .

فقال : إنك ترى أن يكون التعليم بالعربية ، ورشدي باشا يرى أن يكون بالفرنسية ، ويقول هو ويطرس باشا إن العربية لا تصلح للتدریس علم الحقوق ! فقلت : إن هذا خطأ ، والعربية ، مثلها مثل سائر اللغات ، يمكن أن يُعلَّم بها كل فن ، إنما يلزم أن يكون مع ذلك ترجمة أمهات الكتب كما قدمنا .

(٥٥) هكذا في الأصل : وهي عربية صحيحة .

وهنا انقطع الكلام في هذا الموضوع ، وعدنا إلى الكلام في مسألة المدرسين ، فقال : إن أريد تشجيع الانجليز . فقلت - عند الانصراف - نشجعهم بمقدار ما تستفيد بهم .

ثم انصرفت بعد أن استغرقت المحادثة نحو الساعة ، حضر في إثنائها بطرس ، فاستقبله في حجرة أخرى ، ولم يكث معه سوى دقيقة ، ثم عاد خبراً بأنه كان يحدثه في مسألة الأزهر .

ويعد الظاهر من هذا اليوم ، اجتمعنا كالعادة في بيت بطرس باشا ، ولم يكن سري باشا^(٥٦) حاضراً ، فحكى لهم كل ما جرى تفصيلاً . وقال بطرس إنه وجد غورست منفعلاً إنفعالاً شديداً ضدى ، وإن الذى ملأه غيظاً دنلوب .

وتكلمت معهم في مسألة الترجمة ، وفي جميع المسائل السالفة ذكرها ، فكان كلهم من رأى . وقال سعيد : إن بطرس باشا [ص ٨٤٨] يجب عليه أن يغضبني . وقال بطرس باشا : سري في ذلك .

ولكنني أحسن بأنه لا يفعل شيئاً ، وأنه أضعف من أن يحاول مقاومة هذا السيل !

[ص ٨٤٧]

تبين الآن سر غضب غورست ، وشكواه لبطرس باشا من معارضته في تعين الانجليزيين للتدريس بالعربية ، ذلك أنه كان كتب في تقريره إلى ناظر الخارجية الانجليزية ، بتاريخ ٢٧ مارس ، أن هذين

(٥٦) اسماعيل سري باشا ، ناظر الأشغال العمومية والخربية والبحرية (لمزيد من المعلومات أنظر كتاب الجزار الثاني ص ١٠٥٥) .

الانجليزيين يُدرّسان باللغة العربية ، وأن غيرهما من إخوانها
سيحدون (٥٧) حذوها قريباً !

وقد قدم برادة تقاريره عن كل منها ، وذكر فيها أنها يرتكبان خطأ
في العربية ، ولا يتحرى الصواب في تقدير درجات التلامذة . وأن
حالتهما مرضية على العموم بالنسبة لما يقومان به من تدريس التطبيقات
الهندسية ، ولا مندوحة الآن من تعينها .

ففي يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ ، بسراي رأس التين ، بعد قدوم
الخديوى من سياحته بمديرية البحيرة ، في الساعة ١١ صباحاً ، جلسنا
بحضرته ، ما عدا بطرس ورشدى اللذين تأخرنا لخطأ في فهم ميعاد
عودته الخديوى من سياحته . فقال سعيد للجناح العالى ، إن أخبرت
سعد بحكاية بطرس باشا فيها يختص بالمدرسين الانجليزيين . فقال
له : حسناً فعلت . وأعادها ، كما حكاه سعيد .

فعرضت عليه وقائعها ، وقلت : إن مستعد لأن أقول ذلك أمام
بطرس نفسه . فقال : لا لا .. لا تشعل النار بعد اطفائها . ثم قال
لي إن السير إلدن غورست حكمى له مسألة هذين المدرسين ، وأنها يجب
تعيينها للتدرис بالعربية ، لأنها جازا امتحانها ، ولأن اثنين من
الانجليز رفنا لعدم تعلمها إياها . فقلت : إنها مضيًّا الامتحان
حقيقة ، ولكن لم يكن الغرض من هذا الامتحان الحصول على الأهلية
لتدرис باللغة العربية ، لأنه مقرر قبل الشروع في التعليم بها بزمان
طويل ، ولأن مواده قليلة جداً . قال : ولكن المسألة انتهت ! قلت :
إنها لم تنته إلى الآن ، لأنها موقوفة على ما يظهر من تقارير المفتشين ، ثم
حصل الكلام الذى أشرت إليه في موضع آخر .

(٥٧) في الأصل : سيحدوا .

[ص ٨٤٨]

حضرت برادة ، وسألته عن المدرسين المذكورين ، فقال : إنها لا يعلمون سوى التطبيقات الهندسية ، وهي لا تحتاج في تعليمها إلا لألفاظ قليلة . وما – إن أمكنها استعمال هذه الألفاظ – فلا يمكنها استعمال غيرها من الألفاظ الالزمة لتعليم الرياضة ، على اختلاف أنواعها . وإنه يؤكد بأنه لا يمكن أن يُعهد إليهم بالتدريس لفصل في الرياضيات النظرية ، بل لا بد أن يُجربا في القليل منها تحت إشراف مدرس عربي – كما هو حاصل الآن معهم في التطبيقات . وقال : إن شويرج أقر له اليوم (الأربع ٢٨ ابريل سنة ٩٠٩) بذلك .

فقلت لبرادة : هل يمكن أن أنقل عنك هذه العبارة ؟ قال :
يمكن !

وقد كنت أطلعت على التقارير التي قدمها برادة واستورت في شأنها ، وعنت برادة تعنيفاً شديداً على أنه أغفل في تقاريره الاشارة إلى عدم اختبارهما في تصحيح كراسات التلاميذ ، وإلى اختصارهم^(٥٨) على تدريس التطبيقات . ومن ضمن ما قلت له : إنكم تتصرفون في الأشياء بغير شعور ! ألا تعلم أن الغرض هو اعطاء الوظائف مثل هؤلاء المدرسين ، وأن يحكم على التلميذ المصري بأن لا يفهم ما يلقى عليه : إما لأنه لا يفهم لغة المعلم – كما كان الحال في السابق – وإما أن المعلم لا يحسن لغة التلميذ ، كما يراد أن نصيّر إليه ! إن لا أريد أن تكون متعصبين ، ولكنني أريد أن تكون يقظين ، وأن نحسب ما يترتب على أقوالنا قبل إيدائها ، وأن نبحث ما نكلف بالبحث فيه – خصوصاً

(٥٨) في الأصل : « اختصارها » – وهو خطأ

فـ المـوضـوعـاتـ الـخـطـيرـةـ - منـ كـلـ جـهـاتـهـ ، لاـ منـ جـهـةـ وـاحـدـةـ فـقـطـ
فـاعـتـبـرـ(٥٩ـ)ـ وـوـعـدـ بـاتـبـاعـ هـذـهـ النـصـابـحـ .

أـخـبـرـ فـيـ سـعـيدـ أـنـ بـطـرـسـ باـشـاـ قـالـ لـلـخـديـوـيـ بـأنـهـ كـلـفـنـيـ أـنـ أـضـعـ لـهـ
تـقـرـيرـاـ عـنـ مـسـأـلـةـ الـمـدـرـسـيـنـ الـانـجـلـيـزـيـنـ ، وـأـنـيـ لـمـ أـفـعـلـ(٦٠ـ)ـ وـذـهـبـتـ إـلـىـ
غـورـسـتـ فـاتـفـقـتـ مـعـهـ عـلـىـ تـعـيـيـنـهـاـ !ـ فـقـالـ سـعـيدـ لـلـخـديـوـيـ :ـ إـنـ هـذـاـ لـمـ
يـحـصـلـ ، وـإـنـ الـمـسـأـلـةـ عـرـضـتـ عـلـىـ يـوـمـ الـأـرـبـعـ ، وـمـكـثـنـاـ نـتـدـاـولـ فـيـهـاـ
نـحـوـ ثـلـاثـ سـاعـاتـ ، وـلـمـ يـدـ بـطـرـسـ مـاـ يـدـلـ عـلـىـ تـأـثـرـهـ ، وـإـنـ الـذـيـ
أـعـلـمـهـ أـنـ الـمـسـأـلـةـ لـمـ يـبـتـ فـيـهـاـ أـمـرـ لـحـدـ الـآنـ .ـ فـقـالـ الـخـديـوـيـ :ـ إـنـهـ
قـبـطـيـ !ـ

[ص ٨٥٠]

٩٠٩ مايو سنة ٩٠٩

فـ يـوـمـ الـخـمـيسـ ٦ـ مـاـيـوـ سـنـةـ ٩٠٩ـ ،ـ تـكـلـمـتـ مـعـ وـلـزـ فـ شـأنـ
الـتـقـرـيرـ الـذـيـ رـفـعـهـ إـلـىـ بـخـصـوصـ تـعـيـيـنـ مـسـيـوـ روـدـكـ فـيـ الـمـهـنـدـسـخـانـةـ ،ـ
فـأـفـنـعـتـهـ بـعـدـ مـنـاسـبـةـ تـعـيـيـنـهـ ،ـ وـتـمـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ تـعـيـيـنـ اـنـجـلـيـزـيـ سـواـهـ .ـ

كـمـ تـمـ الـاـتـفـاقـ عـلـىـ اـنـشـاءـ تـعـلـيمـ النـسـيجـ بـمـدـرـسـةـ الصـنـاعـيـ فـيـ السـنـةـ
الـمـقـبـلـةـ ،ـ وـيـتـبـعـ ذـلـكـ تـعـلـيمـ تـأـثـيـثـ الـمـنـازـلـ وـتـنـسـيقـهـاـ ،ـ بـحـيثـ يـتـمـ
الـتـنـاسـبـ بـيـنـ اـشـكـاـهـاـ وـمـفـروـشـاتـهاـ .ـ وـلـمـ أـرـدـ أـنـ أـعـارـضـ فـذـلـكـ ،ـ مـعـ
عـلـمـيـ بـأـنـ الـحـالـةـ لـمـ تـكـنـ شـدـيـدـةـ إـلـيـهـ الـآنـ ،ـ وـأـنـهـ مـنـ الصـعـبـ الـاستـفـادـةـ
مـنـهـ لـعـدـمـ وـجـودـ الـمـعـدـاتـ الـلـازـمـةـ لـهـ -ـ خـصـوصـاـ الـتـلـامـذـةـ -ـ لـأـنـ وـجـدتـ

(٥٩ـ)ـ يـقـصـدـ سـعـيدـ زـغـلـوـلـ بـكـلـمـةـ :ـ «ـ فـاعـتـبـرـ »ـ ،ـ «ـ فـاقـتـنـعـ »ـ ،ـ أوـ تـعـلـمـ الـدـرـسـ أوـ
الـعـبـرـةـ .ـ

(٦٠ـ)ـ فـيـ الـأـصـلـ :ـ «ـ فـلـمـ أـفـعـلـ »ـ ،ـ وـقـدـ أـجـرـيـنـاـ التـعـدـيلـ لـسـلـامـةـ الـعـبـارـةـ .ـ

نفسى عارضت فى كثير من الأشیاء فى هذه الأيام ، ونجحت فى بعضها ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بتوسيع الصناعة وترقيتها ، فالمعارضة فيها تعد معارضه في الاصلاح ، ويتخذها الأعداء وسيلة لترويج غایياتهم .

[٨٤٩]

ومن أغرب ما جرى في هذه المحادثة ، ما أجاب به ولز - عند اعتراضى عليه بأن رودك لم يكن معه دبلوم هندسة^(٦٠) ، وأن كل ما بيده عبارة عن شهادات من أشخاص خبرين لا من مدرسة - من أنه لم يتعلم الفن الذى سيكلف بتعليمه في مدرسة ، بل في بعض مكاتب المعماريين ! قلت : إذن الخطيب سهل ؟ وما علينا إلا أن نختذل مثاله ، ونضع التلامذة الثلاث في مكاتب المعماريين ليتعلموا ! فقال : ولكن تغير الحال الآن في إنجلترا ، وصار هذا الفن يعلم في المدارس تلقينا ، لا في المكاتب تقليدا . قلت - مبتسما - : وهل^(٦١) المراد - حيئذ - أن نتعلم الطريقة الحديثة من صاحب الطريقة القدية ؟

ثم قال : إن الناس يظنون أن البيانات التي سقطت كانت من تصميمات رودك ، وهو ظن باطل . قلت : وهل يمكنك أن توضح لنا أثراً صالحاً من آثار رودك في نظارة الأشغال ؟ فهرج من هذا السؤال ! وأخيراً تم الأمر على ذلك الاتفاق ، وقال بأنه سيكتب للسير إلدن غورست بهذا المعنى . ثم أخبرت المستشار بذلك ، فاصرف ، وقال :

(٦٠) م) في الأصل : « هندسية » .

(٦١) م) في الأصل : « وكلن » .

(٦٢) م) في الأصل : « وهو »

إن ولز لم يخبره ، مع أنه تكلم معه في أشياء تختص بمدرسة المهندسخانة .

[ص ٨٥٠]

أخبرني المستشار بأن المستشار القضائي وضع نفسه تحت تصرف بالنسبة لامتحان مدرسة الحقوق . فقلت : إذن تكتب الجوابات اللازمة للممتحنين . ثم تكلمنا في مشروع لائحة الامتحان بهذه المدرسة ، واتفقنا على التعديلات التي أدخلتها — ماعدا ما يختص بتعيين اللسان^(٦٢) الذي يكون به الامتحان ، حيث أهملناه منعا لما يترتب على الكلام عنه من المناقشات .

وقد أشرت إليه بأن دفاعنا عن منع الامتحان باللغة العربية يكون ضعيفاً ، لوجود كثير من رجال القضاء والمحاماة ، والذين يظنون فيهم الأهلية للقيام بأمورية الامتحان كما ينبغي — خصوصاً وأن أغلب الممتحنين في السنوات السابقة كانوا منهم ، وهم لا يقلون كفاءة عن الأجانب الذين يُنتخبون الآن لامتحان .

أخبرني بأن الدكتور سميث ، المدرس بمدرسة الطب ، دُعى لوظيفة أخرى بإإنجلترا ، وأثنى عليه ثناء جيلاً ، حتى قال إنه فريد عصره في قنه ، وإنه يريد مكافأته بتسهيل الانتقال عليه . فلم أر في ذلك مانعاً ، ووافقته عليه .

٩٠٩ مایو سنتہ

عينت ثلاث لجان لتحضير ميزانية السنة المقبلة ، ونبهت على

(٦٢) يقصد : « اللغة » .

رؤسائهما - في خطاب تعينهم - أن يتداولوا معى بعد إتمام أعمالهم - وقبل عرضها رسمياً - في موضوعها . فلم يفعلوا ذلك ، وقدموا ما أتوا إلى برناريك ، الذى بنى عليه [ص ٨٥١] وضع مشروع للميزانية ، وطبعه . وعرض على المستشار خلاصة مطبوعة منه !

فكتب إلى هؤلاء الرؤساء ، بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٩ ، استفهم منهم عن الأسباب التى حلت بهم على مخالفة ذلك التنبية ؟ فأجاب منهم عبد الرحيم أحمد بما لا يلaci السؤال . ولما يُجَب إلى الآن باقىهم ! وبلغنى أنهم كتبوا سراً إلى المستشار - عند وصول السؤال إليهم وهم مشتغلون بالامتحانات ، يستشرون فيه فيما يجيئون به ؟ وقد طلب هو ترجمة إجابة عبد الرحيم بك .

١١ مايو سنة ٩٠٩

بلغنى أن المستشار رحب إلى إسماعيل بك حسين^(٦٣) أن يدرس في الجامعة ، فأجابه بأنه يمكنه أن يلقى بها درسين في الأسبوع ، وإنه تحرى مقابلتى للتalking في هذا الخصوص ، فلم يجدنى .

كثرت الشكوى من صعوبة الأسئلة في امتحان البكالوريا بقسميه ، ونشرت الجرائد من ذلك شيئاً كثيراً . كما ورد إلى كثير من

(٦٣) إسماعيل بك حسين ، تخرج من مدرسة المعلمين ، وأرسل في بعثة إلى فرنسا في سنة ١٨٨٥ ، وأتم الدراسة في مدرسة المعلمين بسان كلود ، وحصل على شهادة التدريس ، ونجح بتفوق في العلوم الطبيعية ، وكان ترتيبه العاشر من بين ٢١ طالباً انتخبوا من ٢٥١ أتوا من كافة أنحاء فرنسا . وعند عودته إلى مصر عين مدرساً من الدرجة الثانية لكتفاليه ، وترقى إلى وكالة وزارة المعارف في ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .

الخطابات المجهولة الاسم بهذا المعنى . ويلزم البحث فيها إذا كانت حقيقة صعبة ؟ وفيها إذا كانت الصعوبة بمقدار واحد في القسمين ؟ وفي جميع المواد سواء ما يعلم منها بالعربية أو غيرها ؟

٩٠٩ مايو سنة ١٢

أخبرف أمس المستشار بأن السير إلدن غورست يرى عدم مس نظام التعليم في المدارس الثانوية بالنسبة للغة الفرنسية ، وذلك لأن تقسيم الدراسة الثانوية إلى قسمين : أدبي وعلمي ، بعد السنة الثانية ، لم يتدلى إلا في سنة ١٩٠٦ ، ولم يتعلم التلامذة اللغة الفرنسية في القسم الأدبي إلا من هذا التاريخ . فتلامذة الحقوق الذين تخرجوا في العام الماضي ، وسيتخرجون في العام القابل ، وفي العام بعده ، ليسوا من الذين ابتدأوا تعلم الفرنسية من ذلك التاريخ ، وقد زيدت على سنتي دراسة الفرنسية بمدرسة الحقوق سنة ثالثة ، فالأخشن انتظار نتيجة هذا النظام ، ولا تظهر هذه النتيجة إلا بعد ثلاث سنوات على الأقل . وأشار إلى أن رشدي باشا أبدى رأيه بدون أن يبحث التلامذة ، وبأنه يميل إلى أن يكون التعليم بهذه المدرسة باللغة الفرنسية .

فقلت : إن لا أميل هذا الميل ، وأرى أن يكون التعليم باللغة العربية . قال : ولكن المستشار القضائي يرى أنها لا تصلح للتعليم ، وأن التعليم بالإنجليزية مفيد ! قلت : الذي أعلمك عن هذا المستشار أنه يهدى استغرابه من تعلم الحقوق باللغة [ص ٨٥٢] الإنجليزية ! وهو ليس^(٦٤) بحجة في اللغة العربية ، فلا يعتد بقوله فيها .

(٦٤) في الأصل : « وليس » ، وقد أضفنا : « وهو » لسلامة العبارة .

على أنه لم يعد معنى هذا البحث بعدما تقرر مبدأ جعل التعليم باللغة العربية بالمدارس على اختلاف درجاتها . وقد أيد ذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير ، حيث قال : إن الغرض الذي نرمي إليه هو جعل التعليم أهلياً - أى باللغة العربية - فوجب علينا حيثند أن نسلك الطرق الموصلة لهذا الغرض . ومن هذه الطرق - وهو الأهم - تكوين معلمين وطنيين .

فيلزمنا في أن نفتكر في أن نرسل هذا العام بعض الحقوقين ، ليكملا دراستهم في فرنسا ، حتى يبلغوا درجة الأجرافية^(٦٥) ، أو على الأقل الدكتوراه^(٦٦) . ولا يصل الليسانسيه إلى الدرجة الأولى^(٦٧) إلا بعد خمس سنين على الأقل .

فقال : إن الجامعة أرسلت من هذا النوع ، فلتنتظر نتيجة عملها ! قلت إنه لا علاقة لنا بالجامعة ، ولا يصح أن نتعلق بمشروعاتنا عليها . قال : وهل يوجد في المصريين من يرغبون في^(٦٨) تخصص أنفسهم لتدريس الحقوق ، مع أنه يمكنهم أن يصيروا قضاة ومستشارين في الاستئناف ؟ قلت : يوجد ، وتأهيلهم للتدريس لا يمنعهم من الترقى بعده في وظائف القضاء . على أنه يلزمنا أن نفتح الباب أمامهم ، فإذا لم يدخله أحد فلا لوم علينا .

فاصفروبيت ، وقال : إن هذا النظام وضعه اللورد كرومـر جزءاً فجزءاً^(٦٩) . قلت : وهو كذلك ، ولكن انعقد الاتفاق على الوصول

(٦٥) يقصد : أن يحصلوا على درجة الـ "Aggregation" - أى الأستاذية .

(٦٦) في الأصل : «الدكتورا» بدون هاء مربوطة

(٦٧) أى يصل إلى درجة الـ Aggregation

(٦٨) في الأصل بدون «في» ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٦٩) في الأصل : «فجزأ» - وهو خطأ

إلى تلك الغاية ، ولا يمكن الوصول إليها بدون ذلك . قال : سأتكلم في هذا الشأن مع غورست .

وأخبرني بأنه طلب تأجيل مشروع قبول غير تلامذة الحقوق في الامتحانات ، حتى تتاح له فرصة ينال بها فائدة بواسطة هذا المشروع من القناصل . قلت : إن هذا المشروع لا يصلح أن يكون وسيلة لهذا الغرض ، إذ ليس فيه مَيْزَيَّة للأجانب ، ولا لحكوماتهم ، بل مزيته تنحصر في المصريين . وفصل فرنسا إنما يريد أن يكون للامتحانات التي تحصل في مدرسة الحقوق الفرنسوية بمصر ، أو بفرنسا ، اعتبار لدى الحكومة المصرية . فلا ارتباط بين الأمرين .

أخبرني بأن يعقوب أرتين^(٧٠) دعاه لزيارة الجامعة ، فزارها ،

(٧٠) يعقوب أرتين باشا ، تولى وكالة المعارف في عهد وزارة نوبار باشا التي تألفت في ٩ يناير ١٨٨٤ ، وكان ناظر المعارف محمود باشا حدي الفلكي ، واستمر من أول أبريل ١٨٨٤ إلى ١١ يوليه ١٨٨٨ ، وعاد إلى وكالة المعارف في ١٤ مايو ١٨٩١ . وكان ناظر المعارف محمد زكي باشا ، ورئيس النظار مصطفى فهمي باشا . واستمر حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حين تولى نظارة المعارف سعد زغلول باشا ، فاستقال يعقوب أرتين باشا ، بعد أن أمضى في وكالة النظارة في المدتتين نحو عشرين عاماً ، كان فيها مطلق اليد في أعمال النظارة ، نظراً لأن ناظر المعارف كان يتولى في نفس الوقت نظارة الأشغال ، وكان لا يخسر نظارة المعارف سوى مرتين في الأسبوع ، فأتى يعقوب أرتين باشا وضع مناهج التعليم كلها ، وسن سنة عن تقديم تقرير سنوي لحاكم البلاد عن حالة التعليم في البلاد ، كما سن لواحة الشهادات والدبلومات (أنظر : أمين سامي باشا : التعليم في مصر (القاهرة ١٩١٧) وقد أخطأنا في تعريفنا ليعقوب أرتين باشا في الجزء الثاني من المذكرات ص ٧٠٩ ، لأنه تعريف لأرتين باشا ، ترجمان محمد علي ، وهو غير يعقوب أرتين .

وقابل بها البرنس فؤاد^(٧١) ، وطلب منه أن يلقى اسماعيل حسين بعض الدروس فيها ، وأن يباشر بعض موظفى المعارف الامتحانات التي تحصل بها في السنة المقبلة .

ويظهر أن في الأمر دسيسة ، وأن غرض يعقوب أرتين من ذلك تأييد سياسته في التعليم بالمعارف ، باظهار الاحتياج إلى دنلوب ومعاونيه ، [ص ٨٥٣] حتى في الامتحانات^(٧٢) ! فقلت : إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا فلا نعرفها ، والأحسن لنا ولها عدم التداخل في شأنها . والأولى لاسماعيل حسين - إن كان عنده سعة من الوقت - أن يتكتل باعطاء بعض الدروس في مدرسته .

(٧١) البرنس فؤاد ، هو البرنس أحد فؤاد ، الذى أصبح سلطانا ثم ملكا لمصر فيما بعد . وهو سادس أبناء الخديو اسماعيل ، وقد ولد في ٢٦ مارس ١٨٦٨ ، وتعلم في الكلية الحربية في ايطاليا ، وعيّن بعد تخرجه ضابطا في جيشها لمدة ثلاثة سنوات ، ثم عيّنته الحكومة العثمانية في عام ١٨٩٠ ملحقا حربيا بسفارتها في فينا ، ويقى بها مدة ستين ، ثم استدعاه الخديو عباس حلمي الثاني بعد توليته في عام ١٨٩٢ إلى مصر ، وعيّنه كبيرا لياورانه . ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥ ، وتفرغ للشئون العامة ، فرأس مجلس إدارة الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨ . واعتلى العرش بعد وفاة أخيه السلطان حسين في ٩ أكتوبر ١٩١٧ . وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، واعلان الاستقلال ، اتخذ لنفسه لقب ملك مصر في ١٥ مارس ١٩٢٢ . وقد شهدت الفترة منذ تأليف وزارة سعد زغلول في ٢٨ يناير ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٦ صراعا ضاريا بينه وبين حزب الوفد حول الحكم ، وهل يكون في يد الأمة أو في يد الملك . حتى توفي في ٢٨ أبريل ١٩٣٦ .

(٧٢) يجدر ملاحظة أن يعقوب أرتين باشا حين دعا دنلوب إلى زيارة الجامعة قد دعا بهصفته عضوا في مجلس ادارتها الأولى ، وكان رئيس مجلس الادارة هو الأمير أحمد فؤاد .

ثم تكلمنا في مسألة التلميذ عباس حلمى ، المرفوت من المدرسة الخديوية بسبب المظاهرات ، وقلت : إن والده يُلقي المسئولية في ذلك على الأحزاب والجرائد أولاً ، ثم على الحكومة التي أهملت شأنهم ثانياً . قلت : قوله الحق في ذلك . قال : يعني أن الحكم الذى أصدرته المحكمة على ابنه فى غير محله ! فنظرت اليه شذراً ، وقلت : هل عندك شيء آخر تريد الكلام عنه ؟

ثم خضنا في الحديث عن بعض الأعمال اليومية ، وأهمها مسألة الأراضى التى يطلب بعض الأجانب من الحكومة أخذها لبناء مدارس عليها . ورأيت من ذلك ، لاختصاص هذا التسامح بالكتاتيب .

٩٠٩ مايو سنة ١٧

نبهت على اسماعيل حسين ، يوم الأربع ١٢ مايو سنة ٩٠٩ ،
بأن لا يقبل التدريس بالجامعة .

وتوجهت إلى غورست يوم الخميس ١٣ منه ، وتكلمت معه في الموضوعات السالفة التكلم مع دنلوب فيها - ماعدا الجامعة . فشدد في عدم العفو عن التلميذ عباس حلمى ، حتى لا يفهم التلامذة الضعف في الحكومة . وقال : إن دنلوب هو الذى أفت نظره إلى لزوم انتظار نتيجة تقسيم الدراسة الثانوية . ثم قال إنه^(٧٣) يشك في أن يوجد من يرغب من النبهاء في^(٧٤) تكميل دراسة الحقوق بفرنسا^(٧٥) . وسألني في هذا الموضوع نفس الاستلة التي كان وضعها دنلوب . ، وقال : إن

(٧٣) أضافنا : « ثم قال » ليستقيم المعنى .

(٧٤) أضيفت « في » .

(٧٥) هكذا في الأصل .

رشدى يرى أن يكون التعليم في مدرسة الحقوق بالفرنسية !

فقلت : إن رشدى أخبرنى بأنه لم يعبر عن مراده كما ينبغي . وإن (٢٧٥) أؤكد بأن العربية - مثل غيرها من اللغات - تصلح لتعليم كل علم . والقانون موضوع باللغة العربية ، والتحقيقات في القضايا أمام المحاكم الأهلية بها ، والمرافعات تجرى بها أيضا .

فلم يخالف في ذلك ، وقال : يلزم النظر في الجهة المالية . قلت : إن هذا أسهل ما يكون ، ولا نريد زيادة عما سيخصص للرسالة الأوروبية . على أنه إن استدعاى هذا المشروع زيادة مائة جنيه أو مائتين ، فالخطب سهل !

قال : ولكن الانجليز يقولون بأن التلامذة ضعاف في المواد التي يتلقونها بالعربية ! قلت : إنه يمكنني أن أكذب تكذيبا صريحا هذه القضية فيما يختص بالمواد التي تعلم بهذه اللغة في مدرسة الحقوق . وحكيت له نتيجة [ص ٨٥٤] الأبحاث التي أجريتها في هذا الموضوع بمناسبة تقرير المستشار القضائى عن الامتحان في السنة الماضية . قلت : وأما بالنسبة للمواد الأخرى في بقية المدارس ، فلم أعلم شيئا عنها . ومع ذلك فلا أدعى بأننا علماء كغيرنا من الأجانب ، ولكن يجب علينا أن نعمل على تكوين العلماء . والموضوع الذى نحن بصدده هو من هذا القبيل . وقد كثر الحاج الناس على - خصوصا بعد اطلاعهم على تقرير جنابكم الأخير ، وتبينهم أنكم تؤيدون مبدأ جعل التعليم في المدارس أهليا - أى باللغة العربية .

قال : حقيقة إن أؤيد هذا المبدأ ، وأسعى إليه مثلث ، ولا فرق بيننا إلا في السرعة والبطء ، فأنت ت يريد الوصول إلى هذه الغاية

(٢٧٥) في الأصل : « قلت وإن » وقد حذفنا « قلت » لزيادتها في الجملة .

سريعا ، وأنا أريد بلوغها بالتأن . وهناك قوم - وهم الانجليز - لا يودون القرب منها ، ويتقدون على في السعي اليها كما يتقى الأهلون عليك في التباطؤ عنها ! - واستشهاد « بالايسيان جازيت » التي طعنت عليه لأنه سمح بتعيين وكلاء للمدارس الثانوية من الوطنين . فقلت : إن مثل هذه الانتقادات لا يُعبأ بها ، وإن مسؤوليور جدا من كونك على هذه الفكرة .

وأخبرني بأن « ولز » كتب اليه بالعدول عن تعيين رودك ، وأنه هو لم يكن متسببا في تعيينه ، وفوض الرأى إلى فيه . قلت : إننا أحسنا في ابعاده . ثم تكلمنا في مسألة ادخال النسيج في مدرسة بولاق ، وفي لائحة معافاة المدارس الصناعية من القرعة العسكرية ، فلم أجده له رأيا خاصا فيها . وانصرفت ، بعد أن استغرقت محادثاتنا ساعة وعشرين دقيقة .

وفي يوم الأحد ١٦ منه ، حضر عندي حزبة بك فهمي ، الموظف بالمعية السنانية ، وبيده عريضة بعنوان من بعض التلامذة ، يلتمسون مني فيها العفو عن التلميذ عباس حلمي . وقال : إن الجناب العالى اطلع عليها ، وأمر بتقديمها إليك لتتظر فيها .

فحككت له ما جرى في هذه المسألة ، وأخذت العريضة منه ، ووعدته بعرض مفصلاتها على الجناب العالى عند التوجه إلى اسكندرية . ثم تقابلت أمس مساء مع بطرس في فرح يكن ، وقلت له على كل ما جرى في هذه المسألة . فقال : اتركها الآن إلى ما بعد ! فقلت : كيف ترك ؟ سأتكلم فيها مع الجناب العالى عند توجهنا إلى اسكندرية .

أشرت في هذه الحفلة - في حديث مع البرنس حسين - إلى سوء معاملة البرنس فؤاد بالنسبة للجامعة . فقال : إن في المسألة كلاما

كثيراً . ورجاني أن أذهب إليه اليوم في الساعة ستة ونصف بعد الظهر ، للخوض في هذا الموضوع .

ذهبت إليه في الميعاد ، والموضوع مفصل [ص ٨٥٥] في محل آخر .

٢٦ مايو سنة ٩٠٩

في يوم ٢٥ مايو سنة ٩٠٩ ، حضر سعادة اسماعيل باشا سرى ، وقال : إن دنلوب أخبر « وب »^(٧٦) ان الراغبين في المهندسخانة لا يتجاوزون ٢٦ طالباً ، وإن هذه حالة سيئة ، لأنهم محتاجون لكثير من مهندسى الري في هذا العام وفي الأعوام المقبلة . فإذا لم تقم هذه المدرسة بتخریج العدد الكافى من المهندسين ، لزم احضارهم من الأجانب .

قلت : إن لهذا الإدبار - فيما أظن - سببين ، أولهما : ما شاع في العام الماضى من أن الحكومة تريد خفض هذه المدرسة إلى مدرسة صناعية ، وتفضيل التخرجين من غيرها عليهم في المرتب والترقية . والثانى : سوء ادارة مديرها . ولقد اجتهدت في إزالة السبب الأول ، وأكدت أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها . غير أنه يظهر أن أثراها لا يزال عالقاً بالأذهان . وأرى أن يبين لهم وللكافة ، الدرجات التي يصعدون إليها في نظارة الأشغال ، والمستقبل الذى يتطلبه .

واتفقنا على زيارتها معاً ، وأن يتولى سعادته هذا البيان . وقد استعنى ناظرها الحالى ، وفي النية تعين وكيلها .

طلب مني أن آذن لناظر مدرسة المنصورة أن يتوجه - مدة الاجازة -

(٧٦) مستروب مستشار بنظارة الأشغال ، انظر الجزء الأول ص ٥٠٨ .

مع اثنين من مهندسي الاشغال ، لأملاك الجناب العالى بالدولة العلية ، لاجراء أعمال هندسية فيها ، تتعلق ببرها وإصلاحها . ولكنني علمت - بالاستعلام - أن أجزاء هذه المدرسة لا تبتدئ إلا بعد ١٥ يولية . وكنت علمت من سعيد أن الخديوى طلب موظفا من الداخلية مثل هذه الغاية ، ولكن « شيئاً»^(٧٧) يعارض في ذلك .

تكلمت مع المستشار في شكوى الناس من صعوبة الامتحان - خصوصا بالنسبة للسؤال الأول في الحساب ، والثالث في الهندسة ، في امتحان القسم الأول . فقال : ولكن الممتحنين يؤكدون غير ذلك ! قلت : إنه لا يتضرر منهم غير هذا التأكيد ، وهذا يجب تحقيق هذه المسألة . فتعهد به .

عرض على ترجمة اعلان معد للنشر في جرائد انجلترا ، بخصوص خلو وظيفة بمدرسة الطب لتدريس « الأناتومى »^(٧٨) ، مشتملة على بيان أن الماهية ٨٠٠ جنيه ، وأن يكشف طبيعا على الراغب ، وأن من يرغب زيادة الاستعلام يمكنه الاطلاع عند الدكتور كيتنج على المنشور [ص ٨٥٧] المشتمل على البيانات اللازمة .

فطلبت الاطلاع على هذا المنشور أولا ، ورغبت أن يضاف إلى تلك البيانات : الشهادة التي يلزم أن يكون الطالب حاملا لها ، ومدة الممارسة التي يكون مضارها .

فحاول في ذلك ،^(٧٩) وقال إن الدكتور كيتنج يريد أن يسافر هذا

(٧٧) هو أرثر شيئاً ، مستشار نظارة الداخلية من ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (انظر أيضا الجزء الثاني ص ٨٣٠) .

(٧٨) علم الـ Anatomy ، وهو علم التشريح .

(٧٩) يتقصد أنه حاوارا ، إثناء سعد زغلول عن اضافة هذه البيانات .

الاعلان غدا . قلت : كان يجب عليه أن يعرض هذا الأمر في الوقت اللائق ، ولا ضرر في تأخير الأمر أسبوعا . فواعد باجراء اللازم .

كتب إلى « ولز » مضمون الشروط ، التي يلزم بيانها لمن يريدون أن يتنظموا في سلك الارسالية المصرية بإنجلترا ، من التلامذة التابعين لادارته . وفيها أن الحكومة تصرف عليهم ، وتعيينهم معلمين بمدارسها عند عودتهم ، ويلتزمون بالاستمرار في خدمتها سبع سنوات ، ويجب عليهم أن يردوا ما صرف عليهم إذا تخلوا عن العمل قبل تمام هذه المدة . فكتبت اليه أن يضيف إلى هذا البيان : المرتب الذي يبدأون بتناوله ، والدرجات التي يمكن أن يترقوا إليها .

٩٠٩ ١٢ يونيو سنة

تكلم الناس في امتحان الدراسة الثانوية بقسميه في هذا العام ، ونشرت بعض الجرائد كلاما في بيان الخطأ في الأسئلة التي وضعـت له - خصوصاً أسئلة الرياضة في امتحان القسم الأول . وتقدمت إلى عريضة من شخص قبطي يدعى (٨٠) يؤكـد فيها أن المسألة الثالثة الهندسية يؤدى حلها إلى نتيجة غير معقولـة ، وهـى أن وتر الدائرة أكبر من قطرها !

فحـولـت هذه العريضة على رئيس الامتحان « بويد كاربنـتر » (٨١) فاستكتبـ جوابـا عليه من اسماعـيل بك حـسين وـاستيـوارـت ، بأنـ المـفـروضـ في السـؤـالـ قـطـرـ وـوـترـ منـ دـائـرـتينـ مـخـلـفـتـينـ لاـ منـ دـائـرـةـ وـاحـدـةـ !

ثم قـدـمـ إلىـ محمدـ بكـ عبدـ الغـفارـ تـقـرـيرـاـ يـشـيرـ إلىـ هـذـاـ الخطـأـ بـعـيـنهـ

(٨٠) بـياـضـ فـيـ الأـصـلـ .
(٨١) المـفـتـشـ الـأـوـلـ بـنـظـارـةـ الـعـارـفـ .

في هذا السؤال ، وإلى كون المسألة الأولى من الحساب خارجة عن البرنامج ، وإلى عدم وجود أسئلة نظرية بجانب المسائل التمارينية - بخلاف ما حصل في الجبر . وطلب تحقيق ذلك ، وازالة ما ترتب عليه من الضرر .

فاستشرت - في المسألتين الأوليين - سرى باشا وغيره ، فتحققوا حصول الخطأ فيها ، وبينوه لي بيانا تماما ، واقتنعت به كل الاقناع ، ولكن المستشار حاول ستره .

[ص ٨٥٦]

وأخيرا عينت كلا من اسماعيل حسين بك ، وعاطف بك ، ليبحثا في أوراق الامتحان عما إذا كان هناك من تأثير بهذا الخطأ ؟ فوجدا سبعة يمكن أن يكون للخطأ في مسألة الحساب الأولى دخل في سقوطهم ، وقدما لى تقريرا بذلك . وأخبران بأنها جدا مائة وتسعين تلميذا لم ينالوا في الهندسة الا صفراء ، وأن ذلك نتيجة عدم وجود نظريات بين أسئلة الهندسة .

دفعت هذا التقرير إلى بويد كاربنتر ، فبحث ما فيه ، بمعاونة لجان الامتحان ، وقدما إلى تقريرا بأن أولئك السبعة من بينهم ثلاثة لم يتاثروا بهذا الخطأ ، وأربعة تأثرروا به . وطلب قبولهم في الامتحان التحريري ، وامتحانهم شفهيا .

ولما أعلمته بذلك المستشار نازع في الخطأ ! [ص ٨٥٧]
فطلبت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية في هذا الشأن ، وتبدى رأيها فيه ، لأنني أريد أن أعلن رأيها للملأ تطمينا للخواطر المائحة . فأخذت في البحث [ص ٨٥٩] فيه ، ولكنها انقسمت على نفسها ، ولم يتم للآن الالتحاد بين أعضائها .

ولقد حقق الكثير إلى^(٨٢) وقوع خطأ كثير في الامتحان ، منه أن اللجان لم تكن سائرة على قواعد متباعدة في التقدير ، وأن المصححين في الرياضة ، لما شعروا بخطأ المسألة الأولى في الحساب ، أعطوا الكل من حلها أعلى درجة - ولو لم يكن حلها مطابقاً لحقيقة السؤال ! وعلمت أن هذه المسألة بعينها كانت من ضمن أسئلة البكالوريا في بعض الأعوام السابقة ، ولكن على الطريقة البسيطة ، وهي : ما هو أصغر عدد ، إذا ضرب في العدد كذا - لا إذا أضيف .

٩٠٩ يونيو سنة ١٦

أخبرني المستشار بأن اللجنة العلمية لم تهتد إلى حل ، وأنها منقسمة . فقلت : إن أفضل طريقة هي الطريقة التي أشرت بها أولاً ، من اعتبار الأربعه الواردة أسماؤهم في تقرير كاربنتر مقبولين ، ثم امتحانهم شفهيا . فانصاع ، وتتفذ ذلك فعلاً ، ونجحوا جميعاً في الامتحان الشفهي ماعدا واحداً سقط .

ثم عاد المستشار إلى أمس ، وقال : إن الانجليز هنا يرون أنه لا خطأ في المسألة الأولى - ومنهم كلارك مدير الحسابات - و^(٨٣) بصلاحة المساحة . قلت : إن الخطأ واضح ، لا يتحمل الجدال ! وإذا كان هؤلاء الانجليز يعتقدون صحة ما يقولون ، فليتجاسروا بالاذن بنشر آرائهم تحت أسمائهم ، لأن المسألة هامة ، والناس مشتغلون بها كثيراً ، وكلام مثل هؤلاء الخجولة في فن الحساب ، مما يهدىء الخواطر !

قال : ولكن ليس هناك عادة بالنشر ! قلت : إن النشر هنا

(٨٢) أي : أكد الكثير لـ .

(٨٣) بياض في الأصل .

ضروري ، لأن هناك شكوى يجب علينا الاجابة عنها ، وقد سأله عنها مجلس شورى القوانين ، فمن الواجب احاطته بنتيجة تحقيقها . والأحسن لهؤلاء الانجليز أن يسكتوا ، وأن يشكروني على الحل الذي وفقت إليه بهذه المسألة !

وكان جاء في كلامه أنه يود عرض المسألة على السير إلدن غورست ، بصفة كونه حسابيا . قلت : لا بأس في ذلك ، ولكنه لا يغير حقيقة المسألة في شيء .

[ص ٨٥٨]

وقد خاطبني السير إلدن غورست في هذه المسألة ، في يوم التشريفات بوداع الخديوي باسكندرية ، واجتهد بأن يقنعني بأن ليس في المسألة الأولى الحسابية خطأ . فأفهمته بأنها ليست خطأ في ذاتها ، ولكن وضعها هو الخطأ ، بسبب أن حلها يتوقف على قواعد لم تكن داخلة في البرограм ، وقد أدرك الممتحنون أنفسهم هذا الخطأ فتساهلو في تقدير النمر ، وأعطوا أعلاها من حلها ، ولو بغير الطريقة المقصودة . قال : ولكن إعادة الامتحان فيه إضرار بالاحترام الواجب لقرارات الامتحان . قلت : محل هذا فيما إذا كان القصد الطعن في تقديرات الممتحنين ، ولكن الموضوع هو أن المسألة وضعت خطأ ، والممتحنون قبلوا أولئك الأربعين من أنفسهم بدون أن يتزموا بذلك . قال : إن كان الأمر كذلك فلا بأس .

[ص ٨٥٩]

تشتغل نظارة المعارف بتحضير الميزانية في شهر مارس من كل سنة ، وقد اجتمعت لديها طلبات نظار المدارس ورغباتهم في نهاية

الشهر المذكور ، وتعينت قومسيونات لفحصها وتحقيقها ، وكتب^(٨٤)

إلى رؤسائهما أن يتفاوضوا معها فيما يقررونها قبل تقديمها رسميا ، [ص ٨٦٠] فلم يفعل ذلك منهم أحد ، ورفعوا ما قرروه إلى مسيو برنار ، وأخذ هذا يشتغل بتحرير الميزانية ، حتى أتمها . وأخبرني المستشار بذلك ، وبأنه سيعرضها على في اسكندرية، وأنه - هذه الغاية - سيستصحب معه مسيو برنار ، الذي حضرها .

سافرنا إلى الاسكندرية بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٠٩ ، ولم يعرضها على ! ثم عدنا ، ووعد بأن يعرضها على باسكندرية عند العودة اليها في يوم ٢٩ منه ، وأخذ أيضا - هذه الغاية - مسيو برنار معه ، ولم يحصل أيضا واستمر الحال على ذلك ، حتى يوم ٩ يونيو الجاري قدم إلى نوته (٢٨٤) عن الميزانية ، وهي النسخة التي تحرر عادة شرعا للميزانية الجديدة . فأخذت أقرأها ، وأتمعن أبوابها . ثم سألني عنها يوم الأحد ١٣ يونيو سنة ٩٠٩ ، فقلت : إن وجدتها - على الإجمال - لا بأس بها . وحددنا جلسة ١٩ منه لانعقاد المجلس الأعلى ، للنظر فيها وفي غيرها من المواد .

وقد أرسلت إلى أوراق المجلس الأعلى ، بما فيها نسخة من نوته الميزانية المذكورة ، فقلبت بالصدفة بعض صفحاتها ، فوجدت بها مخالفة للنسخة التي اطلعت عليها ، من جهة تفصيل الترقيات في الثانية ، واجماعها في الأولى ، حيث وضع مبلغ للترقيات من غير تعينها !

فاستغربت جدا من هذه المخالفة ! وفهمت أنه فعل ذلك ليخفى عن اللجنة العلمية الادارية ومجلس المعارف الأعلى ترقية المدرسين

(٨٤) في الأصل : «كتب» .

(٨٤) م) نوته ، أي مذكرة .

الانجليزيين شوبروج وروبنس - خصوصاً وأن كنت - قبل ذلك بيومين - أظهرت له عدم استحسان لذلك ، وقلت له :

« إن مثل هذه الترقية مما يزيد السخط على نظارة المعارف ، ويقلل الثقة فيها ، ويبطئهم رجالها العاملين . فان المعلم المصرى ، الذى مكث فى وظيفته أزيد من عشرين سنة ، والذى يراقب ذلك الانجليزى فى درسه ، لم تبلغ ماهيته أزيد من أربعة وعشرين جنيهًا ! حالة كونك تريده^(٨٥) أن هذين المدرسين يترقيان إلى الدرجة من ٣٥ إلى ٤٥ في مسافة خمس سنوات !

« إنه لا شيء يؤثر في النفوس أكثر من هذا الامتياز . وقد جربت هذا في نفسي ، فإني كنت رئيساً على انجلزيين في محكمة الاستئناف ، لا يعرفان من القانون شيئاً ، ولا من لغة البلاد وعوائدها ، فكنت أدرس جميع القضايا ، وأحرر جميع الأحكام التي تصدر فيها ، وحملتني ذلك أتعاباً جساماً ، حتى أصبحت بالمرض الذي أعاشه الآن^(٨٦) . وخلفني رشدي باشا في رئاسة هذه الجلسة ، فتعبت تعبي ، ولم يستسلم من مرضي ! وكنا كلما افتكرنا في هذا الامتياز ، الذى لا سبب له إلا صفة الانجليزية ، كلما اشتد بغضنا للسياسة الانجليزية ، وحققنا عليها . فإذا كان الانجليز يريدون أن يستميلوا المصريين [ص ٨٦] إليهم ، وجب أن يُعطوا هذه الامتيازات التي لا معنى لها ، وأن يوزعوا المزايا على قدر الكفاءات .

قال : إن أريد ذلك ، ولكن الميزانية لا تساعد على ذلك !
قلت : لماذا تساعد الميزانية على مثل تلك الترقية ، ولا تساعد على ترقية

(٨٥) يقصد أن يقول : « بينما أنت تريده » .

(٨٦) يقصد : « أعالجه منه الآن » .

المصريين ؟ إن لم يكن في الميزانية سعة الامتداد تلك الترقية ، فالأولى
توزيعها على المستحقين !

كل هذا تكلمت به له قائلا : إن أعبر في ذلك عن شعور جميع
المصريين . وإذا كتموه عليكم - لسبب أو لآخر - فهو يعيش في
نفوسهم ، ويغلى في صدورهم ، ويتحدثون به فيما بينهم ، ولا يبعد أن
يجاهروا به في مجلس شوراهم .

فلهذا غير تلك النوتة بنتة أخرى ، جعلها بجملة ، وهي التي
عرضها على اللجنة العلمية الإدارية . وعلمت منه ، ومن غيره ، أن
اسماعيل بك حسين طلب منه تفصيل ذلك الجمل ، فامتنع عن
اجابته ! ولما أشرت إليه عن هذه المخالفة بين المذكرين ، تجاهل الأمر
ابتداء ، ثم اعترف بأنه فعل ذلك حتى لا تطلع اللجنة العلمية على
التفصيل ، وكذلك المجلس الأعلى ! قلت : ولكن المجلس الأعلى
ربما طلب هذا التفصيل . قال : إذا طلبه أقدمه إليه . ولكن الأحسن
أن لا نلفته إلى المناقشة في هذا الموضوع !

ولكنني رأيت أن وضع الميزانية بهذه الكيفية غير موافق . فتكلمت
معه بعد ذلك في تأجيل النظر إلى ما بعد الإجازات ، وقلت : لأن^(٨٧)
لم أتمكن من الوقوف على طلبات المدارس المختلفة ، ومقارنة المهم منها
بعغيره ، لعدم عمل رؤساء اللجان بما نبهت عليهم به سابقا . فقال :
وأنا كذلك . قلت : إذن لا معنى لتقديم الميزانية بينما^(٨٨) نجهل نحن
الاثنين حقيقتها !

واستطردت من هنا إلى الكلام عن عدم تنفيذ رؤساء اللجان

(٨٧) في الأصل : « قلت » .

(٨٨) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت لاستقيم المعنى .

ما أمرتهم به في شأن الميزانية ، وعن عدم اجابتهم - لحد الآن - عن السؤال الذي وجهته إليهم عن أسباب عدم التنفيذ ! فعاد في اليوم الثاني خبراً بأنه عندما وصلها هذا السؤال استشاراه في الجواب عنه ، وهو عذر فيها عرضاه عليه بعض التعديل ، وكان يظن أنها أرسلوا هذا الجواب من ذلك العهد ! وقال إنه^(٨٩) لم ينفعها إلا الاشتغال بالامتحان ، كما فهم منها ذلك ، وأنها سيحضران لتقديم اعتذارهما .

تكلمنا في الارسالية إلى أوربا من مدرسة المعلمين ، فقلت : إن الأفضل عندي أن يكون الارسال من متخرجي هذه المدرسة ، لا من تلامذتها . وأن يدخل المرسلون في أحدى الجامعات بإنجلترا لينالوا شهادتها . وأنه^(٩٠) في مدة هذا العام ، وما بعده ، ينبغي أن نرسل من حملة البكالوريا ، من نرى فيه الأهلية لذلك ، لأننا محتاجين لتلامذة مدرسة المعلمين من [ص ٨٦٣] جهة ، ومن جهة أخرى لأن^(٩١) تلامذة السنة الأولى منها لا يفوقون بكثير حامل البكالوريا .

فتكلم في الماهية التي يجب أن يتبعها حامل البكالوريا بعد عودته من إنجلترا ، وقال إنها يجب أن تكون مثل الماهية التي يتبعها المتخرجون من مدرسة المعلمين . قلت : إن هذا لا أهمية له في نظر المصريين ، والمهم هو أن يُعلموا ، ويترعرر في نفوسهم أن الحكومة معتنية بهم ، وتقدر المستحق منهم قدره ، وأن أمامه مستقبلاً عظيماً . وقد ابتدأت الحكومة تعمل على رعاية هذه الحقيقة ، وأخذ الناس يفهمونها ، ويسرفن أن أقول لك بأن عند محادثي للفتيان الذين أريد أن أرسلهم إلى فرنسا للدراسة الدكتوراه في علم الحقوق ، لمحت عليهم

(٨٩) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٩٠) في الأصل : « وانهم » ، وقد عدلت ليستقيم المعنى .

(٩١) في الأصل : « أن » .

الرغبة الشديدة في التعلم لحيازة درجة عالية في العلم ، بقطع النظر عن مستقبلهم في الحكومة ، إذ كنت أقول لهم : إن الحكومة لا ترتبط معكم بشيء سوى تعليمكم ، ولكنها غير مسؤولة بعد عن توظيفكم ، فقد يجوز أن تغير فكرتها ولا توظف أحداً منكم ، ويجوز أن لا تجدوا وظيفة خالية تشغلوها - فكانوا يقولون : بعد أن نتحصل على تلك الدرجة على نفقة الحكومة ، سواء علينا توظيفنا أم لم نتوظف ،^(٩٢) والشكر للحكومة على كل حال . وهذا يدل دلالة تامة على أن المصرى الآن ابتدأ يطلب العلم للعلم ، لا للوظيفة .

وكان يتغير لونه عند سماع هذا الحديث !

اشتغلت بانتخاب شبان الارسالية الفرنسية ، وعرض على ناظر المدرسة - فيمن عرضهم - شاب يدعى عزيز جبشي ، وهو أول المدرسة في امتحان هذا العام ، موصوف بالذكاء والنباهة والتحصيل . غير أنه خفيف مضطرب الحركات ، لا يحمل الغير على احترامه ، بل يعيش على الاستخفاف به . وكان « هل » يشدد في انتخابه ، فاستبعدته .

فقال لي الوكيل : ربما تأول استبعاده - مع كونه أول المدرسة - إلى تأويلات مذهبية^(٩٣) ! قلت : لا يهمني ذلك ! وكلمني فيه المستشار ، فرفضته . فقال : الأحسن أن يُقدم إلى الكشف الطبي ، وإذا لم يقبل فيه كانت المسئولية بعيدة عنا . قلت : الأحسن أن تكون قريبة منا !

وكنت طلبت شيرون لأنكلم معه في شأن الارسالية ، فتكلم

(٩٢) يقصد : « يتساوى لدينا أن نتوظف أو لا نتوظف » .

(٩٣) أي دينية ، بسبب أن عزيز جبشي قبطي .

فيه^(٩٣) أيضا ! مع أنه ظهر لي أنه لا يعرفه . وفهمت أنه محمول على هذا السعي .

[ص ٨٦٢]

١٧ يونيو سنة ١٤٠٩

حضر إلى رشدي باشا البارحة ، وتكلم معى بخصوص الشاب المذكور ، وقال ان ما كلريل تحدث معه فيه ، فتعهد له بأن أقبل إرساله مع المرسلين . قال : والأحسن أن ترسله ، لأنه أول المدرسة ، وفي عدم ارساله بخلبة للقال والقيل .

فتأثرت، وشدلت الكلام معه ، لأنه لم يكن ينبغي له أن يتعهد بشيء لا يعرف حقيقته - خصوصا وأن تعهده بهذه الكيفية ، يضعف من شأن معارضتي . وأخيرا اتفقت معه على أن نرى الشخص المذكور .

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، ورأيته محاطا بكل المسألة ، وشعرت بأن مسعى رشدي آت من جهته . فقصصت عليه القصة جيئها ، وقلت : إن أهم سبب يُدونه لاقناعي بارساله هو ابعادى عن تهمة التعصب . ولا أبالي بهذه التهمة ، لأن مقتني ببراعق منها ، لأن القصد من عمل الصالح العام ، وأن لا تكون الارسالية في المستقبل حجة علينا ، لا لنا . فيتحتم أن لا نرسل إلا من نتأكد فيه صفات الكمال . وإذا كان ما يقولون صحيحا من أنه أكفاء من المتخفين ، فالأحسن أن نعيشه من الآن مدرسا بالمدرسة ، وان مستعد لذلك ! إن

(٩٣) أن تكلم في مسألة عزيز جبشي .

« هل » قال لي : إن الحففة التي فيه ربما زالت بالزمان ، فالأحسن أن يتأخر ارساله حتى نرى فعل الزمان فيه .

فقال : الأحسن أن ترسله الآن ، وإذا لم يتحسن في السنة القابله ، تستحضره ! فضحك ! . وقال : لأن الكلام كثير في المذاهب والأديان ، بسبب ما يثيره مرسى سميكة ! قلت : إن هذه حالة تسيء للأقباط أكثر مما تنفعهم . وأفضل شيء في تأكيد الصفاء بينهم أن لا يتناقش في هذه المسائل علنا ، وأن لا يتدخل العموم في المباحثة فيها .

ثم أفضنا في حديث غيره ، أهم ما فيه تعين خلف للسيد البكرى وللقاضى [ص ٨٦٤] في مجلس شورى القوانين . وما قال : إنه^(٩٤) لا يجب الاختبار ، وإنه يجادل كثيراً غورست في كثير من المسائل - ومن ذلك كلامه مع هرقل في شأن البنك الزراعى ، وإلحاحه عليه في ايقاف مطالبة مدينىه ، وإنظارهم^(٩٥) إلى ميسرة .

من ضمن ما قاله رشدى - في تلك الجلسة - إن المستشار القضائى يريد أن يعرف اللغة التى يعلم بها من يتعين من المصريين فى مدرسة الحقوق ، بعد حصولهم على الدكتوراه^(٩٦) ، وإنه يعارض فى الارسال إذا كانت هى اللغة العربية . وإنه^(٩٧) اجتهد فى أن يؤجل هذه المسألة إلى حينها .

(٩٤) أى بطرس باشا .

(٩٥) أى : إمهالهم .

(٩٦) في الأصل : « الدكتورا » بدون هاء مربوطة ، والقصد : بعد حصولهم على الدكتوراه من الخارج .

(٩٧) أى : رشدى باشا .

فقلت له : إن الأحسن أن يعرفوا من الآن بأن التعليم سيكون باللغة العربية ، وأن الأولى العدول عن الإرسالية إذا كان التعليم بغير اللغة العربية .

ثم قال : إنهم^(٩٨) قبلوا هذه الارسالية ضد ميلهم ، وهم يتلمسون كل سبب لاحباطها .

[ص ٨٦٣]

ألح المستشار في عرض الشبان ، المراد إزسالهم ، على الصحة . ولكنني رأيت عرضهم على طبيب المعرف ، لأنه لا معنى للالتجاء إلى مسلحة أخرى مع وجود مثلها للمعارف . فانصاع بعد مناقشته .

[ص ٨٦٥]

وعرض^(٩٩) على الغاء اللجنة العلمية الادارية ، لأنه لم يعد لها فائدة ، ولأنها معطلة – كما يرى هو ويرى غورست أيضا ! فقلت : الأحسن أن تكتب مذكرة بالأسباب التي تبعث على إلغائها ، للنظر فيها بعد الأجازات .

تكلم معى غورست في هذه المسألة ، فقلت : الأحسن تأجيلها إلى ما بعد الأجازات . ورأيته مائلاً إلى الغائها . ثم تكلم في حذف تشويق من يراد انتخابهم من الانجليز للتدريس ، إلى تعلم اللغة العربية ، من الإعلان عن انتخابهم ، فقال : إنما نريد أن يفهم هؤلاء الانجليز اللغة العربية ، لا لأجل أن يدرسوا بها ، بل لكي يسهل

(٩٨) أي : الانجليز .

(٩٩) في الأصل : « عرض » .

التفاهم بينهم وبين المصريين فيما إذا تعينوا في وظائف أخرى .

قلت : الأصوب - حينئذ - أن ينصحهم أصدقاؤهم بذلك ، لا أن تصدر هذه النصيحة من نظارة المعارف ! لأنه يظهر لي أن بين جعل المدة التي يتعين الانجليزي لها ستين فقط ، وبين تشجيعه على تعلم اللغة العربية ، تناقضا !

قال : إن تشجيعهم على تعلم هذه اللغة الغرض منه ما يمكن أن يتعين فيه من الوظائف الأخرى ! ولما رأيته ملحاً في ذلك ، لم أشا التثبت في هذه المسألة التافهة .

تكلمت في مسألة عزيز حبشي . فشرحت له أسباب المعارضة ، ثم قلت : إنه إذا كان لابد من إرساله ، فليكن فوق العدد الذي قررناه للإرسالية^(١٠٠) ! .

تكلمت في أن كينشى ، أحد مستشاري محكمة الاستئناف المختلطة ، ينصح بارسال تلامذة الحقوق إلى لوزان . فقلت : سأستعمل عن هذه المسألة ، وعن الدراسة في جامعة لوزان .

ثم عدت وتكلمت في المسألة مع دنلوب ، واستفهمت عن هذه الجامعة ؟ فقيل أن ليس بها درس للدكتوراه^(١٠١) . ثم ورد لي^(١٠٢) تلغراف من ماكليريث بأن غورست استحسن إرسال أربعة تلامذة إلى لوزان ! فرأيت أن أجتمع بـ ماكليريث في الإسكندرية ، للمداولة في هذا الشأن . وحصل ذلك في يوم ٢٢ يونيو سنة ٩٠٩ ، وفهمت من محادثه أنه لا رأى له فيها .

(١٠٠) يريد سعد زغلول بهذا الاقتراح حفظ حق من يستحق إرساله من المبعوثين ، فلا يضار بارسال عزيز حبشي . وهو اقتراح ذكي وعادل .

(١٠١) في الأصل : «للدكتورا» بدون هاء مربوطة .

(١٠٢) في الأصل : «وردن» .

وتكلمنا في موضوعات شتى ، منها اعادة امتحان الساقطين في مدرسة الحقوق ، فلم أجد منه معارضة . ورأيت أن دلوب أسماء الوساطة بيننا فيها ! فاتفقنا على أن لا نوسط أحداً فيها يختص بالشئون التي تستلزم مبادلة آرائنا . وتبين لي أن كل ما كان يرغبه أن تكون اعادة [ص ٨٦٦] الامتحان بمعرفة اللجان التي تم أمامها ابتداء .

ثم اجتمعنا في اليوم التالي بالسir إلدن غورست ، في الساعة الحادية عشرة (٢٠١٢) صباحاً . فلم يقبل ما اتفقنا عليه في هذه المسألة ، ورأى تأجيلها هذا العام . وتقرر — بعد الأخذ والعطاء — أن أبحث حالة جامعة لوزان ، وفيها إذا كان هناك خطر من وجود التلامذة بمركتزها ، وأن إذا تحققت من وجود هذا الخطر ، أو شككت فيه ، وجب أن يكون الارسال إلى فرنسا . ثم تكلمنا في مسألة اباحة الامتحان في الحقوق لغير طلاب مدرستها من يدرسون في غيرها ، فوافق عليه مبدئياً .

وكنت تكلمت معه — في الجلسة السابقة — بشأن عدم عرض مشروع مجالس المديريات على نظارة المعارف ، لتبدى رأيها فيما يختص بها منه ، فقال : إن سعيد باشا يطلعك عليه إذا شئت . وتكلم بكلام ركيك في هذا الموضوع .

ثم تكلم عما نشرته جريدة النوفل (Les Nouvelles) من أن أخبرت محرر الأهرام — في محادثة جرت بيتي وبينه — بأن الحكومة كانت تريد إيقاف اللواء ، وإن عارضت في هذا القرار ! وطلب مني أن أكذب هذه الرواية . فقلت : إن المحادثة التي نشرت في الأهرام خالية عن ذلك ، وإن النوفل (Les Nouvelles) اختراعاً !

(١٠٢) في الأصل : « الحادية عشر » .

وتأييداً لذلك ، بعثت له في اليوم نفسه بكل من الجريدين
المذكورين . ثم كذبت في الأهرام ذلك .

عند انصرافى من الجلسة الأخيرة لدى غورست ، قال لي إن مجلس
الشورى قرر أن يكون له الحق في ضرب ضرائب لمصلحة التعليم ،
لا تتجاوز خمسة في المائة . فقلت : ذلك ماكنا نبغى . وانصرفت .

ثم أخبرت فتحى باشا أن يبلغ بطرس ما اتفقنا عليه بشأن
الإرسالية . وطلبت من عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العمومى ،
الذى حضر في المركب لوداعى – أن يوافينى بكتاب عن التلامذة
الموجودين في وزان ، وما يشتغلون به . فوعدى بذلك ، ولكنه لم يُشَعِّر
وعده بالوفاء .

ثم كلفت محمود بك فهمى ، ناظر مدرسة طنطا ، الذى لاقيته
بفيسى عند توجهه إلى وزان فى أواخر يوليو – أن يبحث عن جامعتها ،
والتلامذة المصريين فيها ، وما يشتغلون به خارجاً عنها .

ثم توجهت بنفسي إليها فى أوائل أغسطس ، بعد أن كاتبت
كتبى – المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة – وكاتبى فى موضعها .

وتبين لي^(١٠٣) من المعلومات التى اتصلت بي من هذه الطرق
المختلفة [ص ٨٦٧] أن ليس بهذه الجامعة درس خاص
بالدكتوراه ، وإنما من يريد من الطلبة الحصول على هذه الدرجة
العلمية ، يلزمـه أن يدرس بنفسه العلوم الـلازمـة ، ثم يتقدم
للامتحان . وأن هناك نحو ستة عشر تلميذاً من أبناء الساكـنـين
بـمـصـرـ ، مـنـهـمـ سـتـةـ مـصـرـيـونـ ، وـالـبـاقـونـ مـنـ أـجـنـاسـ مـخـتـلـفةـ . وـأنـ هـمـ

(١٠٣) في الأصل : « لها » .

جمعية ذات شعار خاص يحملونه عند اجتماعهم وعند الاحتفالات التي يقيمونها ، مجازة لما يقيميه الحزب الوطني في مصر .

فكتبت خطابين : أحدهما بطرس ، والآخر لسعيد ، بما اتصل بي من هذه المعلومات ، وبأن الأفضل - بناء على ذلك - أن يكون الارسال إلى فرنسا في مدن مختلفة .

فاستأذن بطرس - بواسطة « جراهم » - السير إلدن غورست في ذلك ، وكتب جراهام ، بتاريخ ٢ سبتمبر ، كتاباً ييدى له فيه بأن لا معارضه لغورست في ذلك . ثم أكد لي مضمون هذا الخطاب بعد عودتى .

حضرت إلى مصر في يوم ٧ سبتمبر إلى بورسعيد ، واستقبلنى وكيل المحافظة بأمر بطرس . ووُجِدَت أشاعة دائرة على الألسنة بوقوع خلاف بين النظار ، وبأنه سيقع تغيير فيها . وقد أوردت^(٤) هذه الاشاعة جريدة المقطم بعدد ٦ منه ، فذكرت أن شقيق باشا سعيّن لل المعارف ، ويخلفه رشدى بعد أن تتوحد أقلام المعية ، ويخلف رشدى سعيد ، ويتعين إبراهيم نجيب مكان هذا الأخير .

وبعد أن مكثت بمصر ليلتين ، توجهت إلى الإسكندرية ، وقابلت بطرس . ودار الكلام على هذه الاشاعات ، وغيرها مما نشرته جريدة « الأيجيسيان جازت » - من كون بعض النظار يدبرون المكائد لرئيسيهم ، ومن الاتفاق مع الحزب الوطنى على امتداح الخديوى وترك الطعن فيه ، والحملة على بطرس . فلم أجده لهذه الاشاعات من أثر !

في صبيحة يوم السبت ١١ سبتمبر ، وردت الأخبار بقيام الخديوى من استطمبول في الساعة التاسعة مساء من يوم الجمعة ١٠ منه ، ولكن

(٤) في الأصل : « أوردت » .

لم تُعلم الساعة التي يصل فيها . فذهبنا الى سرائى رأس التين في الساعة الخامسة من يوم الأحد لانتظاره .

وكان قيل لنا إننا سنتناول طعام العشاء فيها ، ولكن لم يجرؤ أحد أن يؤكد لنا ذلك الا في الساعة ٧ مساء ، حيث دعينا للطعام في غرفة غير غرفة المائدة . وقد كانت مظلمة ، ولا تليق بقام المدعويين ، وكانت الألوان كذلك غير مناسبة . فأجلسني [ص ٨٦٨] بطرس عن يساره ، وأجلس اللورد سسل عن يمينه ، قائلا : نجلس هنا ، كما نجلس في مجلس الناظار ! ولا أدرى ان كان تعْمَد الخطأ في ذلك ، أو أخطئاً العمد ! – لأنّ أجلس في مجلس الناظار على يمين رئيسه ، أو على يسار الخديوى ، والرئيس على يمينه ، ثم المستشار المالى من بعده . ولم تسمع الظروف بالمنازعة في ذلك ، وكان كل منا حذرا في كلامه كأنما الخديوى حاضر بيننا ، وخدم السرائى يروحون ويغدون بكلمات يتبادلونها سرا مع موظفى المعية ، الذين كانوا يشاركوننا في الأكل ، ولا يجرأون على أن يطلبوا طلبا الا بعد كثير من التردد .

ثم جاءت البشرى بظهور وابور المحروسة ، فانصرفنا للمقابلة وكان معنا مدير الأوقاف ، فمنعه شقيق من مصاحبتنا ! وكان البرنس محمد على بالسرائى ، فلم يشا أن يطلع علينا ، وأكل في الحرم . ثم أدركنا في المرسى ، وسلم علينا ببرود ، ووقفنا من حوله سكونة . ثم نزل في باخرة صغيرة ، ولم يدع أحداً منا للركوب معه ، وجلس بجانب العدة^(١٠٥) ، وتخلينا عنه ، فقال زكي باشا : ألا تنزلون ؟ قال بطرس : إننا ننتظر الأمر ! قال : تفضلوا ! فنزلنا . وأندثنا المجالس الأولى من الباخرة ، فقلت للبرنس : إن هذا مخلك . مشيرا الى صدر السفينة – فانتقل اليه . ولكن البرود كان مستمرا في المجلس .

(١٠٥) هكذا في الأصل ، ويقصد المotor .

حتى وصلنا إلى المحرسة ، فأصعدنا إليها ، ولحت وجه امرأة جميلة بأحد النوافذ ، وأدخلنا في صالون وقفنا به هنيهة ، ثم أصعدنا إلى آخر. وهناك خرج علينا الخديوي ، فسلم على أخيه سلاماً يميل إلى البرود ! وهش بطرس . ثم أعطى تنبيةات تتعلق بالتزول في الباخرة الصغيرة ، ونزلنا معه - ما عدا حشمت ، فإنه نزل مع باقى موظفى المعية في باخرة أخرى .

ثم تكلم عن مدير الأوقاف ، بما يدل على شدة غضبه عليه^(١٠٦) . فقال له بطرس : الأفضل تأجيل المسألة . قال : إن هذا أيضاً من رجال الحكومة حتى أتأخر في شأنه ؟ إن لا أقابله .

ثم لم يُرِد أن يصعد إلى السرای من الطريق المعتمد ، بل دخل من باب الحرم ، قال : لأنّي لا أريد أن أقابل في الطريق البرنس حسين ،

(١٠٦) كان مدير الأوقاف في ذلك الوقت هو مصطفى ماهر باشا ، وقد تلقى تعليمه العالى في فرنسا ، إذ أرسل في بعثة على نفقة ليدرس العلوم التجهيزية بفرسای في عام ١٨٨٦ ، وعاد إلى مصر ليشغل بعض المناصب حتى عين مديرًا للأوقاف ، وعزل في مارس ١٩١٠ لتقديمه تقريراً عن حالة ديوان الأوقاف المالية قال فيه بأنّ الديوان مشرف على الأفلام بسبب كثرة المطلوبات منه (يقصد : من الخديوى والأمراء) وكان المعروف عن هذا الديوان أنّ أعماله سر من الأسرار التي لا يطلع عليها أحد ، الأمر الذي أثار غضب الخديوى عليه ، خصوصاً عندما علم أنه أطلع جورست على حالة الديوان المالية قبل نشر تقريره . وعندما قدم تقريره أثار انتباه الصحف التي أشار بعضها بوجوب تعين انجليزى يشرف على أعمال الديوان . فقام الخديوى بعزله ، وعيّن مكانه أحمد شفيق باشا في ٢٦ مارس ١٩١٠ . وقد أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف في المدة من أول مارس إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للمعارف .

ومن حضر^(١٠٧) غيره من البرنسات . ثم انصرفنا من أودة التشريفات .

وبعد أن قابل البرنسات دعانا ، فجلسنا بحضرته برهة ، تكلم فيها عن اسطنبول ، واستبداد الحكومة فيها ، وتعدد المستبددين بها - مما دل على عدم رضاه عنها . وتكلم على شاويش^(١٠٧) ، وأنه [ص ٨٦٩] قابل - في سفره - شابين من رجال الحزب الوطني ، أحدهما يدعى مصطفى عزت المحامى ، وأظهر امتنانه من نباهته وذكائه . ولما قيل له « إن اللواء » يطعن شديدا على الانجليز ، ضحك كثيرا ! ثم سألني - عند الانصراف - عما إذا كان دنلوب حضر من سفره ؟ وبعد ذلك انصرفنا ، وحجز بطرس لديه .

ثم انعقد مجلس النظرار فى اليوم التالي ، وصدق على قانون مجالس المديريات ، وعلى بعض المسائل العادلة . ولم يغيره ما يستحق الذكر ، سوى ما يختص بتعيين شخص يدعى حمدى سيف النصر ، حكمدارا لبوليس مديرية أسipوط ، بباھية شهرى ٣٥ جنیها - حيث اعترض الخديوى على تعيینه بأنه يعرفه ، لأنه كان موظفا عنده ، وكان سلوكه غير حميد ، وقابله في أوروپا ثلاثة مرات ، ينفق باسراف ، وأن تعيينه دون غيره من هو أكفاء منه ، وأقدم في الخدمة - يثبت عزائم ضباط الجيش ، ويستجلب سخطهم .

ولم يدافع سعيد^(١٠٨) بشيء سوى قوله : إن « شيئاً^(١٠٩)

(١٠٧) في الأصل : « حضر حضر » ..

(١٠٧) م) يقصد : عبد العزيز جاويش .

(١٠٨) محمد سعيد باشا ، ناظر الداخلية .

(١٠٩) أرثر شيئاً ، مستشار نظارة الداخلية . (انظر تعريفاً له في الجزء الثانى من المذكرات ، صفحه ٨٣٠) .

يعرفه ! فقلت : إذا كان الأمر كذلك ، لا معنى لتعيينه ! وعنصري رشدي . ثم قلت : إذا كان لابد من الانتفاع به ، فيلزم أن يكون بصفة انتداب .

لكن بعد أن سمع الخديوي وبطرس اسم « شيئاً» ، ضعفت معارضته الخديوي ! وقال : الأحسن أن يتعين حتى يُجرب ، وسترون (١١٠) !

ثم سأله عن مقدار السقوط في الامتحانات هذا العام ، فقلت : انه كثير ، والسبب فيه أنا تشدنا في الامتحان حتى يكون الناجحون من أهل الرقى ، وعلى تمام الاستعداد . على أنه لم يكن (١١١) يتلقى الجواب بحسن الاصناف ! مما شعرت معه أنه يريد الاتهام لا الاستفهام .

ثم قال بطرس : اف اذا سافرت يكون رشدي في الخارجية ، وسعد في الرئاسة - وكان قطة باشا (١١٢) قد خرج - فقال الخديوي : ان خلو النظارة من الناظر والوكيل غير مناسب . وقال : إن عزيز باشا عزت يريد الاستففاء . وأشار الى أنه مجانون ! ثم انصرفنا على ذلك . وسألني عنها إذا كنت باقيا بالاسكندرية أو راحلا عنها ؟ فقلت : كما يريد الخديوي ! فقال : وأنتم هنا الآن ؟ قلت : نعم . فقال : طيب ! وانصرفنا .

(١١٠) هذا الموقف يحدد الفرق بين شخصية سعد زغلول وشخصية كل من الخديوي وبطرس باشا ؛ فيبينا اعتبر سعد زغلول مساندة شيئاً ، مستشار الداخلية الانجليزي ، للمرشح كافياً لعدم تعيينه ، وجدها الخديوي وبطرس باشا كافية للعدول عن رأيهما بشأن عدم تعيينه ! .

(١١١) في الأصل : « ولم يكن » ، وقد أدخلنا التعديل لسلامة العبارة .

(١١٢) قطة باشا هو سكرتير مجلس النظار .

ثم ودعنا بطرس على محطة سيدى جابر ، وكان البرنس حسين عائداً لمصر ، وحضر للوداع سهل ، وجراهام ، واسماعيل أبااظة . فقلت لبطرس باشا : هل تريد أن تقول شيئاً قبل سفرك ؟ قال : لا شيء ، وانما يلزم مراقبة رشدى ، وإلا تحدث [ص ٨٧٠] حوادث . قلت : طمن خاطرك من هذه الجهة ، فانا سنجرى على مبدئك^(١٢) ! قال : ما هو ؟ فقلت له : بعدين ! وضحكنا ، ثم سافر .

علمت من سعيد - بعد ذلك - أن معارضه الخديوى في سيف النصر ، لأنه كان أحد الضباط الذين أشاعوا بأن الخديوى يُسخرهم في أشغاله الخصوصية بمريوط ! وانه^(١٣) لم يشاً أن يصادمه في الجلسة ، اتقاء غضبه . ثم شاع - بعد ذلك - أن سعيداً^(١٤) عينه لقرب مصاهerte له ، وبواسطة الشيخ على يوسف . وقد تحققت من كذب^(١٥) هذه الاشاعة .

سبب غضب الخديوى على مدير الأوقاف ماهر باشا ، ما اتصل به من أنه ألقى إلى غورست أن ديوان الأوقاف على شرف الافلاس ، وأنه اشتري أطياناً بأثمان باهظة مhabابة لبعض الأمراء . ويظن الناس أن ماهر مدفوع من غورست ، حتى يكون لهم^(١٦) على الخديوى حجة يسكنها عليه كلما أرادوا الحصول منه على شيء .

جرى الكلام بيني وبين « بُوييد كاربنتر » في شأن عدم مجاوحته على الخطاب ، الذى أرسلته اليه سابقاً ، للاستفهام عن سبب تقاديمه

(١٢) في الأصل : « مبدئك » .

(١٣) أي سعيد باشا .

(١٤) في الأصل : « سعيد » .

(١٥) أضيفت « من » لاستقيم المعنى .

(١٦) أي . للانحلان .

تكلم أباطة معى ، ومع رشدى ، في شأن البحث عن طريقة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين ، والانتفاع به ، وفي حمل حزب الأمة على ترك معاادة الخديوى ، والسير فيها ينفع البلاد . وقال : إن الوزراء يجب أن يفتكروا في هذه المسألة . فقلت : إنها مسألة صعبة ، لأنها موقوفة على أمور لا يمكن للوزراء القيام بها .

[۸۷۲] ص

بلغنى – وأنا في باريس – أنهم تكلموا مع الخديوي في الأستانة بأن يمنع الدستور لبلاده . وأنه توجه لهذه الغاية متذمراً إلى لندره ، واتفق مع رجال الخل والعقد فيها على إعطاء مصر حق تقرير بعض القوانين التي لا تختص بالمالية ، ولا بالحربيّة . وأنه اشتري بعشرة آلاف جنيه سهاماً^(١١٩) من جريدة « طنين » التركية . وقد كان « المؤيد » و « الجريدة » أشارتا إلى هذا المعنى ، وأكّدته « الجريدة » بعد عودتي بإضاءء حسن صبرى :

(١١٧) أي : المستشار . والقصد أنه تعهد بذلك .

(۱۱۸) آی : بولیدکارپنر .

(١١٩) يقصد : أسماءاً .

فتكلمت مع بطرس بشأن ذلك ، فكذب توجه الخديوى إلى لوندرا ، على كيفية تدل على أنها حقيقة ! أو على أنه^(١٢٠) كان عَلِمَ بهذه الاشاعة من قبل ! ثم أشار إلى بأنه أقنع غورست بضرورة منح مجلس الشورى حق تقرير القوانين الجزائية . وقال إنه لم يقل بهذا لأحد غيري ، حتى ولا الخديوى . وأن غورست سيسعى في ذلك . قلت : إن صحيحة ذلك كانت هذه خدمة عظيمة لبلادنا .

روى لي صديق في أوروبا بأن سعيد تكلم مع شقيقه بأنه غير مرتاح في منصبه ، لأنه لم يقدم لبلاده خدمة تذكر فتشكر . وأنه مستاء من هذا الوجود العاطل . فبلغ شقيقه هذا إلى غورست . فقال له غورست : وماذا يريد أن يفعله سعيد ؟ فبلغ شقيقه ذلك إلى سعيد ، معتذراً لكونه بلغ غورست حديث سعيد معه بدون استئذانه . فأبدى سعيد رغبته في منح مجلس الشورى شيئاً من السلطة ، فوعده غورست بذلك .

ويشيع أباطة باشا – من عام أول – أن السير جرای وعده بشيء من ذلك ، بناء على ما أقنعه به من الحجة الدامغة . وشاع في هذه الأيام أنه يعد تقريراً ، من ضمن مشتملاته مؤاخذة هذا الوزير على عدم الوفاء بوعده .

[ص ٨٧١]

ويقول البرنس حسين انه استحصل من غورست على وعد بتوسیع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وانه قسم لغورست المسافة، التي يتدرج فيها مجلس الشورى إلى الحكم الذاتي ، إلى ثلاثة مراحل ، فهو الآن في المرحلة الأولى التي مكث بها زماناً طويلاً ، وقد آن الأوان لأن يرحل عنها إلى المرحلة الثانية .

(١٢٠) في الأصل : « أنها » .

[ص ٨٧٢]

ولا أدرى إذا كان مؤتمر جنيف^(١٢١) من شأنه أن يعطّل هذه المسألة ، أو يساعد عليها كما قال هاردي^(١٢٢) رئيس حزب العمال ! أخشى أن يكون لما نشره « التان » (Tempes^(١٢٣)) في فرنسا ، « وجازتْ دى كولوفن » بألمانيا — بایعاز — تأثير سىء على ما عساه يكون في النية من منح بعض الشيء للهيئات النيابية في مصر .

(١٢١) يقصد مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، الذي نظمه لجنة من شباب الوطنيين ، وهم : محمد فهمي ، وعلى الشمسي (باشا) ، ومحمد لطفي جمعة ، و(الدكتور) محمد سامي كمال ، وحامد العاليل (بك) . والأمير العطار أفندي ، وحلى مسلم أفندي ، وعثمان فايد أفندي ، و(الدكتور) سيد مراعى . واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة ، وعضدها على صفحات « اللواء » ، وساعد المؤتمر بماله . واشترك فيه من الانجليز : كيرهاردى ، رئيس حزب العمال ، والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون . من أعضاء مجلس العموم . وقد افتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً مدة ثلاثة أيام ، وخطب فيه كيرهاردى ومحمد فريد . وكان المؤتمر مظاهرة ضد الاحتلال البريطاني في مصر . (انظر : عبد الرحمن الرافاعي : محمد فريد ، رمز الأخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ١٩٤١ .)

(١٢٢) في الأصل : « كاردى » ، وهو خطأ ، ويقصد به « جيمس كير هاردي » . James Keir Hardie . وكان في الأصل صبياً في الماجم في العاشرة من عمره ، ثم انتخب كأول نائب عمال مستقل في مجلس العموم عام ١٨٩٢ ، واشترك في تكوين حزب العمال البريطاني في عام ١٩٠٦ . (١٢٣) جريدة فرنسية .

[ص ٨٧١]

ومن هذا القبيل ، تصريح الصدر الأعظم بأنه لا علاقة لرجال^(١٢٤) تركيا بالحزب الوطني ، وأنها راضية عن الحالة الحاضرة في مصر – وإن كانت لا تشکو من تغييرها إذا رغب المصريون ذلك ! وكان لهذا التصريح وقع شديد على الحزب الوطني . وعلمت أن تلك الأقوال وهذا التصريح كان بسعى الانجليز .

[ص ٨٧٣]

بالقرب من الناحية التي حشمت بك^(١٢٥) وحرمه أطيان فيها ، بلد فيها صراف له مسؤولية على هذه العائلة . وحدث أن وقع بينه وبين عمدة الناحية وأهليها خلاف ، حمل المديريه على أن تطلب نقله إلى بلدة أخرى . فرأى حشمت ، مع رئيس القلم المختص بأمور الصيارات ، ابقاءه ! وتأشير بذلك على الأوراق المتعلقة به . ولكن صدر بعد ذلك أمر من مدير القلم بنقله ، فقام حشمت بذلك وقعد ، وعين مندوباً لتحقيق ذلك الخلاف ، بعد أن استشار بطرس . ورفع المندوب تقريراً في صالح الصراف ، غير أن بطرس طلب من المدير أن يطلع على هذا التقرير ويدلي ملحوظاته . ففعل ، وفند بعض ما ورد فيه .

ويظهر أن انجليز نظارة المالية أساءوا الظن بخشمت في هذه المسألة ، فشدوا أزر المدير ضده ! واشتد الأمر حتى كاد يستعفى كل من المدير والناظر^(١٢٦) !

(١٢٤) في الأصل : « برجال » .

(١٢٥) هو أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية . وقد ورد لقبه « بك » خطأ في المذكرات ، رغم أنه يحمل لقب « باشا » .

(١٢٦) أي ناظر المالية أحمد حشمت باشا .

ويعد مداولات كثيرة ، رأى بطرس أن يكتب الناظر للمدير خطاباً بأن الصلح تم بين الصراف والعمدة ، ويطلب رأيه فيما إذا كان لا يزال مصرأً - بعد ذلك - على نقله ؟ وأن المدير يجاويه بأنه لا بأس من بقائه ! وتنفذ ذلك .

غير أن عبارة المدير - في جوابه - جاءت جافية ، ملقة كل المسئولية على النظارة . فغضب لها حشمت ، لكن بطرس أمره بتنفيذ الاتفاق الأول ، فنفذه صاغراً .

فلو أنه لاحظ شيئاً من كرامة نفسه ، لترك مسألة نقل الصراف جانباً ، وتشبث في تحقيق صدور الأمر من المالية على خلاف ما اتفق عليه مع رئيس القلم - لأن الحق من هذه الجهة في جانبه . ولكنه جبن عن أن يناقش مرؤوسه الانجليز ، الذين خالفوا أمره ، وسعى في منازعة المدير - الذي يعلم غضب الخديوي عليه - ولكنه لم يستطع - مع ذلك - الوصول إلى بغيته ! ولقد صرحت له بذلك أمام إخوانه .

حكمت لجنة التفتيش الإداري بالفيوم على شخصين بوضعهما تحت المراقبة مدة خمس سنين ، وتقديم مبلغ جسيم بصفة ضمان . فعدلت هذا الحكم لجنة الاستئناف ، فهال الأمر بعض أهالي الفيوم ، وكتبت لجنة الاتحاد فيها تلغيفات بالاحتجاج على هذا التعديل . وكان المدير - حينئذ - باسكندرية .

فجاء سعيد حاملاً ما ورد إليه من الاحتجاج ، غضباً من المدير ، وهو يقول : إنه هو الذي حرّك هذا الاحتجاج ، فإن لم يعدل عن هذه الخطأ كانت العاقبة وخيمة عليه . واستمر في تكرار هذا القول . فقلت لسعيد : [ص ٨٧٤] إن المدير هنا باسكندرية ، ولا يمكن أن يُنسب هذا الاحتجاج إليه في الظاهر . فالأنحسن أن تتحقق من الأمر قبل مباشرة أي عمل ، فإن أظهر التحقيق أن للمدير

دخل في هذا الاحتجاج ، كان لك الحق في مؤاخذته ، وإن صرفت النظر عنه .

قال : إن متحقق من كونه هو المحرك ، وأطلب منك أن تنصحه بالعدول عن هذه الخطة ، وإن ساءت العاقبة ، لأن الآراء امتلاً منه ! قلت : ما شأنى في هذه النصيحة ؟ قال : إن لك تأثيراً عليه ! ونظر إلى حشمت ! فاستغربت من ذلك ! ولكن لم أقل شيئاً ، وصرفت الكلام إلى موضوع آخر .

أشاعوا أن لهذا التعديل سبباً ، لأن أحد الشخصين المحكوم عليهما منسوب إلى رجل يدعى (١٢٧) من المقربين للمعية ، والثان محسوب على رجل مال شهير قيل إنه جاك منشة (١٢٨) . وأشارت إلى ذلك « الدليل بوسٍ » في بعض أعدادها .

ولكنى علمت أن سعيد - في اللجنة الاستئنافية - كان يدافع عن الحكم المستأنف ضد النائب العمومي ورئيس الاستئناف اللذين (١٢٩) كان من رأيهما براءة المتهمين بالمرة . لأن عبد الخالق قال ذلك لفتحى .

(١٢٧) اسم غير معروه ، وقد يقرأ : « دلة » .

(١٢٨) من عائلة « منشة » اليهودية المشهورة في مصر . وهو ابن باخور دى منشى ، الذى أنشأ مستشفى « منشى » في شارع حرم بك في الإسكندرية على نفقته الخاصة ، كما أنه حفيد البارون يعقوب منشى الذى أنشأ في الإسكندرية كثيراً من المدارس والمستشفيات . وقد ولد في القاهرة ، وأقام في الإسكندرية ، وأسس فيها بنكاً كبيراً له فروع متشرة في القطر ، واشترك في مشروعات كثيرة مثل السكك الحديدية وشركات المياه وشركات الأملاك الثابتة . وقد تولى رئاسة السركل (الدائرة) الحديدية ، وحاز على وسامي العثمانى والمجيدى من الدرجة الأولى .

(الياس زخورا : مرآة العصر ص ٥١٥ - ٥١٧) .

(١٢٩) في الأصل : الذين .

ثم علمت أن الخديوي تكلم مع سعيد - أمام بطرس - في خصوص محسوب (١٣٠) في يوم حضوره . وأنه عرضت عليه مسألة حشمت مع المدير ، فلام بطرس على أنه لم يتنه هذه الفرصة لقبول استعفاء المدير والتخلص منه .

في يوم الأربع ١٥ سبتمبر ، للتبريك بحلول شهر الصوم ، قال الخديوي :

إن بطرس أحسن بسفره ، لأن الحمل قد ثقل عليه ، خصوصا وقد اشتدت المطاعن ضده من كل الجهات . وقال : لا أدرى (١٣١) لماذا لم يتكلموا عند تعينه ، ثم انطلقت أسلتهم الآن ضده ؟

وجرى ذكر القاضي الشرعي ، فقال : إنه محب للتفود ! وإنه يلزم تطهير المحكمة الشرعية مما بها من الأوساخ ، حتى لا يقال إننا نهمل اصلاح ما يتعلق بنا . والتفت إلى قائل : أليس كذلك يا فلان ؟ قلت : نعم كذلك .

وفهمت من كيفية القاء هذا السؤال ، والظروف التي قيل فيها ، أنه يعني بذلك رفت بعض القضاة - خصوصا الشيخ عبد الكريم سلمان (١٣٢) . وأيدى لي ذلك رشدي باشا بطلبه مني أن ألفت الشيخ المذكور لا سترضاه الخديوي .

ثم استأذنته في السفر لمصر ، فأذن ، وحضرت إليها صبيحة يوم الخميس ، كما حضر رشدي ، ولكن ورد عليه تلغراف [ص ٨٧٥] يستدعيه للعودة إلى اسكندرية ، وأخبرني بأن ذلك للمفاوضة معه في

(١٣٠) اسم غير مفروء ، وهو الذي أشرنا إليه ، وقد يكون دلة .

(١٣١) أضافنا : « وقال » لسلسة العبارة .

(١٣٢) الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبد ونصيره ، وقد اشترك معه في تحرير جريدة « الواقع المصرية » .

كيفية استقبال رؤوف باشا ، المندوب العثماني العالى ، وأشار على بالبقاء في مصر لاستقباله . فلم يحضر لغاية يوم الجمعة ، حيث عدت إلى اسكندرية ، وعلمت أنه حصلت عدة اجتماعات في «المتنزه»^(١٣٣) من إخوان ، ولم أعلم من موضوعها شيئاً ، لأنهم كانوا يقولون إن الكلام جرى فيها على موضوعات عامة .

وطلبت مقابلة جنابه ، فأجبت - بعد مضي عدة ساعات - بالمقابلة في اليوم الثان الساعة ١١ ، وبقيقة النظار في الساعة ٢ بعد الظهر من يوم السبت . فاستقبلني بهشاشة ويشاشة ، وعرضت عليه نتائج الامتحانات المختلفة ، ومسألة الارسالية والتلميذ عباس حلمى ، وتعيين بهجهت وهي بمدرسة الطب . فأظهر استحسانه لما عرضت عليه .

وقال إنه يريد العفو عن عباس حلمى الآن ، لأن الانتظار لحين عودة غورست يفهم منه أن له دخلاً فيه . فعرضت عليه تشدد غورست في عدم العفو عنه ، فأخبرني بأنه سيُنى المسألة مع جراهام . ولكنه لما أحسن منه التردد في الموافقة ، رغب في تأخير المسألة لحين عودة غورست .

وقال لي - عند الانصراف من تلك الجلسة - : إنه دعا^(١٣٤) رشدى اليوم للكلام في مسألة الأزهر ، لأنه اشتراك في وضع قوانينه . واشتراكى من شاكر .

ثم دعاهم^(١٣٥) مرة أخرى للاجتماع لديه ، إلا سرى باشا . ثم أخبرنى سعيد بأن الخديوى قال : إنه لا يلزم أن سعدا^(١٣٥) يتاثر من

(١٣٣) يقصد : قصر المتنزه .

(١٣٤) أي دعا النظار .

(١٣٥) في الأصل : «دعى» .

(١٣٥) م) في الأصل : «سعد» .

عدم دعوته لهذه المجتمعات ، لأنها خاصة بالأزهر ، الذي لا أود أن يتداخل فيه لعدم نفور العلماء^(١٣٦) ، ولعنياته بمدرسة القضاة التي تنافس الأزهر في موضوعه ، ولكنني مستعد لأن أفاوضه في كل أمر آخر . وقال له إن أباذهلة وشى في حقه بأنه تارك كل الأمور إلى اسماعيل باشا صدقى !

ثم دعانا^(١٣٧) للاجتماع جمياً عنده . ودار الكلام على موضوعات شتى ، أهمها مسألة القرض ، وأظهر لي فيها من الانعطاف ما لا يمثل له ، وقال لي : إنه أبدى ممنونيته مني لد نلوب ، عندما عرض عليه بعض المسائل المتعلقة بنظارة المعارف .

وفي يوم السبت ٩ أكتوبر اجتمعنا بالمنتزه ، فأخبرنا بأن المستشار المالي قابله ، وتكلم معه في شأن احتقار المصريين للإنجليز ، ووجود حزب قوي يسعى ضد غورست في إنجلترا . وبأنه^(١٣٨) طلب منه وقائع ذلك . وأنه^(١٣٩) أجب بـأن الأمر بالعكس ، وأن احتقار المرؤوسين للرؤساء لم تكن عادة مصرية ، بل اكتسبوها من الإنجليز ! قال : ولم أرد أن أضرب له مثلاً بمسألة قيام التلامذة ، مع جلوس الأستاذ ، عند دخولك [ص ٨٧٦] الفصل – حتى لا أفسد عليك حالك عندهم .

وجري الكلام على مقتل مأمور سيوه . فشرح لنا أحوال هذه الجهة شرحاً وافياً ، كمن عاشرهم مدة طويلة ! وأشار بتعيين القومسيون الذي تعين ، ورتب بنفسه كل ما يلزم لهذه الارسالية ، حتى إنه نسى

(١٣٦) يقصد : لتجنب نفور العلماء .

(١٣٧) أي : الخديوي .

(١٣٨) أي : الخديوي .

(١٣٩) أي : الخديوي .

علف الدواب ، فاستدرك نسيانه في الصباح ، وأخبر به تلفونياً ناظر الداخلية !

وجرى الكلام في مسألة نجيب بك فهمي ، وتردد النيابة ونظارة الحقانية في رفع الدعوى عليه . ورأيت أن الخديوي يميل نوعاً لعدم اقامتها ، والإنجليز كذلك ، لأنها ربما تمس أحد رؤساء المصلحة الانجليز . ثم أبدى سروره من مروره بمديريات الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة ، على غير استعداده . وكان رشدي وسرى – عنك الكلام على علاقة الموظفين المصريين بالإنجليز – ساكتين .

وفي ليلة ١١ أكتوبر ، اجتمعنا للاحتفال بليلة الفدر بمسجد أبي العباس المرسي . وأظهر الخديوي نحونا من الانسجام شيئاً كثيراً ، وأخذنا معه في العربية لرأس التين ، وكان مسروراً من الاحتفاء به . وقال : إن تلامذة المدارس إذا استمروا على المدحء – كما تقول – فإن أزور مدارسهم . قلت : إنها فكرة جليلة .

ثم اجتمعنا في رأس التين ، وتكلمنا كثيراً في موضوعات شتى . وقلت له – قبل الاجتماع – عندما سألني عن دنلوب : إنه أتعجب جداً ، ولم أرد أن أصدع خاطرك الشريف بأخباره ، وقد كنت صممت على أن أتمس الاستقالة من الجناب العالى . قال : متى ذلك ؟ قلت : من زمن . فأطرق رأسه ، وأبدى شيئاً من الكدر . ثم أخذنا معه في الكشك إلى محطة الرمل – وكان في كل ذلك غاية في اللطف والمجاملة .

وأخبرنى اسماعيل أباطة بأنه منون جداً من حالة المعارف ، وأنه عرف قيمتى ، وأنه يؤيدنى كل التأييد في كل مطالبى . قلت : إن لا أبغى غير ذلك ، ولا يهمنى تأييد شخصى ، ولكن هذا التأييد من شأنه أن يشجعني على خدمة بلادى كما أبتعنى

حضر دنلوب ، وطعن في حق الإرسالية المصرية بإنجلترا ، وأن تلامذتها يسيرون سيراً غير مرضي نفر الانجليز منهم ، وأنه لابد من النظر في شأنهم . فلم أرد أن أوسع معه في الأمر ، ورأيت منه ملاينة ومسايرة ، لكنها ملاينة من يريد التحرر من الواقع في مشكلة . ولم يحصل بيبي وبينه جدلي يستحق الآثار ، إلا ميله للتضييق ، وميل للتوسيعة فيها يختص بالتعليم .

ولقد اجتمعنا أمس - ١٣ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بمجلس المعارف الأعلى . وقبل افتتاح [ص ٨٧٨] الجلسة ، جرى ذكر مبادئ الأشغال ، والاعتراض عليها . فقال دنلوب : إن هذه لم تكن في جدول الأعمال ! - وكان الكلام بيني وبين المستشار المالي - فقلت له - باستغراب - : إن الجلسة لم تفتح بعد ! فامتعن لونه وسكت .

[ص ٨٧٧]

وما تقرر في هذه الجلسة إنشاء مدرسة ثانوية بأسيوط ، وإنشاء مدرسة للبنات باسكندرية ، وتجديد بناء مدرستي قنا ويفي سويف .

[ص ٨٧٨]

في يوم ١١ أكتوبر أخبرني المستشار بأن الكتاب الانجليزي ، الذي انتخب لدراسة آداب اللغة الانجليزية ، وجد به شيء يمس بالدين الإسلامي . فاتفقنا على الأمر بلمه من أيدي التلاميذ .

وقلت : إنه ينبغي أن يضاف لبود كاربنتر وكروفوت ، المتوفين بانتخاب الكتب الانجليزية ، مسلم تلقى عليه تبعة مثل هذا الاتهام . فلم يرد أن يوافق على هذا ، وقال : إن مثل ذلك لا يخفى على الانجليز ! قلت : ولكنه خفى بالفعل عليهم ! قال : وهذا رغم

عن التعليمات التي أعطتها لهم ، ولو كان عرض على الكتاب لما انتخب . قلت : إن هذا مما يزيد في مسؤوليتهم ، ويؤيد ما رأيت ، ولابد من معاقبة المهملين على الأقل ، بدفع قيمة الكتاب ، وللناس حق أن يشتبهوا فيما ، لأن هذه المسألة ليست الأولى من نوعها . فانصرف على ذلك .

في يوم الأربع ١٣ سبتمبر حضر السير إلدون غورست ، واستقبلناه على المحطة ، وتأخر المستشارون عند قدومه ، والتف النظر حوله إلى أن ركب العربية ، ولم يغير كلام في هذه البرهة إلا في أشياء تافهة كالعادة . وكان معنا شقيق باشا من طرف الخديوي ، وجنابه^(١٤٠) هو الذي أذننا بالحضور ، وأرسل سعيد – الذي كان مقيناً باسكندرية – لهذه الغاية .

في يوم ١٥ سبتمبر ، بجلسة التبريك بقدوم عيد الفطر ، أبدى الجناب العالى امتنانه من النظار ، فقال : إن منسون جداً منكم ، ومن أعمالكم ، ومعجب غایة الاعجاب بالتحاد لكم على القيام بواجباتكم . وإن مؤيدكم في أعمالكم ، وأتمنى أن نعمل دائماً معاً ، وأن نبقى قلباً واحداً ويداً واحدة في جميع الأحوال . فدعوت له بالعز والتائيد .

ثم سُئل عن حالة السير إلدون غورست . فقلت : إن عليه – ظاهراً – من جودة الصحة . قال : ولكن الظواهر لا يعول عليها .

ثم تكلم معى في شأن اجتماع فتحى بططفى السيد ، وقال : إنه لا ينبغي أن يعاشره ! قلت : إن لا أظن أن هناك اتفاقاً بينهما ! وانصرفت . ثم تكلم مع فتحى في هذا المعنى .

(١٤٠) أي : جناب الخديوي .

وبهذه المناسبة نقول ان سعيد باشا تكلم معى يوم الأربع
سبتمبر في حملة الجرائد على [ص ٨٧٩] السير إلدون غورست ،
والشكوى من السياسة الحاضرة التي ترمى إلى استبدال الانجليز
بالوطنيين (١٤٠) — فقال : إنه لا ينبغي لجرائذنا أن تهمل الدفاع عنافي
هذه المسألة . وطلب أن أتكلم مع لطفي في هذا الموضوع . فأبىت :
أولاً ، لما رأيته من إعراض لطفي في هذا الموضوع ، الذي سبق أن
تكلمت معه فيه . وثانياً (١٤١) ، من عدم نشره ما أكلفه بنشره أحياناً .

فالح سعيد في طلبه . فاستدعيته وشافهناه في هذا الموضوع ،
فاستحسن رأينا فيه غاية الاستحسان ، ووعد بمتابعة الكلام فيه ،
واستمل بعض الأشياء مما يساعدك على الدفاع .

ثم استطرد سعيد من هذا الموضوع إلى التكلم معه في شأن
استرضاء الجناب العالى عنه . فأبى أولاً ، ثم وعد بالتفكير في الأمر
ثانياً . ثم حضر في اليوم التالي خبراً بأنه رأى — بعد التفكير — أن يسير
على خطته ، ويجرى في طريقته ، مهما كانت النتيجة ، لما رأاه من
استحالة الانتفاع بالجناب العالى ، واعوجاج سير أغلب الملتزمين

(١٤٠) المعنى الوارد في هذه العبارة هو : احتلال الوطنيين محل الانجليز ،
وليس العكس كما يشير ظاهر العبارة — لأن الباء في فعل « يستبدل »
تدخل على المتروك ، وقد أدخلت الباء في العبارة خطأ على
« الوطنيين » وكان يجب أن تدخل على « الانجليز » .

وهنا نوضح أن المعنى في عبارة « حملة الجرائد » الوارد في الفقرة ،
ينصرف إلى الجرائد الانجليزية ، وليس الجرائد الوطنية . وهو
ما سوف يتضح من سياق الكلام التالي . وكانت الجرائد الانجليزية
تهاجم سياسة غورست تحت ضغط سعد زغلول في احتلال الوطنيين
محل الانجليز .

(١٤١) أضيفت « ثانياً » لسلسة العبارة .

حوله ، والذين له بهم ثقة . فقلت : هذا شأنك ، ولم يكن الكلام معك في هذا الغرض إلا عرضاً .

وأنجربني بأن البعض من النظار سعوا - في غيبي - أن يحملوا المالية على تقييدى في أمر الترقىيات ، بقيود اطلقت منها جميسع النظارات ، وروجوا هذه السعاية بأن أرقى كثيراً من أقاربى ١٣ انصرف . وقرأت في جريدة ، بعد ذلك ، مقالة افتتاحية في رد حملة الجرائد الانجليزية ، يعكس ما اتفقنا عليه ! فاستأثرت من ذلك جداً ، ووجدت نفس هذا الاستيءان عند سعيد .

وردت كثير من وفود العمد والأعيان في التشريفات ، مع كونها قاصرة على المقيمين في اسكندرية ! وبلغنى أن حضورهم - بهذه الكثرة - كان بايغاز ١ حتى أكد لي بعضهم أن المدير في بعض الجهات طلب من بلد واحدة ثلاثين شخصاً !

في مساء يوم الثلاثاء حضر عندي الشيخ على يوسف بمصر ، وتكلم في موضوع سأشرحه فيما بعد عند تمام الأمر فيه .

٩٠٩ أكتوبر سنة ٢٠

اجتمعت وسعيد ، يوم الأحد ١٧ أكتوبر ، بالجناح العالى في المتزة . وجرى كلام طويل في موضوعات شتى ، منها أن السير إلدن غورست أظهر له عدم اهتمامه بحملة بعض الجرائد الانجليزية عليه ، وقال إنه لا يغير خطته التي كانت أول خطوة جرى اللورد كرومرو علىها ، وأنه متأثر من جونستون - التي كانت ناظرة للمدرسة المنية - لسيتها في إنجلترا ضدّه .

وقال : إن^(١٤٢) الملك لم يقابله عند عودته ، وليس في

(١٤٢) في الأصل : « قال وان » وقد عدلنا النص لسلامة العبارة .

[ص ٨٨٠] النية اعطاء شيء لمجلس شورى القوانين الآن . ثم تكلم^(١٤٣) عن السير كاسيل ، ومعاملته لكتاب الرجال ، ومعرفته بكيفية استعمالتهم . وأشار لما فعله معه في مسألة كومبوبو^(١٤٣) ، وما وعده به في غيرها . ثم تكلم في مسألة قنال السويس ، وأن هناك خلافاً بين بعض النظار الانجليز في شأنها ، وأوصى بالبحث مع الماليين في أمرها . وأخبره^(١٤٤) سعيد بمسألة لطفي السيد وما كتبته الجريدة .

علمت أن بعض حملة أسهم شركة « اللواء » – وأظن أنه على كامل^(١٤٥) – يريد رهن مقدار عظيم منها ، وأن بعض المقربين ساع في شرائها .

قال لي ثقة : إن بين الجناب العالى وروبرتسن^(١٤٦) علاقة متينة ، وإنه يحركه كيف شاء ، ولذلك أيد السير غورست لدى جrai^(١٤٧) ، فتأيد !

جرت مخابرة بين الخديوى والباب العالى بخصوص التصریح لمصر بالاستقراض من غير استئذان الحكومة العثمانية ، فأجاب الصدر

(١٤٣) أي : جورست .

(١٤٣) م) يقصد : كوم امبوبو .

(١٤٤) أي : أخبر سعيد الخديوى .

(١٤٥) على فهمى كامل ، أخوه مصطفى كامل . (انظر حاشية ٦١٢ في ص ٣٩١ من الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول) .

(١٤٦) يقصد : المسترجون روبرتسون ، النائب بمجلس العموم ، ومن الأحرار الراھيکالیین الساخطین على سياسة كروم فى مصر ، وقد تعاطف مع مصر في حادث دنشواى (لمزيد من التفاصیل : انظر حاشية ٢٧٨ في الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ص . ٢٧٠) .

(١٤٧) السير ادوارد جrai ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد اسمه في كتاب الشاعر الثاني اللورد ولیام جrai . وهو خطأ .

الأعظم بأن الحكومة العثمانية مستعدة للموافقة على اقتراض ما تحتاج مصر إليه من المال ، إذا تبين مقداره ، وما يصرف فيه ، وبشرط أن لا يكون متعلقاً بالحربية والبحرية .

وعلمت أن السير كاسيل يسعى في هذه المسألة ليكون الاستقرار منه ، وأنه حمل الملك على التداخل فيها ، واستعماله الحكومة العثمانية للقبول بها . ويظهر أن الخديوي متفق معه على ذلك ، ولكنه يتظاهر بضد ذلك !

وقد كان محمود باشا شكري^(١٤٨) مكلفاً بالمخابرة في هذا الموضوع ، فقال له الصدر الأعظم أخيراً : إن حل هذه المسألة يتوقف على مجلس المبعوثان ، لأن ما تطلبه مصر إنما هو امتياز يلزم النظر فيه بهذا المجلس ، ولا يظن أنه يوافق عليه .

غير أن سفير إنجلترا بالأسنانة ، أرسل للوكالة الانجليزية^(١٤٩) بلزوم جواية الصدر الأعظم على خطابه الأخير بالتلغراف^(١٥٠) ، فكتبت الوكالة الانجليزية صورة هذا التلغراف ، ومن مقتضاهما أنه حصل سوء تفahم فيما تطلبه مصر ، وأن غرضها الحصول على إذن عام بالاستقرار ، حتى تتمكن – عند الحاجة – من عقد السلفات التي ربما دعت إليها حاجة ترقية القطر في الزراعة والصناعة .

وقد حصلت المداولة في هذا الأمر أمس ، فأبدى محمود باشا شكري ما سمعه من الصدر الأعظم ، فقلت : إن هذا الكلام وجيه جداً ، ولا غبار عليه ، ومعاودة الطلب لافائدة منها ، مع وجود ذلك

(١٤٨) محمود باشا شكري ، هو رئيس الديوان التركي الخديوي .

(١٤٩) يقصد دار الوكالة البريطانية بالقاهرة .

(١٥٠) تضمن هذا الخطاب أن الدولة العلية توافق على عمل قرض لتنمية ثروة البلاد ، على أن تبين الأوجه التي سيصرف فيها القرض .

المانع ، والغالب أن مجلس المبعوثان يرفض الطلب [ص ٨٨١] إذا عرض عليه . والرأي عندى إخبار غورست برواية محمود شكري ، فإنها ربما غيرت فكرته . فقال بطرس : إن الأحسن هو إرسال التلغراف بطلب إعادة النظر في المسألة ، لما فيها منفائة مصر .

وقيل إن سفير إنجلترا علق قبول ما عرضه عليه الباب العالى من زيادة الجمارك ، على الرضا بما تطلبه مصر .

ولم يتكلم أحد من بقية النظار بشيء أصلًا ، بل كل الكلام كان دائرًا بين الخديوى وشكري وبطرس وأنا . وأخيراً تحرر الخطاب الآتى مضمونه :

« نشكركم على عنایتكم بهذه المسألة ، وإن تقدُّم مصرف الزراعة والصناعة والمعارف ربما توقف على اقتراض المال ، وكان في لزوم الاستئذان ما يفوّت الوقت المناسب . ومن جهة أخرى فإن سبب لزوم الاستئذان قد زال ، وهذا يكون من المرغوب فيه منح ما كان لمصر من حق عقد القروض بدون استئذان »^(١٥١) .

والذى يظهر ويغلب على ظنى ، أن في النية الاستقراض ، ولكنه يخشى أن لا تقبل الدولة العلية به ، ولذلك حصل السعى في إزالة مانع الاستئذان ، حتى إذا أطلقت مصر من هذا القيد ، استلْفَتْ بلا حساب لمنفعة الدائين وسماسرتهم ، لا لمنفعتها ، وازداد بذلك تمكن إنجلترا منها . والله كشاف الغيب ! .

وصل بطرس باشا أمس . وما تكلم به معى عند العودة من رأس

(١٥١) أورد أحمد شفيق نص هذا الخطاب على النحو الآتى : « إن الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد قرض ، ولكن الحكومة ليس في نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يُرد إليها ما كان لها ، في مدة الخديبو السابق ، من الحق في عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان » .

التي ، أنه سمع أن موظفين بالداخلية - ذُكرت له أسماؤهم - يحتبون في الجرائد ، ويدسّون الدسائس . قلت : لا أعلم بذلك . فقال : إن الأولى ترك هذه الجرائد وشأنها ، فإن الاشتغال بها يقرّر في أوهام أربابها أن لها شأنًا !

تكلم الخديوي على المائدة أمس في مسألة سيوه ، وقال : إن الذي جرّأ السيوسين على الاستخفاف بسلطة الحكومة ، ما سبق من العفو عن مجرمين منهم ، وتحجيف الضرائب عنهم . وإن اللازم إعادة الضرائب كما كانت . قلت : ولكن أغلبهم طائعون ! فأطرق متسبماً تبسّم الغلوب !

ثم ذكر البرنس حسين وشكایته من القضاء ، والأحكام التي يصدرها ضده في قضيائاه . وقال إنه يظن^(١٥٢) أن العيب في محاميه لا في القضاة .

سألني الجناب العالى عن كيتينج^(١٥٢) ، فقلت : إنه خبيث ، وضع شروطًا صعبة لمن يريد [ص ٨٨٢] أن يكون في الإرسالية المصرية ، وهى : أن يكون متخرجاً من مدرسة الطب ، وأمضى ستين بصفة مساعد للتدرس بماهية لا تتجاوز ١٢ جنيهاً ، وعلى شرط أن لا يؤدى عملاً في الخارج . وأن كلمته في صعوبة هذه الشروط ، وأنه يصح أن يقال فيها إنها وضعت لأن تكون مانعاً من الانتظام في سلك هذه الإرسالية ! قال الجناب العالى : نعم ، إنه يشكون ، ويقول : إنك تعرقل مساعيه . قلت : إنه لا يمكننى أن أتركه وشأنه يفعل ما يشاء !

(١٥٢) الدكتور كيتينج ، ناظر مدرسة الطب .

(١٥٢م) يقصد : البرنس حسين .

٢١ أكتوبر سنة ٩٠٩

عدنا أمس جيئاً من اسكندرية ، وجرى حديث عن تعيين الغضوبيين الناقصين بمجلس شورى القوانين . فقلت - بناء على اتفاقى مع سعيد من قبل - : إن الألائق لهذه الوظيفة هو درويش بك سيد أجمد ، ولبيب بك البتونى . فعارض كل من بطرس ورشدى فيها بأن الأول لا يمكنه البحث فى موضوع عام ، والمناقشة فيه ، والدفاع عن رأيه - وأن محمود خليل أفضل منه ، لسماجته فى القول (تباته !) .

قلت : إن الأمر ليس بالسماجة ! أما حشمت فقال : إن الأفضل تعيين خليل بك إبراهيم . فقلت : إن لدينا ما يكفيانا من مرقس سميكه ومقار باشا ، ولا ينبغي أن نزيد الطين بلة بتعيين ثالث لهم ! فسكت ، وسكت بطرس معه .

ثم قلت : وإذا كان الأمر كذلك ، فالأفضل تعيين الملاوى . قال رشدى : إن حسن بك صبرى قال له إنه مرشح لهذه الوظيفة ، ولا يخشى إلا من معارضة البرنس حسين ! وأفتقرك أن حشمت عضد^(١٥٣) هذا الترشيح . فقلت لرشدى ، وكررت القول : هل قال لك ذلك حسن صبرى ؟ قال : نعم . فلم أبد استحساناً ولا استقباحاً . وقال بطرس : إننا نريد شخصاً يعرف لغة أجنبية ! وفضل اسماعيل^(١٥٤) البرعى على درويش بك . ويظهرلى أنه قال ذلك ، لأنه يعتقد هذا الاعتقاد ، بل لكي يستميل سعيد إلى المعارضه في درويش بك - فيها يظهر !

(١٥٣) في الأصل : « عضض » ، وهو خطأ إملائي . ويلاحظ أن سعد زغلول أمل هذه الكراسة .

(١٥٤) يقصد : إسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال (انظر ترجمته في الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣)

ثم جرى الكلام في قنال السويس ، فرأيت من بطرس الميل إلى استحسانها . فقلت : أرجو أن تلتفت إلى هذه المسألة بنوع خاص ، لأنها دقيقة ، والكلام فيها كثير .

قلت لبطرس - وكان دفع الجواب على إفاده الصدارة العظمى بخصوص الاستقرار ، إلى رشدي ليترجمه للغة الفرنسية - : « أني لا أفهم فتح باب هذه المسألة الآن ، مع كون مصر ليست في حاجة إلى الاستقرار ! قال إنه لا فائدة من ورائها [ص ٨٨٤] والمخابرة فيها نظرية محضة .

وقد استقبله على مخطبة مصر ، السير إلدون غورست المستشار المالي (١٥٥) وقليل من الوطنيين وأقاربه . ولوحظ عدم مجيء المحافظ ولا وكيله ، ولا الحكمدار ولا وكيله !

يوم ٢١ أكتوبر (١٥٦) :

زارف اليوم بطرس في الساعة واحدة بعد الظهر ، وبيده تلغراف عن وصول الجناب العالى إلى رودس ، واستشارفي اعلانه بالجرائد . فقلت : يلزم نشره . ثم سأله عن حال غورست ، فقال : إنه عظيم الاستياء ، وإنه تكلم في كتابات الجرائد ، ومن يخالط أربابها - مما ستتكلم على تفصيله بعد .

ثم قال إنه (١٥٦) تكلم معه ، وكذلك المستشار المالي ، في مسألة قنال السويس . وحاصلها أنه يراد إعطاء الحكومة من الشركة مبلغ أربعة مليون جنيه ، ثم ثلاثة ونصف في المائة من أرباح القنال ، ثم

(١٥٥) المستشار المالي هو بول هارفي Harvey .

(١٥٦) هكذا في الأصل ، وتبدأ من هنا كتابة سعد زغلول بخط يده على امتداد صفحات ٨٨٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ (حتى متصرفها تقريباً) .

(١٥٦ م) أي : غورست .

تزداد هذه القيمة إلى ١٢ في المائة ، وذلك لغاية انتهاء مدة الامتياز^(١٥٧) - الذي يلزم اطالته بمقدار ما مضى من مدتة^(١٥٨) . وفي نهاية هذه المدة تكون^(١٥٩) الأرباح مناصفة بين الشركة وبين الحكومة . ولا يكون للحكومة حق - لقاء ذلك - في الأرباح إلا إذا زادت عن خمسين مليونا^(١٦٠) ، فإذا زادت عن هذا المبلغ أخذت الزيادة إلى مائة ، فإن تجاوزت الأرباح مائة مليون قسمت الزيادة مناصفة بين الاثنين^(١٦١) .

قال بطرس : ولقد عارض المساهمون في أول الأمر في هذه الشروط ، ولكنهم عادوا فقبلوا . ومن حيث أن مصر لا يمكنها أن تستقل عنهم ، وأنها^(١٦٢) ، لموقعها الجغرافي ، ولسابق تاريخها الدال على أنها كانت على الدوامتابعة ، ولغفلة أهلها - فإن هذه الشروط أحسن لها ، وأوفق لفائدها ، وربما حدثت اختراعات تقلل من أرباح القناة - البالغ قدرها في السنة مائة وخمسين مليون [ص ٨٨٥] فرنك في العام - فلهذا يتراءى أن الاتفاق المعروض في خير مصر . ولقد دفع لي المستشار المالي نسخة منه ، ويراد الفصل في هذه المسألة على وجه

(١٥٧) كانت مدة الامتياز تنتهي في ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ .

(١٥٨) أي إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ . وكان قد مضى على مدة الامتياز أربعون عاماً .

(١٥٩) أي في فترة مد الامتياز ، وهي أربعون عاماً .

(١٦٠) أي أنه إذا كان صاف الأرباح السنوية ٥٠ مليون فرنك أو أقل ، يكون كل المبلغ للشركة ، ولا تحصل الحكومة المصرية على شيء . وفي الأصل : « مليون » بدلاً من « مليونا » .

(١٦١) أي أن المناصفة في الأرباح في فترة مد الامتياز لا تتم إلا إذا زاد الربح على مائة مليون فرنك .

(١٦٢) في الأصل : « أنها » .

السرعة ، لأن مجلس الشركة يريد ذلك . وأشار ، في أثناء حديثه ، إلى أن الشركة لا تزيد أن تدفع الآن مبلغ الأربعة مليون جنيه ، لأن ذلك يضايقها ، ويعثر تأثيراً محسوساً في فوائد الأسهم^(١٦٣) .

قلت : إن المستشار يريد أن يتخذ السرعة في كل مسألة وسيلة لحلها على حسب ما يراه !

ولقد طلبت^(١٦٤) منه - إذا كان من الممكن - أن يطلعني على الشروط التي دفعت اليه . فقال : إن المستشار المالي سيحضر لديه غداً ، للمناقشة فيها .

في ٤ أكتوبر :

أمس ورد على تقرير المستشار المالي عن قنال السويس ، وقد تضمن أسفه على كون جيل مصر الحالى محروماً من التمتع بفوائد

(١٦٣) أورد سعد زغلول في صفحة ٨٨٣ المقابلة لصفحة ٨٨٤ الحسبة الآتية :
المبلغ المتكون بعد ٥٤ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٣٠٠ ألف ٧,٢٠٠,٠٠٠

المبلغ المستهلك بعد ٤٥ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٩٠٠ ألف ٢٠,١١٠,٠٠٠

٦٢,٨٠٤,٠٠٠

وقد عملت هذه الحسبة بمعرفة أحد العارفين بفن المحاسبة ، وينتتج منها أن ما تتحصل عليه الحكومة بعد ٥٤ سنة من جميع المبالغ التي تدفع إليها ، قيمة تنازلاً عن الإيراد مدة خمسة وأربعين ، وعن نصفه إلى ما شاء الله لا يزيد عن مبلغ إثنين وستين مليون (*) وثمانمائة وأربعمائة ألف ، وهو مبلغ زهيد يكاد أن لا يوازي قيمة الإيراد السنوي سبع سنوات ، على أن فائدة هذا المبلغ السنوية باعتبار ٣ ونصف في المائة .

* ثلثة غير مفروضة ، ويلاحظ أن الاجمالى أورده سعد زغلول خطأ ، كما أن الرقم الثالث معد عليه في الآلاف ، وقد يقرأ ١٤٠ ألفاً أو ٧٤٠ ألفاً .

(١٦٤) أي طلب سعد زغلول من بطرس غالى .

القنال ، مع كونه تحمل جزءاً عظيماً من نفقاته وأتعابه . وقال إن الاقتصاد يدعى إلى النظر في طريقة تجعل هذا الجيل يستفيد منه ، ويتحقق خطرات المستقبل ، لأنه ربما حدثت احتراكات أبطلت الحاجة إلى البحار في الأسفار - مثل الطيارات - وكذلك يخشى على مصر - وهي ضعيفة - إذا عادت إليها ملكية القanal ، أن لا تستطيع الدفاع عنه ، وفي امكان الدول أن يقروها على القبول بحرية المرور فيه . كما أن في امكان الشركة أن تخفض عوائد المرور تدريجياً باهظاً لا تستطيع [ص ٨٨٦] مصر رفعه من بعد . قال : ولذلك حصلت مخابرات في هذا الخصوص من السنة الفائتة ، ووضع مشروع ابتدائي من مقتضاه أن تأخذ مصر من الشركة ثلاثة مليون جنيه ، وأن تقبل مد مدة الامتياز بمقدار المدة الماضية ، ويكون لها في نظير هذا التمديد ذلك المبلغ ، ثم ٢ في المائة من أرباح القanal لغاية سنة ٢١ ، ثم أربعة لغاية سنة ٣٠ ، ثم ستة في المائة لغاية سنة ٤٠ ، ثم ٨ في المائة لغاية سنة ٥٠ ، ثم ١٠ في المائة لغاية ستين ، ثم ١٢ في المائة لغاية سنة ١٩٦٨ . وأن يكون للحكومة بعد ذلك نصف الإيراد وللشركة النصف الآخر لغاية سنة . ٢٠٠٨

وقال إن (١٦٥) الشركة لم تقبل بهذا المشروع ، اذ لم تجد فيه ضمانة كافية لحصولها على المبالغ التي تكون دفعتها . ولذلك وضع مشروع آخر من مقتضاه أن تدفع الشركة - على أربعة أقساط متساوية - أربعة ملايين جنيه (١٦٦) للحكومة ، وأن تدفع - فوق ذلك - اعتباراً من سنة ١٩٢١ ١٩٢١ المائة أربعة من مجموع أرباح القanal لغاية سنة ١٩٣٠ ، ثم يزداد هذا المبلغ ٢ % لغاية سنة ١٩٤٠ ، ثم يزداد ٢ % لغاية سنة

(١٦٥) في الأصل : « وأن » .

(١٦٦) في الأصل : جنيهها .

١٩٥٠ (١٦٧) ، ثم ٢٪ لغاية سنة ٦٠ ، ثم ٢٪ لغاية سنة ٦٨ ، ثم بعد ذلك تقسم الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ - على شرط أن لا ينقص نصيب الشركة عن مبلغ ٥٠,٠٠٠ فرنك في السنة . ويُظَن أن الشركة قبل بهذا المشروع ، ويرجو أن مجلس النظار يصدق عليه ، لما فيه من الفائدة لمصر (١٦٨) .

تكلمت الجرائد الأوروبية في هذا المشروع ، ولكنها لم تنشره تماماً . ويظهر أن الذى كان اتصل لعلمهها هو المشروع الأول . وتناقلت الحديث فيه الجرائد الوطنية ، فخطأته جرائد الحزب الوطنى ، وطلبت من الحكومة رفضه . وكذلك «الجريدة» . أما «المؤيد» فإنه ابتدأ بالاعتراض عليه ، ثم تقهقر . ولا تزال الجرائد تكتب فيه ، والناس يتحدثون به . ولكنهم لم يكونوا عالمين بحقيقةه ، ولم يبلغ منهم الاهتمام به إلى الساعة الحاضرة (صباح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩) ، ولم يسألني في شأنه سائل من تلقاء نفسه ، الا هليباوى بك .

[٨٨٨ ص]

وقد قرأته لأول مرة مع سعيد ، ولم نتمكن من الوقوف على حقيقته قام الوقوف ! ولم نكن نعلم حاجة مصر إلى النقود ! فذهبنا إلى رشدى باشا وحشمت باشا في منازلها ، ودعوناها للاجتماع معنا للمداولات فيه . فاجتمعنا مساء أول أمس وأمس ، ورأينا أن حشمت ليس أكثر علينا به منا ، ولا رأى له فيه ، ولا علم لديه بالمخابرات التي جرت بشأنه ، وقد وزع عليه تقرير المستشار كما وزع علينا .

(١٦٧) كتبت في الأصل سنوات : ١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ على النحو الآتى : ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ وهو زلة قلم .

(١٦٨) انتهى هنا الجزء المكتوب بخط سعد زغلول .

ثم وزعت علينا قائمة ببيان الوجوه التي سيصرف فيها مبلغ الأربعة ملايين جنيه ، فتبيننا من هذه القائمة أن السودان سيصرف عليه من هذا المبلغ اثنين مليون جنيه ونصف ! و مليون لأعمال الري ، ونصف مليون للسكة الحديد .

أما رشدى فظهر أنه من أنصار المشروع ، وأما حشمت فليس له رأى ، وأما سعيد فإنه غير مبال إليه ، ويرى أنه لا يصح الموافقة عليه .

ولقد تكلمت معهم بهذا المعنى ، وأن المشروع ، إذا كان من الجهة المالية غير مصر بضر ، فإنه لا حاجة إليه ، ولا يصح أن تبيع مصر ملكها لصرف ثمنه على ميلك^(١٦٩) - إن لم يكن كلها لغيرها ، فليس لها فيه إلا النصف ! وإن حكومة السودان ، إن كانت محتاجة لنقود ، فما عليها إلا أن تستلف النقود باسمها ! وإذا احتجت لضمانة ، فمصر أو إنجلترا تضمنها .

ولقد كنا أمس عند بطرس باشا بالخارجية ، وحضر روکاسيرا ، فتكلمت بهذه اللهجة ، فكان جواب بطرس أن على شعراوى تكلم معه في عدم مناسبة بيع القناة لفائدة السودان ، وأن المادة ١٦ من عقد الامتياز تدل على أن للشركة حق تجديده - فانها بعد أن نصت على أن القناة يعود الملكية الحكومية عند انتهاء المدة المحددة للامتياز بشرط أن تدفع للشركة قيمة المواد والأدوات ، قالت : ومع ذلك ، إذا حفظت الامتياز ، فنصيب الحكومة في الأرباح يكون عشرين في المائة ، ثم يزداد نصيبها خمسة عند كل تجديد ، ولكنه لا يصح أن يتجاوز ٣٥٪ .

قال روکاسيرا : إن الشركة لم تتمسك بهذا في مخابراتها ، [ص ٨٨٧] وان كان له وجه . ولا يبعد أن تحكم المحاكم به .

(١٦٩) يقصد السودان .

قلت : ان هذا وجيه ، ومن المرجح أن تحكم المحاكم بمقتضاه ، خصوصا وأن هذه المحاكم تكون ميالة للشركة . ولقد وجدت الاشارة إلى هذا المعنى في التقرير الذي قدمه المستشار المالي ، حيث قال : وربما كان مفيدا استلفات النظر الى أنه - عند تحرير العقد الأولى لامتياز - لوحظ امكان التجديد ، اذ اشترط أنه « اذا حفظت الشركة الامتياز لمدد متابعة ، فان حصة الخمسة عشر في المائة المشروطة للحكومة المصرية تبلغ في المدة الثانية عشرين في المائة ، ثم ٢٥٪ في المدة الثالثة ، وهكذا على هذا المنوال تزداد هذه الحصة خمسة في المائة لكل مدة من غير أن تتجاوز في جميع الأحوال ٣٥٪ من صافي الأرباح » . ومن العبث أن نقول إن هذه شروط يمكن للحكومة المصرية أن لا تقبلها . وبما أن الكلمة الأخيرة في التجديد لها ، فإنها يمكنها أن تتعلق القبول به على ما تريده من الشروط ، وللقومية أن تتنازل عن التجديد ، اذا رأت هذه الشروط غير ملائمة لها .

ولقد أثرت على هذه المسألة تأثيرا عظيما ، وبيت أفتكر : لماذا أن الشركة لم تتمسك بهذا النص ؟ ولماذا أورده المستشار في تقريره ؟ فأخذت أبحث في الاتفاques التالية ، فعثرت في المجموعة العمومية لسيو جлад ، من سنة ١٨٤٩ لسنة ١٩٠٨ ، على اتفاقية [ص ٨٨٩] انعقدت بين اسماعيل باشا ومسيو دولسيس بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، ورد في المادة ١٥ منها ما نصه : « تقرر بصفة تفسيرية أنه في نهاية مدة التسعة وتسعين سنة المقررة لامتياز قanal السويس ، وعند عدم وجود اتفاق جديد بين الحكومة المصرية والشركة ، ينتهي الامتياز حتى من نفسه » .

[ص ٨٨٨]

قال روکاسیرا^(١٧٠) : ان الحكومة لا ت يريد أن يهدى السودان سلفة باسسه ! فقال رشدى : ان شركة انجلترا في السودان صورية^(١٧٠) ، جعل الغرض منها التخلص من الامتيازات الأجنبية . قال بطرس : والدولة العلية لم تقر على هذه الشركة^(١٧١) الغایة الان . ثم انقض المجلس على غير طائل .

وقد أخبرنى سعيد بأن شيئاً سأله فيما إذا كان المشروع يصادف استحسان الأمة ، اذا تخصصت المبالغ الناتجة منه لتخفيض الضرائب ؟

[ص ٨٨٧]

وأخبرنى سعيد أن « شيئاً » من رأيه أخذ رأى الجمعية العمومية فيه . واستشرنا النصوص ، فوجدنا أن ذلك جائز . ثم تكلم سعيد مع بطرس في هذا الموضوع ، فسخر بهذه الفكرة !

ثم إنه قال - في جلسة أخرى - إن الانجليز ساختون كلهم على

(١٧٠) في الأصل : « وقال » . والكلام هنا امتداد لكلام روکاسيرا في اجتماع النظار عند بطرس باشا بالخارجية ، الذى حضره روکاسيرا . وقد قطعه سعد في الصفحة القابلة (٨٨٧) بالإضافة الى سلف ذكرها في المتن .

(١٧٠ م) يقصد : شركة انجلترا المصرى حكم السودان .

(١٧١) يقصد أن الدولة العثمانية لم تتوافق على الاتفاق الثنائى بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذى اشتركت به انجلترا في إدارة السودان .

« شيئاً» ، ويقولون إنه هو الذي ألغى فكر سعيد إلى الجمعية العمومية . ويتهمون سعيد بترويجها .

[ص ٨٩٠]

وعلمت من بطرس أن الخبرة في هذا الموضوع جارية من مدة ، وأنه كان يتراسل فيها مع المستشار المالي وهو في أوروبا . أما الخديوي فإنه كان تكلم معنا في هذا الموضوع ، ورغم الينا بحثه ، وكلف حشمت بوضع تقرير لنا عنه . وأحسست منه أنه إن لم يكن غير ميال له ، فإنه خالي الذهن منه . ومع ذلك فمن الجائز أن تكون خطئين في احساسنا ، وأن يكون متفقاً عليه من قبل !

تكلم معى المستشار أمس فى وضع طريقة للأسئلة التي يوجهها مجلس الشورى للنظر ، فقلت : ان هذه المسألة ليست خاصة بالمعارف وحدها ، بل هي عامة لجميع النظارات ، وتعلق^(١٧٣) بعلاقة الحكومة مع مجلس الشورى . ومن المعلوم أنه يلزم الجرى في هذه المسألة على الطريقة المتبعه في البلاد الشوروية . وتكلمت مع بطرس فيها ، فقال إنه مشتغل بها .

علمت أن بطرس تكفل بكلّ أفواه الجرائد عن التكلم في مسألة القنال .

في يوم الأربعين ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩ ، حضر مغربي^(١٧٤) في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقال إنه أخبر المستشار — من يومين — بما أمرتم به من قبول التلامذة ، الزائد سنهم عن ١٧ سنة ، في المحلات الحالية .

(١٧٢) في الأصل : « و يتعلق » .

(١٧٢) هو محمد علي المغربي ، مدير أقسام عرب نظارة المعارف (أنظر ترجمته في الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٧١ حاشية ٢٨١ .

ثم تكلم فيها معه أمس ، فدخل عندكم^(١٧٣) للكلام عنها . ثم اناختمت الجوابات المختصة بها ، وأرسلت للبوستة . قال : فسألني المستشار عنها اذا كان من الممكن سحبها ؟ وأرسلني الى سعادتكم قائلاً : كيف يمكن قبول هؤلاء ، مع أن كلاماً من بطرس باشا والسير غورست سلاه عنها اذا كان قبل بعض التلامذة من زاد سنهم عن الحد المقرر ؟ فأكيد لها عدم حصول ذلك . فأمرته بالانصراف . وكان حشمت باشا حاضراً ، غير أنه لم يلتفت جيداً لهذه العبارة .

ثم احضرت^(١٧٤) المستشار يوم الخميس ، وتكلمت معه في هذه المسألة بأني – على ما أتذكر – فاحتئه فيها ، واتفقت معه عليها ، على أن المسألة مقررة من قبل بما تقرر في نظيرها – في العام الماضي – تقريراً صُدق عليه بهيئة مجلس المعارف الأعلى . فقال : ولكن اذا وضعت قاعدة يلزم اتباعها !

قلت : إن القاعدة متبعة ، وإنك اذا أردت سحب الجوابات من البوستة ، فان أوقف ارسالها حتى أنهى هذه المسألة مرة واحدة ، لأن بطرس وغورست اذا كان من رأييها عدم قبول أحد من زاد سنهم عن المقرر – مع وجود محلات خالية – فان لا أقبل بهذا الرأي مطلقاً ، لما [ص ٨٩١] فيه من تعطيل التعليم ، والتضييق على الناس فيه . وإذا سهل عليك أنت أن تفعل ذلك لكونك أجنبياً عن الأمة ، فليس هذا من السهل على ، لأن الضير فيه عائد على أهلي وأقربائي وأنسابائي وأصدقائي وبيني وطني . ودعوت مغربى لكتابه^(١٧٥) تلغراف بتوفيق الجوابات ! فقال : لا أريد ذلك . قلت : وما الذي تريده بعد هذا ؟

(١٧٣) أي : فدخل المستشار عند سعد زغلول .

(١٧٤) في الأصل : «فاحضرت» .

(١٧٥) في الأصل : بكتابه .

وطال الكلام على هذا المنوال ، وأخذ ينكر شيئاً فشيئاً ما قاله لمنزه .
ثم انتقلنا للكلام في موضوع آخر .

وذهبت إلى بطرس منفلاً ، وسألته فيها إذا كان سأله حقيقة هذا
السؤال لدنلوب ؟ فقال : هذا غير حقيقي ، وإنما سأله فيها تعطعن فيه
الجرائم في قبول المقيدين وغير المقيدين . قال : ومن رأى قبول من زاد
سنهم عن المقرر ما دامت هناك محلات . فحكيت له جميع ما جرى بيني
 وبين دنلوب بالحرف الواحد .

ثم ذهبت في اليوم التالي - ٢٨ أكتوبر - إلى السير إلدن
غورست ، وقصصت عليه كذلك كل ما جرى ، وزدت بأنني مستاء
 جداً من هذه الحالة ، التي لا أستطيع صبراً عليها . فقال : إن عندك
 حقاً في الموضوع ، ولكن كان يلزم - عند الاستثناء - استئذان مجلس
 المعارف الأعلى واضح هذا القرار !

قلت : إن الانجليز يتهموننا بأننا لا نطبق روح القانون ، وإنما
 نطبق حروفها ، ثم إذا أردنا أن نطبق روحها نتهم بمخالفة نصوصها !
 فالقرار - الذي اشتربت في وضعه - مبني على مسألة محلات . ونفس
 المجلس - الذي وضعه - فسره بهذا التفسير . فلم يكن ، بعد هذا
 التفسير ، من حاجة لعرض هذه المسألة عليه مرة أخرى ، وإنما يلزم
 تطبيق القرار بالمعنى الذي فسره به .

ودفعت له المذكرة ، التي كنت قد منها لمجلس المعارف الأعلى ،
 والقرار الصادر منه بالتصديق عليها برمتها ، فقرأها ، وأمعن النظر
 فيها طويلاً ، ثم قال : إن الحق معك .

قلت : أما من جهة الطريقة التي جرى عليها في هذه المسألة ،
 فسيئة جداً ، ولا يمكن التوفيق بينها وبين قولك لي - في زيارة
 القدوم - : إنك لا تحب أن نكتسب ميل الجمهورينا بالطعن عليكم -

لأن الكلام مع مدير الأقلام ، بالطريقة التي تكلم المستشار بها ، لا يؤتمن معها اشاعة الأمر ، وعند ذلك يرى الناس أن أجاهد في نفع أبناء وطني ، وأن الانجليز - الذين يمثلهم دنلوب في المعارف - يعارضون في ذلك !

ثم قلت^(١٧٥) :وليست هذه المسألة أول ما ارتكبه^(١٧٦) من النغصات ، بل هناك مسائل كثيرة لا يسع الوقت لشرحها ، ولم أرد أن أصد عك بعرضها عليك في حينها .

[ص ١٩٢]

ثم حكىت له مسألة بويد كاربنتر وسوانسون ، المختصة بعرض الميزانية على ابتداء قبل عرضها رسميا - من أوها إلى آخرها - ومسألة تجسسه مع السكرتير ، وسؤاله عنمن يكتب لي بعض الكتابات التي تتضمن بعض الملحوظات ، ومسألة إعراضه عن الحضور إلى عندما أرسلت إليه بعض الحجاب في السنة الماضية !

فقال : إنه رجل لا ذوق عنده ، ولكن هذه طبيعته ، والطبع لا يتحول . وكثير من الانجليز يشكون منه أيضا - غير أنه على جانب من المعرفة .

قلت : إنه لم يجعل لي فرصة تمكنى من الانتفاع بهذه المعرفة : ي يريد إلغاء اللجنة العلمية الإدارية ، مع أنه هو السبب في تعطيل أعمالها ، لأنه يكت الساعتين والثلاثة يتكلم - بلا طائل - في موضوع لا يحتاج لأزيد من دقيقة أو دققتين ! ويمكنك أن تسأله في ذلك ولز وكاربنتر . ومن حسن ادارته أن يأت بالكتبة - بعد الانصراف -

(١٧٥) في الأصل : « قلت » وقد أضفنا « ثم » .

(١٧٦) أي : دنلوب .

لانتظاره ، ولا تزيد المالية أن تدفع لهم أجور العربات التي يعودون بها للناظارة ، بحجة أن عودتهم إنما هي لتميم الأعمال التي كان يلزم تميمها في زمن الاشتغال ! على أنهم لا يعودون لتميم شغل بدعوه^(١٧٧) ، وإنما ليكونوا تحت تصرف جناب المستشار ورهن اشارته ! فناوش غورست في استحقاق هؤلاء الكتبة لأجرة العربات من الجهة المالية .

وأحيرا قال : إن سأكلمه في هذا الخصوص ، وهذا الكلام يستدعي أن أقول له الواقع التي سردها . قلت : وأنا أريد ذلك ، لأنني ضفت صدرا ، ولا يحسن بعد ذلك أن أسكك . وانصرفت ، بعد أن قال لي : إن أبوابي مفتوحة في كل وقت أمامك ، وكل خلاف عرفة أنا مستعد لسماعه . فشكرت له وانصرفت .

وأنخبرت بطرس بجميع هذه الفضلات ، فقال : حسنا فعلت .
قلت : يلزم الالتفات لهذه المسألة ، لأنني وصلت إلى حد لا أستطيع معه الصبر .

انصرفت من عند غورست في الساعة ١١ وثلث إلى ناظارة الخارجية ، حيث اجتمع أخواننا ليشرح لهم المستشار المالي مسألة القنال . فأعاد لي ما شرحه عليهم ، ووجهت إليه بعض الأسئلة ، ولكنه تبرم منها ، ولم تكن أجوبته مقنعة . وقال - عند توجيهه بعض الأسئلة - بأنكم تلفتون نظر الجمهور إليها ! فقلت له : ما معنى ذلك ؟ قال بطرس : إن الجمهور هو الذي يُفتح لهم إلى مثل هذه الاعتراضات . وجاء في حديثه قوله : إن الخطة التي سلكتموها ، خطة معارضة . قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكنها [ص ٨٩٣] خطة بحث وتنقيب ، وهي خطة يجب أن ترتاح إليها ، لأن قيمة عملك تظهر بها

(١٧٧) في الأصل : « بداؤه » .

أحسن مما تظهر بالتصديق عليه من غير بحث ولا تنقيب .

وفي أثناء ذلك ورد تلغراف يوصى الجناب الخديوى على يخت المحروسة ، فانقضت الجلسة . وسافرنا لمقابلته ، وحصلت مبادلة آراء في موضوع القنال ، وما قال المستشار ، فسخرت منه كثيرا .

ولما وصلنا إلى سيدى جابر ، سألت معاون المحطة عن محل وجود الخديوى ، فقال إنه بالمنزه ، وإنه هو استلم تلغرافا من أحد بك صادق يكلفه فيه بأن يخبرنا أن نتوجه للتشريف بال مقابلة غدا صباحا ! وقد كنا غيرنا ملابسا ظنا بأن المقابلة ستكون عند وصولنا . فوجم بطرس لهذه الطريقة ، وقال : انه يجب علينا التملق أحيانا ! وتكلمت أنا وسعيد في هذا الشأن ، وتأسفنا منه .

وحصل بيني وبين رشدى مناقشات طويلة جدا في موضوع المشروع . ورغما عن قوة الحجج التي أقمتها له ضد المشروع ، لم يتحول عن قوله : إنه مشروع مفيد ، ولا شيء فيه ! و كنت أقول له : إن تصلك ، وعدم تأثرك بهذه الحجج - على خلاف عادتك - يدل على أن هناك شيئا آخر يحملك على ابداء هذا الرأى ! وأخيرا صرخ بأنه ، وإن كان يرى المشروع مفيدا ، يوافقنا على رفضه اذا رأيناه .

وقد اجتمعنا بالمنزه عند الخديوى ، فتكلم عن سفره ، وانه منون منه ، وأن الرياح عاكسته في العودة . ثم قدم له حشمت باشا مذكرة المستشار المالى في مشروع القنال ، وأخذ بطرس باشا يشرحها له ، بايراد ما يؤيد المشروع وما ينفيه ، بلهجة معتدلة .

وقد شرحت بعض الأوجه المفتدة له ، وقلت : إنه لا خير في بيع القنال لمصلحة السودان ! وإن هذه طريقة خطيرة . وهناك طريقة لا خطر فيها ، يمكننا أن نسلكها اذا كنا محتاجين للنقد - وهى طريقة الاقتراض .

وقد سأله الجناب العالى حشمت باشا عما اذا كان وضع متسابقا عن المسألة؟ فأجاب بالسلب ! فوقع ذلك وقعا سيئا . ثم حصل الكلام فى شيئا ، وتعين خلف له عند نهاية الشتاء الحاضر . فمال الجناب العالى لتعيين هنتر ، وتکفل بالكلام مع غورست فى شأنه . ثم (١٧٨) تعيين قاضى جديد خلفا للقديم فى مجلس الشورى ، ثم تعين عضوا [ص ٨٩٥] آخر مكان البكرى ، وبطرس ي يريد تعيين عفيفى ، لأن صالح باشا رفض .

[۸۹۴] ص

ونحن بمحطة المتزة - عند العودة - فهمت من رشدي أن امرأة قدمت عريضة للنيابة العمومية بأن هناك جمعية سرية ، تألفت من سبع سنوات ، لمعارضة الحكومة الانجليزية ، وتهييج الرأي العام في انجلترا على ادارتها في مصر . وأن الخديوى كان مشجعاً لهذه الجمعية ، وبعض الانجليز والوطنيين . وأن لدى هذه المرأة أوراقاً تويد دعواها (١٧٨) .

وأن فتحى استلم هذه العريضة من النائب العمومى - الذى كان مريضاً بيته - وترجمها لمكلرث . وأنه هو عرضها على الخديوى الآن ،

(١٧٨) أى : ثم دار الكلام حول .

(١٧٨) لعل هذه الجمعية السرية هي التي ورد ذكرها في مذكرات أحمد لطفي السيد المنشورة تحت عنوان : « قصة حياني » في كتاب الملال عدد ١٣١ ص ٢٦٢، وكان الخديو عباس حلمي محركا لها ، وفيها مصطفى كامل و محمد فريد .

عند الانصراف . قال : ولم يكن ينبغي لفتحى أن يطلع مكلرث عليها قبل احاطة الخديوى بها علما . فقال بطرس : إنه أطلاعه عليها لما بين موزلى - المتهم فيها - وما كلرث من الكراهة . ودافع عن فتحى بقوة . فقلت لرشدى : يلزم التكلم مع فتحى في هذا الخصوص . ثم فهمت من رشدى أنه قال للخديوى عما فعله فتحى ، ولكنه - فيما يقول هو وسعيد - كان مضطرا ، لأن الخديوى أراد أن يمحجز العريضة عنده ، فقال له رشدى : إن مكلرث عنده علم بها ، حيث ترجمها له فتحى !

[٨٩٥ ص]

ثم تغدىنا في كلوب محمد على ، وعدنا إلى الأوتيل في الساعة الرابعة ، واستلم كل منا تلغرافا من على باشا شعراوى وشركاه ، بطلب عرض المشروع على الجمعية العمومية .

ثم اجتمعنا عند الرئيس في أوتيل آيات . وكان سعيد باشا قد عرض التلغراف ، الوارد إليه ، على الجناب العالى ، وتكلم مع جنابه بمناسبة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، وعدم التساهل في الأمر فأرسل شقيق إلى رئيس النظار ، بأن يتذرع في العواقب ، ويتجه إلى حل المسألة على وجه مرضى .

فاتفقنا على وجوب العمل على عرضها على الجمعية العمومية . وقال بطرس : إن كل واحد منا يقول لمستشاره إن رئيس النظار عرض المسألة على الخديوى ، بما لها وما عليها ، ولم يظهر الخديوى شيئا ضد المشروع ، ولكنه يمكن أن يكون أميل إلى قبوله من رفضه ، غير أن أقوال الجرائد والتلغرافات المتالية من الجهات المختلفة أثرت فيه نوعا من التأثير على ما يظهر . وإنه هو سيقابل غورست غدا مساء ، ويتجه في اقناعه ، بمناسبة عرض المشروع على الجمعية العمومية .

وكفل سعيد بأن يتخلل لقابلة الخديوى ، واستعمالته لهذا الأمر ، فعاد سعيد إلى مصر بوابور الصعيد . وأخبرنى أمس - ٣١ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بأن الخديوى ميال لهذا الأمر .

ثم ورد على بطرس كتاب في الساعة ٩ مساء أمس من غورست ، يدعوه فيه لقابلته . فجلس معه نحو ساعة وعشرين دقيقة ، يُقيِّم له الحجية بعد الحجية على وجوب عرض المسألة على الجمعية العمومية . وما قاله له : إنه لا يحسن أن الجمعية العمومية للشركة تُستشار في هذه العملية ولا تستشار الجمعية العمومية للأمة المصرية فيها ! ومن المحتمل القريب أنها ترفض المشروع ، ولكن ذلك أرضى للرأى العام ، وأليق بالحكومة .

فألان هذا الكلام وغيره من تصلبه ، وأدخل التردد فيه ، فوعده بالقبول ، بعد مقابلة المستشار المالي والجناب العالى . وفي الساعة واحدة بعد الظهر حضر المستشار المذكور ، وأخبر بطرس باتفاق غورست معه على عرض المشروع على الجمعية العمومية ، وطلب أن تصدق الحكومة عليه أولاً ، وتعلق أمر تنفيذه على تصديق الجمعية العمومية .

فرأينا - من جهة - أن يسافر سعيد لأخبار الخديوى بذلك ، حتى لا يتمكن غورست من استعمالته إلى غير ذلك . وخشية أن يظنون بكثرة تردد سعيد بين مصر واسكندرية ، اتفقنا على أن يظهر أن السبب في ذلك مرض بنته ! وأنه - إذا تم الاتفاق بينه وبين الخديوى - [ص ٨٩٦] يرسل إلى تلغرافاً بأن صحة بنته في تحسن . وقد ورد هذا التلغراف منه في نحو الساعة العاشرة مساء ، وبلغته لبطرس في التلفون .

وقد اعترضت على طلب المستشار المالي تصديق الحكومة ابتداء ،

فقلت : إننا نخشى إذا فعلنا ذلك ورفضت اللجنة العمومية ، أن نلزم بتنفيذ المشروع ، لأننا نكون قد صدّقنا عليه ، واعتبرناه نافعاً لمصر . ولكون رأي الجمعية العمومية في هذا الموضوع استشارياً ، فلا محل للارتباط برأيها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تصديقنا على المشروع يخالف الجارى فيأخذ رأى مجلس الشورى والجمعية العمومية . على أنه يجعل مركزنا حرجاً جداً أمام الأمة ، لأننا نكون قبلنا شيئاً تعتبره مخالفًا لصلحتها ، وكتبنا - بهذا التصديق - عهداً على أنفسنا أن ندافع عن المشروع ونروجّه ، ونسعى بكل طريقة لدى الجمعية العمومية للتصديق عليه .

فيعد أن استخف بطرس - بادئ الأمر - بهذا الرأى ، تردد فيه ، وكلف سعيد بأن لا يقول شيئاً عنه للخديوى .

ولقد أُعجبت بسير بطرس في هذه المسألة أخيراً ، وأظهرت له ذلك أمام أخوان . ثم اجتمعنا في الساعة ٤ بعد الظهر ، واستمر اجتماعنا إلى الساعة ٨ ، نتجادل ونتناقش .

فاتنى أن أذكر أن اسماعيل باشا سرى - الذى كان غائباً مع الخديوى - حضر أول اجتماع لنا أمس - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ - عند بطرس ، فقال بطرس : إننى معتقد - بذمتي - أن المشروع نافع ، ولكن الناس لا يشعرون ! فقال سرى : إنه عظيم جداً ! وقال رشدى ما يقرب من ذلك . فقلت : إننى أعتقد العكس على خط مستقيم ، وانه مشروع مضى جداً .

ثم بعد ذلك قلت لسرى : هل قرأت المشروع وتعنت فيه ؟ فقال : إن ألقىتك عليه نظرة سطحية ! قلت : ولماذا تعجلت بالحكم عليه قبل التمعن فيه ؟ وأبديت له شيئاً من مضماره - كمسألة تحمل

الديون المنعقدة قبل انتهاء الامتياز الحالى ، وتحمل المعاش . فقال :
إنه يلزم تعديل هذا

وفي الجلسة التى انعقدت فى الساعة ٤ ، تناقشنا طويلا ، وامتنع
حشمت أن يبدى رأيا ، حتى أزمى أن أقول له : إنى متعجب من شدة
حذرك ! أليس فيكم غير متبصر غيرى ؟ لماذا أبدى جميع فكري
 أمامك ، وتخسى أن تقول شيئا من فكرك لي ؟ فلم يزده هذا الا اصرارا
 على الاحتراس

أما رشدى ، فكان مناقضا لى على خط مستقيم ، يُظهر الاعتقاد
 بأن المشروع نافع جدا لمصر ، وأنه لازم للصرف على السودان وغيره
 من المنافع العامة في مصر ، وأن المبلغ الذى يصرف على السودان ليس
 ضائعا ، بل هو في منفعتها ! [ص ٨٩٧] ويقول : إن الحكومة
 الانجليزية تسترد جميع المبالغ التي تكون صرفناها على السودان ، بعد
 إزهاره وإثماره .

ولقد كنا نظن أن ميزانية تفتيش المشروعات - الذى كان فيه
 اسماعيل باشا سرى قبل تعيينه ناظرا - جزء من الميزانية الاعتبادية ،
 وأن هذه الميزانية يمكن استعمالها في الأعمال المقال بلزموم مباشرتها في
 الوجه البحري . فسألنا اسماعيل باشا سرى عن ذلك ، فقال : إن
 ميزانية هذا التفتيش كانت من الاحتياطى . فكانت هذه العبارة من
 بواعث الفرح الشديد لدى رشدى ، وكان كمن انتشل من حفرة !

وفي أثناء ذلك حضرت جريدة المؤيد ، فقرأت بها مقالة جاء فيها
 اعتراض رأيته منها ، وهو أن ضمانة مبلغ ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك
للقوميانة (١٧٩) كل سنة ، يُسهل عليها أن تخفض رسوم المرور الى حد

(١٧٩) القوميانة ، وقد ورد ذكرها كثيرا في المذكرات ، معناتها الشركة - أي
 شركة قنال السويس . وهي تعرّب لكلمة Company .

لا تستفيد معه الحكومة شيئاً ، وحيثند نكون وقعاً بذلك فيما فرنا بالمشروع منه ! فتداوينا في هذا الاعتراض ، وأشبعنا الكلام فيه ، فأثر على رشدي وأحرجه .

وقال اسماعيل سرى - بعد ذلك - إن المشروع يكون عظيماً إذا عدل بالكيفية الآتية : وهو حذف ضمان الحكومة لمبلغ ٥٠،٠٠٠،٠٠٠ فرنك ، وعدم ملزوميتها بالديون التي تكون انعقدت لغرض تحسين القناة وموانئه قبل سنة ٦٩ ، وعدم ملزوميتها بمعاشات الموظفين . قلت : إن موافق لك في هذا ، لأن معناه رفض المشروع فإن الشركة ترفض المشروع - إذا لم يقبل شرط الضمان . وانصرفنا على أن نعود للمداولة هذا اليوم .

أعجبني من الناس في هذه المسألة : أولاً ، اهتمامهم بها ، وثانياً ، اتحاد الأحزاب المختلفة على العمل فيها بطريقة واحدة . والمؤيد هو أكثر الجرائد علينا بها ، وأدفهم ملاحظة .

أخبرني سعيد بأن الخديوي قال له : إن أرى سعداً (١٧٩) مشتداً ، فالأخسن أن تنسحه ، خشية أن يعاكسوه ونحرم من خدماته ، لأنه يعطى للمداولة روحها . فقال : إنه محترس ، ولكنه يشتدد أمام جنابكم بأن يبدى كل أفكاره . قال له : لا بأس من ذلك أمامي ، فله أن يقول ما شاء ، ولكن يلزم أن يخترس في الجهات الأخرى . فقال له سعيد : وهو كذلك .

أخبرني سعيد بأنهم يشيعون في اسكندرية أن حشمت باشا في مقدمة سعد وسعيد المعارضين في المشروع ، وانه قال لبطرس : إن الذي يصدق على المشروع ناظر مالية آخر غيري !

(١٧٩) م) في الأصل : « سعد » .

وقد كان بلغنى أن الخديوى وبطرس ارتشيا في هذه المسألة ! فأخبرت بطرس بها [ص ٨٩٨] أمام أخوان ، وقال سعيد : إنها مشاعة في اسكندرية أيضا ! فقال بطرس : أحب أن تصل هذه الاشاعة إلى آذان الانجليز !

كنا عند بطرس عندما حضر المستشار المالي ، فسرعان ما قطعنا الحديث ، وخرجنا فورا ! فقلت لأخواني : إنكم تفعلون ما لا يليق بكم ، وترفعون - بخروجكم على هذه الصورة - المستشار المالي إلى مقام أسمى من مقاماتكم ، وكان اللازم أن تتمهل ، ثم نخرج واحدا بعد واحد اذا أردنا الخروج ، وإلا بقينا^(١٨٠) . وبعد ذلك قال رشدى : الأحسن أن ننزل ، حتى لا يظهر أن الخروج كان بسبب حضور المستشار المالي !

حضر أمس عندي رشدى باشا ، وبيده مذكرة أرسلها إليه المستشار المالي بتاريخ ٣٠ أكتوبر (أول أمس) ، ليطلع عليها هو وسعيد وأنا ، وأرسل معها خطابا يقول فيه : إن بعض من لا علاقه له بالحكومة ، كتب هذه المذكرة إليه بشأن القنال ، وهو ، وإن كان لا يقادس واضعها في المبالغات التي اشتملت عليها ، يرى من المفيد أن يعرضها علينا . هذه المذكرة مكتوبة بأسلوب يشبه أسلوب «برونييت»^(١٨١) ! ولم أفهم معنى مبادرة المستشار المالي - في كتابه - إلى نفي أن الكاتب موظف بالحكومة ! كما لم نفهم السرفي كتمان المستشار اسم الكاتب ، وفي جعلها بصفة سرية !

(١٨٠) أعتقد أن هذه الفقرة تضيف إلى صورة سعد زغلول لمسة أخرى تووضح مدى حرصه على كرامته وكرامة الوزراء الوطنيين في وجه المستشارين الانجليز ، وهي لمسة جديرة بالتنويه .

(١٨١) يقصد : بـ «برونييت» Sir William Bruniate السير william bruniate ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .

وغرض الكاتب من هذه المذكرة ، أن يثبت بأن الحكومة المصرية لاحق لها - قانونا - أن تتحصل على رسوم من القنال بعد عودته إليها لأن القانون الدولي ، الذي قضى بأن حرية المرور تستلزم رفع الرسوم ، يمنع من ذلك ، كما أن الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة في سنة ٥٤ ، ثم الاتفاق الآخر المعقود بينهما سنة ١٨٦٦ - يتضمن تنازل الحكومة عن هذا الحق ! فقال رشدي : إنه غير موافق على هذه المذكرة . قلت : إنه يمكنك أن تقول للمستشار إن هذه المذكرة من أسف الشخافات .

٩٠٩ نوفمبر سنة ٢

اجتمعنا أمس قبل الظهر عند بطرس باشا ، وتناقشتا في كيفية عرض المشروع على الجمعية العمومية : هل يعرض مُصدقاً عليه من مجلس النظار ، معلقاً تفليه على الجمعية العمومية ، أو يكون عرضاً بسيطاً غير مسفر برأى الحكومة فيه ؟

فذهبت إلى الثاني ، وتمسكت به . وقلت : إنني لا يمكنني أن أوفق على الأول ، لأن رأيي رفض المشروع ، لكونه مضراً بالبلاد ، وسوف أعتقد^(١٨٢) هذا الاعتقاد حتى ولو صدقت عليه الجمعية العمومية - [ص ٨٩٩] إلا إذا ظهرت^(١٨٣) أدلة توجب تحويل هذا الاعتقاد !

فقال بطرس : إنه لا فرق بين الأمرين ، لأن تحويله من الحكومة على الجمعية العمومية يعد تصديقاً عليه ! . وقد صرحت اسماعيل باشا سرى بأنه غير موافق على شرط الضمان ، ولا على المادة ، ولا على مسألة المعاشات .

^(١٨٢) في الأصل : « وأعتقد » . وقد أجرينا التعديل لسهولة فهم العبارة .

^(١٨٣) في الأصل : « إلا ظهرت » .

فقلنا : إننا نريد أن نتكلّم في هذه النقطة وغيرها مع المستشار المالي . قال بطرس : إن الأحسن أن يتكلّم معه فيها رشدي ، لأنّه متظاهر بتّأييد المشروع ، فيكون كلامه أخف على المستشار من غيره . ولما تلاقينا برشدي أخبرته بذلك ، فقال : إنه لم يفاوض المستشار في شيء ، ولم يبد له ما يدل على رأيه .

ثم انصرفنا على أن نجتمع علنّي في الساعة ٥ بعد الظهر ، فرأيت أن أدعو المستشار المالي للحضور معنا في هذا الاجتماع ، فأجاب الدعوة بالتلفون ، وحضر .

وكانت قد دارت المناقشة - قبل حضوره - في النقط المذكورة . وقال سرى إن روّاسيرًا تكلّم معهاليوم في هذا الموضوع ، وأفهمه بأنّ الأمر الصادر بعد الشركة ، يشتمل على نص صريح في أن رسوم المرور اثما تتناولها الشركة بصفة تعويض عن النفقات التي تكبدها الشركة في إنشاء القناة . وإنـه^(١٨٤) عرض على روّاسيرًا فكرة لغو الضمان ، ولو باطالة مدة التجديد عشر سنوات أو أكثر ، فاستحسنـها ، وأخبرـه بأنّ موظفي الشركة صندوق معاش يتـناولـون من أرباحـه معاـشـاتهم .

فقلـتـ : إنـ النـصـ ، الذـى يـرتكـنـ عـلـيـهـ روـاسـيرـاـ ، لاـ يـدـلـ عـلـىـ شـيـءـ سـوـىـ أنـ الحـكـوـمـةـ المـصـرـيـةـ - صـاحـبـةـ الـحـقـ فيـ رسـومـ المرـورـ - تـنـازـلـتـ عـنـهـ لـلـشـرـكـةـ ، فـيـ مـقـابـلـةـ تـلـكـ التـكـالـيفـ مـدـةـ مـعـيـنةـ . فـإـذـ اـنـتـهـتـ هـذـهـ المـدـةـ عـادـ هـذـاـ الـحـقـ إـلـيـ صـاحـبـهـ . وـهـوـ ثـابـتـ لـهـ ، لـأـنـ القـنـالـ فـيـ مـلـكـهـ ، وـيـانـشـائـهـ بـيـنـ الـبـحـرـيـنـ وـفـرـ عـلـيـ المـرـاكـبـ زـمـانـاـ طـوـيـلـاـ وـمـالـاـ طـائـلـاـ .

ثم حضر رشدي ، وقصصـتـ عـلـيـهـ ما قـالـ سـرىـ . وـكـانـ هوـ أـخـبـرـنـيـ - مـنـ قـبـلـ - بـأنـ روـاسـيرـاـ تـكـلـمـ مـعـهـ فـيـ هـذـاـ النـصـ ، وـلـمـ يـخـبـرـنـ بـرـأـيـهـ . فـسـأـلـتـهـ فـيـ هـذـاـ ، فـأـبـدـىـ مـثـلـ رـأـيـهـ .

(١٨٤) أى اسماعيل سرى باشا .

ثم حضر المستشار المالي ، وأخذ رشدي يسأله في موضوع المشروع . فقال، عن مسألة الضمان : إن الشركة لا تقبل بدونها ، وإنه لا يمكنها أرز ذهابون - بسبب د.ا.ا الضمان .. في عمل كل ما من شأنه زيادة الأرباح ، والامتناع عن (١٨٥) تخفيض الرسوم . وأكد بأن تطويل مدة التبادل ، لا يستهيلها إلى الرفقاء بغير الضمان . وعن المادة ٥ ، بأنه تخبر الشركة في شأنها ، وأنه ربما قبلت بالاتقاط الديون التي تعقدوا قبل سنة ٦٩ ، لأزيد من ستين سنة . وعن مسألة المعاشات ، بأن رأس مالها لا يتجاوز [٩٠٠] [٩٠٠] جنيه ، وأن الحكومة هي عليها أن تقبل بها ، ولا تناوش في هذا الأمر الجزئي !

فقلت له : إنه لا يصح في العقود أن يسلم أحد المتعاقدين نفسه لسلامة نية الآخر ، بل لابد أن يحتاط لنفسه ، ثم يعتمد بعد هذا الاحتياط على ذمة صاحبه . وتعهد الشركة بأن لا تأتى أى عمل يضر الحكومة ، ولا يضرها - تعهد لم يزد الشركة ارتباطا ، لأنه يجب عليها ذلك ، ولو لم تكتب على نفسها هذا التعهد ! على أن هذه الشركة هي التي كان التخوف من تخفيضها للرسوم عند دنو أجلها ، من الأسباب التي حملتك على وضع هذا المشروع . فلم يجب بجواب مفيد عن هذا السؤال .

ثم سأله عن سبب كون الحكومة لم تطلب أكثر من ١٥٪ من الأرباح ، عن المدة التي بين ١٧ نوفمبر - موعد انتهاء أجل الامتياز - وأول يناير - موعد انتهاء التجديد - مع أن القنال لما كله في هذه المدة ؟ فقال : إن الشركة لم تقبل بذلك . فقلت : إن عدم قبول الشركة لا يصلح سببا لتنازلنا عن حقنا .

ثم قلت : أني أرى أن هذا المشروع جمع بين صفتين : صفة

(١٨٥) في الأصل : «من» .

سلفة ، وصفة شركة ، وقد استقلت شركة القناة بمزايا كل من العقددين ، وتركت لمصر مصارحها .

وبصفة كونها مقرضة ، ضمنت لها الحكومة المصرية مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً لمدة ٤٠ سنة - وهو قيمة الأربع ملايين جنيه التي تدفعها على أربع سنوات^(١٨٥) - ثم المبلغ ، الذي يتراوح من ٤ إلى ١٢ % في المدة ما بين سنة ٢١ وسنة ٦٨ ، وفوائده وفوائد فوائده .

وبصفة كونها شركة ، استحقت أن تقاسم الحكومة الأرباح إن زادت عن ١٠٠,٠٠٠ فرنك ، وحملت الحكومة جزءاً من مصاريف التحسين - التي كانت تتحملها وحدها لو لا هذه الشركة - ومنعت الحكومة من أن تحول فوائد المبالغ التي تستلمها منها ، أو تقوم بسدادها كلها إذا كثر المال ، ونقصت فوائده ، أو فاضت به خزانتها . واكتسبت أن تضع على عاتق الحكومة معاشات الذين انتفعت بخدماتهم ، وأن تأخذ ٨٥ % من أرباح القناة في المدة السالفة ذكرها !

فقال المستشار : هل تظن أن عقد السلفة الحالص أحسن ؟ قلت : نعم ، لأنه عقد يُعرف الإنسان به مقدار ما يستلمه ومقدار ما يدفعه ، ولا منبع للاشكال فيه - بخلاف هذا العقد فإنه مملوء بالظلمات ، ومواضع الشبهات .

فقال : ولكن هذه مناقشة أكاديميك^(١٨٦) لأن المشروع سيعرض على الجمعية العمومية ، وأظنه لا تقبله . واليوم الذي ترفض فيه أسر سروراً عظيماً ، بصفة كون إنجليزياً !

(١٨٥) في الأصل : أربعة سنوات .

(١٨٦) يقصد : «أكاديمية» - أي : علمية .

قلت : كن متأكدا - من [ص ٩٠١] الآن - أن الجمعية العمومية ترفضه . وفي رأيي أن الرفض له ، تسعون في المائة . بل - من الاحتجاجات التي ترد علينا ، وكتابات الجرائد التي نقرأها ، والأحاديث التي تدور بيننا وبين المتربدين علينا - يمكنني أن أقول : إنه لا يوجد أربعة في الجمعية العمومية يصدقون على هذا المشروع ! فاعتقد ذلك ، وابن عملك عليه ، وافتكر من الآن في السلفة إن كان هناك احتياج للنقد .

فنازعني أخوانى في ذلك - خصوصاً رسدي وسرى - وقالا : إنه يوجد كثيرون يقبلونه ! فقلت : خذنا نحن مثلا : إن خالف على خط مستقيم للمشروع ، وأسماعيل باشا سرى ليس موافقاً عليه ، ورسدى مستصعب لمسألة الضمان . فوافقنى اسماعيل سرى ، وكان فى أثناء الكلام يبدى رأيه بصرامة ضد المشروع . قلت : فإذا كنا نجن ضده ، كيف يمكننا أن نقنع غيرنا به ويفادته ؟ فخرج مضطرباً مكتباً .

قبل هذا الاجتماع ، ورد على من سعيد باشا تغراضاً بما يفيد اتفاق الجناب العالى والسير إلدون غورست على تحويل المشروع على الجمعية العمومية .

ودعانا بطرس لديه ، فوجدنا سعيد وأسماعيل باشا أباطلة ، وتعشينا هناك . فأخذ اسماعيل أباطلة يثنى على النظار ، بأن هذا العمل سيكسوهם حالة من الفخار في العصر الحاضر والأقى . ودار الحديث على موضوعات شتى ، ولكن كان كل حديث يتنهى بالكلام عن المشروع !

وقد نددت بحشمت أمامهم ، وقلت : إنه كان ساكتا ، ومع توالى اجتماعنا لم نعرف رأيه ، لأنه كان في الأول معنا ، ثم لما سئل عن

رأى في جلسة أوتيل آدات^(١٨٧) ، قال إنه مع المشروع ، ثم التزم الصيغة من ذلك الحين ! - من أنه ناظر المالية ، وكان يلزم أنه يذكره معرفهذا للمشروع أو خالفاته ، ومرشأنا لنا عن أيّه النفع والضرر منه .

وتكلمت في شأن رسدي أيضاً أمامهم ، بأن استعانته للمشروع كان ناتجاً عن الشفوف ، وأنه كان من همه العذر ، من أدلة تؤيده ، وكان يفرج إذا وجد شيئاً منها فرحاً شديداً ، ويكتسب إذا وجد ما يخصه عفها . ثم وقفت بطرس نصيبيه من الثناء على اهتماله ، كما امتدحت سري باشا على حريته .

وانصرفنا : رسدي وسعيد وأنا ، إلى منزل . وهناك أخبرني سعيد بأن الخديوي ارتاح كثيراً لفكرة انعقاد الجمعية ، وأكد بحضورنا^(١٨٨) في وابور الساعة ٣ بعد الظهر ، ومعنا الديكريتو اللازم لامضائه . قال : ومن رأى الخديوي أن يكون التحويل بسيطاً ، فإنه غير منون من حشمت ، ويوصيك كثيراً بالاحتياط ، وعدم الخدة .

[ص ٩٠٢]

يوم الثلاثاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩^(١٩٠)

بعد أن قابل بطرس السير إلدن جورست ، قال انه ينبغي تأخير اصدار الديكريتو بانعقاد الجمعية ، واعلان الجرائد غداً - بواسطة قلم المطبوعات - بأن مجلس النظار انعقد تحت رئاسة سمو الخديوي أمس (٢ نوفمبر) (لأن النشر سيكون في ٣ منه) ، وقرر تحويل مشروع القنال على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه ، وكلف قطة باشا بذلك .

(١٨٧) هكذا تقرأ .

(١٨٨) أي : أكد على ضرورة حضورنا .

(١٩٠) من أول هذه الصفحة بخط سعد زغلول .

قلت : ولماذا تأثير اصدار الديكريتو ؟ قال : حتى لا يكون بين صدوره وانعقادها وقت ، لدسائس الدسائسين ، واضلال المسلمين . قلت : يمكن توثيق ذلك باصدار الديكريتو حالاً بانعقاد الجمعية بعد ١٥ يوم من صدوره . فقال : نهايته ! قلت : وهل المستشار المالي سيحضر هذه الجلسة ؟ قال : لا ، وهو موافق على هذا القرار .

فاستبشرت ! ونحظر في بالي أذن السر في هذا التغيير ربما كان لأن الحكومة الانجليزية تسريد أن تعديل عن المشروع من نفسها ، حتى لا تُعرض نفسها أو رجاحها للخذلان .

ثم ذهبنا إلى اسكندرية ، وقرأت في جريدة « مصر الفتاة » تحت عنوان : « خبر هام » ، أنه بلغها من مصدر عال أن هناك انقساماً بين النظار : فسعد وسعيد ضد المشروع ، والباقي على الحياد ، وبطرس ماسك الرحي من الوسط ! .

فتأسفت لنشر خبر هذا الانقسام ، وألقت بطرس اليه ، وقلت : سبحان الله ، إن هذا المشروع موضع انقسام الآراء في وزارة هنا ووزارة لندرة ! قال : ولكن هناك فرقاً بين الأمرين ! ولم يزد . وأدخل توا عند الخديوي .

وبعد ساعة تقريراً دعينا للحضرة الخديوية . فقال الخديوي لشمت مازحاً : كيف - وأنت في الدرك^(١٩١) - لم تقدم لأخوانك المعلومات اللازمة عن مسألة القنال ؟ فقال : يا أفندينا إن لا أعرف شيئاً في الحساب^(١٩٢) ! وإن المستشار المالي قد مذكرة وافية عنه .

(١٩١) أي : « في الخدمة » - أي مسؤولاً بوصفه ناظراً للمالية .

(١٩٢) أليس هذه أعجب اجابة من وزير للمالية أنه لا يعرف الحساب ؟

فقال الجناب العالى : ان اسکوفيه وزوفوداکى^(١٩٣) امتدح له المشروع . وان جهور الأوروپاويين يستحسنـه ، وانه يلزمـنا التروـى وأخذـ الأمر بالاحتـياط ، لأنـنا لا نقدرـ على فعلـ كلـ ما نـريد . وقال : إنـ المستشار المـالى يـلزمـ أنـ يـحضرـ فيـ الجمعـية العمـومـية لـعرضـ المـشروعـ وـتأيـيـدهـ . قالـ ذلكـ بـصـفـةـ تـحدـ !ـ وـانـهمـ لمـ يـخـبـرـواـ بهـذاـ المـشروعـ إـلاـ أـخـيرـاـ .

فـقلـتـ : وهـلـ لمـ يـخـبـرـواـ الجنـابـ العـالـىـ إـلاـ الآـنـ ؟ـ فـقالـ : أـرـيدـ^(١٩٤)ـ أـنـهـ لمـ يـخـبـرـوكـمـ أـنـتمـ !ـ وـأـشـارـ إـلـىـ أـنـ قـرـارـ التـحـوـيلـ وـقـىـ الـوـزـارـةـ شـرـ الـأـنـتـقـادـ ، وـحـولـ الـمـسـؤـلـيـةـ عـلـىـ غـيرـهاـ .ـ قـالـ ذـلـكـ بـعـبـارـةـ يـفـهـمـ مـنـهـ أـنـهـ أـرـادـ ذـلـكـ .ـ

ثـمـ انـصـرـفـناـ إـلـىـ الـمـائـدـةـ ،ـ فـأـسـرـ إـلـىـ بـطـرـسـ بـأـنـ أـخـطـأـتـ فـيـ الـكـلامـ مـعـهـ .ـ وـلـمـ يـبـيـنـ وـجـهـ الـخـطاـ .ـ ثـمـ بـيـنـهـ بـعـدـ الـعـشـاءـ بـأـنـهـ فـيـ سـؤـالـ الـخـديـوـيـةـ عـنـ دـعـمـ اـخـبـارـهـ .ـ قـالـ :ـ لـأـنـ هـذـاـ السـؤـالـ وـضـعـهـ فـيـ مـركـزـ حـرجـ ،ـ لـأـنـهـ إـماـ أـنـ يـقـولـ :ـ لـمـ أـخـبـرـ إـلاـ أـخـيرـاـ .ـ فـيـكـذـبـ !ـ أـوـ أـنـهـ أـخـبـرـ مـنـ قـبـلـ .ـ فـيـكـونـ كـاذـبـ أـيـضاـ فـيـاـ أـوـهـمـهـ عـبـارـتـهـ .ـ

[٩٠٣]

فـأـزـادـ هـذـاـ التـفـسـيرـ مـاـ أـحـدـهـ ذـلـكـ إـلـيـهـامـ مـنـ التـأـثـيرـ عـنـدـيـ .ـ وـعـنـدـ الـأـنـصـرـافـ شـكـرـتـ لـهـ عـلـىـ النـصـائـحـ الـتـيـ بـلـغـهـ إـلـىـ سـعـيدـ ،ـ ثـمـ بـلـغـنـيـ الشـيـخـ عـلـىـ يـوسـفـ مـثـلـهـ .ـ

(١٩٣) يقصد : « زرفوداکى » وهو مالى يونان صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وقد اقترب اسمه بصفة تفتيش مشهور (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٢٥ حاشية ١٥٠) .

(١٩٤) أي : « أقصد » .

ولم يحدث في يوم الأربعاء شيء يستحق الإثبات ، غير أن الجرائد نشرت بأن الخديوي – أثناء التشريفات – امتنح اتحاد الأحزاب في هذه المسألة ، وحث الناس على استعمال الحكم والروية فيها .

وقد نشرت الجرائد في يوم ٣ نوفمبر ذلك القرار ، وشكت الحكومة عليه . ولكن لم يكن الشكر بالمقدار المتظر عند بطرس .

في يوم الخميس ٤ نوفمبر – ونحن بمحطة اسكندرية – كان عشر بطرس ، في جريدة «النوفيل» ، على ذلك الخبر الهام الذي نشرته جريدة «مصر الفتاة» . فقال : إن نشر مثل ذلك يضر بكم . قلت : إنه لا علاقة لنا بهذه الجريدة . فكرر قوله الأول ! وأعدت ما قلت ، وزدت بأنهم – إذا تأولوا بعد ذلك أن لنا دخلاً – فلا نعياً بتأويلهم ، وعلى الله توكلنا .

ومكثنا بحضور الخديوي من وقت خروجنا من اسكندرية إلى وصولنا مصر ، بحيث لم نفارقه إلا خمس دقائق فقط . وجرى الحديث في موضوعات، شتي ، أهمها : أبداًه^(١٩٤) الاستيء من مصطفى ماهر باشا ومحمد أباظة ، ومن مصلحة السكة الحديد . وأشار إلى التقرير الذي قدم لمؤتمر الشبيبة المصرية في جنيف ضدها^(١٩٥) ، وذكر أنها أنشأت قنطرة طولها ١٢ متراً ، وأنفقت عليها تسعة آلاف جنيه ، وأنه هو أنشأ قنطرة في طولأربعين متراً ، ولم يكلفها إلا ثلاثة آلاف جنيه . فقال المستشار المالي – وكان الخطاب موجهاً إليه – إنه لا يلزم الحكم – بخفة – على هذه الأشياء !

فاسترسل الخديوي في حديثه ، بعد أن نظر إلى نظرة استغراب

(١٩٤) م) في الأصل : «أبداًه» .

(١٩٥) أي : ضد السكة الحديد .

من ذلك الجواب ! وأعرض عنه المستشار المالي ناظراً إلى جهة^(١٩٦) أخرى . وأبدى عدم استحسانه لتعيين بانغوص أغوبيان قاضياً بالمحاكم المختلفة ، واستياءه من سيرة تلامذة الجامعات بـ « ليون » .

وكان يخرج للسلام على المحفلين بكل محطة ، ويبدو السرور على وجهه عندما يرى الناس مزدحدين بالمحطات . وقد سارت عربتنا خلف عربته إلى عابدين ، فهتف له جم عظيم عند مروره بقهوة تلامذة الحقوق ، وهمروا أيضاً لسعد وسيد . وكنت أقول لأخوان : إن كثراً من هذه الجموع المحتشدة يحسدوننا على الوجود في هذا الموكب ، ويقولون : يا ليتنا كنا مثلهم ! وما شعروا أننا محسودين على ما نحن باكون منه !

فليا سمعت هتاف التلامذة لنا ، استأتم ، لأن فيه جرحاً لخواطر إخواننا ، ومبرحاً للتفريق بيننا ، ومسهلاً لإفساد حالتنا علينا . وريثما وصلنا إلى السرای ، قال المستشار المالي سعيد : أسمعتم تلك التحية ؟ قال له سعيد : إن هذه سخافة من السخافات !

ولما استقر بنا المقام عند الخديوي ، أبدى تأسفه من نداء التلامذة بالدستور ، وقال : إنه لم يكن [ص ٩٠٤] هناك من أعماله باعث يدفعهم إلى تغيير خطتهم ، وإنه يجب الدستور ، ولكن له ظروف مخصوصة . ولشدة تأثيري قلت : إنهم مجانيين .

ثم عند الانصراف ، أخبرته بما قولهنا به من الهاتف ، فقال : لا تفكروا في ذلك . وأخبرت بطرس به ، فقال منفعاً : إن هذا يضركم . قلت : إنه لا علاقة لنا في هذا العمل . وأكدت ذلك مع سعيد بالأبيان^(١٩٧) . وقال : إن هذا ربما كان في حواشيك ، مثل

(١٩٦) انتهى الكلام المكتوب بخط سعد زغلول .

(١٩٧) أي أقساماً على ذلك .

عاطف ؟ قلت : إنه لا علاقة له بهذه الجريدة التي نشرت الخلاف . كما أكد سعيد أن اسماعيل صدقى لا يعرف من أمره شيئاً . ثم انصرفنا وكل منا مسؤء من هذا التصرف !

ثم اجتمعت مع سعيد ، وتبادلنا الأفكار في هذا الشأن ، وانحط الرأى على أن نتكلم مع شفيق باشا ، حتى ينصح بطرس بالعدول عن خطته . فتكلف بذلك . ثُم أخبرنى بالטלפון أنه تكلم معه طويلاً في هذا الخصوص ، وأنه غير ما في نفسه تقريباً ، وسيظهر لنا شيء من ذلك غداً .

ثم حضر اسماعيل باشا أباطة ، وفهمت منه أنه كان مكلفاً من قبل شفيق بالتalking في المسألة مع بطرس . وعلمنا منه أن مسألة القناة لم تنته ، وأنه سيحصل الكلام فيها اليوم - السبت ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ - على شرط الضمان ، وربما حصل التساهل فيه . وكان سعيد حاضراً . وتكلمنا في حق بطرس كلاماً طويلاً عريضاً ، حتى ينصحه صديقه بأن يفهم حقيقة مركزه ، ويتأكد أننا لسنا من يقبل أن يعيش معه على تلك الحالة ..

وردتني دعوة من أحمد بك شوقي لوليمة أعدها في منزله بالمطرية ، احتفالاً بقدوم الخديوى إلى العاصمة . فتوجهت مع سعيد ، ووجدنا أكثر أعيان المدعىون من النعم عليهم برتب ونياشين : كمحمد أبو حسين ، والسيد أبو حسين ، ومصطفى خليل ، وحسن زايد وغيرهم .

وعند عودتى ، فى منتصف الليل ، وجدت خطاباً من السير إلدن غورست ، يقول فيه : إن أكون شاكراً إذا قابلتني غداً بالوكالة البريطانية الساعة ١٠ العاشرة .

فقال : إن أريد أن أعرف رأيك فى مشروع القناة . قلت : إن

ضده . قال : ولماذا ؟ قلت : لوجه كثيرة : الأول ، لشرط الضمان . وأخذت في بيان الأضرار الناجمة عنه ، وأهمها : أنه يُسهل على الشركة خفض الرسوم ، إذ لا يضرها الخفض . فقال : إن الشركة لا يمكنها أن تفعل ذلك ، لأن هنافى [ص ٩٠٦] رفع الرسوم فائدة . قلت : إن فائدتها قليلة بالنسبة للمجهودات التي تبذلها .

قطع الكلام ، وقال : تعلم أننا نستعين بأراء الوطنيين فيما يتعلق بعادتهم وأخلاقهم ودينهم . أما فيما عدا ذلك ، فإنه يجب أن يكون لنا الرأى النافذ ، والكلمة العليا ! وإذا كان الوطنيون أهلاً للرأى في مثل المسألة الحالية ، لم يكن لوجودنا معنى في هذه البلاد ! ولقد اشتغلت مع المستشار المالي من سنة ونصف في هذه المسألة ، ولم أكن أجنبياً عن المالية ، لأنني كنت مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ، وقد اجتهدنا حتى وصلنا بالمشروع إلى الحالة التي هو عليها . فيلزمكم أن تثقوا بما فعلناه ، وتعتقدوا بأن فيه الفائدة لمصر ، من غير بحث في التفصيل ! [ص ٩٠٥] وقد استشرت بطرس والجناب العالى فيه ، فاستحسناء ، وقالا : إن الناس يسررون به كثيراً ! [ص ٩٠٦]

قلت : إنك طلبت مني معرفة رأيي ، وقد أبدى لي لك كما هو ،
ولا يسعني - بعد الفحص الذي أجريته - إلا الاعتقاد بكونه غير
صالح . [ص ٩٠٥] ولقد ظهر لك الآن أن الناس غير راضين
عنه ، وأن بطرس والخدیوی أخطأ في ظنها . [ص ٩٠٦] نعم إن
لست حسابياً ، ولكنني اعتمدت جميع الأرقام التي وضعها المستشار
المالي ، ولم أتعرض للبحث عن صحتها وفسادها ، بل أخذتها قضية
مسلمة . أما الأسباب الأخرى فإن حاكمتها ، لأن أراني أهلاً
لإدراكتها وفهم حقيقتها كالمستشار المالي سواء بسواء ، فلم يوصلني
البحث إلا إلى ذلك الاعتقاد . ولا يمكنني ، وهذا اعتقد ، أن أجهر
بغيره ، بل يلزمني أن أبدى جهراً كلما سئلت عنه ، كما لا يسعني أن

ألغى عقلي ، وأفتكر بعقل المستشار المالي . فإن كان المراد تنفيذ المشروع ، فما عليكم إلا أن تأمروا ، فنكون منفذين لأوامركم ، لا منفذين لآرائنا !

قال : إن لم أمرك بشيء ، وإنما أردت أن آخذ رأيك !

قلت : هذارأيي ! إن المشروع مصر ، ولافائدة منه للبلاد . وإن مستعد للمناقشة معك فيه ، فقل لي على وجوه الفائدة منه ، لأنه لا يصح لي أن أقول في الجمعية العمومية : إن المشروع حسن مفيد ، لأن المستشار المالي والسير إلدن غورست رأياً ذلك ! بل لابد من إقامة البرهان على فائدته .

قال : إنك لست مكلفاً بتائيده أمام الجمعية العمومية ، وإنما يكون هذا من وظيفة حشمت باشا ، وأنت متضامن معه في هذا العمل .

قلت : إذا صح الكلام على هذا النسق ، فإن حشمت باشا ليس بأعرف بالمشروع مني . بل يمكنني أن أقول بأنه لا يعرف منه شيئاً ! ولا يمكنني أن أتضامن في أمر يخالف اعتقادى .

قال : ربما أنك تريدين بهذه المخالفة – اكتساب ميل الرأى العام إليك !

قلت : إن لا أبتغى من وراء رأىي أملاً . [ص ٩٠٨] [ومبدئي (١٩٨)] ، الذي لا أبغى عنه حولاً ، أن أقول الحق منها كانت عاقبته . فإذا سألتني عن رأيي في أمر ، أبديه لك ، بقطع النظر عما إذا كان يرضيك أو يغضبك . على أن الناس مختلفون – حتى في العقائد الدينية – ولا حرج على الإنسان في اعتقاده . وربما كانت هذه

(١٩٨) في الأصل : « ومبدئي » .

الحالة ناشئة من كوف تربية قضائية ، غرست في هذه العادة .

قال : إنك تأتيني في كثير من الأحيان ، وتحتاج مني أن أواافقك على أمر ، بدعوى أن الناس يرغبون فيه — وقد يكون سخيفاً لا يصح العمل به — فأوافقك عليه .

قلت : إنني إذا قلت إن الناس يرغبون في هذا ، إنما أحكي حكاية ، لا أبدى رأياً ، وفرق بين الرواية والحكم . قلت : وإنما كل ما يمكنك أن تطلبه مني أن لا أبدى رأيي خارج هيئة الناظار . وهذا ما أفعله .

فتنازلت كثيراً ، وقال : هذا كل ما أطلب منه . قلت : ولكن الجرائد تنقل عنا أموراً تحدث في ذهن العامة أو هاماً — كما حصل أمس ! قال : أعرف ذلك ، وأعرف إنك أجنبي عنه^(١٩٩) .

ثم انصرفت . ورويت القصة في الحال على سعيد ، فقال : سيكون قوله — إن سُئلت — تكراراً لقولك .

[٩٠٧] ص

ثم دعاه^(١٩٩) بواسطة شقيق يوم الأحد ٧ نوفمبر ، ودار بينهما في المناقشة ما دار بيني وبينه^(٢٠٠) . وطعن على بطرس^(٢٠٠) في اظهاره عدم الثقة بنا ، فوعده بأن يتكلم في هذه المسألة معه .

(١٩٩) أي : لا صلة لك به ، وأنك لم توعز به .

(٢٠٠) أي دعا غورست سعيداً .

(٢٠٠) أي : وبين غورست .

(٢٠٠) أي : طعن سعيد على بطرس .

[٩٠٨]

٦ نوفمبر سنة ٩٠٩

كانت مقابلتنا لبطرس مقابلة برود ، وأحجمنا عن الكلام معه حتى يبدأ به . ودعونا للجتماع — بعد التشريفات — عنه ، فلم نسأله عن سببه !

وقال لنا إن الخديوي قال له^(٢٠١) إنه نصح لأعضاء الشورى ، الذين زاروه ، باستعمال الروية والحكمة في درس مشروع القنال ، فقال له بطرس : إن المستشار المالي حضر لديه أمس ، وأفهمه بأنه تعاشر مع الشركة في شرط الضمان ، وربما حصل شيء من التساهل فيه ، وسيحدثنا المستشار المالي عنه بعد التشريفات . قال : حسن !

ثم عرض عليه بطرس أنه وضع مشروع^(٢٠٢) بتوجيهه أسئلة من أعضاء الشورى للنظر ، يتضمن لزوم كتابة الأسئلة وتسليمها للرئيس قبل سبعة أيام ، وأن يكون للرئيس حق منع توجيهها إذا رأى فيها ما يخل بالأداب أو يمس الشخصيات . فقال الجناب العالى : ربما كان الأحسن ترك هذا المشروع الآن ، لأننا لا نريد إثارة الخواطر الماءة — خصوصاً بالنسبة لك .

قال : إن الأمر نافع لهم ، إذ ليس من حقهم أن يسألوا إلا فيما يختص بالمشروعات المعروضة عليهم ، وهذا المشروع يعطيهم الحق في

(٢٠١) في الأصل : « وقال لنا الخديوي » ، وقد عدلنا العبارة كما هو في المتن لاستقيم المعنى .

(٢٠٢) مكذا في الأصل . وقد أبقينا على أصله احتمالاً لأن يكون نائب فاعل ، ولذلك شكلنا « وضع » ليكون فعلاً مبيناً للمجهول .

غيرها . ولا عبرة [ص ٩١٠] برضى الناس وسخطهم ، لأن أهل مصر لا ثبات لهم !

فقال الخديوي : ومع ذلك فان الأحسن تأجيل هذه المسألة .
فوعده بأن يعود اليه بعد الظهر ، ويعرض عليه مشروعها .
وعند الانصراف ، مَسْكَ بيدي وقال : تشجع ولا تكدر
خاطرك ، وكن معنا^(٢٠٢) .

ثم اجتمعنا في نظارة الخارجية ، وحضر المستشار المالي ،
فقال [ص ٩٠٩] إنه مما يرتبط بمشروع القنال ، أن يكون للحكومة
حق تعيين مدير من الآن ، وتكون ماهيته ٣٠٠٠٠ فرنك . فقال
بطرس باشا : أن هذا بمثابة بقشيش ! (وتوضيح ذلك - على)
ما علمت - أن البرنس حسين يسعى من زمن في أن يتعين بصفة
قومسيير في القنال بدل القومسيير الحالى مسيو أوليفييه ، فلما تكلم
الإنجليز معه في شأن القنال ، وجد المشروع عظيما ، وسعى ، واشترط
لمساعدته عليه إنشاء تلك الوظيفة) - قال ذلك بطرس^(٢٠٣) على هيئة
مزح ، فتكدر المستشار منها ، واحتج عليها .

ثم قال^(٢٠٤) : [ص ٩١٠] إن ، من منذ اجتماعي الأخير
معكم ، تفكرت في شرط الضمانة ، ورأيته صعبا مثلكم ، وافتكرت
في طرق أخرى أعرضها على الشركة . فخطر لي أن يكون الحساب في
آخر سنة ٢٠٠٨ باعتبار $\frac{1}{2} \%$ سنويا ، عن المبالغ التي تكونوا إياكم
استولتها قبل سنة ١٩٦٩ ، وأن تحسب هذه المبالغ أقساطا متتالية معن

(٢٠٢) هكذا في الأصل ، والمعنى أن الخديوي هو الذي أمسك بيده ماربر ،
ولم يمسك بيده سعد زغلول .

(٢٠٣) أي قال بطرس : إن هذا بمثابة بقشيش !

(٢٠٤) أي المستشار .

مدة التجديد ، ثم يُنظر : إن كان القسط السنوي يزيد عن نصف صافي أرباح القنال ، دفعت الحكومة الزيادة ، وإن نقصت دفعت الشركة ما نقص . غير أن في هذه الطريقة نفس ضمن طريقة الضمان ، لأن الشركة يمكنها أن تخفض الرسوم اعتماداً على أنها تستولى ما نقص من الحكومة .

وافتكرت في طريقة أخرى ، وهى أن يكون الربع - اعتباراً من سنة ٦٩ - مناصفة بين الشركة والحكومة ، بالغاماً بلغ ، ولكن تكون مدة الامتداد ٤٥ سنة ، عوضاً عن أربعين . فما رأيكم ؟

فقال الجميع - خصوصاً رشدي وحشمت وسرى - : إن هذا عظيم جداً !

قلت : إنه لا يمكننا أن نبدى رأياً الآن فيه ، حتى نتدارب الأمر ، لأن هناك مسائل أخرى .

فتكلمنا - منها - على مسألة الديون التي تتعقد بعد سنة ١٩١١ .
فقال : إنه ربما أمكننا أن نشرط على الشركة ألا تمد أقساط الديون ، التي تعقد لها بعد سنة ١٩١١ ، لأكثر من ٦٠ سنة . قلت : ولكن في هذا تحويل للحكومة ببعض الديون ، التي تكون انعقدت قرب انتهاء أجل الامتياز .

ثم حصلت مناقشة في مسألة المعاش ، فأظهر المستشار صعوبة عظمى في شأنها . [حس ٤٠٩] وما انترض به عليه أنه يُخشى أن الشركة ترفع للموظفين مرتباتهم قبيل انتهاء الامتياز ، حتى تعظم معاشاتهم . كما فعلت الدائرة السنوية ، ويفعل الديوبين . . . ويُخشى أيضاً أن ترتب معاشات استثنائية . فقال : إن لواحة المعاشات ، التي وضعتها وسلمتها لنا ليس فيها ذلك .

قلت : نريد أن نطلع على هذه اللواحة ! فما تعرفن المستشار ،

وقال إنه تصعب المناقشة مع هذه الروح . وجمع أوراقه ، ووضعها في محفظته ، ثم لفها ، وقام منصرا . فأشار إليه بطرس بالجلوس ، فجلس . وأعيدت المناقشة .

[ص ٩١٠]

وتكلمت في مسألة الاكتفاء بالخمس عشرة^(٢٠٦) في المائة من الأرباح عن المدة من ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ - نهاية الامتياز الحالى - وأول يناير سنة ٦٩ - بداية الامتياز الجديد ، فقلت : إن للحكومة كل القنال ، فما معنى الاكتفاء بهذا الجزء منه ؟ على أنه إذا اعتبرت الاتفاقية القديمة ، وكانت هذه المدة من التجديد ، كان لنا عشرون في المائة من الأرباح - لا ١٥٪ - وإن اعتبرت من المدة الجديدة كان لنا النصف . فقال : إن هذا كلام جرائد . قلت : فليكن ، فما جوابكم عنه ؟ قال : إن الشركة لا تقبل . قلت : إن صح أن يكون هذا جوابا من الشركة ، فلنا أن نقول في الرد عليه : نحن لا نقبل أيضا !

[ص ٩١١]

وجري - في أثناء المناقشة - كلام بشدة بيني وبينه ، لأن طريقة في الكلام كانت طريقة تهديد وتسيبه ، حتى الجانى أن أقول له : ما هذا ؟ إذا كنت تشغلى أنت لمصر فكذلك نحن نشتغل لمصر ، ولكن رأى ولنا رأى آخر ، ولا عيب في أن تختلف آراؤنا ، وليس لك أن تطلب أن نوافقك على شيء لا نراه صوابا ، وتحمّل أن يكون بجانب رأيك رأى آخر .

قال : إذن رأيك رفض المشروع ؟ قلت : نعم إن أرفضه رفضا

^(٢٠٦) في الأصل : « بالخمس عشر » .

باتا بالحالة التي هو عليها . فسأل الحاضرين ، فقالوا جميعا : رأينا رفضه بالحالة التي هو عليها ، أما إذا لغى شرط الضمان ، فإنه يكون مقبولا .

قلت : لا يمكننا أن نقول بقبوله الآن ، لأن محوّل على الجمعية العمومية ، ومحول عليها لنظره ، فلا يليق بنا أن نتخذ قرارا بشأنه . فانحط الرأي أخيرا على الرفض اذا لم يتعدل شرط الضمان . وانصرف ، على أن يرسل تلغرافا للشركة بذلك .

فأظهر بطرس — بعد انصرافه — جهله بمسألة المائة ١٥ ، فيبيتها له بعد انصراف المستشار . ولا أدرى ان كان ذلك جهلا منه أو تجاهلا !

عندما عرض المستشار لغو شرط الضمان ، كان رشدي وسرى وحشمت يتسابقون إلى الاستحسان ، ويتنافسون فيه . وكلما دارت المناقشة على شرط آخر ، قالوا : إن هذه جزئيات لا أهمية لها ! قلت لرشدى : إن المشروع كل أجزاؤه تلك الجزئيات ، فإذا كانت كل جزئية منها في غير صالحنا ، هل يمكن أن يكون الكل في صالحنا ؟

٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

في مساء يوم ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ حضر عندي حشمت ، وقال انه كان في المعية — لمسألة وَضْحَها — وصادف بطرس باشا هناك ، فكلفه أن يخبرنا بأن نجتمع لديه في الغد الساعة ١١ صباحا . قلت : هل تعلم لماذا هذا الاجتماع ؟ قال : لا . قلت : هل لم تقابل مستشارك بعد انفصاله جلسة المناقشة ؟ فتمتم ، ثم قال :رأيته — والباب موارب — في أودته ، وقيل لي إن الكونت دي سريون^(٢٠٧) عنده .

(٢٠٧) الكونت دي سريون ، مدير شركة فنال السويس (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٤٥) .

ولما اجتمعنا أمس عند بطرس ، قال بطرس باشا إن المستشار كان كلف حشمت باشا أمس أن يخبرني بأنه يريد الاجتماع معنا ، لاستيفاء الكلام عن القنال ، وتبليغ نتيجة المخابرة مع سريون . ولكنه لم يحضر الآن ، وأرسل خطابا ، مشفوعا بذكرة تتضمن أجوبة عن الاعتراضات التي توجهت إليه أمس . فاستغرقت من حرص حشمت على كتمان هذه الحقائق الغالية ! ولكن لم أقل له شيئا .
وتتضمن هذه الأجوبة [ص ٩١٣] ما يأق :

— عن مسألة احتساب ١٥٪ من أرباح القنال للحكومة ، في المدة التي ما بين ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ وأول يناير سنة ٦٩ — قال :

إن هذه مسألة فنية ، فالشركة أرادت أن تكون حساباتها من أول السنة ، وتجنبها للإشكال في الحساب جعلت القسمة على ما تضمنه المشروع . والجزء الذي يضيع على الحكومة زهيد ، معوض عليها في مبلغ الشمائة ألف جنية الزائد في المشروع الثاني عن المشروع الأول .

— عن مسألة اشتراك الحكومة في دفع حصة من مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده . قال : إن الفرق زهيد ، ولو اشترط عدم تحمل الحكومة شيئا منه لوجب تنقيص مقدار الحصة التي تتناوحاها من الأرباح في سنة ١٩٢١ .

وهي أجوبة في غاية السخافة ! وقد بينت لهم سخافتها . غير أن رشدي واسماعيل سرى لم يكونوا يريدان أن يفهموا ! وقال اسماعيل سرى : إانا نقبل كل شيء — منها كان — اذا ألغى شرط الضمان ! وأحسست ، من شدته في كلامه عن استحسان المشروع ، أنه حصل كلام معه !

وفي الأثناء ، ورد خطاب من المستشار المالي هرثى على بطرس باشا ، يقول له فيه : ان الأمل قليل في لغو شرط الضمان ، وإنه يمكن

اعتبار المشروع من الآن ساقطا ، وإن الشركة ستعرض مشروع آخر يقرره مجلسها الذي سينعقد غدا . فقال بطرس : إننا تخللنا الآن من القيود ، وستنظر ما يكون .

عرض سعيد مسألة بلدية العاصمة ، وهل يكون أعضاء البلدية بالانتخاب ، أو بالتعيين ؟ وهل يكون رأيهم قطعيا أو شورويما ؟ فأنشأ اسماعيل سري يقول : إن هناك مسألة مهمة جدا ، وهي النظارة التي تتبعها البلدية ، ولابد أن تكون هي نظارة الأشغال ، لأن الأعمال — أعمال « المجرور »^(٢٠٨) المزعوم انشاؤه — تستلزم ذلك ! فزيفت رأيه ، وقلت : ان « المجرور » ليس من عوامل تغيير الاختصاص ، لأن البلديات من خصائص نظارة الداخلية . ثم قال بطرس : إن المسألة تنظر فيها بعد .

[ص ٩١٢]

في أثناء هذه الجلسة ، ورد خطاب من المستشار المالي ، على رئيس مجلس النظار ، يقول فيه إنه ورد اليه من وكيل الشركة ما يفيد أن ليس هناك أمل بقبول ما عرضته الحكومة ، وربما استلزم الحال أن تعرض الحكومة مشروع آخر (Contre Projet)^(٢٠٩) واستوضحت معنى هذه الكلمة ، فأخذ بطرس يوضحها . ولكن لم تحصل مناقشة فيها .

[ص ٩١٣]

اجتمعنا أمس — مساء — على وليمة أعدها الشيخ على يوسف بنزله ، وكان هناك النظار جميعا — الا حشمت لحزنه — وعزت باشا

(٢٠٨) أي : المجرى .

(٢٠٩) أي : مشروع مضادا .

العايد وغيرهم من بعض الذوات والموظفين . و كنت قرأت في المؤيد – الذي ظهر في المساء – أن المخابرات جارية بين الحكومة والشركة في شأن تعديل الشروط . و علمت من صاحب المؤيد أنه تلقى هذا الخبر من غورست ، فأطلعت بطرس على المؤيد ، وأعلنته بما قال صاحبه عن مصدر خبره . فوجم ، ولم يجر جوابا

[٩١٤]

وكان المغنى ينشد قصيدة أبي فراس التي مطلعها :
 « أراك عصى الدمع .. إلى آخره ، فلما وصل إلى قوله :
 « وأذلت دمعا من خلاقه الكبير »

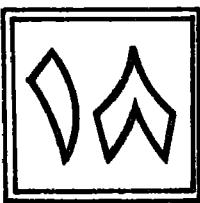
قال بطرس : إن المعنى لا يأس به ، ولكن التعبير قبيح ! قلت :
 إن هذا التعبير من أحسن ما يكون ! و قال عزت باشا : إن في هذا
 الشعر نوعا من الطباق ، الذي هو أحد أنواع البديع . فأخذ بطرس
 يبين قبح العبارة ، بأن الازلال لا يكون للدموع ، والكبير ليس بصفة من
 صفاته . وكان محمد المويلحي يوافقه على هذه الآراء السخيفة !

ثم انصرف بطرس ، فقلت للمويلحي : لوعلم الشعراء والأدباء
 بموافقتك ، جلجلوك ! فقال : وما أظن أن أبي فراس أصيب في حياته
 بمصدية أكبر من انتقاد شعره بهذه الكيفية ! وقلت للشيخ على : قس
 على ما سمعت رأي المعلم (٢١٠) في المسائل القانونية ! وانصرفنا .

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

في يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظر تحت رئاسة
 الجناب العالى .

(٢١٠) يقصد بالمعلم : بطرس غالى . و « المعلم » من الأوصاف التي يوصف
 بها الأقباط ، مثل : « المعلم يعقوب » .



الكتاب السادس عشر

الكراسة السادسة عشرة

من ص ٨٢٩ إلى ص ٨٤٠

من ٢٢ مايو ١٩٠٩

إلى أول يونيو ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول العلاقة بين نظارة المعارف والجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغول ودنلوب حول ترقيات الانجليز والمصريين في الميزانية .
- مسألة استقالة البكري .
- مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين .
- الصراع بين الأزهر ومدرسة القضاء الشرعي .
- مسألة ضعف اقبال الطلبة على مدرسة الهندسخانة .
- مسألة اختلال وسقوط بعض مباني الحكومة بعد اقامتها .

[ص ٨٢٩]

٩٠٩ مايو سنة ٢٢

زرت البرنس حسين يوم الاثنين ١٧ الجارى ، ولكنى لم أتمكن من الكلام معه ، لوجود زائرين لديه . ولكنه أشار إلى أن البرنس فؤاد متأثر مني ، لعدم مساعدة الجامعة !

وتواعدنا على أن أعود إليه في الغد ، فقال لي : إن البرنس يتوهם أنك تعارض سير الجامعة ، ويظهر أنه تكلم مع السير غورست في هذا الموضوع ، فلم يعطه الاهتمام اللازم ، وأرجأ المسألة إلى ما بعد الأجازات . وقال : إن البرنس المذكور يعمل على هواه ، ويريد أن يكون له مظهر سامي . وإنه تكلم معى في خصوصك - لا على أن أتكلم معك .

فقلت : وسأتكلم مع دولتكم ، لا لتتكلم معه أيضا ، ولكن لأنك بالحقيقة لا تأكسس الجامعة في سيرها ، بل كنت مساعدتها ، مهتما بشأنها ، منفذًا في الحال كل ما يطلبه البرنس مني لها متى كان مستطاعا - ولكنى رأيته لم يقابل حسن هذه المعاملة بما ينبغي لها ، فتكلمت معه في شأن الخطبة عند افتتاح الجامعة ، فوعد باستشارة

لختها ، ولم يخبرني بشيء بعد ذلك . ثم اعتذر بآني ، بعد أن تكلمت معه ، رفعت الأمر للخديوي !

وقد أفهمته^(٢١١) خطأ هذا الفهم ، فاعتذر لى . ثم لم ألبث حتى رأيته دعى دنلوب لزيارة الجامعة ! وكلفه بأن يدعوا اسماعيل بك حسنين لالقاء بعض دروس فيها ، وبعض رجال المعارف لا متحان تلامذتها في العام المقبل . وتخابر دنلوب مع اسماعيل حسنين بك ثم أخبرنى ، فاندهشت من أن البرنس خص بالدعوة دنلوب دون ! وأنه تكلم معه في شؤون الجامعة من غير أن يفاتحني في شيء منها ، مع تلاقينا في أغلب الأحيان ! فتأثرت من هذه المعاملة ، ونبهت على اسماعيل حسنين بأن لا يدرس في الجامعة ، ويأننا ننظر في مسألة الامتحان في حينها .

وبلغ ذلك البرنس ، فغضب له ، وقابلني المقابلة ، التي لاحظتم عليه دولتكم عدم لياقتها . وما كنت لأسلم عليه لولا وجوده بجانب دولتكم . وإذا ساغ له أن ينكر وجود ناظر للمعارف لأنه مصرى مسلم ، فيما من شيء يلزم هذا الوزير بمعرفته .

فأظهر الاستغراب من ذلك كله ، ثم تكلم في موضوعات شئ - على غير نظام كعادته ! - فقال إن الخديوي ، في اليوم التالي لا نعقاد الجمعية العمومية ، عندما أشعرته بتحفظ أعضائها للاعتراض على النظار ، قال : دعهم يتزلبون عليهم ، ويوسمون بهم طعننا وتقريرا ! وإنه لا يظن أن للخديوي يدا في حركة البرنس فؤاد ، وإنه يداري بطرس لموقعه ، ومتغير في جسم شامل الأعضاء . وانصرفت .

(٢١١) في الأصل : « وأفهمته » .

[ص ٨٣١]

في يوم الأربع تكلم معى المستشار فى شأن الميزانية ، وعرض ترقية روينسن وشويروج إلى الدرجة التى من ٣٥ إلى ٤٥ ، وروب إلى الدرجة التى من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ، ومثله ستوارت . قال : لأن هؤلاء تعلموا اللغة العربية ، ويجب أن نكافئهم على تعليمها ، وأن تشجع - بمكافأتهم - غيرهم على متابعتهم .

فاستغربت هذا العرض ، وقلت : في الحقيقة يجب تشغيل كل عامل مجتهد ، سواء كان أجنبياً أو وطنياً ، وسأنظر في هذا الأمر عند بحث الميزانية ومفرداتها . ولكن (٢١٢) من قبيل التشجيعات ، التي يجب ملاحظتها ، تسوية ناظر مدرسة القضاء بغيره من نظار المدارس العالية ، لأنه أظهر كفاءة في العمل ، وأنشا المدرسة ، واجتاز بها - بحسن ادارتها - عقبات كثيرة !

فأكمد لونه ، وقال : ولكنه شاب ! قلت : شاب عمل عمل الشيوخ ! تجب له المكافأة مثلهم - خصوصاً وأن ترقيته لهذه الدرجة تبث في غيره روح النشاط والهمة ! ومع ذلك فان ترقيته إلى الدرجة من ٨٠ إلى ١٠٠٠ ليست كافية لتحقيق المساواة بينه وبين زملائه من نظار المدارس العالية ، لأنه ليس له مسكن مثلهم . فقال - بانكسار - : انى لست معارضًا . وأجلنا النظر فى الميزانية إلى أجل آخر .

[ص ٨٣٠]

ثم عياد إلى الكلام في هذا الموضوع ، يوم السبت ٢٧ مايو ببرنسكينايرية ، وقال : إن روينسن وشويروج يستحقان الدرجة المطلوبة لهما ، ولو لم يعلما باللغة العربية . لأن هناك اعلاناً يقضى باستحقاق

(٢١٢) في الأصل : « وسن ». وقد عدلنا العبارة كى ينسجم المعنى .

هذه الدرجة لكل من يمضى الامتحان الراقى ، اذا مضى عليه بالخدمة خمس سنوات . قلت : لا علم لي بهذا الاعلان ، ولا بد من مراجعته .

ثم عرض انشاء قلم للامتحان ، يرأسه مستر روب بمربى من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه فقلت : إن وجدت أعمال الامتحان عادية – إلا قليلا منها – ولا يحتاج الحال إلا إلى تعيين بعض الكتبة في قلم السجلات المنوط بهذه الأعمال . قال : ولكن اقتراحات المدارس في شأن اللوائح والنظمات تحتاج لموظف يختص بها . قلت : هذا شيء آخر غير أعمال الامتحان ، ولا مانع من تعيين سكرتير للجنة العلمية الادارية يكون لهذا العمل من أخص وظائفه . وإذا كان لابد من ترقية روب ، فالأحسن أن يترقى مكانه .

ثم قلت : إن ترقية ذينك المدرسين : روينسن وشوابروج ، فيه جرح كبير لاحساس الوطنيين الذين يراقبون دروسهما بالعربية ، ويفيدون التلامذة بسهولة أكثر من هذين المدرسين . لأن الواحد منهم لا يتناول – في الأكثر – أزيد من ١٦ جنيها . فان كان لابد من ترقيتهم ، وجب ترقية هؤلاء الوطنيين مثلهما .

قال : من أين المال ؟ قلت : من الطريق الذى يأتى منه هم ! قال : إن الأولى أن تؤخذ الزيادة الالزامية لترقية عاطف بك من وظيفة الناظر بمدرسة المهندسخانة ! قلت إنه لا مناسبة بين المدرستين ! والمهندسخانة محتاجة لا ستعمال ما يتوفى فيها من الوظائف في زيادة مرتبات بعض الوظائف الأخرى . على أنه ليس من الصعب تدبير المال اللازم لتلك الزيادة .

[ص ٨٣١]

ثم تكلمنا في لائحة الصيدلة : (٢١٤) للصيدلة (٢١٣) مدرسة في مدرسة الطب بالقصر العيني ، وها لائحة تشرط أن يكون من يدخلها حاملاً لشهادة الدراسة الثانوية ولكن ليس (٢١٥) فيها غير تلميذ واحد ! ولم يكن بها – في متوسط العشر سنين الماضية – أكثر من ذلك ! فوضع ناظر مدرسة الطب لائحة جديدة لها ، اشترط فيها – فوق ذلك الشرط – أن يقيم طالب الدخول في هذه المدرسة سنتين كامليتين باحدى الاجزخانات ، وأقرت اللجنة العلمية هذه اللائحة – رغمها عن معارضة عاطف بك في شأنها بسبب عدم وجود تلامذة لها – فأشارت على حضور جلسة اللجنة العلمية الادارية بتأجيل النظر فيها .

ثم تكلمت مع المستشار في شأنها جلة مرات ، فتارة كان يعتذر بعرض كيتنج ، وأخرى بعدم استيفاء الكلام معه . وأخيراً قال إن كيتنج يقول أن هذه لائحة نافعة ، ومن شأنها جلب التلامذة إلى هذه المدرسة ! قلت : إن هذا غير معقول ، لأنها زادت في الصعوبة ، ولا يمكنني أن أستند على رأي كيتنج أمام مجلس المعارف الأعلى ، ومجلس شورى القوانين ، بخصوصها .

وكان هذا الأخير حاضراً بالنظرية ، فاستدعيته ، وأقنعته بصواب ما رأيت ، وانحط الرأي على تأجيلها إلى العام المقبل .

[ص ٨٣٢]

كنت تكلمت مع المستشار في عدم تكلف النظارة بتحصيل كتب الدراسة – على الأقل للمدارس العالية – وترك تلامذتها أحرازاً في

(٢١٣) (٢١٤) في الأصل : « الصيدلية » .

(٢١٥) في الأصل : « وليس » .

اقتناء الكتب التي يُبيّن لهم أساتذتهم فائدة اقتنائها . وأظهر برنار وكاربنتر استحسان هذا الرأي ، كما أظهر المستشار ذلك أيضا .

ويعد مدة طويلة قال المستشار : إن هذه المسألة صعبة ، وتسدّى بحثاً طويلاً ، ويجب أن تعرّض على مجلس المعرف الأعلى ، وما بعد ذلك ! قلت : لا شيء من الصعوبة فيها ، وما أسهل من حصر قيمة الكتب ، واستنزافها من المصادر الدراسية ، ودرج ذلك في الميزانية . فوعده بالنظر في ذلك ، ولكنه وعد عرقوب !^(٢١٦) في يوم الأربع – بعد الظهر – سافرنا إلى الإسكندرية ، فوجدت بالصالون المعد للنظر : البرنس حسين باشا ، وبطرس . وتختلف رشدي وسعيد . وكان حشمت وسرى واقفين خارج الصالون . وفارقنا البرنس حسين عند طنطا إلى العين المخصصة له . وعندما وصل القطار إلى إيتاي البارود ، أسرع بطرس بالنزول لوداع البرنس ، فاتبعناه . وسألته : لماذا هذا ؟ فقال : هذا نوع من التملق !

وانعقد مجلس النظر في صبيحة يوم الخميس ، ولم يحالف فيه ما يهم ذكره . غير أنّي اعترضت على ناظر الداخلية ، لكونه قدّم خمسة مشروعات قوانين قبل الجلسة بيوم ! وقلت : إنه يهمّنا أن ندرس القوانين درساً دقيقاً . فأخذ سعيد يعتذر لضيق الوقت ، ولكن لم أر من الآخرين اهتماماً بهذا الموضوع . وقال لي رشدي : إن^(٢١٧) أعرف ، بأنّ أهم مشروع وصل إليك من مدة غير قليلة . قلت نعم ، ولكنّني في هذا المشروع تجّب دراسته ، حتى يُعلم إن كان منها أو غيرها .

وكنت أريد بهذه الملاحظة أن نين – خصوصاً للمستشار إلى ...

(٢١٦) أي : « وعد عرقوب » ، و « عرقوب » رجل يضرّب به المثل في الأدب ، والخلف بالوعد ، فيقال : « أخلف من عرقوب ، وهو أعياد عرقوب » .

(٢١٧) في الأصل : « بآن » .

أتنا لا نستخف بدراسة المسائل ، وأتنا نعطيها ما تستحقه من العناية والاهتمام . ولكن لم أدرك هذا الفرض ، وتصدق على هذه المشروعات بدل تأجيلها ! .

ثم عرض مشروع عفو عن المحكوم عليهم بثلاثة أشهر فأقل ، نظراً لكثره المسجونين وضيق السجون . وببحثنا في التماس مناسبة لهذا العفو ، فقال سعيد : هي سفر الخديوي ! فلاحظ بطرس أن هذا السفر لا يصح أن يكون مناسبة . قلت : عيد الميلاد ! قالوا : ولكن بينما وبينه شهر . قالوا : الأحسن صرف النظر عن الآيات المناسبة . ثم سأل الخديوي سعيد وحشمت عن الواحات التي زاراها ،

فعرضما ما رأياه . وجاء في كلامهما ذكر للسكة الحديد ، التي أنشئت هناك بمعونة شركة إنجليزية . فاستطرد الجناب العالى من هذه السكة إلى الكلام على سكة حديد مريوط ، والمتاعب التي بذلها فى إنشائها ، والفوائد الناجمة عنها ، والمكاسب التي [ص ٨٣٤] تأتى بها . وأطرب فى ذلك اطناباً طويلاً ، استغرق تقريراً ثلاثة أرباع الساعة ! وأشار إلى قصور المال الذى بيده عن ابلاغ هذه السكة إلى غايتها .

وكان المستشار المالى — فى أثناء هذا الحديث الطويل — واجحاً ، مكتباً على قرطاس ينطط فيه كمن يكتب ولا يكتب شيئاً حتى انتهى الخديوى فى حديثه إلى ذكر الحاجة إلى إنشاء مركز فى بعض النقط فى تلك الجهة ، فزاد تقطيب المستشار المالى ، وأبدى نوعاً من المعارضة فى إنشاء هذا المركز . وبدت على وجه الخديوى علامات التأثر ، ومحاولة اختفائه .

وكنت ... أثناء الجلسة ... عارضت فى تعيين شخص سورى بمحملة المباني ، يدعى اسكندر أفندي كفرونى ، لكونه غير حاصل لشهادة أمملاً . فقبل إ أنه يجب تعيينه ، لكونه له المام تام بفن اختزال

الكتابة . فاستلتفت نظر الجناب العالى إلى هذه المسألة . فقال (٢١٨) إنه يحسن بنظارة المعارف أن تعلم هذا الفن لعظم فائدته . فوعدته بذلك .

و عند الانصراف ، طلبت من سموه جلسة لعرض بعض الأمور عليه . فذهبت في الساعة ٤ بعد الظهر ، و عرضت عليه ، أولاً ، مسألة التلميذ عباس حلمي . ورأيت منه الميل إلى العفو عنه ، و كلفني أن أعاود الكلام مع غورست في شأنه ، و أخبرني بأنه سينكلم هو معه . لكنني لما أخبرت بطرس بذلك ، قال لي : الأحسن أن لا تفاتح الأن غورست في شأنه ، وإن سأقول ذلك للخديوي .

ثم عرضت عليه (٢١٩) مسألة البرنس فؤاد ، فقال لي : إن البرنس حسين أخبرني بشيء منها . وأظهر استصوابه لما فعلت . ثم تكلم في شأن حساب حرمه مع دائرته ، وتدخل بعض الحريمات في هذه المسألة وتكلمت معه في شأن الزيادة التي يطلبها دنلوب للانجليز ، فقال : لا تتوقف (٢٢٠) ، ولا تعارض [ص ٨٣٣] (قال لي بطرس مثل ذلك أيضاً برأس التين عقب المأدبة !) . [ص ٨٣٤] وعُدت إلى الكلام فيها على المائدة – في اليوم التالي – فكرر على الأمر بعدم المعارضة ، [ص ٨٣٣] وقال (٢٢٠) :

« لأن الانجليز الآن تغيرت نوعاً أحواهم ، وقد أساء غورست إلى مجلس الشورى بالطعن عليه » . وأشار إلى أن اشتغال التلامذة

(٢١٨) في الأصل : « وقال » .

(٢١٩) أي : على الخديوي .

(٢٢٠) أي : « لا تتعنت » أو : « لا تقف في وجه الزيادة » .

(٢٢٠م) في الأصل : « قال » .

بالسياسة يقويها في طريقهم ، ويضعف حجتنا أمامهم .. ثم قال (٢٢١) : « والخطر الآن هو في الجمعيات السرية ، التي يتولى في الخفاء اجتماعها » .

وأشيرت إلى استغفاء البكري ، في عرض الحديث ، فمر عليه مرور المتصدر من الشيء لا المتصدر عنه . وفهمت من ذلك ، ومن انتقاده على شورست طعنه على مجلس الشورى — أنه لا يستتبع هذا الاستغفاء ، بما كان له دخل فيه ! .

[ص ٨٣٤]

وقهـ. أبـدـيـ الخـديـويـ (٢٢٢) استحسـانـهـ لـمـسـأـلـةـ الـأـرـسـالـيـةـ إـلـىـ فـرـانـسـاـ ، وـتـكـلـمـ مـنـ رـشـدـيـ فـيـ شـأنـ المسـاعـدـةـ عـلـيـهـاـ ، وـقـالـ : يـجـبـ أـنـ تـعـاـونـواـ عـلـىـ الـعـلـمـ مـعـاـ .

قبل استقبال قنصل النمسا ، الذي احتفل بوليمة الوداع له يوم أمس ، طلب الخديوي من رشدي تعين مأذون شرعى في جهة مريوط ، ومنع الشيخ بخيت من التردد على مصر بحجة التدريس بالأزهر ، ورغب من سعيد الموافقة على منح مصطفى خليفة رتبة ، للخدمات الجليلة التي أدامها لنظرارة المالية . قال ذلك ، والتفت إلى حشمت وقال : أليس كذلك يا حشمت ؟ فقال : نعم ! .

[ص ٨٣٥]

ذهب رشدي أمس إلى بطرس في أوتيل آيات لزيارته ، والتكلم معه في مسألة العريش . وعاد يقول : لا تسافروا صباحاً ، لأن

(٢٢١) في الأصل : « قال » ، وأضفنا : « ثم » .

(٢٢٢) في الأصل : « وأبدي » ، وقد عدلناها كما ورد في المتن .

غورست سينقابل الخديوى الساعة ١٠ عشرة ، وكذا بطرس^(٢٣) .
ولا يتبيّن سفرينا غداً من عدمه ، إلا بعد هذه المقابلة .

قلت : ليس هناك معنى لهذا ! وما علاقته هذه المقابلات بنا ؟
قال : هكذا قال المعلم ! قلت : إن لم ينطلي ظني كان المراد أن تكون
بعية الرئيس عند عودته . ثم سألت هذا^(٢٤) : أى داع لتأخيرنا ؟
فارتبك في الجواب ، وقال : لا شيء ! قلت : اننا سنقابل الخديوى ،
مع غورست أو بدونه ، هذا شيء عادى ! قال : حقيقة ! وتحققـتـ من
هيـثـهـ صـدـقـ ماـ ظـنـتـ . قال : ومع ذلك فلا أدري أن كنت أنا مسافرا
غداً أو بعد غد . فقلت : ومع ذلك ننتظر منك اشارة .

ثم حادثت رشدى في هذا الموضوع ووجدت عنده هذه الفكرة
بعينها ، قال : وما يؤيد ذلك أنه سالفى عن سبب تخلفي عن الحضور
معكم ؟ .

وكنت على المائدة واجما سابحا في بحار الأفكار . فلاحظ رشدى
ذلك ، وسألنى فيه ، قلت : كنت أفكـرـ فيها إذا كان الوجودـ فيـ مثلـ هذاـ
الاحتـفالـ ، والـمـشارـكةـ فيـ التـمـتعـ بهـذـهـ الأنـوارـ الـلامـعةـ والمـانـاظـرـ الـرـائـقةـ ،
والمـاكـلـ الشـهـيـةـ ، وفيـ مـحـادـثـةـ الـأـمـيرـ وـمـؤـانـسـةـ غـيـرـهـ منـ أـكـابـرـ الـقـومـ ، معـ
ماـ يـتـنـاولـهـ الـإـنـسـانـ منـ الـمـرـتـبـ الـضـخـمـ – يـكـافـءـ ماـ يـقـاسـيـهـ منـ
الـتـاعـبـ ، وـمـاـ يـلـمـ بـنـفـسـهـ منـ الـآـلـامـ ، عـنـدـمـاـ يـكـلـفـ بـامـضـاءـ أـمـرـ يـعـتـقـدـ
فيـهـ الضـرـرـ بـأـمـتـهـ وـيـسـتـقـبـلـ أـبـنـائـهـ ؟ .

فلم أجـدـ هـذـاـ الـكـلـامـ تـأـثـيرـاـ فـيـهـ ! فـتـهـدـتـ ، وـصـرـفـتـ الـحـدـيـثـ إـلـىـ
مـوـضـعـ آـخـرـ .

(٢٣) في الأصل : « وبطرس » .

(٢٤) أى : رشدى .

٢٣ مايو سنة ٩٠٩

تعيين حسين فهمي باشا^(٢٢٥) قياماً على البرنس سيف الدين ، المحجور عليه لضعف قواه العقلية من بضع سنين ، فانضم ابنه محمود فهمي إلى الحزب الوطني . فأخذ الخديوي يعاكسه^(٢٢٦) ، وسلط عليه محمود صدقى باشا ، الذى كان محافظ القاهرة ، للحصول على فصله من وظيفته . وما أسرع أن تقدمت في حقه شكوى من بعض الناس ، فعين المجلس الحسبي خباء لفحص قيامته . وانفصل صدقى من وظيفته قبل حسين فهمي باشا ، وخلفه نجيب باشا ، فسار في طريقه ।

وقصد الجناب العالى أن يعين مكانه إسماعيل أبااظة ، وينزل في ذلك مساعى كثيرة – شاركه فيها بطرس والبرنس حسين – ولكنها أخفقت كلها بسبب معارضة عين الحياة هاتم ، عمدة المحجور عليه (وربما كان للسيرغورست دخل في هذا الافق) . لكن بطرس – الذى كان يسعى ليل نهار في هذه المسألة – لم يتاخر عن أن يقول لي أمس إنه قرر صرف النظر عن تعيين أبااظة من ثلاثة أيام . ويقال : إن هذا الأخير يعد احتجاجاً شديداً ضد السيرغورست .

[ص ٨٣٦]

نشرت « الإيجيسيان جازيت » – بعدد أمس – جملة زعمت فيها أن سقوط التلامذة في امتحان الدراسة الثانوية مسبب عن ضعف التعليم باللغة العربية . وأطلعني بطرس عليها في القطار ، بحضور بقية النظار – الا سعيد .

(٢٢٥) حسين فهمي باشا حام من أسيوط ، وكان يتولى أمور الجمعية الخيرية الاسلامية فيها (انظر الجزء الأول ، ص ٢٢٥ ، ٤٢٧) .

(٢٢٦) أى : يعاكس حسين فهمي باشا .

فأجبت عنها بأن السقوط حاصل — بالنسبة عينها — في القسم الذي يعلم فيه باللغة الانجليزية أيضًا ! فلم أجد عند أخوان اهتماماً بالتهمة ، ولا بالجواب عنها . وقلت بطرس : إن « الإيجيسيان جازيت » أشارت على الناظر أن يخطبوا لبيان حقائق الأمور لأمتهם . وسأجيبها إلى ما طلبت بخطبة يكون موضوعها تكذيبها في ما افترته ، أو أن أكذب ذلك رسمياً . فقال : الأولى أن يُكذب ذلك بعض الجرائد الخرة .

٩٠٩ مايو سنة ١٣٥٠

أحضر الشيخ شاكر ، وكيل مشيخة الأزهر ، المدرسين في مدرسة القضاء الشرعي من العلماء ، وخيرهم بين الأزهر والمدرسة . فمنهم من اختار الأزهر ، ومنهم من رفض هذا الخيار ، ومنهم من تردد . وأخبر الرافضين والتردد़ين بأن هذا بأمر سمو الخديوي . وحاجته في ذلك ايجاد طريقة لرفع ماهيات العلماء ، الذين تقل رواتبهم عن سد حاجاتهم .

ولكونه لم يتعرض لغير هؤلاء المدرسين ، من الموظفين من علماء الأزهر في المدارس ودوائر القضاء الشرعي ، وعدم معقولية هذه الطريقة — استنتاجنا من ذلك أن الغرض معاكسة مدرسة القضاء !

ووُجِدَتْ أن بطرس عنده خبر بهذا المعنى ، وعلم به سعيد ورشدى . فتكلم الأول مع شاكر أمس في شأنه ، وأدخلني في الكلام . فلم أزدد إلا يقينا بما تقدم .

وفاتح بطرس الجناب العالى — بحضورنا — في الموضوع ، فقال جنابه : إن الغرض ليس المعاكسة ، بل تنظيم أمر المرتبات . قلت : ولكن في هذا التنظيم حرمان للعلماء العاملين من مرتباتهم في المدرسة ،

أو حرمان الأزهريين من (٢٢٦) الانتفاع بعلومهم ! ومادام يمكنهم الجمع بين الاثنين ، فتركتهم يتمتعون برواتب الجهازين مما يوجب رضاهم واستمرارهم على الدعاء المجناب العالى . فقال : إن بطرس باشا ينظر في المسألة ويحملها . وعند انصرا فنا قال لي : أني سوت لك المسألة وانتهى . فدعوت له ، وانصرفت .

وانجبرت بطرس بما قال ، فقال (٢٢٧) : سأنظر في المسألة . قلت : أرجو أن لا تشجع شاكر في سعيه . قال : سأنظر على كيفية أربـ (٢٢٨) في شأنها .

وكان دنلوب أشبرني بأن غورست يرغب في أن يراني ، فذهبـت إليه . وتكلـم معـي في شـدة اقبال الطـلبة عـلى مـدرـسـةـ الحـقـوقـ والـطـبـ ، دون مـدرـسـةـ المـهـنـدـسـخـانـةـ . وـفـي لـزـومـ تـحـدـيدـ العـدـدـ الـلـازـمـ [ص ٨٣٧] قـبـولـهـ مـنـهـ لـلـأـوـلـىـ وـالـثـانـيـةـ ، وـالـتـشـجـعـ عـلـىـ الـاقـبـالـ عـلـىـ التـالـيـةـ .

قلـتـ : أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـلـحـقـوقـ ، فـلـاـ نـزـيدـ عـنـ المـقـرـرـ فـيـ السـنـةـ المـاضـيـةـ (٢٢٩) . وـلـاـ أـهـيـةـ لـلـتـحـدـيدـ مـاـ دـامـ مـشـرـوـعـ تـعـمـيمـ الـامـتـحـانـ يـنـفـذـ . وـيـكـفـىـ أـنـ يـقـبـلـ فـيـ مـدـرـسـةـ الطـبـ خـمـسـونـ ، عـوـضـاـ عـنـ سـتـينـ . وـسـتـنـظـرـ فـيـ طـرـيـقـةـ التـشـجـعـ عـلـىـ الـاقـبـالـ عـلـىـ المـهـنـدـسـخـانـةـ .

قال : وهـلـ تـزالـ مـصـراـ عـلـىـ رـأـيـكـ فـيـ رـفـضـ تـعـيـنـ مـسـتـرـ روـدـكـ مـدـرـساـ بـهـ ؟

قلـتـ : لـمـ يـحـدـثـ شـئـ يـوجـبـ تـغـيـرـ رـأـيـيـ . قال : ولكنـهمـ يـقـولـونـ إـنـهـ عـالـمـ يـفـيدـ المـدـرـسـةـ بـعـلـومـ أـكـثـرـ بـكـثـيرـ مـنـ أـىـ اـنـجـليـزـىـ يـؤـقـىـ بـهـ مـنـ انـجـلـتـرـاـ .

(٢٢٦) مـ فـيـ الأـصـلـ : «ـ مـعـ »ـ .

(٢٢٧) فـيـ الأـصـلـ : «ـ وـقـالـ »ـ .

(٢٢٨) قـرـاءـةـ تـرـجـيـحـيـةـ .

(٢٢٩) أـىـ : لـاـ نـزـيدـ مـنـ عـدـ الـطـلـبـةـ الـذـيـ تـقـرـرـ قـبـولـهـ فـيـ السـنـةـ المـاضـيـةـ .

قلت : قد يجوز أن يكون أعلم العالمين ، وأن تستفيد المدرسة من وجوده فيها فوائد كثيرة ، ولكن قد شاع وذاع وتقرر في الأذهان أنه هو وأضع تصميمات المباني التي لم تثبت بعد اقامتها حق اختلت وسقطت . وسيقول الناس إن نظارة المعارف لم تعين رودك في مدرسة المهندسخانة لتعليم فن البناء ، بل لتعليم فن الهدم وحسب ! ويجدون من الآثار المحسوسة ، وهي مباني الحكومة ، ما يقنعون به كل مكابر . ولا شك أن هذا يؤثر في تنفير الناس من المدرسة ، في الوقت الذي نحن مشتغلون فيه بالترغيب فيها ! فإذا كنت لا تبالى بتعربيضي وتعربيضك لهذا الانتقاد ، فلا أعارض في تعينه . أما أرجو أن تنظر الى المسألة بفرض أن تكون أنت محل .

قال : قد أقنعتني . وحقيقة إن كنت محلك لا أعينه . قلت : ومع ذلك إذا كان لابد من إيجاد وظيفة له ، فرعاية لخاطرك ، يمكننا أن نحدث له أي وظيفة كانت بالظارة — ولكن لا بمدرسة المهندسخانة . قال : لا لا لا

ثم تكلم عن الارسالية إلى فرنسا^(٢٣٠) ، وأشار إلى أنه لا يود أن تكون هذه الارسالية سببا في تأييد وجود ناظر لها بفرنسا^(٢٣١) . قلت : إن هذا الأمر لا أهمية له عندي ، والمهم في المسألة أن نكون معلمين مصريين لمدرسة الحقوق ، وكل ما خرج عن هذا الموضوع ليس له عندي إلا المثلث الثاني .

قال : وماذا تقول اذا كان الارسال ليلى أخرى غير فرنسا ؟ قلت : لا شيء في ذلك اذا كانت من بلاد القانون ، كالسويس^(٢٣٢) (Suisse) والبلجيكي Belgique — والأولى البلجيكي . قال : يمكنك أن تنظر في

(٢٣٠) في الأصل : « فرنسا » . ونحن نتركها في كثير من الأحيان على هذا الوضع من الكتابة ، لكن يعيش القاريء في جو كتابة المذكرات .

(٢٣٢) يقصد : سويسرا .

المسألة ، حتى اذا توصلت الى حل لها ترسل واحداً أو اثنين لهذه الغاية . قلت : إن هذا العدد لا يكفي ، ولا بد من ارسال خمسة أو أربعة على الأقل . فقال : إن هذا على قدر ما تسمح به الميزانية . قلت : وهي تسمح بأكثر من ذلك .

ثم قال : إن الأحسن ، في مسألة الاعلان عن وظيفة مدرسة الطب ، الاقتصار فيه على ما حرره كيتنيج . قلت : إن ما كنت أحسب أن هذه المسألة – على تفاهتها – تُعرض عليكم ، وأنا لا أريد أن أتدخل في وضع الشروط التي يجب توفرها فيمن يرشح نفسه لهذه الوظيفة ، [ص ٨٣٨] ولكنني أريد أن أعلن ما يضنه كيتنيج من الشروط لها)^{٢٣٣} .

قال : ولكن الأحسن ترك الحرية له ، لأنه ربما وضع شرطاً ، ووُجد أن)^{٢٣٤} من هو خال منه ، أحسن من توفر الشرط فيه ! قلت : فليقتصر على ما يستحيل توفر أهلية المدرس بدونه . وإذا كان ناظر المعارف لا يتدخل في المسائل الفنية المختصة بمدرسة الطب ، ولا في المسائل الإدارية – وعلى الأخص النافه منها مثل هذه المدرسة – فمماذا يشتغل ؟ وبأى شيء يكون مسؤولاً ؟ فقال : إن المسألة صغيرة ! قلت : وهي أصغر من أن تعرض عليك ! فاحمر لونه .

وانقل الى الحديث عن الجامعة ، فقال : إن البرنس فؤاد يريد أن يعين اسماعيل بك حسين مدرباً بها ، ويشك من معارضتك ! .

)^{٢٣٣} يريد سعد زغلول أن يتضمن الاعلان عن الوظيفة الشروط التي وضعها كيتنيج فيمن يرشح لها ، لكنه يتلزم به كيتنيج ، بينما يريد كيتنيج أن ينشر الاعلان دون هذه الشروط ، حتى يتمحرر منها عند الاختيار حسبياً يشاء !

)^{٢٣٤} أضيفت «أن» لسلasse العبارة .

قلت : إنني لست بطار طور في نظارة المعارف . وقصصت عليه القصة من أواها إلى آخرها ، وأني تكلمت فيها مع البرنس حسين ، ومع الجناب العالى . وقلت : إنني لست ضد الجامعة ، ولا يمكن أذن أكون ضدها ، لأن أحد مؤسسيها ، ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظراً للمعارف ، وأنه إذا كانت له حاجة لديه ، فليوجه طلبه إليه . قال : لك الحق ، وسأقول له ذلك ، وإنك تلبى طلبه إذا توجه بالطلب إليك . قلت : نعم إذا كان تنفيذه في امكانه (٢٣٥) .

ثم انتقل الكلام إلى مبانى الأشغال وبها نفقاتها . ونشربست ، له مثلاً بالنفقات التي قدروها بعد الاصلاحات اللازمة لمستوى النظارة الجديد ، واستلقت نظره إلى مدرسة الصناعات باسكندرية ، التي لم تتتكلف إلا ٢٧٠٠٠ جنيه ، بالعدد (٢٣٦) — مع أن الحكومة لو كانت بنتها لما قلت نفقاتها عن مائة ألف جنيه ! ومدرسة دمنهور الصناعية ، واندھاش مستر ولز من فخامة بنائتها حتى حمله هذا الاندھاش على أن يظن تقاضي المبالغ التي جمعت لانشائها ! وسألت المدير ، فتحقق لي أن المصاروف عليها لم يتتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ، وأنه باق من الأموال المجموعه ١٤٠٠٠ جنيه تقريباً !

قال : انه يمكنك أن تقنع المستشار المالي بشيء من البراهين ، حتى تحصل على أن تتولى نظارتك أمور مبانيها ، ويسهل عليك ذلك وجود المهندسين بالمهندسيخانة . والى هنا انتهى الحديث ، وانصرفت .

(٢٣٥) أعتقد أن الصدام بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول هذه المسألة ، ربما كان عاملًا من عوامل الصدام بينه وبين الأمير بعد أن أصبح سلطاناً فملكًا ، وأنه ترك أثره في نفس أحد فؤاد .

(٢٣٦) أي : بالأرقام ، أو بالضبط ، أو بالتحديد .

في مقابلة الخديوي أمن ، تكلم عن الرتبة التي أعطاها لمصطفى خليفة^(٢٣٧) بعد أن حُمل على الاستعفاء من العمدية . واستلفت النظر إلى مارمت «الجريدة» به الحكومة من تغيير التقرير الذي رفعه المحققون إلى نظارة الحقانية في قضية خليل حاده^(٢٣٨) ، تمهيدا لبراءته . وتكلم أيضاً في مدرسة القضاء .

وكان رشدي يوافق الخديوي على الكلام في «الجريدة» ، فلاحظ له سعيد – عند الانصراف – بأن «الجريدة» لم تقل إلا حتى ، ولا ينبغي التعرض لاقامة قضية ، فتكون عاقبتها وخيمة ! .

[ص ٨٣٩]

٩٠٩ أول يونيو سنة

ثم عدنا إلى الاجتماع في الساعة ٤ من بعد ظهر يوم الأحد ٣٠ مايو سنة ٩٠٩ بالجناح العالى . فلم يتكلم بشيء عن سفره ، وإنما تكلم عن تعين عمدة آخر في بلدة تلا . وذكر اسم مرسي رسلان ، على أن يتبعه عمدة أو يُعرفت ! – لا أدرى ! وعلى كل حال قال سعيد : إن شيئاً أبي كل الإباء أن يكون في هذه الناحية عمدتان .

(٢٣٧) مصطفى بك خليفة ، من وجوه الصعيد (انظر : الجزء الأول من المذكريات ص ١٨٧ ، الجزء الثاني ص ٨٩٧) .

(٢٣٨) خليل باشا حادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد أُسند إليه إدارة الأزهر ، وأتهم بضرب الطلبة ، وقدم للتحقيق (انظر الجزء الثاني من المذكريات) ص ٩٠٠ وما بعدها .

ثم حصل الكلام في الدكتور صبحى ، وكان الخديوى يريد تعينه فى أحدى الوظائف التابعة لجالس الصحة والقورنطينات ، غير أن بطرس وسعيد عطلا ذلك . هذا أهم ما حصل في هذه الجلسة^(٢٣٩) .

(٢٣٩) أورد سعد زغلول ، بخط ردىء جداً بعد هذه الصفحة صفحة ٨٤٠ وهى لا تعدد مذكرات ، وإنما كتب فيها سعد زغلول بعض اللغويات .

وقد آثينا إثباتها بدلاً من إهالها . وهى على الآتى :
التناوه ()^{*} ترك الدرس واهمال المذاكرة .

التن : المثل والقرين .

تنتن : ترك أصدقاءه وصاحب غيرهم .

حار : تنان ()^{*}

تهته : تردد في الأباطيل ، التهاته : الأباطيل . وقعوا في التهاته : أي الأباطيل .

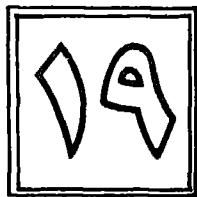
()^{*} : الأمر الملتبس الملتباث .

غسل فلان : ضربه فأوجع .

()^{*} : الأمر بين أمرین .

غضّان وغضّان : أقصى القلب ، وحدة الشباب ، والغضّان : البتميل جداً .

^{*} كلمة أو عبارة غير معروفة .



الكتاب المقدس

الكراسة الثالثة عشرة

من ص ٦٣٥ إلى ٧٢٠

من ١٥ يوليو ١٩٠٩
لغاية ٣١ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- رأى سعد زغلول في بطرس باشا
- غضب الخديوى ويطرس باشا من صيحة الدستور والحرية .
- العودة الى مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- فكرة الخلافة العربية .
- معارضة المستشار المالى في تعين المنفلوطى لعدم وجود شهادة في يده .

- مشروع الحكومة بنظام توجيه الأسئلة الى الناظار من أعضاء مجلس الشورى .
- تدريس الديانة الاسلامية والنصرانية .
- استعفاء سعد زغلول بسبب خلافه مع كيتنج ودانلوب .
- مشكلة تعيين رئيس قلم قضایا الأوقاف .
- مسألة سلطة عقاب تلامذة المدارس .
- مسألة لائحة المحاكم الشرعية .
- تقرير ميزانية الحكومة من قبل أن يقرأها الناظار !
- تقديم بطرس باشا استقالته بسبب الخلاف مع سعد زغلول و محمد سعيد باشا ، ورفض الخديوى لها .
- سوء معاملة الحكومة العثمانية للخديوى عباس حلمى في الأستانة .
- أصل الخلاف بين سعد زغلول والخديوى عباس حلمى حول مدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة شركة الملاحات .
- ابطال تدريس كتاب يطعن في الدين الاسلامى .
- مسألة اطلاق حرية طلبة المدارس العالية في اختيار الكتب .
- إنذار جريدة « مصر » بتهمة التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين .
- مسألة عدم عرض الميزانية التفصيلية على الناظار .
- الصراع بين مجلس الشورى والحكومة .
- فكرة إنشاء ملجأ للحجاج بالسويس .
- مسألة تغيب الناظار عن حضور جلسات مجلس الشورى .
- العودة إلى مسألة شركة القناة .
- قضية لغة التعليم في مصر .

- مسألة تشكيل مجلس السردار .
- مسألة بناء قناطر الرياح المنوف .
- مسألة إنشاء مرشح لمياه القاهرة .
- مسألة إلغاء جريدة « القطر المصري » .
- العقوبة البدنية في المدارس الابتدائية والثانوية .
- مسألة زواج الخديو عباس حلمي من أجنبية أعلنت اسلامها .
- التعليم في مدرسة الطب ، وسعى سعد زغلول لرفع مستوىه .
- مسألة القضاة الشرعيين .

[٩٣٥ ص، ٢٤٤]

٩٠٩ يوليو ١٥

اخذت قراراً حازماً بأن أدع جانبا كل الأمور التي لا تقع مسؤوليتها على عاتقى . وإن لأجد نفسي في حالة سكينة ، فقد انقضت الأفكار السوداء ، واختفت الوساوس من المستقبل . ولكنني أشعر بقليل من الضيق لوجود بعض المصريين هنا ، على الرغم من أن لا أفعل – ولا أنوي أن أفعل – شيئاً يعرضني لللوم . ولا أستطيع أن أفسر لنفسي هذا الشعور الذي أوقه في مقابلة مواطنى ، اللهم إلا بسبب الأثر السىء الذي خلقته في نفسي الانتقادات سيئة القصد التي كانت تكتبه الصحف المعادية من ناحية ، ويسبب الحيل التحيل الذي أتنى تخته في بلدى من ناحية أخرى .

(٢٤٤) هذه الصفحة والصفحتان التاليتان مكتوبة باللغة الفرنسية ، وقد كتبها سعد في باريس . وقد قامت السيدة ايزيس راغب بترجمتها ، ولكنني أعدت صياغتها صياغة كاملة ، كما أجريت التصويبات الالزمة .

[ص ٦٣٧]

٩٠٩ ١٦ يوليه

أشعر اليوم بأن مزاجي معتدل . لقد جاء مختص التدليل في الساعة ٦ و٤٤ دقيقة ، وقام بعملية التدليل اللازم لـ خير قيام في مدة ٢٥ دقيقة^(٢٤٥) . وقد توصلت اليوم إلى مبدأ لا أغضب أبدا ، لأن الفرد بين أحد أمرين : إما أن يستطيع الوصول إلى هدفه ، أولاً يستطيع . وفي الحالة الأولى يجب على المرء أن يتخذ كافة الوسائل التي تساعدة في الوصول إلى غرضه . أما في الحالة الثانية ، فلن يفيد الغضب شيئاً على الأطلاق . ومن ثم فإن الحكمة تتطلب من الإنسان أن يحتفظ بأعصابه باردة . لقد قضيت سهرة أمس عند الأميرة نازلى ، في فيلاً هنرى بشارع لاكمابان^٢ ، وكانت هناك امرأة عراقة ، أخذت تتفوه بأشياء سخيفة وبمهمة ولا معنى لها . ولكن الأميرة كانت تريد تصديقها ، وتفسير كل ما تقوله من حماقات – الأمر الذي أصابنى بالضيق . واستمر عندي هذا الإحساس بالضيق بعض الوقت بعد أن استأذنت في الانصراف .

لا أستطيع أن أصف حالى النفسية . فمنذ أيام وأنا أقضى معظم الوقت مهموماً ومستغرقاً في التفكير ، وما من شيء يجذبني أو يشدنى ، وكل شيء أمامى مظلم ، وأتسائل في كثير من الأحيان : لماذا هذه الحياة قصيرة ؟ وإذا كان وضع الإنسان مؤقتاً إلى هذه الدرجة ، فلم – اذن – الجلبة والترف والتعب ؟ .

(٢٤٥) كان التدليل في عصر سعد زغلول من العادات الشائعة ، يطلبه الفقراء والأغنياء على السواء ، وكان أبناء الشعب يطلبونه في الحمامات الشعبية العامة ، أما الأغنياء فيطلبونه في قصورهم أو في الفنادق .

[ص ٦٣٩]

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

في يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ إنعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة الجناب العالى ، وقرر تحويل مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي للميزانية الاعتيادية ، لأجل الاستمرار فى انشاء سكة حديد في السودان . وأقر قانون البورصة ، وجعله ساريا على الأهلين كما هو على الأجانب . وصدق على تعيين عفيفي^(٢٤٦) والقاضى الجديد^(٢٤٧) عضوين في مجلس شورى القوانين . [ص ٦٣٨] وصدق على تحويل حسين يسرى باشا ، سكرتير مجلس شورى القوانين ، على المعاش ، وتكميل معاشه باضافة ستين له ، وتعيين مصطفى الخولي مكانه .

وكانت المالية متوقفة في تكميل هاتين الستين ، غير أنها عادت فقررت ذلك ، وعرض المستشار المالى نفسه هذه المسألة على هذه الجلسة ، من غير أن تكون واردة في جدول الأعمال ! وما السر في ذلك الا استغلال البرنس^(٢٤٨) بترويج مشروع القنال . فقد سمعت منه – قبل ظهورها – من الشكوى من تصعب المستشار معه في المبالغ اللازمة

(٢٤٦) يقصد : أحد عفيفي باشا . وقد عين في ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من السيد محمد توفيق البكرى المستقيل – واستعفى في سنة ١٩١٠ .

(٢٤٧) القاضى الجديد هو نسيب أفندي ، قاضى قضاة مصر ، وقد عين في ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من يحيى أفندي ، قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية ، الذى كان قد عين في ١٨ ابريل ١٩٠١ عضوا بالمجلس ، ثم استدعى الى الأستانة في سنة ١٩٠٩ ، وعيّن مكانه نسيب أفندي .

(٢٤٨) يقصد : البرنس حسين .

لأعداد محلات الشورى - على زهادتها ، وتسوفه في تكميل معاش يسرى باشا . ويبلغنا أنه كان طلب نهرين ستة كتبة بجاهية ١٦ جنيه ، فلم يقبل هذا الطلب . ولكن قبيل ذلك ، وتقرب مرتب الواحد منهم ثمانية عشر جنيها .

[ص ٦٣٩]

حصل الكلام على مسألة القنال ، فقال بمارس : إن شرط
الضمان غير مقبول ، لأن الناس يجدون صعوبة فيه . وإذا لم تقبل
الشركة بلغوه سقط المشروع .

فقال المستشار : إنه لا أمل له في لغو هذا الشرط ، ويخشى أن
بعض اللغوي يكون مجحفا بمصر من الوجه المالية .

قال الجناب العالى : انه رأى من الكونت سريون رغبة شديدة في
الاتفاق مع الحكومة . وفي مثل هذه المشروعات يجب أن يتسهّل كل
من الطرفين في شيء من رغباته حتى يتم الاتفاق . على أن مجلس
الشركة اذا لم يقبل لغو شرط الضمان فلا لوم علينا ، بل يكون اللوم
على الشركة نفسها . قلت : يظهر أن الشركة مقتنة بازدياد أرباح
القنال عن مائة مليون فرنك . وحيثند فلا وجه لتمسكها بالضمان ،
لأن هذا التمسك يدل على أنها غير واثقة بالمستقبل . فلم يتكلم
المستشار بشيء .

وانصرفنا ، فامسك الجناب العالى بيدي ، وقال : « خل الأمر في
قلبك » ! - مرتين أو ثلاثة^(٢٤٩) - وفهمت من هذه الجملة أنه يريد
حملي على التحفظ والاحتياط .

حضر عندي أباطة باشا في مساء ٨ نوفمبر ، وفهمت منه أنه

^(٢٤٩) أى قالها مرتين أو ثلاث مرات .

معارض للمشروع كل المعارضة ، وأنه سيتكلم ضده في الجمعية العمومية ببيان أوجه الضرر فيه ، ويكونه إن كان نافعاً من كل وجه ، فلافائدة لمصر بالرضا به ، لأنها لا تملك التصرف في الأموال التي تؤول إليها من هذا الاتفاق . [ص ٦٣٨] قال : ولكنه لا يريد أن يتظاهر بهذا الفكر الآن لأنه لم يقدر أن يعرف ميل الخديوي . وأنه (٢٥٠) أفهم البرنس أنه معه في فكره ! والبرنس يشتغل ليل نهار في ترويج المشروع ، ويُعد من المواقفين له ، وهو يعلم أن أغلبهم ليس من فكره في شيء .

[ص ٦٣٩]

وقد انتقد سعيد وأنا — أمامه — بطرس باشا ، انتقاداً مرا ، وحكمنا عليه بأنه جبان ، ظنون ، غدار ، قصير النظر في الكليات ، ويصرف معظم أوقاته في الجزئيات ، ميال إلى تصيد الأخبار الكاذبة عن عيوب الناس ، لم يعاشر إلا من هو (٢٥١) أضعف منه حتى ظن أنه أقوى الأقوياء ، وليس له بrogram ، وغايته الوحيدة أن يحفظ مركزه وما عليه بعد ذلك إن خربت الدنيا أو عمرت ، كذوب ، تشتكى الحقيقة من تشويهاً بلسانه ، ناكر للمعروف ، محب لأن ينسب لنفسه من الفضل ما ليس فيه !

ولم نجد من أباطحة مدافعاً عنه ، وإنما قال : إنه أحسن من فخري باشا ! وانقضت الليلة على ذلك .

[ص ٦٤٠]

في يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بسرای عابدين ، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالاً بعيد الملك . وكان بطرس سبقنا إلى الحضرة الخديوية ، فقللت

(٢٥١) غير موجودة في الأصل . (٢٥٢) في الأصل : « لم يعاشر إلا » .

لسري مازحا : إنك استفدت — وأنت لا تشعر — من مسألة القنال !
 فقال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن يسرى تحول على المعاش ، مما سهل
 لمصطفى أن يخلفه . فقال : إن لم أفعل ذلك ! قلت : ولكننا نحن
 فعلناه جميعا . وأأشور عليك أن تتساهل مع البرنس في الأودترين اللتين
 سبق ان طلبهما منك . فقال رافعا صوته بشدة : أن هذا مستحيل ،
 ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما بلغت الصورة الاستثناء عنها .

وفي أثناء دخل بطرس ، وعلم أن موضوع الكلام الأود
 المذكورة ، فقال : يلزم اعطاؤها للبرنس . فخفض اسماعيل من
 صوته وقال : نظرفي ذلك ! ثم صعدنا ، فمال نحوى وقال : اذا كان
 الكتبة الذين في هذه الأود يرغبون الانتقال ، ماذا أصنع ؟ قلت :
 تساعدهم فيه ! .

في أثناء الاستعراض ، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق —
 وكانوا وقفا تحت شجرة خلف السياج — قائلين بالعربية : فليجئ
 الاستقلال ! وبالفرنساوية : فلتعيش الحرية ! فتكلدر بطرس ، وامتعن
 لونه ، وعلا شفتيه البياض . وأظهر الخديوى نوعا من الانقباض .

وبعد قليل ، صاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الخديوى ،
 ليجئ الدستور ! فقال بطرس : إن هذه جريمة لا تغفر ضد البلاد !
 قال الجناب العالى : إن هذا من عمل الحزب الوطنى ، ومن ضعف
 الناظر ؛ وطعن عليه كثيرا . وقال بطرس : إن اللواء كان يغريهم أمس
 بهذه المظاهره . فقلت : اتنا أردنا في بداية الأمر تأدبيهم — فما أكملت
 الجملة حتى قال الجناب العالى : إن المنع كان منا ، ولكننا لم نكن نتصور
 أن يبلغ بهم الأمر الى هذا الحد ؟ .

ثم سبقنا بطرس الى غورست ، ولحقناه . ودار الكلام على هذه
 المسألة ، وكان غورست يخفى الاهتمام بها ، ولكن الاستياء منها كان

يبدو خلال كلامه . وقال إنه لا شيء في المسألة إلا أن هؤلاء التلامذة لا تربية عندهم !

وانصرفنا على أن أحقق الأمر . فعلمت من « هيل » أن المسألة لم تكن - فيما يظهر - مدبرة ، وأنه أحضر جماعة منهم قبل اليوم المذكور ، وألقى عليهم النصائح الازمة . وأن المحضر لهم تلميذ يدعى محمد محمود الوكيل ، ورغم رفته . فتوقفت ، وأمرته بإجراء تحقيق أكمل .

ثم ذهبت إلى الخارجية ، وعرضت النتيجة على بطرس ، فكان يشغل بقراءة تلغرافات روتر تارة ، ويجمع ما حوله من الأوراق المشورة تارة أخرى . وكنت كلما رأيت منه ذلك حولت وجهي عنه ، وقطعت الكلام حتى يستعيده . حصل ذلك نحو ثلات مرات ، وعندما انتهيت ، نهضت [ص ٦٤١] منصرا .

زرت أمس البرنسين عين الحياة . وكانت هذه أول زيارة بعد عودتها من السفر ، فاعتذر لها بكثرة الاشتغال . قالت : أعرف ذلك ، لأن مسألة القنال صرفتكم عن كل عمل آخر . قالت : وان أحدهن بأمر أرجو أن يبقى دائمًا بيننا : إن كاسل أنشا سينديكا^(٢٥٢) هنا ، من أعضائها أباطحة باشا وعلوي باشا وغيرهم ، وعين لكل منهم مبلغًا مخصوصاً إذا هم سعوا في احباط مشروع تمديد مدة الامتياز . ومن جهة أخرى فإن الانجليز يتظاهرون بالترغيب فيه ، حتى يحملوا

(٢٥٢) السينديكا Syndicat في الأصل : نقابة . وتطلق على أيّ « تجمع » أو تكتل من أعضاء لخدمة غرض معين ، كما أنها تطلق على بعض أنواع الإحتكارات في المجتمع الرأسمالي . والمقصود هنا أن السير كاسل كون تكتلاً من السياسيين لاحباط مشروع مد إمتياز شركة القنال - حسب زعم الأميرة .

الناس على رفضه ، وحيثند تلتجيء الحكومة المصرية للإقتراض ، والذى يقرضها هو السير كاسل ! ففائدة مصر فى قبول المشروع ، بعد تعديل ما يكون فيه من الشروط ، صعبا . قلت : ولكنهم يريدون أن يُقبل كله ، أو يسقط كله . فقالت : لا ! فاستغربت من هذه العبارة ، ورأيت من اهتمامها بمبادرق بها^(٢٥٣) - على كونها لا تشغلى عادة بمثل هذه السوائل - أن الأمر سرا ستكتشفه الأيام .

يدور على ألسنة الناس - من زمن - أن الخديوى وبطرس باشا والبرنس حسين لهم فائدة في ترويج المشروع . ولم أر الأخير من وقت ظهور المشروع ، ولكن المتواتر أنه مشتغل بترويجه . أما الثاني ، فلم أحس منه في مبدأ^(٢٥٤) الأمر ميلا للمشروع . وأما الأول فكان يعمل جهله في ترويجه .

اشتد سخط الناس على المشروع أول الأمر ، ولكن كلمات الخديوى في التشريفات ، ونصحه الناس باستعمال الحكمة والرواية في بحثه وابداء الرأى عنه ، ثم كلام بعض الجرائد - مثل المؤيد - ومساعى مثل البرنس حسين - كل ذلك أضعف من السخط العام ، وربما استمال بعض ضعفاء العقول إلى القبول به .

قابلت هراري مساء أمس عند غورست ، فقابلنى بفتور - على غير العادة . وسألته عما إذا كان أتم دراسة المشروع ، وكون له رأيا فيه ؟ فقال إنه لم يستغل به . وانصرف عنى . ففهمت أن في الأمر شيئا ، لكنى لم أدر ما هو ! ثم تكلمت مع الكونت سريون قليلا .

وبعد ذلك قابلنى رشدى ، فقال : إن هراري باشا متأثر منك ،

(٢٥٣) بمبادرق بها : أى باحاطتى علمًا بالمسألة .

(٢٥٤) في الأصل : مبدأ .

لأن المستشار المالي أحضره لديه ، وأنبه تأنيبا شديدا على أنه تكلم معك في المشروع ، وأعطي لك حسابا^(٢٥٥) فيه . قال رشدى : وقد أكدت له أنك لم تقل إنك قدمت له حسابا .

فقابلناه في الحال . وفهمت منه أن المستشار المالي أخبره بأنى قلت : إن هراري هو الذى عمل لي الحساب . وأعلن بأنه غير موافق على المشروع . فأكيدت هراري [ص ٦٤٢] أن هذا لم يحصل ، وأن لمأتكلم في خصوصه مع المستشار ، ولا أمامه . وكل ما حصل أننا كنا في جلسة – لم يحضر المستشار فيها – وتكلمت عن اشتراك الحكومة في دفع حصة في مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده ، فقلت : إن الذى أفتني إلى هذه المسألة هو حديث جرى مع هراري باشا ، فالتفت إليها ، وعملت حسابها . فقال بطرس : ومن الذى عمل لك الحساب ؟ فقلت عمله لي شخص من الحاسين . فقال : أرجو أن تردّ الحقيقة إلى نصابها ، لأن لي علاقة بالمالية ، ولا أود أن تتذكر هذه العلاقة ! . على أن أرى المشروع موافقا .

فقطعته قائلا : إذا كنت أنت ، وألف مثلك ، يقولون بفائدة المشروع ، فلا يؤثر ذلك شيئا في اعتقادى ، لأن لم أكن مقلدا^(٢٥٦) فيه ، بل مؤسسا له على الحجة والبرهان . قلت : وتأكد أنى سمعت اتهامك بأنك من رجال كاسل ، ومن همك اسقاط المشروع – قبل أن أتكلم عنك ببعض الأيام !

والذى استنجدت به من هذه الحادثة أمران : الأول ، أن المستشار المالي يتثبت بكل وسيلة لمنع النظرار من فهم مشروعه ، وكشف حقيقة ما انطوى عليه من المضار ، حتى يسهل التصديق عليه . الثاني : أن

(٢٥٥) يقصد : عملية حسابية عن المشروع .

(٢٥٦) أي : لم أقلد غيري فيه ، ولم أنسق وراءه .

فيما من ينقل مجلسنا للمستشار ! ولا أخل حشمت^(٢٥٧) من هذا العار .

علمت من رشدي وسيريون وشقيق ، أنه ورد تلغراف من الشركة بأن ما عرضته الحكومة ، من منح مدة أكثر من أربعين سنة ، في نظير لغو شرط الضمان — غير مقبول . وأن الحكومة ، اذا عرضت تعويضاً عن هذا الشرط مناسباً ، وتعهد مجلس النظار بأن يروجه أمام الجمعية العمومية — أمكن للشركة قبوله . وبظهور من همجة هذا التلغراف أنه موضوع في مصر بمعرفة المستشار المالي وشركائه ! .

ولقد تفاوضت أمس مع سعيد في هذه المسألة ، ورأيت معه أن هذه طريقة يراد بها ربط الحكومة بمشروع ، يمكن إلزامها بتنفيذها اذا لم تصدق الجمعية العمومية عليه ! وسرى ماذا يكون .

١١ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس بنظارة الخارجية ، وأطلعنا بطرس على نص التلغراف السالف ذكره . فقلت أن ليس لنا أن نعرض شيئاً في هذه المسألة ، لأن المشروع — بقتضي قرارنا السابق — أصبح ساقطاً . قال سعيد : إنه يراد عكس الحال ، فتصبح عارضين بعد أن كنا معروضاً علينا ! فهز بطرس رأسه ، وأمن على قوله . وكذلك سرى باشا . أما رشدي فاختار السكوت ، وقال أن ليس لنا أن نتخذ الآن قراراً . ولم يتكلم حشمت .

ثم ورد خطاب من المستشار المالي ، مرفقاً بصورة خطاب ، ورد إليه من سيريون ، يضمون ما في التلغراف المذكور ، ونوتة يرد بها المستشار على ما اعترضت [ص ٦٤٣] به عليه في مجلس النظار من

(٢٥٧) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

جهة شرط الضمان ، وما يدل عليه تمسك الشركة به ، والماحها في قبوله .

فأردت أن آخذه لتأمل فيه ، فعارض بطرس ! فقلت : أعدم ثقة ؟ قال : لا ، ولكن أنظر ما يقولون في شأن الدوسيه المتعلق بالقناة ، الذي ضاع منك ، وطلبت من حشمت بدله ! فقال حشمت — بعد التمتمة — إن المستشار علم بما طلبت ، فأبدى خشيته أن يقع في يد بعض أرباب الصحف .

قلت : إن لا أرى معنى لهذه الخشية ، لأن ما في الدوسيه المذكور منشور في الجرائد ! قال قائل منا — لا أتذكر من هو — إن فيها مسألة تخصيص مبلغ من مال القناة للسودان . قلت : صحيح ، ولكن لا أعبأ بمثل هذا الهذيان . وقال^(٢٥٨) سعيد : إن هذا تخوين لا يليق !

فقال بطرس : إنهم يتهمونكم بتحريض الناس على كتابة التلغيفات ، والهياج ضد المشروع بواسطة يحيى وأمين ابنه ، وإن سعيد قابل محمد فريد وشرع في استمالته للخدبوى .

فاحتج سعيد بشدة على هذا القول ، مصرياً بأنه يقابل كل أرباب الجرائد على السواء ، وإن اتهاماً بمثل هذا السعي لم يأت إلا من نجيب بك — ابن بطرس باشا — وإن الناس يتحققون أنك أنت الذي حررت على التلغيفات على شعراوى وشركاه ، فقد كنت في داره مع جماعة من حزبه ، وحرضتهم على ذلك ، ليمهد لك العذر عند الانجليز ، الذين كنت اتفقت معهم على تنفيذ مشروع القناة . فبهت الذي كفر ، واكمد لونه ، وايضرت شفتاه . وكنت أوافق سعيد على قوله . ثم انصرفنا .

^(٢٥٨) في الأصل : قال .

قابل سعيد الجناب العالى أمس فى القبة ، وحکى له طرفا من أحوال بطرس ، ومعاملته لنا . فقال : إنه رجل خُرف ! وفهم منه أن بطرس ذهب في اليوم السابق اليه ، وأسره بأن البرنس حسين أبلغه أن يحيى وابنه أكدا له بأن سعيد دفعها الى السعى ضد المشروع ، ودفع غيرها ! وأكد على سعيد بأن لا يوح لأحد بها . وقال له ان بطرس باشا أخبره بأنه سيعارض في المشروع ، ويعمل جهده في احباطه . وأوصاه بالتأني . كما فهم منه أن غورست أخبره بزيارتنا له ، ثم تكلم معه عن خلف شيئاً ، وأنه جراهام أو هنتر . وان جrai^(٢٥٩) أصبح في يد روبرتسون^(٢٦٠) يصرُّه كيف يشاء . وفي مصطفى ماهر واستمالة غورست الى التخل عنـه - وغير ذلك من المسائل التي لا أهمية لاثباتها .

فهمنا من أباطة أمس أن بطرس يريد العمل على احباط المشروع ، أو تأجيله إلى ما بعد عودة الخديوى من الحجاز . وأن الخديوى استدعى بطرس وأخبره بأن الكونت سيريون^(٢٦١) رغب اليه [ص ٦٤٤] أن تزاد مدة التجدد ، فكلف الخديوى بطرس بذلك . وأنه هو نصح بطرس أن يسعى ضد المشروع ، وأنه هو ضله بكل قواه . فوعده بطرس بذلك . وأكد لنا أن الخديوى ميال للمشروع ، لأنه تورط فيه .

(٢٥٩) سير ادوارد جrai Sir Edward Grey ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد في كشاف الجزء الثان أن اسمه : اللورد ولیام جrai ، وهو خطأ .

(٢٦٠) يقصد جون روبرتسون ، من الأحرار الراديكاليين في مجلس العموم ، ومن المناصرين للقضية المصرية ، وقد تعاطف مع مصر في حادث دنشواي - (أنظر أيضاً : الجزء الأول ، ص ٩٧ ، ٢٧٠) .

(٢٦١) في الأصل : « سيريون » .

ابنه (٢٦٣) يستحسن المشروع ويختحنه ، بعد أن كانا من أصدقاء ! ورأيت لهجة الجرائد الأفرونجية لهجة استحسان للمشروع . وكذلك تغيرت لهجة « اللواء » و« الأهرام » من التنديد به إلى مدحه ! ونشر الأخير — في عدد يوم الخميس ١١ منه — حديثاً عن موظف كبير مالي (٢٦٣) ، فيه شيء كثير مما سمعناه من المستشار المالي في اجتماعاتنا ! .

يوم السبت ١٣ منه

كان الاحتفال بالكسوة الشريفة ، وأخبرنا بطرس بأنه ورد إليه خطاب من المستشار المالي ، ودعانا للاجتماع في منزله بعد ظهر هذا اليوم ، لا طلاعنا عليه . وأخبرته بأن الاشاعة تقول (٢٦٤) إنه يريد تأجيل المشروع ، حتى تهدأ الأفكار ، وتم استمالة أعضاء الجمعية العمومية لقبوله . فقال : إن الرجل أحق ، ويقال أنه كان أصيـب مـرة بالجنون (٢٦٥) !

ولم يحدث في طريقنا — في الذهاب ولا في الإياب — ما يكدر من المظاهرات . وكتـت أقول للخديوي : إن هذا المـدوء [ص ٦٤٦] يـدل على أن مـظاهرة بعض تلامـذـة الحقوق يوم ٩ نـوفـمبر كانت بـنـت ساعـتها ، وـلم تـحدث عن اـتفـاقـ سابقـ . وـكان بـطـرس يقول بالـعـكـسـ ،

(٢٦٣) أمين يحيى باشا ، مليونير مصرى كما أصبح فيما بعد (اقرأ كتابنا : صراع الطبقات في مصر) .

(٢٦٣ م) أي : حديثاً أدل به موظف كبير مالي .

(٢٦٤) كلمة : « تقول » غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت لسلامة العبارة .

(٢٦٥) غير واضح ماذا يقصد بهذا الرجل ، وإن كان يقصد الرجل الذي أطلق الاشاعة .

مستندا على إخبارية البوليس السرى بعزم الطلبة على مباشرتها . قال الخديوى - وأعجبنى قوله ووافقته عليه - : إن الأحسن أن نلزم جانب السكون بالنسبة لهذه المسألة حتى يتحرك غيرنا ، لأنه يظهر أن العداء توجه كله نحو الاحتلال لأنحونا .

ثم قال (٢٦٥) إنه سيستصحب الفتى معه في الحجاز ، أما شاكر (٢٦٦) والجربى فالصقا أنفسها بالسفر . وتكلم ضد رؤوف باشا ، وميل « هرف » لمساعدته . وعدم استحسانه لكون ابراهيم باشا فؤاد (٢٦٧) لم يستأذنه للسفر للحجاج .

ويظهر أن بطرس كان قال له إن هناك اشاعة بأن السفر إلى الحجاز ليس القصد منه الحج ، بل الدعوة إلى الخلافة ! – فتكلم في هذا الموضوع كلاما مبهما لم أستطع أن أفهم منه شيئا .

[ص ٦٤٥]

علمت – بعد ذلك – من بطرس نفسه ، أن الإيجيسيان غازت الصادر بتاريخ يوم الجمعة ١٢ نوفمبر ، نقل عن « التيمس » أن أمير الكويت وفيصل وغيرهما من أمراء العرب ، ينسونون الحج في هذا العام ، وأن قصد الخديوى الحج لم يكن الا ظاهريا ، والحقيقة هي أنه يريد الاجتماع بهؤلاء الأمراء ، والنظر في شأن الخلافة العربية ! .

وحدثنى أباطة باشا أن الشيخ علی يوسف يريد أن يسافر مع الخديوى ، وأن (٢٦٨) هذا مصر ، لتحاسد أرباب الصحف ، ولأنهم

(٢٦٥) م) في الأصل : « قال » .

(٢٦٦) الشيخ شاكر .

(٢٦٧) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية .

(٢٦٨) لا توجد كلمة « أن » في الأصل .

وجرى كلام في شأن طلب اطلاعنا على جميع المخابرات ، فوافق الكل عليه ، غير أنه تأجل إلى ما بعد عودة المخابرات في المسألة . ويظهر على بطرس أنه محروم ، ومتاثر من المستشار المالي ، وحيران لا يدرى ماذا يصنع ! .

١٤ نوڤمبر سنة ٩٠٩ ف

زرت البرنس حسين ، وفاحتته فيها رأيته منه وبلغني عنه من التأثر ، فقال : إنه دلآل أحباب ! قلت : أرجو أن يكون كذلك ! وأشار الى ترشيح درويش بك سيد أحمد ، فأفهمته حقيقة الظروف التي حصل فيها ، وأن استشارته إنما هي تكون من طرف الخديوى أو رئيس النظار . ثم قلت له إننى علمت بأن سبب هذا التغيير^(٣٧٣) إنما نعارض في مشروع القناى !

فـ : إنـ لـ مـلاـ لاـ أحـيدـ عـنـهـ اـلدـاـ ،ـ وـهـوـ أـجـرـىـ عـلـىـ
ـمـنـ يـنـبـأـهـ تـالـتـيـعـةـ .ـ غـضـبـ زـيـدـ أـوـعـمـروـ لـأـنـ الـحـقـ
ـالـكـلـيـعـ .ـ إـنـ إـكـوـنـ شـخـطـئـاـ فـيـهـ .ـ وـلـكـنـ لـأـتـكـلـفـ نـفـسـ
ـالـكـلـيـعـ .ـ إـنـ أـنـ ،ـ إـذـ سـدـرـتـ بـيـنـنـاـ ذـرـثـ ،ـ يـفـاتـحـنـ فـيـهـ قـبـلـ كـلـ
ـشـيـعـ .ـ ثـمـ اـسـرـاتـ .

(٢٧٣) أى تغيير شعور البرنس حسين نحو سعد زغلول .

وعلمت ربي نبأ الخادثة ، ومن غيرها . اذ بدأ له ، وأنه يواجه كل انسان بما يستميله اليه ، ولا يمليه الى شيء .

[ص ٦٤٩]

١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩ يوم الاثنين

حضرنا الاحتفال باستقبال فضيل جنرال النمسا ، وقدمنا له الجناب العالى . وتكلم في حق « هيل » وضعفه .

وقال بطرس : إنهم يشكرون من تزور نظارة المعارف تضيغ على نظار المدارس ، وقنعهم من توقيع العقوبات التي يريدونها ، ويودون إزالة هذا الضغط . قلت : إن القوانين التي وضعـتـ قبل وجودـيـ توجب ألا تتوقع العقوبات الشديدة إلا باذن النظارة . ولا مانع عندـيـ من تعديـلـهاـ بماـ تـسـمـعـ سـلـطـنـهمـ ،ـ بشـرـطـ أنـ تعـظـمـ مـسـؤـولـيـتهمـ عـمـاـ عـسـاهـ يـقـعـ منـ الحـوـادـثـ فـيـ مـدـرـاسـهـ .ـ قالـ بـطـرـسـ :ـ يـمـكـنـكـ أـنـ تـكـلـمـ معـ دـنـلـوبـ فـيـ ذـلـكـ .ـ

قال الجناب العالى إنـاـ زـرـدـ أـنـ سـكـاتـةـ مـ بـ الـأـسـتـانـةـ .ـ يـطـلـبـنـ بـهـاـ بـيـانـ مـصـارـفـ الـمـلـفـ ،ـ أـنـ أـنـ مـنـ يـلـمـ بـهـ مـنـ أـنـ يـلـمـ بـهـ مـنـ خـالـفـ لـلـجـوـابـ الـذـيـ أـنـدـرـ بـهـ مـنـ أـنـ يـلـمـ بـهـ مـنـ تـنـاقـصـ رـجـالـ الـأـسـتـانـةـ فـيـ كـلـامـهـ !ـ

وفي الأثناء ، دخل شهير باشا رمـعاـ .ـ ثـقـةـ يـرـيدـ عـرـصـهـ ،ـ فـأـسـرـ بـسـطـرـسـ بـالـتـبـامـ وـأـنـذـرـ أـنـ يـرـدـ بـهـ .ـ أـنـ يـدـهـ كـمـنـ بـرـيـلـ أـلـاـ يـطـلـعـنـاـ عـلـىـ مـاـ نـيـهـ .ـ أـنـ يـرـدـ بـهـ .ـ أـنـ يـدـهـ كـمـنـ بـرـيـلـ ،ـ فـتـبـيـنـاـ أـنـهـ يـنـتـصـرـ بـعـدـهـ .ـ بـهـنـ الـنـادـيـ .ـ أـنـ يـدـهـ كـمـنـ بـرـيـلـ .ـ طـلـةـ نـاسـةـ الـ

(٢٧٤) أي : نفهم ما في البرقة

الاتهامات . ويسعى للقترب المفترضة ، واختبرن ناد . من بغيرة التي هي فيها . حماه الجناب العالى الى ذلك .

ثم تكلم معه فى شأن بطرس ، وسوء معاملته ، فقال إنه تكلم مع عورست فى هذه المسألة ، واتفق على أن يضعها حداها . وأوصاه باستمرار انتساق فى الطريق الذى سلكه ، وأخبره بأنه كلف حشمت أن يسلكه . وقال إن رشدى ضعيف به

ويلغنا من أباظة باشا أنه تكلم معه فى مسألة القتال بما تكلم به سعيد تقريبا .

انعقدت جلسة مجلس شورى القوانين الساعة ٣ بعد الظهر .
وحدث - قبل انعقادها - أن البرنس أمر أن مجلس عفيفى مكان البكري^(٢٧٧) ، فامتنع أكثر الأعضاء ، وأصرروا أن مجلس على حسب أقدميته ، أما القائمى فيجلس مكان القاضى لمركزه الدينى^(٢٧٨) . وكان حشمت يشير على البرنس بأن يعامل عفيفى والقاضى بطريقة واحدة .

ولكنى أشرت عليه بأذن يتبع حكم العادة ، لأن فى الابداع ما يمس بالاحساسات الدينية من حرمة ، وبخالص تواعد الحق من جهة أخرى ، لأن الأعضاء متازلون للاختصاص عن مكانه ، ولكنهم متمسكون بحق أولويتهم على عفيفى

غير أن هذا الأخير كان يهدى بالاستفهام ان لم يعامل مثل

٢٧٧ - ثانياً - إنني أذكر هنا بكتاب السيد محمد توفيق البكري الذى عين
نائباً لخوازى - نائب رئيس مجلس

٢٧٨ - يأودى بالذاتى . - بـ، انتهى ، انفاسى الجديده الذى عين فى مجلس
سرى القراءين يوم ١٠ يونيو ١٩٧٠ مذلاً به يحيى أفندي (أنظر حاشياتنا على
صفحة ١٣٩ من المذكرة) وقد ذكر مع أمحمد عفيفى باشا في يوم واحد .

القاضى ، أو يعامل القاضى مثله ! ثم انتهت المسألة على ما أراد الأعضاء . ولكن البرنس تأثر من هذا الحادث تأثراً شديداً ، لأن حق الأعضاء [ص ٦٥١] تغلب على أمره .

بعد أن تلية المكاتبات الواردة من الحكومة – ومنها الخطاب الصادر من مجلس النظرار بوضع قواعد للأسئلة التي يوجهها أعضاء مجلس الشورى للناظار وأجوبتهم عنها – اعترض^(٢٧٩) أباذه باشا على الطريقة التي سلكتها الحكومة في هذه المسألة ، لأنها لم تصدر أمراً عالياً بها ، وضيقـت – بالشروط التي وضعتها – حق السؤال حتى أضفتـه .

دافعت عن الحكومة ، وتناقشـ الأعضاء . ثم لما رأيتـ منهم الميل إلى رفضـ الجواب ، وابداءـ الاستياءـ منه ، رغبتـ إليـهم أن يتذمـرواـ فيـ الأمر ، ويرـجـلـواـ المسـأـلةـ حتىـ يـتـرـوـلـاـ فيـهاـ . فـتـقـرـرـ ذـلـكـ بـأـعـلـيـةـ ضـعـيفـةـ .

ومـا يـسـتحقـ الـلـاحـظـةـ ، أـنـهـمـ كـانـواـ يـفـضـلـونـ الـبـاغـةـةـ بـالـسـؤـالـ ، وـالـمـارـعـةـ بـالـجـوابـ . وـذـلـكـ لـأـنـهـمـ يـتوـهـمـونـ أـنـ الـأـجـوبـةـ – عـلـىـ هـذـهـ الـطـرـيـقـةـ – تـصـدـرـ بـاـ يـعـلـمـ النـاظـرـ مـنـ نـفـسـهـ ، قـبـلـ أـنـ يـتـعـدـلـ بـرـأـيـ سـتـشـارـهـ ! .

٩) يوم الثلاثاء ١٦ نوـفـمبـرـ ١٩٠٩

أشـبـرـناـ أـبـاـذـهـ بـأـيـهـ يـرـيدـ الـتـلـامـىـ فـيـ مـدـرـسـةـ الـحـقـوقـ . بـالـنـسـبـةـ الـكـفـاعـةـ الـمـدـرـسـينـ ، وـلـغـةـ الـتـعـلـيمـ ، وـالـإـذـلـالـ ، مـنـ تـعـلـيمـ التـسـرـيـةـ الـإـسـلـامـيـةـ – وـفـيـ مـدـرـسـةـ الـزـرـاسـةـ ، مـاـنـسـبـةـ إـذـلـالـ عـلـمـ حـسـنـ ، المـشـافـاتـ (٢٧٩) ، وـعـدـمـ الـالـزـامـ بـتـعـلـيمـ الـلـغـةـ الـعـرـبـيـةـ .

(٢٧٩) فـيـ الأـصـلـ : فـاعـتـرـضـ .

(٢٧٩) مـ) فـيـ الأـصـلـ المـلـاثـ .

مساء السبت ٢٠ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، فعرضت أحمد قمحة ، ولكنى لم أجد من يختلفه . ووافقنى رشدى . ولا تزال المسألة موقوفة .

حضرت جلسة يوم السبت ٢٠ نوفمبر بمجلس شورى القوانين ، مع بقية النظار الا سعيد . ودارت المناقشة فيه على جواب الحكومة المتضمن لنظام سؤال الأعضاء وجواب النظار . ويستخلص الانسان من هذه المناقشة – التي استغرقت ساعتين ونصف تقريباً – أولاً : أن جميع الأعضاء غير راضين عن الخطاب . ثانياً : أنهم معتبرضون على شكله المخالف للقوانين . ثالثاً : أن رئيس النظار استعمل حيلاً دنيئة فيأخذ الآراء ! فإنه كان يزيد في الآراء ، وينقص منها ، بحسب ما يشاء ! واعتراض عليه أباظة باشا في ذلك اعترضاً شديداً . رابعاً : أن هذا الرئيس كان يستعمل الشدة [ص ٦٥٤] مع الأعضاء ، حتى قال له أباظة – عقب شدة استعملها مع يحيى باشا – : إنه لم يبق عليك إلا أن تأمر باخراجه !

ولما وجد بطرس باشا مركزه حرجاً ، واجماع الآراء على طلب مشروع أمر عال بموضوع الجواب ، مع اختلاف العبارات في عدم استحسان الخطاب أو السكت عنده – اجتهد في أن يضيف على هذا الرأي أن أحكام هذا الخطاب يتبعها من ي يريد السؤال . وكانت الأغلبية التي أقرت على ذلك بزيادة صوتين فقط : ١٤ ضد ١٢ .

أعجبني جداً أباظة باشا في انتقاده الجواب ، لأنه وفي المقام حقه في الاعتراض عليه ، من جهة شكله وموضوعه . ورأيت فيه حرصاً شديداً على كرامة المجلس ، وميلاً لرفعة شأنه ، واحساساً بالتضامن . فإنه كان ينفر من كل عمل مخالف للقانون ، ويعترض في الحال . وعندما يرى الأغلبية في غير جانبه ، يتنازل عن رأيه ، وينضم إلى الرأي الذي يكون أقرب للحكمة والصواب – ولو كان رأى عدوه !

ولم تعجبني خطة على باشا شعراوى ، لأنها خطة رخوة . وبعد أن اعترض على شكل الجواب لم يثبت على رأيه فيه ، وغلبه الحياء من بطرس أن يضيف إلى رأيه جملة : العمل بالجواب - مع أنها مناقضة له .

ورأيت الملقب ييلو من كلام علوى باشا ، فقد قال إنه يعتبر كلام بطرس باشا مثل الذكريتو ! وإنه يعمل بالجواب لحين صدور أمر آخر عضمونه .

وبالجملة ، أن مجلس الشورى ، ومجلس النظار ، ظهراء أمس بأقبح المظاهر : خداع دنيء من النظار ! وضعف ونفاق وعدم احساس بالكرامة وجهل من مجلس شورى القوانين ! وسنرى ما تقول الناس فيها ! وقد كنت أحياناً أرد بطرس عن التهور والاستمرار في الحيل الدنيةة بقولي له : إن الجلسة علنية ، ولا يليق أن ترى منا هذه المخالفات ! وكان هذا الكلام يؤثر على رئيس الشورى .

[ص ٦٥٣]

٢١ نوفمبر سنة ٩٠٩

انتقد « اللواء » و « مصر الفتاة » انتقاداً مرا خطة رئيس النظار ، وسموها الأول : مهاترة ، ووصف (٢٨٣) خطة الأعضاء ، الذين نصروه ، بالضعف وعدم الأهلية للنيابة العامة . وكثير الحديث في هذا الموضوع بين الناس ، ولم أسمع إلا متقداً على هذه الخطة وساخطاً منها .

قال البرنس حسين لسعيد هذا اليوم إنه (٢٨٤)

(٢٨٣) في الأصل لا توجد الكلمة « ووصف » . وقد أضفناها لتنستقيم العبارة .

(٢٨٤) أى البرنس حسين .

بأنه بلغ الباب العالى أن حملة مؤلفة من ثلاثة عسكري ، تحت قيادة فتحى باشا ، متيبة^(٢٨٥) للتوجه إلى الحدود ، وأن السنوسى متحرك بحركة يخشى أن تكون عواقبها سيئة على العالم كله . وبعد أن قال ذلك الخديوى ، قال^(٢٨٦) : إن هذه الأخبار تذكرنا بالعهد القديم .

ثم جرى الكلام في مسألة القنال ، فقال الخديوى – سائل المستشار المالى – عما إذا كان قد^(٢٨٧) رأى الكونت دى سيريون ؟ فقال : إنه سافر ، [حى ٦٥٥] وإن المسألة واقفة عنـا . حد رفض الشركة لعرض الحكومة ، وانتظار عرض جديد يكون مصدراً عليه من مجلس النظار .

فقلت : إننا قررنا رفض المشروع عند عدم رضا الشركة بما عرضته الحكومة . فسكت المستشار . وقال الخديوى : ولكن يجب علينا أن نفتح آذاننا للمناقشة ! قلت : كلنا آذان مفتوحة لسماع ما يعرضون علينا ، ولكن لا بدأ بالرفض .

وبعد الانصراف ، سألنى الخديوى عن مصروفات الطالب الذى دخل مدرسة الزراعة ، فقلت له على مقدارها ، وإننا سنقبله بجاناً . فقال : أخشى أن يُعدّوا^(٢٨٨) ذلك عليك ، وأنت أحمالك ثقيلة ! فقلت : ولكن قوى على حلها برعايتكم . وانصرفت .

قال بطرس : إنك لم تحسن في كلامك مع المستشار ، لأن ذلك يزيد السخط عليك منه . قلت : إنهم يريدون أن يمنعون عن الكلام

(٢٨٥) في الأصل : « متيبة » .

(٢٨٦) أضيفت « قال » لاستقيم المعنى .

(٢٨٧) أضيفت « قد » لسهولة العبارة .

(٢٨٨) م) أى يحسبوا ذلك عليك ، أو يأخذوا عليك ذلك .

أيضاً في مجلس النثار ، الذي هو محل الفيام بوطنيتي ! قال : إن المستشار مجنون ، وساخت عليك سخطاً شديداً . قلت : أنا الذي ساخت عليه ! وإذا كان في نفسه سأى ، فلماذا ملئني ليلة وليمة الخديوي ، وجاء بمنشيري فيها عرضته الجماعة الرراغية ، من من قانون يوجب على المزارعين أن ينحرجوها من الأرض حطباً ، التيل والبامية والقطن ؟ ثم انصرفت .

٢١ نوقيعبر ص ٩٠٩

أمرت أذ نبعث اللجنة العلمية الإدارية في مصر بمصر لتعليم الديانة الإسلامية بالمدارس — رفتها لما وعادت به الجمعية العمومية . فحاول المستشار كثراً ، وأخرج — تارة — بأنه يريد إحسان عدد تلامذة كل فصل ليعرف مقدارهم ، ونارة ، بأن كلامي في الجمعية العمومية يشير إلى أنه يجب وضع النهر للتلاميذ الدينية — سواء كان إسلامياً أو نصراانياً ! .

قلت : لم أقصد بهذه العبارة إلا الأول ، ولم أقل في الجمعية العمومية إن السبب في عدم وضيع النهر لأولاد المسلمين ، الرغبة في إلا يتأخروا عن أولاد النصارى . لم أقل ذلك إلا دفاعاً عن سياساتك في المعارف — التي لا أوفق عليها .. ولا يصح أن تستعمل ضدى ما استعملته لنفعتك . التعليم الصراف ليس بالزامي في المدارس ، ولا يصح لي أن أحمل ملزومية الالتزام به ، لأن هذه مسألة فوق اختصاصي ، وإنما إلزامي هو الإسلامى ، فهو الذي وحده يجب وضع النهر له . فامتقنع لونه ، وأجاب بالامتنال ، وإن هذا رأيه .

ثم عرض على قراراً من اللجنة العلمية الإدارية ، بالغاء امتحان الثلاثة أشهر ، وجعله مرة واحدة في المدارس الثانوية والابتدائية .

معللاً ذلك بأنه كان تقرر قبل تقرير امتحان الشهادة الابتدائية والثانوية .

قلت : إن هذه لا تصلح علة إلا لالغاء ذلك الامتحان من السنة الأخيرة من الدراستين . أما السنوات الأخرى فلا علاقة لها بتغير الشهادتين [ص ٦٥٦] المذكورتين . والرأى عندي أن يختص الالغاء بالمدارس الثانوية فقط ، أما المدارس الابتدائية فبقى كما هي ، لأن تلامذتها في سن يحتاجون فيه لتعهدهم دائماً بما يسوقهم ويحملهم على العمل . فتناقش ، وأخيراً رضخ .

ثم بحثنا في كيفية تقديم هذا القرار لجلس المعارف الأعلى . قلت : يمكننا ألا نقدم للمجلس إلا الغاء هذا الامتحان في المدارس الثانوية ، وأما^(٢٨٨) مسألة كيفية تقديمه فلا أهمية لها عندي . وانتهى الكلام على ذلك .

٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد اليوم مجلس النظر تحت رئاسة الجناب العالى . وكانت المواد التي تقررت به عادية ، ولم يحدث ما يستحق الاثبات . وعند الانصراف دعاني الخديوى أن أتوجه إليه غداً بالقبة للكلام في شأن الرجل ! ولم أدر : من ذلك الرجل ؟ .

انعقد مجلس شورى القوانين في الساعة ٤ بعد الظهر ، وحضره بطرس للدفاع عن لائحة المحاكم الشرعية مع ناظر الحقانية . ونظرت فيها^(٢٨٩) التعديلات التي أردنا ادخالها في بروgram السنة الأولى والثانية لمدرسة الزراعة . وأبدى علوى باشا بعض ملاحظات تختص بقبول

(٢٨٨) في الأصل : « وأن » .

(٢٨٩) أي : نظرت في الجلسة .

التلامذة في هذه المدرسة . وشرع غيره في ابداء ملحوظات أخرى . فاستلتفت أنظاراً لهم إلى أن ليس لهم أن يتكلموا إلا في موضوع التعديل المعروض عليهم ، أما الملحوظات المتعلقة بمسائل أخرى ، فإن عليهم إرجاء القول فيها ريثما تنتهي النظارة من تعديل قانون هذه المدرسة كله . فوافقوا على ذلك ، وأقرروا التعديل جميعا .

بعد ذلك دارت المناقشة في لائحة المحاكم الشرعية و كان بطرس يُسكت رشدي مرارا ، ويقطّع على التكلمين ، وينسب إليهم أغراضها لم يقصدوها . ولضعف حجتهم لم يتمكنوا من ابداء آرائهم كما يريدون ! .

وما يستحق الذكر ، ان الشيخ حسونة^(٢٩٠) طلب أن يكون انتقال

(٢٩٠) يقصد : الشيخ حسونة النواوى ، ولد في قرية « نواى » من أعمال أسيوط بمراكز ملوى . وتخرج في الأزهر . وعيّن في وظيفة تدريس الفقه في جامع محمد على بالقلعة ، وانتدب في سنة ١٨٩٤ ليكون وكيلًا للمجامع الأزهر ، لتغيب شيخه الشيخ الانبـيـ بـسـبـبـ مـرـضـهـ ، وـيـتـىـ فـيـ وـظـيـفـتـهـ وكيلـاـ مـدـةـ مـنـ الزـمـنـ ، ثـمـ عـيـنـ شـيـخـاـ أـصـيـلاـ لـلـجـامـعـ بـدـلـاـ مـنـ الشـيـخـ الانـبـيـ .

وبتعيينه عادت مشيخة الجامع ثانية للحنفية ، لأنها كانت من قبل للشافعية ، وما تولاها من الحنفية الا الشيخ المهدى والشيخ حسونة ، ولذلك عارض في تعيينه البعض من العلماء .

وفي عهده وقع صدام كبير بين الحكومة وطلبة الأزهر ، حين تفضي وباء الكوليرا عام ١٨٩٦ ، وأصاب أحد الطلبة ، وأرادت الحكومة نقله من الأزهر خوفاً من إصابة بقية الطلبة بالعدوى ، فعارض فريق من الطلبة بسبب الجهل ، وأبوا نقله ، واضطربت الحكومة إلى الاستعانة بالجيش لارغام الطلبة العاقبين ، وأطلق النار على الطلبة ، حتى خضعوا . وبعد مرض الشيخ المهدى العباسى ، مفتى الديار المصرية ، عين الشيخ =

المحكمة الكلية للمرأة مثل انتقال محكمة الجنائيات . وطلب فتح الله
بـك بركات أن يكون الانتقال دوريا – يعني في مدد معينة – ولم يكن
الشيخ (٢٩٠) موافقاً لذلك . فقيل لها إن المشروع يقتضي ذلك ،
وأفهموا الشيخ حسونة بهذا الاقتضاء ، فسكت . وأصر فتح الله بك
على رأيه . وأرادوا جمع الأصوات على هذين الرأيين – مع كونهما
متحددين – وكانت الأغلبية لرأى الشيخ حسونة .

وكان الرئيس - في أثناء الجلسة - مسناً . وعند خروجنا منها ، اصططف أغلب الأعضاء لوداعنا كما اصططفوا [ص ٦٥٧] لاستقبالنا ، وكان أكثرهم من حزب اليمين (٢٩١) ، وكان لسان حال واحد منهم - عند السلام على بطرس في هذه الجلسة ، وفي الجلسة التي قبلها - يقول : أنا نصرت رأيك ، وعاونتك على تنفيذ غرضك ، فانظر إلى !

ثم حصل كلام بين البرنس ، فيما سمعته من دعواه

حسونه وكيلا له في منصب الإفتاء. وبعد ذلك انتخب عضوا في المجلس العالى للمحكمة الشرعية . ثم عين فى عام ١٣١٥ هـ مفتيا لعموم الديار المصرية ، مع إبقاء مشيخة الأزهر فى عهدهته . (الياس زخورا : مترأة العصر ١٩٠ - ١٩٢ . أنظر أيضا الجزء الأول من المذكرات ص ٢٥٦) ! .

(٢٩٠) في الأصل : المشروع . ولكن السياق يفيد كلمة «الشيخ» ، وهو ما أثبتناه في المتن حرفاً على متابعة القاريء للموضوع متابعة سليمة .

(٢٩١) هذه أول مرة يستخدم فيها سعد زغلول في مذكرةه المصطلح : « حزب اليمين ». وقد قصد به المعنى الصحيح للمصطلح ، وهو : حزب الحكومة .

ولكنه خص ، به حزب بطرس ، أو المناصرين لبطرس .

انقسام النظار في الجلسة . وخشنت له من القول نوعا .
كتب « المؤيد » فصلا عن مجلس شورى القوانين مليحا
للغاية ! .

٩٠٩ نوفمبر سنة ٢٣

أخبرني المستشار أن السير الدن غورست يسأل عن عقاب التلامذة ، الذين اشتراكوا في المظاهرة يوم ٩ نوفمبر بمدرسة الحقوق ، وأنه سيقابل هيل في المساء ، ويحادثه في هذا الشأن . قلت : إنك أخبرتني بأنك ستعرض على السير إلدن غورست رأي هيل وكيف يتبع في عقاب التلميذ المحرض لهم . قال : لم أخبر . وحاول أن يعتذر بما لم يفهم .

ثم تكلمت معه في محاولة كيتنج في انتخاب التلامذة للراسالية ، وامتناع مدیر الصحة عن الاجابة على تعین بهجت وهبى لغاية الآن . فلم يفدني بشيء في المسألتين ، وقال : إن كيتنج كان في ذهنه — عند كتابة الجواب — التكلم على شروط الانتخاب^(٢٩٢) . قلت : إنك تقتصر^(٢٩٣) في هذه المسائل على النقل والرواية بيني وبين كيتنج ، ولا تبدى لك رأيا خاصا ! فما رأيك بصفتك مستشار ؟ فلم يقدر أن يجيب بجواب شاف !

ثم ذهبت لغورست ، فلم أجده . وعرضت المسألة على بطرس ، فطلب أن يسأل دنلوب عنها . قلت : يلزم أن يكون الكلام بحضورى ، لأنه يكذب ! فتواعدنا أن نحضر معا لديه غدا . ولكن

(٢٩٢) أي اختيار تلامذة الراسالية .

(٢٩٣) في الأصل : « يقتصر » .

أخشى أن يجبن وينصر دناب - خصوصاً وإن هذه أول مرة تتحاكم فيها إليه .

ترجّهـت للتبـة في السـاعة ٣ ، ومكـتـت بـحـضـرـة الـخـديـوـيـ منـ السـاعـةـ ثـلـاثـةـ وـرـبـعـ لـغاـيـةـ السـاعـةـ خـسـةـ وـنـصـفـ . وـفـيـ السـاعـةـ ٤ـ حـضـرـ سـعـيدـ ، فـجـرـىـ الـكـلـامـ مـسـىـ أـولـاـ عـلـىـ الـمـعـارـفـ ، فـقـصـصـتـ عـلـيـهـ طـرـفـاـ مـنـ أـحـواـلـهـ ، فـاسـتـغـرـبـ . وـقـلـتـ : إـنـ هـذـهـ حـالـةـ سـيـئـةـ جـدـاـ ، وـهـمـ يـعـمـلـونـ جـهـدـهـمـ فـيـ تـضـيـيفـ الـتـعـلـيمـ . فـتـأـثـرـ .

ثـمـ اـنـتـقـلـ إـلـىـ الـخـدـيـثـ فـيـ مـسـأـلـةـ الـقـنـالـ ، فـقـالـ إـنـ الـمـسـتـشـارـ أـبـدـىـ لـهـ أـنـ الـأـوـلـىـ تـرـكـهـاـ الـآنـ ، وـلـكـنـ غـورـسـتـ يـخـشـىـ ، إـذـاـ سـقـطـ الـمـشـرـوعـ ، استـعـفـاءـ الـمـسـتـشـارـ الـمـالـىـ ! وـيـلـحـ عـلـىـ فـيـ مـعـاـدـةـ الـكـلـامـ فـيـهـ . وـبـيـنـ مـاـ يـبـيـنـ كـلـامـ الرـجـلـيـنـ مـنـ التـناـقـضـ .

ثـمـ قـالـ (٢٩٤) : وـقـدـ قـلـتـ لـهـ (٢٩٥) : إـنـ انـقـسـامـ النـظـارـ فـيـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ مـاـ لـاـ يـصـحـ أـنـ تـتـأـثـرـ مـنـهـ ؛ لأنـهـ عنـوانـ الـحـرـيـةـ الـمـنـوـحةـ لـهـ ، وـدـلـيـلـ عـلـىـ أـنـهـمـ [صـ ٦٥٩] يـشـتـغلـوـنـ باـسـتـقـالـ . وـلـاـ يـضـرـ أـنـ يـخـالـفـ وـاحـدـ مـنـهـمـ أـوـ أـثـيـنـ الـأـغـلـيـةـ ، مـادـاـمـ الـمـخـالـفـ لـمـ يـكـنـ هـوـ الـمـخـصـ بـماـقـعـ الـخـلـافـ فـيـهـ . فـشـكـرـتـ لـهـ حـسـنـ هـذـاـ الدـفـاعـ .

قـالـ : وـالـأـحـسـنـ أـنـ نـقـولـ - فـيـ اـجـتمـاعـ غـدـ - إـنـ الـمـسـتـشـارـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـشـتـغلـ بـالـنـظـرـ فـيـ طـرـيقـةـ تـجـعـلـ الـمـشـرـوعـ مـقـبـلاـ ، ثـمـ يـعـرـضـهـاـ عـلـيـنـاـ ، فـانـ لـمـ نـسـتـحـسـنـ مـاـ يـعـرـضـهـ ، عـرـضـ غـيـرـهـ ، وـهـكـذـاـ حـتـىـ نـقـرـ عـلـىـ شـىـءـ .

(٢٩٤) أـيـ : الـخـدـيـوـيـ . وـفـيـ الأـصـلـ : «ـقـالـ» ، وـقـدـ أـخـفـنـاـ «ـثـمـ» لـسـلاـسـةـ العـبـارـةـ .

(٢٩٥) أـيـ بـلـجـورـسـتـ .

قلت : ولكننا نخشى أن نلزم بالاقرار على شيء غير موافق ، وأن نكلف نحن بعرضه على الشركة ! قال : لا خوف من ذلك كله ! فسكت ، وشعرت — من تلك اللحظة — أن هذا هو الغرض من هذه الجلسة !

ثم تكلم فيما وقع بمجلس شورى القوانين ، بمناسبة جواب الحكومة المختص بمجلس النظار . فحكيت له ما وقع — على التفصيل الذي تذكرته —خصوصاً ما يختص بالخدمة والشدة والمغالطة وتغيير الحقيقة ، وغيرها من الأمور التي صدرت من بطرس .

وامتدحت الخطة التي سلكها أباذهلة ، وقلت : إن الاجماع كان (٢٩٦) على استحسانها . وكان هو يعتقد عليها بلهجة معتدلة . فقلت : إن سمعت سموكم تخوضون بطرس على أن يأتي في هذه المسألة (٢٩٧) بما يرضي الأمة وترتاح اليه نفس نوابها ، وإن (٢٩٨) خرجت فرحاً بهذه العناية السامية ، وتلك الرغبة الجليلة ، ولكنني علمت (٢٩٩) من طرف آخر أن أوامر صدرت من « لندرا » (٢٩٩) بإعطاء هذه المنحة ! فان كان هناك اتفاق بين سموكم ولندرا على اعطائهما ، فلماذا نعطيها بشروط وقيود تذهب بأصل الفائدة المقصودة منها ؟ ألم يكن من الواجب علينا أن نتهز هذه الفرصة لاعطائهما على وجه مفید نافع ؟ قال : وهل هي غير نافعة ؟ قلت : نعم . وشرحـت له أوجه عدم نفعها .

(٢٩٦) « كان » غير موجودة في الأصل . وقد أضفت لسلامة العبارة .

(٢٩٧) يقصد : مسألة مد امتياز شركة الفنال .

(٢٩٨) « وإن » غير موجودة في الأصل ، وقد أضفناها لسلامة العبارة .

(٢٩٩) في الأصل : « وعلمت » . وقد أضفنا : « ولكن » لاستقيم المعنى (٢٩٩) أي : لندن .

ثم دخل سعيد ، وعاد الكلام علىسائر الموضوعات التي تقدمت . فأيد^(٣٠٠) فيها ما قلت ، وزاد بأن الناس معتقدون أن معارضته أنها هي تنفيذ لرغبة سموكم ! فارتاح لهذا . وأضاف^(٣٠١) إن المظهر الذي ظهر به شعراوى باشا وزملاؤه أبعد الرأى العام عنهم ، وأسخطه عليهم . فقال^(٣٠٢) : إن البرنس حسين يريد أن أرضى عنهم^(٣٠٣) ، ولكن لم أر الوقت مناسبا . فقال سعيد : إن فريد تنازل عن فكرته^(٣٠٤) الأولى ، ويريد التشرف بمقابلة سموكم . قال : الأحسن إرجاء هذا لما بعد عودك ، ولكن لا تقطع أمله .

[ص ٦٥٨]

ثم تكلم^(٣٠٥) بعدم مناسبة الانقسام ، خيفة أن يتحدد بطرس بحزب الأمة فيتفقى به ، ولكن لا يقال إن هناك تحزبات بين رجال الحكومة ! فأظهرنا استعدادنا للاتحاد ، ولكننا نندننا بحالة بطرس وسوء ظنونه وتصرفاته ، مما ينفر منه أحب الناس إليه . فأشار علينا بالتحمل .

ثم ألقينا بعض كلمات فيما يختص بسير البرنس حسين في المجلس ، فقال : (٣٠٦) أنه كان عند غورست اليوم ، وسألتيني غدا

(٣٠٠) أى : سعيد .

(٣٠١) كلمة « أضاف » غير موجودة في الأصل ، وقد أضفناها لاستقيم المعنى . أى الخديوى .

(٣٠٢) أى : عن شعراوى باشا وزملائه .

(٣٠٣) الأصل « ذكرته » .

(٣٠٤) أى : تكلم الخديوى ، وقد أضفنا « ثم » .

(٣٠٥) أى : البرنس حسين .

نتيجة . ثم قال إن لسان حال غورست كأنه يقول لي : لماذا الاجتماع مع أباطة ؟ غير أن لم أظهر الالتفات لهذه المسألة .

[ص ٦٥٩]

ثم عرض عليه تعيين خالد الفوال^(٣٠٧) بصفته مستشار قلم قضائياً للأوقاف ، واسماعيل صدقى^(٣٠٨) بصفته وكيل الداخلية . فطلب^(٣٠٩) منه أن يتكلم مع السير إلدن غورست في هذه الأخيرة .

^(٣٠٧) خالد الفوال ، مستشار بقلم قضائياً للأوقاف، وكان محمد فريد، يسىء الظن به ، وقد وصفه بأنه من جوايسن المعية ، وأنه كوفيء على تجسيمه بتعيينه في الأوقاف، وكان «سىء السيرة قبيحها ، مرتكب للدنيا مع حبيه شوقي بك الشاعر» .. إلى آخره (انظر الجزء الشاف من المذكرات ٩٦٠ - ٩٦١) .

^(٣٠٨) اسماعيل صدقى باشا فيما بعد . ولد بالاسكندرية عام ١٨٧٥ ، وحصل على البكالوريا عام ١٨٨٩ ، وأرسله أبوه أحمد شكري باشا وكيل الداخلية فيبعثة إلى فرنسا عقب نجاحه بتتفوق في لبسان الحقوق من مدرسة الحقوق الخديوية . وقد تولى وظائف القضاء، والمجالس البلدية . ثم عين وزيراً للزراعة في ٥ ابريل ١٩١٤ ، والأوقاف العمومية في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، والمالية في أول مارس ١٩٢١ ، والداخلية في ٩ ديسمبر ١٩٢٤ « حيث أحسن قاعدة تزيف الانتخابات في مصر » ثم في ١٣ مارس ١٩٢٥ و٢٠ يونيو ١٩٣٠ ، و٤ يناير ١٩٣٣ ، و١٧ فبراير ١٩٤٦ . وتولى رئاسة الوزارة في ١٩ يونيو ١٩٣٠ ، ثم في ٤ يناير ١٩٣٣ ، ثم في ١٦ فبراير ١٩٤٦ . وقد لعب دوراً محرياً للحياة السياسية في عهد دستور ١٩٢٣ ، وألف دستور ١٩٣٠ الذي ألغاه نضال الشعب المصرى بقيادة حزب الوفد ، كما ألف حزايا هزيلاً باسم « حزب الشعب » لقى مصر أحزاب الأقلية الأخرى .

^(٣٠٩) أي : فطلب الخديوى من سعيد .

وامتدحت هذين التعيينين . ورغم (٣١٠) أن تختاره اللجنة المكلفة باصلاح قلم قضايا الأوقاف . [ص ٦٦٠] وتتكلم في مسألة الوعظ في المساجد ، وتعيين مأمور لسيوة — وغير ذلك مما لا يهم ذكره .

وعند الانصراف ، أخذ الخديوي يحكى ما حصل بيني وبين المستشار المالي يوم السبت الماضي ، وقد صوت فيها ! قال : ولو لا أن تداركت هذه الجملة التي قالها بأنه يجب علينا أن نفتح آذانا لما يعرض علينا ، لسأء وضعها . فتشكرت له ، وانصرفنا .

أخبرنا أباطة بأن شقيق بحث عنه كثيراً ليصلحه مع بطرس ، وأنه لا يصطلح معه لأنه قلت ثقته به ، فإنه كان يؤمل فيه خيراً ، ويعتقد أنه كان يمكنه أن يحصل — في مسألة سؤال النثار — على شيء أوسع وأفيد ، فلم يفعل ، رغم عن حضره عليه ، والإلحاح برجاته فيه . وإنه لم يطلع عليه قبل إرساله ، ولم يعلم به منه إلا صدقة أمام الخديوي ، وأقسم له جهد يمينه أن الجواب كان فيه قيد كثيرة مضرة ، وجاهد هو في فكه ، حتى انفك . ولكن (٣١١) عجز عن بيان واحد منها . قال : ولذلك لا يمكن أن أصادقه ! ورغم أن الخديوي لا يقدر هو ، ولا بطرس ، أن يستميلاه لرأي غير رأيه ، ولا أن يحولاه عن اعتقاده ، ولكنه معهما كلما كانت مصلحته تتفق مع مصلحتهما ، أما إذا اختلفتا ، فله طريقه ولهم طرقهما . فكلمناه بأن يحسن الظاهر (٣١٢) معه ، فأظهر الإباء .

٩٠٩ - ٢٤ نوفمبر سنة الأربع

اجتمعنا بعابدين عند الحضرة الخديوية في الساعة تسعه ونصف

(٣١٠) أي : الخديوي .

(٣١١) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٣١٢) أي يحسن شكل العلاقات معه ، أو يحسن العلاقات الشكلية معه .

صباحاً ، وجرى الحديث في موضوعات شتى ، أهمها مسألة القنال .
تكلم -- فيها الخديوي بما يدل على أنه يريد فيها أمراً ، وأن غيره^(٣١٤)
يعرضه . فلم يجد أحد رأياً . ثم انصرفنا .

وحضر لدى -- بعد برهة -- سعيد بالنظارة ، وبيهه ترجمة خطاب
من دنلوب إلى شيخي ، يقول فيه إن ناظر المعارف رفض بتاتاً ضم مبلغ
المائة جنيه ، الذي يتناوله كيتج بصفة تعريض عن إدارة المستشفى ،
إلى ماهيته في المعارف ، وإنه^(٣١٥) اتفق مع المستشار المالي على اعتبار
هذا المبلغ ماهية في ميزانية الصحة ، ويؤشر في أسفلها أنه مضاف على
ميزانية نظارة المعارف ، وبذلك تنتهي المسألة . وقال^(٣١٦) :
وأنه^(٣١٧) أكَدَ للمستشار المالي أن شيخي وناظر الداخلية قابلان بهذه
الطريقة .

استغربت هذا الخطاب جداً !

وقال سعيد : إن رأيت مع شيخي أن قبول هذه الطريقة بدون
استشراك يجرح احساناتك ، فلهذا رأيت أن آخذ رأيك فيه .

واستحسننا أن نتوجه لنطرس . فأشار بأن نعرض الأمر فيه على
غورست . وقد كنت مدعوا لدى غورست^(٣١٨) في الساعة الثانية
عشرة^(٣١٨) ونصف ، فتكلم معه بشأن عدم [ص ٦٦١] معاقبة
تلامذة الحقوق^(٣١٩) ، الذين تظاهروا يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩ عند

(٣١٤) أي غير هذا الأمر . والمعنى أنه يظهر غير ما يبطن .

(٣١٥) أي : دنلوب .

(٣١٦) أي : دنلوب .

(٣١٧) أي : دنلوب .

(٣١٨) في الأصل : « لديه » . (٣١٨م) في الأصل : « عشر » .

(٣١٩) يقصد : عدم معاقبة سعد زغلول تلامذة الحقوق .

احتفال جيش الاحتلال بعيد الملك ، «لأننا لما طنبه هيل من معاقبة التلميذ المحرض لهم بالرفت . مع أنه^(٣٢٠) لم يكن يرى معاقبة أحد - كما قال لنا يوم الحادثة - « لأنك تلت لي إنها لم تحصل أثناء الدرس ! ولكن تبين أنهم ارتكبوا مخالفة نظام المدرسة بالإشتراك في هذه المظاهره أثناء الدرس . وإن الخديوي يلقى المسؤولية على هيل ، مع أنه لا مسئولية عليه لعدم قدرته على معاقبة المخالف » .

ثم انتقل من ذلك إلى الكلام في شأن سلطة نظار المدارس ، ووجوب عدم تداخل النظارة مع التلامذة .

فكان جوابي إن - عقب الحادثة - اجتمعت مع دنلوب وهيل ، وتدالونا في المسألة ، فرأينا الأولى ترك العقاب . لأن العقاب بأقل من الرفت قليل ، وبه^(٣٢١) يستفطعه الناس ، وربما تزبت عليه نتائج وخيمة . ورأينا الأحسن أن نفكك في طريقة أخرى ، كنقل المدرسة من محلها (وتكلمت في هذا النقل ، لأنني سمعت الخديوي يتالم من مباشرة الاحتلال بميدان عابدين ، ويريد جعل الميدان جنينة ، حتى لا يكون صالحًا لإجراء الحركات العسكرية فيه . فرأيت أن فكرة الانتقال لا يحصل تنفيذها إذا نفذ الخديوي إرادته) . تم بذلك بيوم أو يومين ، أخبرني دنلوب بأن هيل وكيتنج اتفقا على وجوب رفت التلميذ المحرض ! فقلت : إن مستعد للتصديق على الرفت إذا طلبه هيل رسميًا ، على شرط أن يتحمل سؤولية نتائجه ! فقال دنلوب إنه سيعرض الأمر عليك . فأخطرت بذلك بطرس ، رانتظرت نتيجة رأيك . لكن دنلوب لم يخبرني بشيء عنها . فإن كان هناك خطأ ، فليس مني ، وإن متأسف لأنني كنت - إذا دعا الأمر لغفو عن تلميذ ،

(٣٢٠) أي : جورست . وفي الأصل : « مع وأنه » .

(٣٢١) أي : وبالرفت .

أو إعطاء أى منحة للمدرسة – أتحمل هيل على أن يقترحها ، حتى تميل التلامذة إليه ، وإذا اقتضى الحال عقاباً ، أتولى أنا تنفيذ الأمر به حتى لا يصيبه سخطهم . وأنى سأغير هذه الطريقة ، وأجعل له السلطة التى تتكلم عنها . غير أنه يلزم أن يكون مسؤولاً عن كل خلل يقع فى مدرسة .

وتقييد سلطة النظار فى العقاب ، ليست من عملى ، ولكنها فرع عن أصل مقرر فى القانون الصادر قبل وجودى بالمعارف . والناظار الذين يستكون الآن من عدم وجود سلطة لهم فى العقاب ، كانوا ينتفعون عنه أحياناً – كما حصل فى مسألة التلامذة الذين كتبوا فى كراريسهم طعناً شديداً على الحكومة عموماً ، وعلى نظارة المعارف خصوصاً .

وعلى الذين يدعون بأن تداخل النظارة مع التلامذة كان له دخل [ص ٦٦٢] في كل ، أو بعض ، ما حصل من الخلل ، أن يعيّنا ذلك تعيناً شافياً ، وإلا فالكلام البهيم لا يصح سماعه ، ولا ينبغي التعويل عليه ، وإنما يريد هؤلاء الشاكرون أن يستروا ضعفهم ، ويعتذرُوا عن قصورهم بسببة الخلل لغيرهم .

ولو لم يكن في هيل ضعف ، وأحسن التصرف – لما حصلت تلك المظاهرات ، لأنَّه وقف بعيداً عنها ، متوارياً عن التلامذة ، ثم أرسل الضابط إليهم يدعوهم للحضور ! ولو أنه كلف نفسه القرب منهم لأبعدهم عن مكان الحادثة . وإن مشتغل بتوسيع سلطة النظار .

قال : ولكن لا فائدة الآن من العقاب ، لفوات الزمن – كما قال الخديوى .

ثم انتقل للكلام عن مسألة « مقدمة القوانين »^(٣٢٢) . ورأيت بيده تقريراً مطولاً من هيل في شأنها . قال : لماذا رفضت أن تطبع المعارف كتاب « جودي » ، مع أنه لا يطلب من الحكومة مكافأة كغيره ، مثل « لمبا » ، « وجران مولان » . ولماذا لم تأمر بترجمة كتاب هاتتو في القانون المدني ؟

قلت : إن السبب في ذلك أن هناك « مقدمة للقوانين » مؤلفة بالفرنساوية بقلم عالم فاضل – وهي تدرس بالقسم الفرنساوي – فرأيت أن في ترجمتها فائدة توحيد التعليم في التسنين^(٣٢٣) من جهة ، والانتفاع برأى عالم في الفن من جهة أخرى . وهذا المبدأ هو الذي جرينا عليه ، تبعاً لإرشارتكم في عدم وضع كتب للرياضية باللغة العربية اكتفاء بما يترجم فيها من الكتب الإنجليزية ! .

قال : إن هيل يقول إن هناك فرقاً بين موضوع الكتابين بالخصوص والعموم ! . قلت : لم أبحث ذلك ، وسأبحثه وأعطي للمسألة ما تستحق من الحل . ولكني أستغرب من هيل ، كيف أنه رفع إليك هذه الملاحظات قبل أن يعرضها على ؟ فقال : لا تؤاخذه في ذلك لأن كنت دعوته بشأن حادثة المظاهره ، فلما انتهى من الكلام فيها ، سأله عمّا إذا كان لديه شيء آخر ؟ فتكلم فيها عرضاً . قلت : لا أريد مؤاخذته ، ولكني أستغرب هذا الإجراء .

ثم قلت : إن هناك مسألة أريد عرضها عليك ، قبل سفرك . ثم قصصت عليه ما كان من أمر كيتنج في شأن الإرسالية ، ومحاولته في وضع شروطها ، والامتناع عن إفادق عنها ، رغمما عن تكليفني له شفاهما وكتابه ، حتى فات الوقت المناسب . وما كان من تصرف ذنلوب

(٣٢٢) أي : كتاب « مقدمة القوانين » .

(٣٢٣) أي : القسمين الفرنسي والعربي .

المدلول عليه بالخطاب الذي أرسله إلى شقيقه . فقال : إن خصم التعويض على الماهية كان عرض علىَ من زمن ، بصفة كون قنصلًا تجب علىَ حياة التبعية الانجليزية^(٣٤) من الموظفين ، فقبلته . وليس في المسألة ما يستوجب الاهتمام ، لأنها تافهة ، [ص ٦٦٣] ولا لوم على دنلوب فيها ، لأنه أتبر شقيقه بأنك رفضتها ، وأنه ... بعد هذا الإخبار — يمكنه أن يبدى رأيه ولو كان مخالفًا لرأيك .

قلت : أرجو أن تفيدنى عما يأتى : هل تقبل أنه — في حالة وجود خلاف بين الناظر وأحد الموظفين — يسُوغ لمستشار هذا الناظر أن يسعى سرًا في مساعدة ذلك الموظف على أن ينال من الخدمة فائدة ؟ إن أدعى — بحق أو باطل — أن كيتنج يعارض في تنفيذ البروجرام الذى وضعته لنفسى ، ويسعى في احباطه ، ويستخف بالأوامر التي أصدرها إليه في شأنه . وهذه الدعوى معلومة للمستشار ، ومرفوعة أمام رئيس الناظار للفصل فيها . هل تقبل أن المستشار — في هذه الحالة — بسعى في الخفاء لأن يحصل على فائدة لهذا الموظف ؟ أرجوكم أن تخيّبوني عن هذا السؤال ، لأنه يتوقف على الجواب عنه استمرارى في وظيفتي أو تركها !

قال : إن المسألة صغيرة . وفي العادة لا يعارض الناظار في زيادة كبار الموظفين من الأجانب . حتى في زمن رياضن باشا لم تحصل معارضة من هذا القبيل ! قلت : هل يزيد هؤلاء الموظفين رغبةً عن معارضة الناظار ؟ وفي الزمن المذكور^(٣٥) لم يُقل للناظار : صرحو بآرائكم ولا تخفوا شيئاً مما تعتقدون . فقال : سأتكلم مع بطرس باشا في ذلك . فقلت له : عظيم ، سفر سعيد .

(٣٤) أي : الرعية الانجليزية . وفي الأصل : « التبعية » وقد غيرناها إلى « التبعية » — أي أتباع الجنسية الانجليزية .

(٣٥) أي : في زمن رياضن باشا .

وانصرفت ، وفكت فى الاستعفاء ، وكتب صورته وهى :

«مولاي الأكرم :

أشرف بأن أرفع لقامتكم السامي أنه أصبح من المتعذر على القيام بواجباتك في وظيفتك ، وأخصبها ترقية التعليم وجعله أهليا ، طبقاً لمقاديركم الكريمة ، وأمان رعايائكم المخلصين – وذلك بسبب المصاعب التي يقيمها في طريقى مسترد نلوب مستشار النظارة ، وهذا التمس من المراحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة ، وأدعوا الله تعالى أن يمد في بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص في ولائكم » .

«الأمضاء»

٩٠٩ نوفمبر سنة

ثم حضر سعيد ، فقصصت عليه القصة ، ورجوته أن يعرض الأمر على الخديوى ، وأن يتلمس منه الأذن بالحضور لرفع استعفافى إليه . فنصحنى أن لا أفعل ، ولكنى ألححت عليه بأن ينفذ ما رجوته فيه . فراح وعد بعد طويل ، وقال : إن الخديوى لم يوافق ، واستغرب كثيراً ، وقال : أهذه وطنى؟ أهذا أخلاصه؟ لا يصح له أن يتركنى في هذه الأحوال . قل له بأن يعدل عن رأيه ، وأن يصبر ، [ص ٦٤]

ويقتدى بنا في تحمل المصاعب . ثم أضاف سعيد بأنه لا يحسن بنا – إزاء هذه الاحساسات – أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركتني أكون وحدي ، وأنتعب كثيراً .

فلطف هذا من حدى ، ورأيت من الواجب على أن أعدل عن فكرى هذه المرة، شكرأ للخديوى على حسن رعايته . ولكنى أشعر بأن غير قادر على أن أحتمل صدمة أخرى .

في يوم الخميس ٢٥ نوفمبر سنة ٩٠٩

توجهت لبطرس في منزله صباحاً ، وحكيت له ما جرى بيني وبين

غورست بالتفصيل ، ولكن لم أخبره بشيء آخر . وقلت له : إن هذه الحالة لا يمكن دوامها . قال : إنه يظهر أنهم يريدون تغيير سياستهم ، ويستردوا ما تركوه لنا من السلطة ! قلت : فليفعلوا ما شاؤوا ! قال : إن ذاهب إلى غورست .

ثم دعاني إلى منزله في الساعة ٤ بعد الظهر . وقال إنه تكلم مع غورست بأن دنلوب استعمل الخبث في هذه المسألة ، لأنه لم يقل لسعد أن غورست قبل ذلك الضم وأمر به ، حتى كان لا يلقى منه معارضية فيه . فأظهر غورست الغضب من شيء لكونه أظهر خطاب دنلوب . وأن الاثنين اتفقا على أن يجتمعن بطرس ودنلوب لإصلاح ذات البين .

وقال (٣٢٦) بطرس إن غورست أخبره بأن الملك وكرومـر غير راضين عن سياسـته الـلـيـنة في مصر ، ويرغـبان أن يستـند (٣٢٧) المـوظـفين الانجـليـز ، ويسـدـ أـزـرـهم . وأن اللـورـدـ كـروـمـرـ كـتبـ إـلـىـ غـورـسـتـ خطـابـاـ يـسـتـحـسـنـ فـيـهـ مـشـرـوـعـ القـنـالـ ، وـيـقـولـ إـنـهـ كـانـ عـرـضـهـ عـلـىـ سـالـزـبـورـىـ ، فـرـضـهـ لـكـونـهـ رـأـيـهـ ضـرـراـ بـمـصالـحـ انـجـلـتـرـاـ . ولـكـنـ عـاـنـهـ أـنـ الـحـكـومـةـ الانـجـليـزـيةـ لـأـتـرـىـ مـانـعـاـ مـنـ تـفـيـذـهـ، فـإـنـهـ يـجـبـ عـلـىـ مـصـرـ اـنـتـهـازـ هـذـهـ الفـرـصـةـ لـقـبـولـهـ .

أخبرـ بـطـرـسـ - فـ فـيـ هـذـهـ الجـلـسـةـ - بـأـنـ الـخـديـوـيـ فـتـحـ مـسـأـلـةـ القـنـالـ فـ الجـلـسـةـ الـأـخـيـرـةـ «ـ لـكـىـ أـتـكـلـمـ (٣٢٨ـ) فـيـهـ ، وـأـدـعـوـ الـمـسـتـشـارـ لـأـنـ يـعـلـمـ فـيـهـ تـرـضـيـةـ لـهـمـ . فـلـمـ أـفـعـلـ (٣٢ـ٨ـ) ، وـلـنـ أـفـعـلـ حـتـىـ يـعـودـ الـخـديـوـيـ مـنـ

(٣٢٦) فـ الأـصـلـ : «ـ قـالـ» .

(٣٢٧) أـيـ : جـورـسـ .

(٣٢٨) أـيـ : لـكـىـ يـتـكـلـمـ بـطـرـسـ فـيـهـ .

(مـ ٣٢ـ٨ـ) أـيـ : فـلـمـ يـفـعـلـ بـطـرـسـ باـشـاـ .

حجّه» . قال : وتجنبت الكلام فيها مع المستشار أمّس ، مع أنه كان يحاول أن أفاته في شأنها ، لأنّه حضر مرتين ولم يستطع مقابلني إلا في الثانية ، ولم يعرض على إلا أموراً تافهة .

حضر رشدي في أثناء هذه الجلسة ، وقال بطرس إنه أراد أن يقابلة قبل سفره (كان بطرس عازماً على السفر إلى أبعديّته ليمكث بها إلى يوم الأحد القابل) فقال بطرس : لماذا ؟ تناول رشدي في الجواب (٣٤٩) . فكرر عليه السؤال ، فقال : بخصوص السكة الحديد . ولم يزد ! فلم يطلب منه بطرس زيادة في البيان ، وصرف الحديث إلى موضوع آخر . فتوهمت أن المراد بسكة الحديد : السكة [ص ٦٦٥] الحجازية ، التي زعمت الجريدة أن الخديوي يحج لشرائها لا الله ! وأن البحث جار في إقامة الدعوى على هذه الجريدة بخصوصها . فقلت : هل يستحق هذا الكلام عقاباً ؟ وهل في البنية رفع دعوى بشأنه ؟ فكان جوابها سالباً .

وشعرت أنها (٣٣٠) يريدان الكلام في غيبتي ! فلم أمكنها - تثاقلا
مني واعناتها لها ! - حتى ذكر الخادم أن اسكندر باشا فهمى بالباب ،
ويئسا من انصرافى ، فتكلم في مسألة نجيب فهمى . وتبين أن رشدى
عرضها على غورست فرأى السير في تحقيقها ، ووافقه مكلرث (٣٣١) .
ولما ابتدأ رشدى كلامه فيها ، بدأه بصوت منخفض مضطرب يتخalle
شيء من الحشرجة . فقال بطرس : إن قلت ذلك من قبل !
فدخلت في الحديث معهما فيها ، وقلت : إن الصعوبة في المسألة

(٣٢٩) يقصد : فتردد رشدي في الجواب .

(٣٣٠) في الأصل، : (أنه)

(٣٣١) السير مالكوم ماكلريث Sir Malcolm McIlwraith ، المستشار القضائي . وقد عين في سنة ١٨٩٨ .

أن التحقيق ، إذا جرى على نجيب ، وقع ، ونجا « هول » الانجليزي^(٣٣٢) . مع أن هذا الأخير – إن لم يكن الفاعل الأصل ، فهو شريك مهم في التهمة . ولو كان الأمر مسلماً إلى لما مسست نجيب بسوء ، حتى أتأكد من معاقبة الثاني ! – أو لا أمس الاثنين . فارتاح بطرس لهذا الكلام .

ويعد كلام طويل ، وقراءة تقرير النائب العمومي ، قال بطرس لرشدي^(٣٣٣) إنه يمكنك أن تتفق مع سعد باشا على طريقة . وانصرفنا . ولكن رشدي لم يركب معى ، وزعم أنه ذاهب على رجليه لبعض الجهات ! ولكن إذا قرئ جلدي فإنه يكون قد عاد إلى بطرس ليقول له في غيبي ما كتبه في حضرنـى !

أمس حضر هيل ، وتكلم معى في مسألة « مقدمة القوانين » ، التي يستغل جودبـى بتأليفها . وعرض على مذكرة وضعها بخصوصها ، وهى تشير إلى أن هناك تعصباً ضد الانجليز ، ومحاباة لغيرهم . فأشرت إليه أن يضىها ، فامضى أصلها الانجليزى ، وترجمتها العربية . وكلفته بأن يبين لي الفرق ما بين هذه المقدمة ، والمقدمة الموضوعة باللغة الفرنساوية لسيـو هانرى كابيتان ، أستاذ القانون المدنى في كلية جرينوبـل .

٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٩

ورد خطاب من كيتينج ، ومعه مذكرة بالشروط التي ينبغي وضعها لارسالية الطب بأوروبا . وهى تنحصر في أن يكون الانتخاب من موظفى مصلحة الصحة ، وأن لا ت hubsـب مدة التغرب فى المعاش ،

(٣٣٢) في الأصل : الانجليز .

(٣٣٣) أضفنا « رشدى » ليستقيم المعنى .

ولا تمحو المدة التي قبلها ، وأن يُحفظ للم منتخب محله « بالصحة » ، ولا يترقى فيه بعد عودته ، ويخدم الصحة سنة عن كل ستة أشهر من مدة غربته .

شاعت إشاعات بأنه وردت أخبار من الأستانة تشير على الجناب العالى بعدم الحج ! ولم أعرف للآن مبلغها من الصحة .

[ص ٦٦٦]

يوم الأحد ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

لا شيء فيه جدير بالذكر

يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس المعارف الأعلى في الساعة العاشرة صباحاً ، ونظر في اللائحة التي وضعتها النظارة لاباحة امتحان مدرسة الحقوق لغير طلبتها من الراغبين . فسأل المسيو رو كاسيرا^(٣٣٣) عن الباعث على وضع هذه اللائحة ؟ وعما إذا لم يكن في هذه الاباحة خطر على الفروع الأخرى من العلوم ؟

فأجبت بأن الباعث عليه توفر الرغبات من جهة ، ورعاية العدل من جهة أخرى ، وتعظيم النظام الجارى في المدارس الابتدائية والثانوية ، وأنه لا خطر على الفروع الأخرى ، لأن الطالبين في الدخول في مدرسة الطب زادوا على المقرر لها .

فقال دنلوب : ولكن هناك مدرسة المعلمين والمهندسينخانة !

قلت : أما الأولى ، ففي الاشتراط على المقبولين مجاناً في المدارس

(٣٣٣) المسيو شارل دي رو كاسيرا ، عضو مجلس المعارف الأعلى .

الثانوية بالدخول فيها بعد تمام دراستهم ، ما يكفيها ويزيد عن حاجتها . وأما مدرسة المهندسخانة ، فالنقص فيها قليل . على أن الأولى ترك هذا الأمر لقانون العرض والطلب .

ثم قلت : لقد^(٣٣٤) حان الوقت لأن تُرفع الوصاية عن الأمة ، وأن يُترك لكل فرد الحرية لأن يختار لنفسه من الصنائع والحرف ما شاء ، لأن الرغبات في التعليم كثيرة جداً ، وامتحانات الشهادات الابتدائية والثانوية عامة لكل طالب ، فواجباتنا تقضي علينا أن نسهل على الطالبين طريق اتمام دراستهم ، وترغيبهم في ترقية معلوماتهم والتمتع بشراثتها .

فقال مرقس سميك^(٣٣٥) ومصطفى باشا ماهر^(٣٣٦) : ولكن يخشى أن يتكون عدد كبير من المحامين الذين لا عدد لهم ! قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! وساعدني رشدي في ذلك . وكنت فهمت أن معارضه روکاسيرا والأخرين ، بسعى من المستشار ! فألفتني رشدي لأن روکاسيرا يعارض لصلاحة المدرسة الفرنساوية ! وأخيراً تقررت اللائحة – ولكن بعبارة أخرى .

ونظر أيضاً في جعل امتحان واحد بدل اثنين ، مدة السنة الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية . وكان رشدي معارضأً فيه .

(٣٣٤) في الأصل : « وقد ». وقد عدلنا العبارة لتلائم ابتداء فقرة جديدة ، لأهمية ما قاله سعد زغلول .

(٣٣٥) مرقس سميكة ، عضو مجلس شورى القوانين .

(٣٣٦) مصطفى ماهر باشا ، ولد بالاسكندرية في سنة ١٨٦٥ ، ودرس الحقوق ، وأصبح مديرأً لمديريات بنى سويف والمنيا والدقهلية والغربيه ، ثم مديرأً للأوقاف ، وكان مشائعاً للخدوي عباس حلمي ، وأنعم عليه برتبة الميرميران (لمزيد من المعلومات انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٤٥٦) .

كان المستشار المالي يظهر اعتدالاً في المناقشة .

توجهت بطرس باشا في الخارجية ، لأنه كان دعائى إلى ذلك – من قبل – للنظر في خلاف مع دنلوب بمناسبة كيتنج وهيل . فأطعنى على مذكرة ، وضعها المستشار المالي ، رداً على حساب وضعه أورب في مسألة القناة ، ونشرته بعض الجرائد الوطنية ، وذهب^(٣٣٧) فيها إلى أن هذا الحساب مضبوط ، ولكنه لا يتيح أن الحكومة تخسر – إذا قبلت مشروع القناة – ١٩ مليون جنيه^(٣٣٨) . [ص ٦٦٧] بل تربح – بالعكس – ٦٩ مليون جنيه !

قلت : إن مسألة القناة تتعلق الآن بالتاريخ ، فما فائدة الاشتغال بها ؟ قال بطرس : من باب العلم بالشيء ! قلت : إذا أردت أن تعلم بها^(٣٣٩) ، فدعني أقرأها عندي وإلا فلا ! فسلّمها إلى ، على أن أعيدها إليه غداً .

وعند الانصراف ، في الساعة الواحدة بعد الظهر ، سأّلنا عما إذا كانت الميزانية تنظر في جلسة غد ؟ فقال لنا : نعم . وكان رشدي وسعيد حاضرين . قلنا : ولكنها لم توزع ! – ثم تبين أنها توزعت في الساعة عينها على النظارات ! – قلت : كيف يمكن النظر فيها غداً مع ضيق الوقت ؟ قالوا : كل منا يعرف ميزانيته ! قلت : ولكنه يلزم – أولاً – أن يراجع^(٣٤٠) بين ماطلبه وما قررته المالية ، خشية التعديل ، وثانياً ، يجب أن يفهم – على الأقل – كل منا ميزانية الآخر ! ثم انصرفنا .

(٣٣٧) أي : المستشار المالي .

(٣٣٨) في الأصل : جنيهها .

(٣٣٩) أي : بالذكر .

(٣٤٠) أي : يراجع كل ناظر .

في الساعة ٤ بعد الظهر ، انعقد مجلس شورى القوانين ، وقدم فيه كل من يحيى باشا وفتح الله بك بركات ومرقس بك سميكة ، اعترافات على الحساب الختامي للسودان . وقرر المجلس – بالاجماع – أن يطلب من الحكومة أن تأخذ رأيه فيما تريده صرفه من الاحتياطي ، قبل حصول التصرف فيه .

وتكلم حشمت باشا^(٣٤١) طويلاً رداً على الاعتراضات ، ومناقشته في ذلك الطلب ، كلاماً خرج به عن الموضوع ، وقد تحدث^(٣٤١) الناس فيه كثيراً ، ورأى الناس فيه روح التملق للاحتلال بنصرة باطلهم^(٣٤٢) على حق الأمة .

يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالى بعادبين الساعة ١٠ صباحاً ، وتصدق فيه على الميزانية . وتبين أن ما طلبه مجلس الشورى أمس ، وكان يتناقش فيه ناظر المالية مع الأعضاء ، موجود^(٣٤٣) في الميزانية !!

ولو كان هذا الناظر – الذى وقع عليها ، وزعها – قبل أن يقف في مجلس الشورى – قرأتها ، لكان موقفه في هذا المجلس أحسن موقف ، إذ كان يقول لهم : إن ما تطلبون مُنفَدْ ، وعما قريب تجدونه في الميزانية الجديدة ! ولو كان للناظار وقت لقراءتها ، لكانوا أتوا بهذا الإعلان في الجلسة !

(٣٤١) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

(٣٤٢) م في الأصل : « وتحدث » .

(٣٤٣) أي : باطل الاحتلال .

(٣٤٣) في الأصل : « موجوداً » .

فمن لي بعنتقد يكشف للأمة هذه الحالة ؟ ويدلها أن ميزانية حكومتها تتقرر من غير أن يعرفها النظار جميعاً - حتى ناظر المالية الصادرة باسمه ! - ولم أرد أن أطلب تأخير الجلسة لطالعتها ، لأنني رأيت في إخوان - في اليوم السابق - عدم المساعدة ، ولأن حالي الحاضرة تزيد في السخط على ، وللسبب الآتى :

قبل الشروع في تلاوة الميزانية ، عرضت لائحة وزارية بخصوص السكة الحديد ، وفيها عقوبات ، [ص ٦٦٨] ولم توزع علينا إلا أمس مع الميزانية - فقلت : إن لم أجده وقتاً لقراءتها ، وأريد تأخيرها . فساعدنى سعيد ، وسكت الباقى ! وعارضنى بطرس والخدبوى بأن المجلس سبق أنه اطلع عليها فى غياب فى الصيف الماضى ، وأخرها للبحث فيها إذا كان يجب تحويلها على مجلس الشورى ، ورأى قلم قضايا عدم التحويل . فقلت : إن مسؤولية مجلس النظار - في هذه الحالة - أشد ، فيجب عليه ألا يقر عليها قبل أن يكون على علم تام بها . ولكن الخدبوى اشتدى فى معارضته ، ولا أدرى لماذا ؟ واستسلم الباقون !

فلم أرد - لهذا - أن أعارض فى الميزانية . ولقد عنفت الباقيين على سكوتهم ، مع أنه كان من الواجب أن يُظهروا نوعاً من التضامن في هذه المسألة ، حتى لا يساء الظن بهم إذا عُرض من جانب الانجليز عموماً - والمستشار المالى خصوصاً - ما يستلزم البحث والتدقيق .

قابلت بطرس في بيته في اليوم المذكور ، والذى بعده . وكنت تركت له أوراق ارسالية الطب ، والأوراق المختصة بكتاب « جودبى » الذى يريد وضعه في مقدمة القوانين . فقال : إن كيتنج مجادل (٣٤٤)

(٣٤٤) قد تقرأ : « محاول » ، والأرجح ما أوردناه في المتن .

ملعون ، ولكن هيل ليس مثله في اللعنة . وإنه سيتكلم مع دنلوب بأن ما فعله لا يصدر عن جتنمان .

في يوم الأربع أول ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس الشورى لنظر الميزانية ، وتتكلم حشمت ، كلاماً طويلاً مشوشأً ، فيما يختص بالاعتراضات التي أبدتها يحيى وزملاؤه على الحساب الختامي ، وعلى كشف حساب السودان . وأخذ رأى الشورى عن ما يصرف من الاحتياطي . ورد عليه يحيى برد غير مفهوم ، يدل على عدم تعقل الرجل وشدة رغبته في الظهور بالمعارضة ، وإلا فالموضوع لا يتحمل الرد ، ولا إتعاب^(٣٤٥) الحكومة فيه ، إلا من جهة كون الناطق بلسانها لم يحسن التعبير عن قصدها .

ولقد ساعدت حشمت ، ففهم الأعضاء سخافة يحيى !

وانتهى الأمر بتعيين لجنة من تسعه أعضاء لفحص الميزانية . وأراد يحيى وأباطحة أن يتتحيما منها ، فعارضهما فتح الله برؤس ، وطلب إلا يُقبل من عضو تنحية عن عمل كلف من قبل المجلس به ، إلا بعدنر مقبول . وقال : إذا ساغ هذا التنحى ، فلا يمكن الانتفاع بالصالحين من الأعضاء . فاستلفت أباطحة - بخباة - الأعضاء لهذا الوصف ، لينفرهم من فتح الله ، ويستخطفهم عليه . ورأيت أن تنحيمها هو لقصد أن يمتازا بأنفسهما عن غيرهما باللحظات التي يريدان إبداعها ! وهذه مقاصد سخيفة لا تصدر من يحبون أن يخدموا أمتهم .

ولقد لاحظت [ص ٦٦٩] ذلك لأباطحة بعد انقضاء الجلسة ، فاعتذر بأنه لا يريد أن يضحي فكره لمن لا يقدرون هذه التضحية

(٣٤٥) في الأصل : « ولا تعاب » .

قدراها من زملائه . فأصررت على تخطيشه . وقلت : إن الحق أحق أن يتبع ، ولا ينبغي لانسان أن يخذه في أى موطن كان .

أخبرنا أباظة بأنه اجتمع بالخديوي في اليوم المذكور ، فقص عليه الخديوي حديثاً طويلاً عريضاً ، مضمونه أن بطرس باشا كان قد استعفأء ، بحجة أنه يشعر من الخديوي بانصرافه عنه ، وإقباله علينا (سعد وسعيد) . فأكمل له^(٣٤٦) الخديوي ثقته فيه ، وأزال عنه وهم كوننا ضده ، وأنه كان داعانا في القبة إليه ليحملنا على الوفاق معه . ثم أكد له بعد هذه المقابلة ألا شيء لدينا ضده ، وأنه سيرجد منا — مدة غيبته^(٣٤٧) في الحج — غاية الوفاق معه .

ثم قال الخديوي إنه^(٣٤٩) سمع هذه النغمة بعينها من البرنس حسين ، وتبيّن له أنه دبرها مع بطرس ، وأنه^(٣٥٠) قال له أن يترك النظار ولا يهتم بشأنهم ، لأن أمرهم موكول إليه .

في يوم الخميس ٢ ديسمبر سنة ٩٠٩

حصل الاحتفال بالحمل ، وكان المدح شاملًا لثناء الموكب ، وسمعنا كثيراً من الناس يدعون للخديوي . ولم نجد أثراً لما كان قيل — في اليوم السابق — من عزم الساخطين من الأزهريين على القيام بمظاهره .

وقد تكلم الخديوي — ثناء الموكب — في سوء معاملة الحكومة العثمانية له في الأستانة . وقص علينا أنهم منعوا من الانتفاع بأرض

(٣٤٦) أي : لبطرس باشا .

(٣٤٧) أي : مدة غيبة الخديوي .

(٣٤٩) في الأصل : « قال الخديوي » . وقد أضفتنا « ثم » لبداية الفقرة .
والمقصود : قال الخديوي لأباظة باشا .

(٣٥٠) أي : وأن الخديوي .

اشتراها بمائة وخمسين جنيهاً ، ووضعوا فيها قوة من العسكر ، ولم يتركوا للمحاكم الفصل في التزاع القائم بشأنها . كما أنهم ألزموه بأن يخل أرضاً من أقضاض ، كان وضعها فيها لتفوية رصيف .

قال بطرس : إن محرر جريدة السريستى^(٣٥١) حضر ، ويريد أن يؤذن له باصدار جريدة في مصر ، وأن الحكومة العثمانية تعارض في ذلك ! قلت : إنها لم تكن تعارض في مثل هذا الأمر حتى في زمن عبد الحميد ! فقال الجناب العالى : ولكن عندنا الآن قانون المطبوعات ، وقد زادت به مسئوليتنا عن ذى قبل . قلت : كذلك ! وأعجبت بهذا الجواب !

ثم أشار إلى امتعاض الحكومة العثمانية من النظر للحضور في وليمة « المؤيد » ، واستخف بهم فيها .

[ص ٦٧٠]

وجرى ذكر ما كتبه اللواء عنها جاء في الكتاب الذي وضعه مستر سكوت ، المدرس بمدرسة الحقوق ، في الامتيازات الأجنبية ، بمناسبة ما كتبته عنه جريدة اللواء الصادرة أمس من كونه اشتمل على ما يمس بالدين ، ويجرح خواطر الوطنيين . فقال الخديوى : ابحث^(٣٥٢) عن هذه المسألة مع التأني والسكنى ثم ارفع الأمر إلى ، واحترس ، لأنهم يترسمون خطواتك . قال ذلك أثناء الموكب ، ثم كرره بعد العودة ، وعند الانصراف من عابدين .

[ص ٦٦٩]

وعرض عليه بطرس مضمون مقالة اللواء – التي نشرها في اليوم

(٣٥١) هكذا تقرأ .

(٣٥٢) الكلام موجه إلى سعد زغلول .

السابق – عن قنال السويس ، وعما ورد فيها من أن بطرس اتفق مع غورست ، على أن الأخير يحمل الخديوي على أن يُقْهِر بطرس بفتح مسألة القناة وقبول مشروعها . فلم يلتفت الخديوي لذلك . واعتراض الخديوي لرؤوف باشا على تصرفات حكومته^(٣٥٣) .

عارض ماهر باشا في تعين خالد الفوال ، وعرض بدلله دلبرغلو^(٣٥٤) ، أو كالدينى ، أو [ص ٦٧١] طلعت ، أو زبور . وطعن في خالد طعناً شديداً ، رغباً عنها أبداه الخديوى من الميل إليه ، والإصرار على تعينه .

ولذلك امنأ الخديوى^(٣٥٥) منه غيظاً ، واستدعى بطرس وسعيد ورشدى إليه ، وأظهر استياءه من معارضته ماهر ، وأعلنهم أنه لا يمكنه أن يبقيه في الأوقاف ، وأن لا بد من رفته . وعنف رشدى تعنيفاً شديداً على الكيفية التي كتب بها الخطاب الذى عرض فيه تعين خالد الفوال ، إذ قال فيه : إن اللجنة اختارت لأنها سمعت عنه ثناء جيلاً من سعيد باشا ناظر الداخلية – تُؤْهِم بذلك أنها لا تعرفه ، وأن اختيارها له كان بناء على هذه الشهادة !

ورأيت سعيد مهتما كل الاهتمام بهذه المسألة ، فجلسنا نتداول فيها لغاية الساعة أربعة بعد نصف الليل . وكان أباًظة باشا حاضراً ، وهو من أنصار ماهر ويريد مساعدته ، ولكن يسلك في مساعدته طريق التظاهر بالخوف على الخديوى من تعضيد غورست ماهر ! وفي الساعة الأخيرة ، أبديت لها الفكرة الآتية : وهى أن اللجنة التي كُلّفت بتنظيم قلم قضايا ، مؤلفة من رؤساء رجال القضاء ،

(٣٥٣) أي : الحكومة العثمانية .

(٣٥٤) دلبرغلو هو القاضى الذى رأس محكمة الجنایات الذى حاكمت ابراهيم الورданى قاتل بطرس غالى باشا .

(٣٥٥) أضافنا « الخديوى » لبداية فقرة جديدة .

الذين يجب أن يعرفوا أحوال كل منهم ودرجة كفاءته . وأن خالد الفوال كان من رجال النيابة ، ثم صار من رجال المحاماة . فالذين انتخبوه هم أعرف به من غيرهم . والاصناع لمعارضة ماهر باشا تحط من كرامتهم ، ولا يمكن تأويلها بغير ضعف الثقة فيهم . فالأحسن أن تظهر اللجنة بهذه المعارضة ، حتى ينحصر الأمر بين اللجنة وبين ماهر ، ويبقى الخديوي فوق الكل .

واستدعينا رشدي في الصباح ، فتباطأ كثيراً ، ولم يحضر إلا قبيل الظهر . وخطبناه في المسألة ، فتردد كثيراً ، وأراد أن يتخلص منها ، غير أن شدّدت في الكلام معه . وأخيراً رضى أن يكتب خطاباً لشفيق بذلك المعنى ، فكتبه بالفرنساوية ، وكتبت غيره بالعربية . ولكنه أبي إلا أن يكون بالفرنسوية ، حتى يطلع غورست عليه ! وكنا – عندما نحرجه – يقول : إن خالد الفوال غير أهل لهذا المركز ! فكنت أجاويه بأنك لا تعرف القاضي البلجيكي ، الذي تعرضت تعينه ببدل ويلمور ، وتحملت العار الذي يلحق بأبناء وطنك من هذا التعيين ، في سبيل ارضاء المحتلين . والآن لا ت يريد أن تُرضي خديويك بتحمل مسؤولية انتخاب شخص لم يقم دليلاً على سوء سمعته ! .

فقال : إنكم لا تعرفون الجزئيات ! – ويريد بذلك أن هذه المسألة أسراراً – فطلبت منه بشدة أن ييديها لنا ، فلم يدها . وقال : إن التفصيات هي عبارة عن كون خالد لم يكن هو الرجل الصالح لهذه الوظيفة . وأصر على كتابة الجواب بالفرنساوية ، وأن^(٣٥٦) يعرضه على الخديوي أولاً ، حتى إذا استحسنه أمضاه . فاستهجننا هذه الخطوة .

(٣٥٦) في الأصل : « وأنه » .

[ص ٦٧٢]

وأخيراً توجه به - مع سعيد - بعد الظهر ، ثم أخباراً بأن الخديوي إرناح إليه ، وتأسف منه بطرس . والمسألة لا تزال معلقة .

٤ ديسمبر سنة ٩٠٩

أطلعني مغربي على عريضة مكتوبة من طبيب استبالية طنطا إلى مصلحة الصحة ، بتاريخ (٣٥٧) أغسطس سنة ٩٠٩ ، برغبته أن يكون ضمن إرسالية الطب ، ولم ترسلها الصحة إلى الداخلية إلا في ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، ولم تَرِدْ على نظارة المعارف إلا اليوم !

انعقد الاحتفال بتوزيع إعانة الكتاتيب ، ولم يحضره إلا القليل من المدعوبين . ولم أجده في نفسي رغبة في الكلام ، فلم أتكلم خلافاً لما جرت به العادة . ثم تكلمت - عقب الانصراف من هذا الاحتفال - مع ماهر (٣٥٨) في أن يكف عن المعارضة في تعيين خالد (٣٥٩) خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأصر على رأيه !

يوم الأحد ٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

اجتمعت بسعيد عند بطرس في الخارجية . فقال الأول إنه كان عند الخديوى بالقبة ، وفهم أن الغرض من هذه المقابلة (٣٦٠) مسألة القنال - إذ يظهر أن المستشار المالى حضر أمراً فيها ، والجناب العالى يريد أن النظار يدرسوه - بصفة غير رسمية وسرية - ويتفاهموا فيه . فإذا وجدوه صالحًا قبلوه ، وإلا رفضوه . قلت : إذن صدق اللواء فيما قال من أنه يراد إكراهاً بواسطة الخديوى على قبول المشروع المذكور !

(٣٥٧) بياض في الأصل .

(٣٥٨) من مقابلة الخديوى لسعيد باشا .

ثم عرض سعيد تنقلات في المديرين . وما عرضه تعين محمد صالح مديراً من الدرجة الثانية ، فاعتراض بطرس بسيرته في قضيته مع حافظ رئيس محكمة قنا . وأخيراً سلم .

أخبرني سعيد بأن الخديوي أبدى تأسفه من عدم إنهاء مسألة معاشات النظار ، ونسب السبب فيها لتوقف بطرس ، وقال^(٣٦١) : وقد أصبحت الآن معقدة بسبب مسألة الفنال .

ثم قال إن الخديوي^(٣٦٢) تكلم معه في آن^(٣٦٣) خالفت نصيحته – التي أبدتها له بواسطة الشيخ شاكر عند تعيني في المعارف – من عدم الاشتغال بمدرسة القضاة^(٣٦٤) . وأنه متأسف على ما مضى

(٣٦١) في الأصل : « قال » .

(٣٦٢) في الأصل : « وأنه » ، وقد عدلناها إلى : « ثم قال إن الخديوي » – لبداية فقرة جديدة .

(٣٦٣) أي : سعد زغلول .

(٣٦٤) يقصد : مدرسة القضاء الشرعى . أنظر كشاف الجزء الثاني من المذكرات لتبني مسألة مدرسة القضاء الشرعى ، خصوصاً حاشيتنا رقم (٢٣٨) في صفحة ٢٥٢ من الجزء الأول .

والعلومة التي تقدمها هذه اليومية من المذكرات جديدة ، فمن المعروف أن سعد زغلول أنشأ مدرسة القضاء الشرعى على الرغم من معارضة الخديوى عباس ، ولكن هذه المعلومة التي يرويها سعد زغلول تفيد أنه كان يعتقد أنها فكرة الخديوى . وأن الشيخ على يوسف هو الذي أوحى إليه بذلك !

على أن هذه الحقيقة الجديدة لا تنفي أن سعد زغلول مضى قدماً في تنفيذ الفكرة بعد ما تبين معارضته الخديوى لها ، ولم ينكص على عقبيه ! ومعنى ذلك أن الأساس في تنفيذ الفكرة هو اقتناع سعد زغلول بصالحيتها لإصلاح المحاكم الشرعية ، وليس لأنها فكرة الخديوى أو غيره ، وسواء وافق عليها الخديوى أو اعتراض عليها .

من الخلاف بیننا . فأکدت له بأن هذه النصيحة لم تصلني . وأن مدرسة القضاء لم أفتکر فيها إلا بعد ذلك ، والذى أفتکر ذهني إليها هو الشيخ علی يوسف علی أنها فكرة من الخديوى ! وفوق هذا الأساس بنيت ! ولا يعلم إلا الله إلى الآن سبب هذا الانقلاب !

احتفل بالليلة السنوية للجمعية الخيرية الإسلامية^(٣٦٥) ، وحضر

(٣٦٥) نشأت الجمعية الخيرية الإسلامية في سبتمبر ١٨٩٢ ، وتعتبر أول عمل اجتماعي في مصر أنشأه الأحسان بين كبار المالك بضرورة تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية ومساعدة ذوي الحاجة . وكان الخديوى عباس حلمى قد دعا في ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ إلى إقامة حفل خيري يختص دخله للفقراء المسلمين . وقد اتفقت اللجنة التي أعدت لهذا الحفل على مد نطاق دعوتها بتأليف جمعية استقر الرأى على تسميتها باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » .

وقد صدرت لائحة تنظم أوجه نشاط الجمعية قدمها سعد زغلول أفندي ، وحددت المادة الثانية الغرض من تأسيسها وهو مساعدة الفقراء المسلمين المصريين والاعانة على تربيتهم ، وحضرت الكلام في الموضوعات السياسية أو مناقشة الموضوعات الدينية . وجعل مقرها القاهرة تحت رعاية الخديوى عباس حلمى . وفي أول نوفمبر ١٨٩٢ أقرت اللجنة هذه اللائحة الأساسية .

وكان من أعضائها أحمد السيوسي باشا وأحمد حشمت وسعد زغلول أفندي والشيخ محمد عبده وحسن بك عاصم ويوسف بك صديق وابراهيم باشا رشدى (الذى رئيس الجمعية) . وقد انهالت على الجمعية التبرعات من الأعيان . وفي عام ١٨٩٣ وافق مجلس الادارة على مشروع تقديم به سعد زغلول أفندي والشيخ محمد عبده وفتحى زغلول وابراهيم الهملاوى بفتح فروع للجمعية في المديريات والبنادق والماراكز . وتزايد شأن الجمعية ومشروعاتها مع تزايد التبرعات والأوقاف التي أوقفت = عليها

الخديوي تشخيص رواية (٣٦٦) في الأوبرا الخديوية . وكان هناك البرنس حسين ، رئيس الجمعية ، والنظار جيئاً إلا حشمت .

ومما هو جدير بالذكر من حوادثها ، [ص ٦٧٣] ماورد على لسان بعض المُشخصين من أن الرتب والنياشين وألقاب الشرف أصبحت تباع بيع السلع ! و كنت عند القاء هذا الكلام ملتفتاً إلى المُشخصين ، ولم أرد أن ألتقط لوجه الخديوي ، مع شلة رغبي في معرفة تأثير ذلك عليه ! ولكنني التفت بعد برهة ، فوجدت وجهه مختناً .

وأكمل سعيد - الذي كان يواجهه - بأن هذه الجملة استفزته وأحرجته كثيراً ، حتى كان يجهد في كتمان تأثيرها عليه . وكان البرنس حسين يتقدّم التشخيص هو ويطرس . أما الخديوي فإنه كان يقول : إنها خطوة نحو التقدم لا بأس بها !

والحق أن التشخيص كان مملوءاً (٣٦٧) بالتكلف ، خلوا من

= وفي ٧ نوفمبر ١٩٠٠ انتقل الاشراف على الجمعية الى يد الشيخ محمد عبله ، الذي تولى رئاستها حتى وفاته في عام ١٩٠٥ .

واستمرت هذه الجمعية حتى قيام ثورة يوليو ، وكان من أهم مشروعاتها مستشفى الجمعية بالعجبوزة ، الذي استولت عليه القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استولت عليه ثورة يوليو بعد قيامها ، فالمستشفى بذلك إلى الحكومة .

(أنظر : د. حلمي أحمد شلبي : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعي في مصر ، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الاسلامية

١٨٩٢ - ١٩٥٢ - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٦ سنة ١٩٨٨ .

(٣٦٦) كلمة غير مقرودة .

(٣٦٧) في الأصل : « مملوء » .

الحركات والاشارات التي تمثل الطبيعة ، وكان المشخصون يشبهون صوراً جامدة يصدر عنها أصوات من غير روح ولا علامة للحياة . وكانت متألماً من حضوره . ولحسن الحظ لم نستمر لآخر الرواية .

٩٠٩ يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة

أخبرني بطرس باشا بأنه تكلم مع دنلوب في خطته عموماً ، وخصوصاً في مسألة ماهية كيتنج . وأنه وجده غير مفهوم . واستغرب من كونه أستطيع فهم ما يبديه ! قال : وقد انتهى بأن أكد الوعد بأنه يسير معى كما ينبغي . قلت : أفلح إن صدق ! ولا أظنه يفعل ، لأن ذلك مناف لأموريته بالمعرف !

وفي أثناء ذلك قيل أنه بالباب – وكان سعيد باشا ناظر الداخلية . حاضراً – فدخل ، وعرض على بطرس أسماء أعضاء اللجنة العلمية التي قررت كتاب سكوت ، وذكر من أسماء لجنة مدرسة الحقوق « قمحة » . وقال : إن مغربي وعاطف يعرفان الانجليزية جيداً .

قلت : إن أعضاء اللجنة العلمية الإدارية لا يقرعون الكتب التي يقررونها ، وقمة لا يعرف اللغة الانجليزية ، ومستر هيل هو الذي عرض الكتاب واقتراح تقريره . وربما كان فيه شيء من الحقائق ، غير أنه ما لا شك فيه أنه يلقى العداوة والبغضاء بين المسلمين وغيرهم . ولو كنت غير مسلم واطلعت عليه لوجدت في نفسي كراهة شديدة للمسلمين .

قال بطرس : الأحسن أن اللجنة العلمية التي قررته ، تقرر إبطاله ! فبعث دنلوب وأصفر لونه ، وقال : ولكن ربما يقال إن الإبطال نتيجة كلام « اللواء » . قال بطرس : هذا لا يلتفت إليه ، واللازم أن تقرر اللجنة بإبطاله . فلم يزد دنلوب إلا أصفراراً . ولم يجد مني

معارضة لهذا الرأي ، فما مثل صاغراً ، ثم انصرف والاضطراب يشمله .

فقلت لبطرس : إن هذا القرار سرق ، وقد فعلت ما ينبغي أن يفعل .

[ص ٦٧٤]

قلت لبطرس : إن إجمال الميزانية عرض علينا في مجلس النظار ، قبل انعقاده بأقل من أربع وعشرين ساعة ! والتزمنا أن نصدق عليه من غير أن نبحث فيه ! والأدهى من ذلك أن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، ولم تر المالية — حتى من المليافة — أن توزع علينا نسخاً منها ! ولم نرها إلا في أيدي أعضاء مجلس شوري القوانين !

على أنها ربما تشتمل على أحکام تخالف أحکام القانون المالي ، أو غيره من القوانين ، فلا بد من بحث موضوعاتها بحثاً خاصاً ، قبل عرضها على مجلس الشورى ، حتى يصح أن يقال عنها إنها مشروع الحكومة .

قال : إنني تكلمت في هذا المعنى كثيراً ! قلت : والنتيجة ؟ قال : إن ذلك يكون في السنة الآتية ، وسوف تحصل مناقشة في الميزانية ، ولا يمكنني أن أحضرها — لغياب الخديوي — ولا ينبغي أن يترك الأمر في الدفاع عنها لحشمت . فلاريد أن نقرأها جميعاً قبل تلك الجلسة ، وتحضروها حتى تتكلموا جميعاً فيها . فلم أقل شيئاً في هذا الموضوع وانصرفنا .

يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩

تكلمت مع دنلوب في كتاب سكوت . وقال : الطريقة القانونية

هي أن يؤخذ فيه رأى مجلس ادارة المدرسة . قلت : سأراجع بطرس باشا في ذلك . ثم قال إنه فهم من بطرس باشا أن غير راض عنه ! قلت : نعم ، والسبب في ذلك أنك تسعى - خفية - في تعضيد كيتنج ، من كون أن هناك خلافاً بيني وبينه في غاية الأهمية .

فأخذ يقص على قصة طويلة عريضة ، حاصل ما أمكنني أن أفهمه منها ، أن المستشار المالي هو الذي سعى في فسم تعويض كيتنج على ماهيته ، وأنه هو أبى أن يحصل ذلك بغير رضائى ، وأنه كتب لشبيه ذلك الخطاب بتکليف من المستشار المالي .

ففندت له كلامه وجهاً وجهاً ، وقلت : إن تأكيداتك تخالف الأعمال التي صدرت منك ، اذ لا يمكنك بحال من الأحوال أن ترجع إلى سبب صحيح ، الخطة التي سرت عليها في هذه المسألة ، ولا أن تقنعني بصوابها . فالأولى أن ترك الماضي بما فيه ، ونعتمد على المستقبل . وإن أصرح لك - كما صرحت لغورست وبطرس باشا ، وأصرح به للخديوى عند الاقتضاء - أنه يستحيل السير في المستقبل كالسير في الماضي ، لأنه لا يمكن أن يوجد رئيسان في مصلحة ، يشتغل الواحد منها - سرا - في معاكسة ما يفعله الآخر جهراً ! .

فقال : إن أحتاج على كلمة « سرا » . قلت : احتاج كيف شئت ، فلا يغير احتجاجك من الحقيقة شيئاً . لأنك تأمت بطرس باشا من كون شبيه أطلعني على هذا الخطاب ، وخطأته في اظهاره ، [ص ٦٧٥] ولأنك لم تخبرنى بتلك المساعى التي كنت تبذلها في معاكسة^(٣٦٨) رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى .

(٣٦٨) هكذا في الأصل . وواضح أنه كان يريد أن يكتبها : « تعضيد » - أو كان يقصد أن يكتب : « معاكسة » بتعضيد رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى .

قال : إن أعدك بآن أسير في المستقبل كما تريده . قلت : إن
أسجل عليك ذلك الآن ، وأتعشم أن تؤيد أعمالك أقوالك .

ثم انتقل الكلام إلى كيتيج ، فقلت : إنه ، وجراهم ، من أشد
المصرين تعصبا ضد المصريين ، لأنهما يعملان جهدهما في سد طريق
التعلم عليهم . ومن مصائب الزمان أن يُعهد إليهما بتسهيل مشروع
يَوْدَان من صميم فؤادهما أن لا ينجح ، ويفلدو منها كل يوم برهان
جديد على رغبتهما في احباطه !

ثم سخرت بالشروط التي وضعها للرسالية واحدا فواحدا ، ثم
قلت : هذه شروط معناها أنه يستحيل على المصريين أن يتكونوا ليكونوا
معلمين في مدرسة الطب ! وإذا استمرا على هذه الخطة ، فأنحسن
طريقة أسير فيها ، هي أن أعلن أبناء وطنى بأن يجتهدوا في الحصول من
مدارس إنجلترا على شهادات مثل الشهادات التي بيد المدرسین من
الأجانب بمدرسة الطب ، ويوجب هذه الشهادات تعينهم النظارة في
وظائف التدريس بالمدرسة المذكورة ! وإذا سئلت عن هذه المدرسة ، في
كل ما قيده القانون ، أعلن على رؤوس الأشهاد أن غير مسؤول
عنها ، لأن لا أقبل أن يكون العمل لغيري ، والمسؤولية على

قال : ولكن كيتيج يقول ويصرح بأن مقاصده حسنة ! قلت :
هذا أمر طبيعي ، والعبرة بالأعمال لا بالأقوال ! قال : سأأخذ الوسائل
اللازمة بشأنه .

ثم انتقل الكلام إلى هيل ، وخروجه - في التقرير الأول - عن
حد اللياقة . فقلت : (٣٧٠) ذلك جزء ما فعلته من تأييد هيل في
مركزه ، والاجتهد في نسبة الاحسان إليه والاساءة له : ولكن سوف

(٣٧٠) في الأصل : « قلت » .

يرى عاقبة نكره ! فقال : إن لم أطلع على ذلك التقرير ! قلت : إننى معتقد أنه كتب باشتراكك وباشارتكم ! كما اشتركت في جميع أعمال كيتنج ! فأخذ يتبرأ ، وهو يصر تارة ويبيض أخرى ، ثم كرر الوعد بأنه يسير على الصراط المستقيم ، وانصرف .

ثم أخبرت بطرس بحاصل ما جرى . فوافق عليه .

يوم الأربع ٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

عرض دنلوب على أن اللجنة العلمية تقرر إلغاء كتاب سكوت ، بمناسبة نظرها فيها قراره مجلس إدارة مدرسة الحقوق بخصوص الكتب التي تلغى في السنة القابلة ، والتي تقرر . فوافقته على ذلك . وقررت هذا الأمر فعلا اللجنة في الجلسة التي عقدتها [ص ٦٧٦] آخر النهار ، ولكنها لم تبديساها للالقاء ، هربا من تحسيس الخطأ عليها .

تكلم معى ولز فيها ينبعى عمله مع تلامذة المهنـسخـانـة فى سنـة ١٩١٢ ، لأن التعليم يكون قد تم فى جميع سنـوات الـدرـاسـة الثـانـويـة (٣٧٠) بالـلـغـةـ العـرـبـيـةـ ، والـتـعـلـيمـ بهـذـهـ اللـغـةـ فى مـدـرـسـةـ المـهـنـسـخـانـةـ — بالـسـبـبـ لـلـمـوـادـ الـرـيـاضـيـةـ — صـعـبـ ، لـارـتـبـاطـ هـذـهـ المـوـادـ بـغـيـرـهـاـ مـاـ يـدـرـسـ بـالـلـغـةـ الـانـجـليـزـيـةـ ، وـلـعـدـ وـجـودـ الأـكـفـاءـ مـنـ المـدـرـسـينـ الـوطـنـيـنـ .

قلت : إنه يظهر أنه لا دخل للغة التعليم في ارتباط العلوم الرياضية بغيرها ، لأن هذه العلوم علوم حقيقة ، لا تختلف حقائقها باختلاف اللغة التي تدل عليها . فالرياضي رياضي سواء تعلم بالعربية أو الانجليزية أو غيرها . وأما الأمر الآخر فسيأتيـنا في ذلك الوقت بعض تلامذة الـاـرسـالـيـةـ ، مثل عبد المجيد عمر ، والـسـيـدـ فـهـىـ .

(٣٧٠) مـ فـيـ الأـصـلـ : السـنـوـيـةـ .

ويمكنك أن تختار من التلامذة ، الذين يدرسون الآن في أوروبا ، من يستمرون على دراستها زمناً أطول ، ليتكملاً فيها . فوافق على ذلك ، وقال : إن سأفتكر في هذا المشروع .

يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩

أعلمى المستشار بما قررته اللجنة العلمية في شأن كتاب سكت ، وحاول كثيراً في تسبيب القرار ، ادِّعَ لم يكن^(٣٧١) يريد تسبيبه . فأقنعته بوجوب ذلك . ولكونه لا يريد أن يثبت بالتسبيب علة الغاء الكتاب ، لم يرد أن يتضمن القرار بالالغاء سحب الكتاب ، لأن في سحبه تعينا للسبب ، ووعد بأن يبحث عن سبب مناسب .

ثم تكلمت مع بطرس والخدیوی في شأن اعلان هذا القرار بالجرائد . فرأيا أن يكتفى الحال بما تذكره^(٣٧٢) الجرائد من نفسها عندما يشرع في لم الكتاب من أيدي الطلبة .

توجهت مع سعيد إلى الخديوی في القبة ، فقصصت عليه ما رأاه بطرس في مسألة دنلوب ، وفي مسألة الكتاب . فأبدى تأسفه من وجود موظف بمدرسة الحقوق ، يُلقى على تلامذتها تلك التعاليم المفسدة لدينهم وافكارهم . وقال : آتني^(٣٧٣) بهذا الكتاب حتى أستلفت الأنظار في لندرة اليه .

ثم تكلم في مسألة مصطفى ماهر ، وأخبره سعيد بأنه كان قابل

(٣٧١) في الأصل : « ولم » . والمعنى أن المستشار حاول كثيراً اقناع سعد زغلول بعدم تسبيب القرار .

(٣٧٢) في الأصل : « يذكره » .

(٣٧٣) في الأصل : آتني .

بطرس ، ويظهر أنه هو الذي أشار عليه أن يقول للجناب العالى كل ما عنده .

ثم حصل الكلام في الحزب الوطنى ، وعلاقته بساطاً ببول ، واستغاله بدس الدسائس هناك — فأعلن أنه لا يمكن أن يرضى عنه مع استمراره على تلك الخطة .

وتكلم في مسألة [ص ٦٧٧] شركة الملاحمات ، وأبدى رغبته في نهواها على وجه ينفع الشركة ولا يضر بالأمالى : فقلت : إن خالد الفوال يمكنه أن يكون نافعاً في استرضاء هؤلاء .

وعرَضْنَا عليه ما افتكرناه في اقامة تذكار لحج الخديوى عند عودته — بدل الزينات التي يريد الأهالى القيام بها — من بناء ملجاً للحجاج في السويس واسكتندرية ، يكون كتكية لفقراءهم يأولون إليها عند سفرهم وعودتهم ، ويكون هناك موظفون يسهّلون على الحجاج السفر ، أشبه بموظفي « كوك »^(٣٧٤) — فاستحسن ذلك نوعاً ، وأبدى ميله أن يساعد الملاجأ العباسى أيضاً حتى يتم الدور الأول .

ثم تكلم في مسألة قنال السويس ، وقال : إن هناك مشروع يضمن للحكومة عشرين في المائة من الإيراد منها نقص ، ونصفه اذا بلغ مائة مليون وعشرة فأكثر ، فإذا زاد عن حسين مليوناً ، وكانت هذه الزيادة أكثر من عشرين في المائة ، كانت للحكومة . وإنه يظهر له أن هذا المشروع أحسن من الأول . ويرغب أن ندرسه ، وأن نتكلم بطرس باشا فيه . وبعد بحثه نقرر ما نراه من رفضه أو قبوله . ثم قال إنه سيتكلم هو فيه غداً مع بطرس باشا . ثم كرر وصييته بالاعتدال ، ويأن

(٣٧٤) يقصد شركة كوك للنقل والسياحة ، وهي شركة انجليزية أسسها توماس كوك (١٨٠٨ - ١٨٩٢) وبدأت رحلاتها في إنجلترا عام ١٨٤١ ، وفي القارة الأوروبية ١٨٥٥ .

لا أجعل للإنجليز حجة علىَ ، وأن أعمل دائمًا علىَ كسر أنوفهم باللين والثأر . وانصرنا .

ولكنني أحسست بانقباض في صدرى بالنسبة لمسألة الملاحات والقنال ، وقلت لسعيد : ما أصعب مركبنا ! لا نكاد نخلص من صعوبة حتى نكاد نقع في أخرى ! فقال إنه لا ينبغي أن يبحث — في معاشرة الملوك — عن سلامه الذم ! فقلت : لو كان الأمر من الجزيئات لسهل احتماله ، ولكنها كليات ، وضررها شامل ! فتاوينا ، وانقطع الحديث بالتأوه .

وما حصل الكلام عليه مسألة سيفوه . وكان من بين المحكوم عليهم رجل حُكم عليه بالأشغال الشاقة سنة ، وأشار الخديوى بتعديه بالسجن .

يوم الجمعة ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

قدمت كتاب سكوت للجناب العالى ، فقال إن كثيراً من العلماء كانوا عنده ، وتكلموا معه في شأن إبطال تدریسه ، فأخبرهم بأنه تقرر ذلك . قال : وعند ذلك وثبت القاضى ، وقال : وماذا جرى مؤلفه ؟ لم يُرِفْت لغاية الآن ؟ قال : وقد تكلمت مع مستر جراهام في شأنه ، وقلت له : إن ناظر المعارف ورئيس النظار متفقان على رداعته ، وكلفا دنلوب بسجنه . فقال له : إن لم أعلم بذلك ، وسأبحث في المسألة . وأشار إليه الخديوى بعدم استحسانه لخطة المؤلف .

[٦٧٩]

أعاد الكلام^(٣٧٥) في مسألة القنال ، بأن الكونت دي سريون

^(٣٧٥) في الأصل : «أعاد القنال» — وهي زلة قلم .

سيعود في ١٥ الجاري بالمشروع الذي كلمتكم عنه أمس . وسألني (٣٧٦) : وماذا رأيت فيه ؟ قلت : إن لم أبحثه جيدا . قال : أليس هو أفيد من الأول ؟ قلت : يمكن ! ولكن العبرة بالتفاصيل . قال : إن أريد أن نعدل فيه شيئا ، وأنتم تعدلون فيه آخر ، والجمعية العمومية كذلك . غير أن أقول لك شيئاً بيننا ، هو أن بطرس يريد أن يستبدل بالشئ نفسه ! قلت : إننا لا نبتغي نسبة شيء إلى إلينا . ونود أن يكون ما يحصل من التعديل النافع منسوباً كلـه لسموكم . ثم انصرفت .

ولم أفهم من هذا الكلام إلا شيئاً واحداً ، وهو أنه (٣٧٧) متفق – طوعاً أو كرها – على مسألة القنال . وإن صبح حذري تكون المسألة مدبرة بينه وبين بطرس ، ليخدعنـا أو يؤثـر علينا – كما قال اللواء . ولو كان هذا الظن صحيحاً لكانـت سياسة الوفاق شؤـماً عظيـماً علىـ البلاد ، وصارـ من الواجبـ علىـ كلـ ذـي ذـمةـ أنـ يتـنحـىـ عنـ الأـعـمالـ .

السبت ١١ ديسمبر سنة ٩٠٩

حضر المستشار بمنزلـيـ فيـ نحوـ السـاعةـ العـاشرـةـ ، وـعـرـضـ عـلـىـ وـرـقـةـ تـضـمـنـتـ السـبـبـ الـذـيـ حـداـ بـالـلـجـنةـ الـادـارـيـةـ إـلـىـ تـقـرـيرـ إـلـغـاءـ كـتـابـ سـكـوتـ .ـ وهوـ يـشـتـملـ عـلـىـ بـعـضـ نـصـوصـ ،ـ مـنـ شـائـهاـ تـحـريكـ الـبغـضـاءـ فـيـ نـفـوسـ الـعـانـصـرـ الـمـخـلـفـةـ الـمـكـوـنـةـ لـلـأـمـةـ الـمـصـرـيـةـ .ـ قـالـ :ـ وـقـدـ أـبـدـىـ الـأـعـضـاءـ هـذـاـ السـبـبـ بـعـدـ أـنـ دـعـوـتـهـ لـلـتـفـكـرـ فـيـ بـحـرـيـةـ تـامـةـ .ـ فـاسـتـحـسـتـهـ .ـ كـمـ اـسـتـحـسـنـهـ بـطـرـسـ وـالـخـديـوـيـ .ـ

[ص ٦٧٨]

جرت تـشـرـيفـاتـ الـودـاعـ لـلـحجـ .ـ وـتـكـلمـ فـيـ أـثـنـائـهـ – بـطـرـسـ مـعـ

(٣٧٦) أضافنا : « وسائلني » ل تستقيم العبارة . (٣٧٧) أي : الخديوي .

الخديوى ، في موضوع طلبات تقدمت إليه بخصوص إنشاء نظارة للزراعة ، وفرع للجمعية الزراعية بمدينة اسكندرية .

[ص ٦٧٩]

عرض على المستشار عريضة ، مقدمة إلى شل من بعض تلامذة السنة الرابعة ، يطلبون بها كتابا دراسية — ومنها كتاب سكوت ! — وهي مؤرخة ٣٠ نوفمبر . قلت : وماقصد من اطلاعى على هذه العريضة ؟ قال : للعلم برغبة التلامذة في الكتاب ! قلت : وهل الطالبون كانوا اطلعوا على هذا الكتاب ، حتى يعد طلبهم له دلالة على الرغبة فيه ؟ قال : لا أدرى ! قلت : هل سبق أن صُرف هذا الكتاب لهم ؟ قال : لا ! قلت : إذن لا يمكننا أن نحصل طلبهم له على رغبتهم فيه بعد العلم بما اشتمل عليه ، بل يحتمل أن يكونوا طلبوه لأنهم سمعوا بنفعه ، أو ليطلعوا على ما جاء فيه مخالفًا لدينهم وعقائدهم . على أنه — كيما كان الحال — فلا تتخذ الطلبة قدوة لنا في اختيار الكتب التي يليق توزيعها عليهم .

فبهرت ! [ص ٦٨٠] وردد بعض كلمات غير مفهومات ! قال : إن بويد كاربنتر مخالف لالغا مثل هذا الكتاب ، وحجته في ذلك — من وجهة التربية — أنه ينبغي أن يطلع طلاب العلم في المدارس العالية على آراء المخالفين ، حتى تتوارد أفهامهم ، وتتسع معلوماتهم .

قلت : لو أن هذا الكتاب مشتمل على الآراء المختلفة في المسألة الواحدة ، جاز أن يباح للتلامذة استعماله ، ولكنه^(٣٧٨) يبدى رأيا واحدا ، هو الرأى الطاعن في الدين ، والجargo لاحساس المسلمين ، ويؤيده بكل البراهين ! ثم هو ينصح الأجانب بأن لا يفترطوا في

(٣٧٨) في الأصل : « ولكن » .

امتيازاتهم ، لكن لا يهضم المسلمون حقوقهم إطاعة لأوامر دينهم ! هل يرضى بويد كاربنتر بكتاب يطعن على الدين المسيحي ، ويكشف عن سوءات المحتلين ، ويبث في أذهان التلامذة كرههم ، وينفع في قلوبهم روح العداوة لهم ؟ إن هذا إلا سخافة يراد ترويجها باسم علم التربية ! فعلينا — نحن الرؤساء — أن لا نحفل^(٣٧٩) ب مثل هذه السخافات ، وأن نضرب بها عرض الحائط .

قال : إنني قلت له مثل ذلك ، كما قلت لكروفوت ، الذي هو مصمم — إلى الآن — على استحسان الكتاب الذي توزع على مدرسة المعلمين الخديوية وأمرتم بابطال استعماله لاشتماله على ما يخالف الدين الإسلامي .

قلت : عجبا لكروفوت ، لأنه قدم إلى — من بضعة أشهر — تقريرا ذهب فيه إلى عدم تدريس علم الأخلاق في المدارس ، بحججة كونه مخالف للدين ! فكيف ساغ له أن يحيي استعمال كتاب فيه طعن في الدين ؟ إن هذا التناقض من شأنه أن يضعف الثقة بأراء مثل هؤلاء الرجال .

ثم حصل الكلام في إبطال تقرير الكتب الدراسية للمدارس العالية ، تخلصا من المسؤولية من جهة ، وإطلاقا حرية الانتخاب والبيع والشراء من جهة أخرى . قال إنه فاتح في هذه المسألة هيل وكينج وكاربنتر ، فاتفق كل منهما على عدم استحسان هذا الرأى ، لأن النظارة لا تخلص من المسؤولية مادام الأستاذة يرشدون إلى الكتب التي ينبغي اختيارها .

قلت : إن طلبة العلم في المدارس العالية يُبلغُ راشدون ، يعرفون النفع والضر — فاطلاق [ص ٦٨١] الخيار لهم لا ضرر فيه . وعلى

(٣٧٩) في الأصل : « نحفل » .

فرض أن أستاذًا لم يحسن إرشادهم ، فان النظارة لا شيء عليها ، لأنهم لا يشترون الكتاب دفعة واحدة ، ولأنهم اذا وجدوا فيه ما يجرحهم نبذوه . ثم إن في ترك الخيار لهم حملاً للمؤلفين على استعمال الدقة في تأليفهم ، والحرص على أن لا يأتوا بما من شأنه جرح الخواطر وتكميل النفوس . ولذلك فإن أرى — ما رأيته منذ سنتين — من ترك الطلبة أحرازاً في اختيار الكتب الدراسية بالمدارس العالية . فقال : إن المسألة دقيقة في ذاتها ، وسنوفيها حقها من البحث .

انتقل الكلام الى ما قررته اللجنة العلمية ، من التصديق على ما اقترحته نظارة المالية ، من ترتيب ستة (٣٨٠) جنيهات للتلامذة الذين يدخلون في الخدمة ، بعد نجاحهم في امتحان القسم الأول للشهادة الثانوية . وأخذ في تأييد هذا القرار ، بما تأكّدت معه أنه هو المحرك لنظارة المالية الى اقتراحه — اذ قال : إننا نقابل بالترحاب كل تساهل تبديه المالية في شأن المال ، وإن رفع هذه المرتبات ينفع تلامذتنا ، ويكفينا أن نلغى معه شهادة السقوط .

قلت : نرحب بتساهل المالية اذا لم يتربّ على هذا التساهل انحطاط في التعليم العام ، وصدق للتلامذة عن الاستمرار فيه . وبهمنا أن نسير مع رقى الأمة ، ونرفع طبقة الموظفين منها ، كلما تقدّمت في الحضارة والعمران . فعوض أن (٣٨١) نخرج لها حملة الشهادة الابتدائية ، أو الناجحين في امتحان القسم الأول — نخرج حملة الشهادة الثانوية ، فتفيدوها بخدماتهم من جهة ، وتفيدهم بترقية معلوماتهم من جهة أخرى . وإذا كتم قررتم شهادة الأهلية ملء (٣٨٢)

(٣٨٠) في الأصل : « ست » .

(٣٨١) أي : « فبدلاً من » ، أو « بدل أن » .

(٣٨٢) في الأصل : « ملأ » .

المدارس الثانوية ، التي كانت فارغة بسبب قلة التلامذة – فلا يحسن بنا أن نعيدها – على شكل آخر – وقد أصبحت مدارسنا تضيق عن قبول كل الراغبين في الدخول فيها .

قال : إن الاحصاء يدل على أنه لم يدخل في خدمة الحكومة من حملة الشهادة الأهلية الا نفر قليل .

قلت : لا ينبغي أن تتخذ من هذا الاحصاء حجة ، لأن شهادة الأهلية لم تكث الا سنة واحدة ثم الغيت . فمن يدرى – اذا كانت استمرت سنتين أو ثلاث – ما كانت عاقبتها بالنسبة للاستمرار في الدراسة ؟ على أنه عندنا كثير من الشهادات ، وما على المصالح الا أن تختار من تجده [ص ٦٨٣] أصلح لخدمتها من حملتها . ثم إن تقرير هذه المرتبات اليوم ، يكون فيه اعادة لشهادة الأهلية تحت صورة أخرى – كما أشرت اليه – وهو تخبط في التشريع لا ينبغي لنا أن نتعرض اليه . وان أعلم أن رفضى لهذا القرار لا يقابل بالاستحسان من الكثرين ، الذين يأخذون الأمور بظواهرها . ولذلك أرى أن يُرفع الفصل فيه لمجلس المعارف الأعلى ، حتى اذا أيد رأى اللجنة بعد أن يتبيّن تلك الأوجه ، خلوت من المسؤولية . واذا أيد رأى ، تحمل انتقاد الظاهريه^(٣٨٣) عنى .

تكلم المستشار أيضاً فيها طبته مديرية جرجا ، من أن نظارة المعارف تأخذ على عهدها ادارة مدرسة ، تزيد المديرية بناءها فيها بأموال جمعتها من الأهالي . وقد كنت حولت هذا الطلب على اللجنة العلمية الادارية ، فأجلته من جلسة لأخرى مرات عديدة ، لا لغرض آخر سوى البحث عن التماس عن رفض هذا الطلب .

(٣٨٣) يقصد « بالظاهرية » ، « السطحية » .

فقلت : الرأي عندي أن يقبل هذا الطلب ، لأنه لا يكلف المعرف إلا القليل من المال ، وفيه مساعدة لـ«أهالي على التعليم» ، وتشجيع لهم على تنوير أفكارهم بالمعرفة ، ودليل على حسن نية النظارة .

قال : فإذا انهدم المكان بعد تسليمه ؟ قلت : لا شيء علينا عند المدح . غاية ما يمكننا أن نشرطه ، أن تكون مصاريف الترميم بــ عند اقتضائه — عليهم لا علينا .

قال : ولكن هناك جهات أكثر سكان من جهة جرجا ، و حاجتها إلى المدرسة أشد ! قلت : إن فعل أهليها مثل ما ذكرهؤلاء ، تكون لهم مما مثل هذه المعاملة . ونضارة المعارف لا يسعها إلا أن تقبل هذا الطلب ، لأنه مضى عليها أكثر من عشرين سنة ولم تُردد في مدارسها الإبتدائية مدرسة واحدة ! وأكثر من ثلاثة أرباع الموجود منها تابع للمكاتب الأهلية وللأوقاف . على أن عدد سكان القطر ثمانينوا عظيمها حتى كاد يتضاعف ، فليس من الجائز أن تبقى المدارس على عددها الأول . وهذا نرى أن الأفيد والألزم قبول هذا الطلب .

وقد^(٣٨٤) قررته اللجنة العلمية الإدارية في آخر النهار .

١٢ ديسمبر سنة ٩٠٩ (الأحد)

سافرنا من مصر الساعة ٨ صباحاً مع الجناب العالى ، لتوصيله إلى السويس ، حيث يبحر إلى بلاد الحجاز . [ص ٦٨٢] ولم يكن بمحطة مصر إلا العلماء والتلليل جداً من الموظفين . وكان فيهم دنلوب ، ولكن لم يره الجناب العالى . [ص ٦٨٣] وقد كان النظار كلهم ، والبرنس فؤاد والبرنس^(٣٨٤) كمال الدين ، وعبد الحليم باشا

. (٣٨٤) أضيفت : « وقد ». (٣٨٤) أضافنا « البرنس » .

العاصم ، وبعض رجال المعية . وكانت^(٣٨٥) المحطات من مصر الى السويس مزينة ، والناس فيها زمرا يهتفون بالدعاء للمخديوى ، والنساء يزغرطون .

ووجهنا محطة السويس غاصة بأعضاء الجمعية [ص ٦٨٥] العمومية ، و مجلس شورى القوانين ، وكثير من وفود الأقاليم . وكان النظام تاما والسكنون شاملًا في المسافة التي مر بها من المحطة الى سفينة المحروسة . وصعدنا معه اليها ، وأخذ يستقبل المحتفلين بوداعه طائفه . وقد تناولنا غداء العظير على ظهر السفينة ؛ بينما كان مشغلا بالمقابلات . وكان المدعوون لثيادة هم الذين حضروا مع جنابه في القطار . وكان الأكل بسيطا ، وكانت تلوح على وجه المخديوى علامات السرور من الاحتفال به . ولم يرد بطرس باشا أن يفارقه أثناء السير ، حتى لاحظ لي ذلك محمود باشا شكري . [ص ٦٨٤] وقد تحركت^(٣٨٦) السفينة في الساعة الرابعة بعد الظهر ، [ص ٦٨٥] وقال عند وداعه : إن مسافر ، تارك^(٣٨٧) الدرك بين أيديكم ، وأرجو أن تحفظوه . فدعونا له .

وكان — أثناء السير — يدلنا على الجهات التي غير منها ، وأسمائها ، وما فيها من الترع والجسور والأبار والجبال ! ووجدناه يعرفها معرفة جيدة أكثر من كل واحد منا ! ولما صعدنا فوق السفينة لتوديعه ، أخذ يرينا عدة^(٣٨٨) المحروسة ، ويرشدنا إلى تفاصيلها ، ووظائفها المختلفة . وكان البرنس حسين فرحا فخورا ، يقول لسان

(٣٨٥) أضيفت : « وكانت » .

(٣٨٦) أضيفت : « وقد » .

(٣٨٧) في الأصل : « تارك » .

(٣٨٨) يقصد : « آلات السفينة » .

حاله : إن جمعت هذه الجموع (٣٨٨) بقوى واقتدارى ! ولو لاى لم يتم شيء من ذلك .

ولكن تختلف من أعضاء الشورى والجمعية العمومية : على شعراوى ، والدمرداش ، ومحمود عبد الغفار ، ومحمود سليمان . وبليغنا أن البرنس ألح عليه (٣٨٩) إلحاها شديدا ، فلم يقبل . ولكنه كان يعتذر عنه أمام اخوانه بالمرض سترا لكسوفه ! .

وقد ركب معنا علوى باشا عند العودة ، وترك زملاءه ، فاستغربت ! وتبين أنه كان قدم للرئيس سؤالا يختص بكتاب سكوت ، ليوجهه إلى ناظر المعارف ، فأخبر البرنس بطرس بهذا ، فاضطرب ، ورجاه أن يحمل علوى على أن يركب معنا حتى (٣٩٠) يقنعه

(٣٨٨) يقصد : جموع المودعين .

(٣٨٩) لم يحدد سعد زغلول من هو الذى كان البرنس حسين يلح عليه من الأسماء المذكورة . ولعله الاسم الأخير ، وهو : محمود سليمان باشا ، وهو المندوب المنتخب في مجلس شورى القوانين عن أسيوط في الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيو ١٩١٣ . وكان معيناً وكيل للمجلس من ١٣ مارس ١٩٠٢ ، ثم ثبت في وظيفة وكيل المجلس في ٨ فبراير سنة ١٩١١ ، واستمر في وظيفته حتى حل المجلس .

أما بقية الأسماء المذكورة في المتن ، فهم :

على شعراوى (الجزء الأول ص ٢٤٢) ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، العضو المنتخب في الجمعية عن محافظة مصرفي المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . ومحمود عبد الغفار بك عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية في المدة من ٢٥ فبراير إلى ٢٠ يونيو ١٩١٣ . وقد توفي سنة ١٩١٠ .

(٣٩٠) في الأصل : « وحتى » .

بالعدول عن السؤال . فأشار عليه البرنس بذلك ، فدعا بطرس علوى أن يجلس بجانبه على المائدة ، وفاته في السؤال ، وقال له : إن الكتاب تقرر سحبه ، وسيعرض — من الآن فصاعداً — على مجلس المعارف الأعلى تقرير الكتب . وطلب منه — بناء على ذلك — أن يسحب سؤاله . فقبل ، ووعد به . ثم ذكر كل ذلك أمامى ، فهزأت بعلوى كثيراً ، ولكنني احترست فقلت : إن كان الرئيس قال لك ذلك ، فلا بد من تنفيذه . ثم دعاني بطرس لمقابلته غداً .

٩٠٩ يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر سنة

قابلته ، فقال إنه اتفق مع علوى — أمام سعيد وشدى — أن يسحب سؤاله المختص بكتاب سكوت ، بعد أن وعدته بأن اللجنة العلمية إذا وجدت شيئاً في الكتب يمس الدين تعرضه عليك ، وإن شئت ترفعه إلى مجلس المعارف الأعلى . قلت : إنه فهم غير ذلك [ص ٦٨٦] وأكده لي — أمام هذين الزميين — أن الكتب تنظر جميعها بمجلس المعارف الأعلى ! فقال : لا ، لم يحصل . ثم انصرفنا .

أخبرني المستشار بأن بعض المدرسين بمدرسة الحقوق يرغبة أن يدرّس للتلامذة الخارجين عن المدرسة — ولكنني أعرف من غورست أنه لا يرغب في ذلك . ويريد هيئ أن يعرف رأي سعادتك في هذه المسألة .

قلت : فليعرضها على رسميا مع رأيه ، وعند ذاك أبدى رأيي . تكلمت معه في شأن العريضة التي قدمها إلى تلمذة السنة الثالثة فرنساوي في مدرسة الحقوق ، بطلب إجازة امتحانهم في المرافعات ، باللغة العربية . قلت : مدام هذا مباحاً للسنة الرابعة ، فلا معنى لعدم إياحته للسنة الثالثة ! فأيد هيئ في رأيه ، ولكنه لم يستطع أن يعلمه بصلة مقبولة ! ووعد بالتفكير في المسألة .

قال : إن هيل لا يعارض مطلقاً في جمع كتاب سكوت من أيدي التلامذة ، ولكنه يخشى أن بعض المتعلمين من الانجليز يتقدونه على هذا الجمع ، بعد ستين أو ثلاثة . فما رأي سعادتكم ؟ قلت : إن لم أكتب له إلا بتنفيذ قرار اللجنة العلمية الإدارية ، القاضي بإلغاء ذلك الكتاب من الان . فإن كان مقتضى هذا جمع الكتاب ، لزم فعله ، وإن فلا . وإن كان هناك شك في مقتضى هذا القرار ، فما علينا إلا أن نطلب من اللجنة العلمية جلاء هذا الشك .

قال : إن اللجنة لا تزيد أن تشغل بالأمر مرة أخرى . قلت : إن كانت لا تزيد العودة للاشتغال به ، فهل ترى سحب الكتاب أو لا ؟ قال : لم نتداول في هذا الأمر ! قلت : إذن فما معنى إبطاله من الان ؟ لأن من شأنه إلقاء العداوة بين العناصر المختلفة . قال : طبعاً جمعه ! قلت : حينئذ ليس عليك - بصفة كوبك رئيساً لللجنة العلمية الإدارية - إلا أن توضح هذا المعنى هيل ، بلا مدخل^(٣٩١) . فبهدت ، وسكت .

سبق أن سحبنا كتابين لطعنها في الدين : أحدهما من المدارس الثانوية ، والأخر من مدرسة المعلمين . وسبق أن قال لي : إن كروفوت وكاريتر لا يريان شيئاً في تقريرهما . ثم كان استفهم مني مغربي عما يجب أن يفعل بهذين الكتابين ، الموجود كثير من نسخهما بالمخزن ، فقلت للدبلوب : إننا نريد أن نأخذ رأي اللجنة الإدارية في هذا الشأن . قال : إن هذه مسألة مالية ، ولا شأن للجنة فيها . قلت : ولكنها يجب أن تنظر في كل ما يكلفها به ناظر المعارف ! وبما أن هذين [ص ٦٨٧] المفتشين يعارضان في هذا الأمر ، فالأحسن أن تنظر اللجنة فيه .

(٣٩١) أي : بدون تدخل .

استدعيت شارمن ، ناظر المدرسة السعيدية ، وسألته عن حقيقة ما ينشره على محمد شكري ، الذي رفت من المدرسة السعيدية لسوء سلوكه واحتفاله بـ كتابة الجنائد ؟ فقال : إنه كان دعا التلامذة — قبل فصل الأجازات — أن يكتبوا بالإنجليزية — ما يشهدونه من الواقع ، وما صدر منهم من الأعمال مدة الأجازات . فكتبوا ، ووُجد في كتابة هذا التلميذ ما يختص بالسياسة ، فأحضره ، ونهاه عن العودة إلى مثل ما فعل . ولم يفعل معه شيئاً غير ذلك .

قلت : أرجوك أن تكتب مذكرة ، وتبعثها إلىَّ مع تلك الكتابة .
قال : إنِّي كنت ردت الكتابة المذكورة إلىَّ التلميذ عقب نصيحته !
قلت : إنك لم تحسن في اتفصارك على النصيحة ، لأنَّ هذا من شأنه أن يشجع التلامذة على الاستغلال بما لا يعنيهم ، وانظر : كيف كانت عاقبة هذا التلميذ ؟ فوَعد بالالتفات إلى ذلك ، وانصرف . فأخبرت دنلوب بكل ذلك . ولم يقل شيئاً .

١٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظرار ، تحت رئاسة بطرس ، بنظارة الخارجية في الساعة الحادية عشرة (٣٩٢) ونصف . وأهم ما عُرض عليه وفُضَّل فيه :
أولاً : مسألة تقليل جذور القطن لغاية ١٥ ديسمبر من كل عام .
أعد مشروع أمر عال يكلف كل زارع أرض بإقتلاع جذور القطن والبامية والتيل لغاية التاريخ المذكور ، وإن لم يفعل ، فعلت الحكومة برجالها على مصاريفه ، وأحرقت الجلور . ولا ندرى من وضع هذا المشروع ، ولا من أشاربه ، إلا ما قيل من أنَّ أصله الجمعية الزراعية .

(٣٩٢) في الأصل : عشر

فاستفهمت عما اذا كان الضرر يمتنع بمجرد التقليع ، أو يلزم معه فعل شيء آخر في الجذور – كإبعادها عن الأرض الزراعية ، أو إحراقها ؟ – فلم أتم سؤالي حتى انفعل بطرس ، وقطع الكلام بشدة . فقلت : ما هذا ؟ إنما نسأل سؤالا ، ونريد الجواب عنه . فقال – هو وسرى على ما أظن – إن مجرد التقليع كاف . ولم يتكلم الباقون بشيء .

ثانياً : مسألة نزع ملكية الأراضي التي يمر بها الخط الحديدي ما بين أشمون والقناطر الخيرية . وجاء في مذكرة الأشغال أن هذا الخط مار بمديريتي القليوبية والمنوفية . فقلت : إن هذا يستلزمأخذ رأى الجمعية العمومية ، فهل أخذ ؟ فشرع سرى باشا في أن ينكر مروره بمديريتين ، ولكنه بهت عندما قرئت عليه المذكرة المقدمة بذلك ! وكان بطرس يقول : إن المسألة قدية ! [ص ٦٨٩] وأخيرا تأخرت للاستعلام عن هذه المسألة .

ثالثا : تعيين لجنة ، تحت رئاسة البرنس حسين كامل باشا ، للنظر في العلة الحقيقة لنقص محصول القطن ، وعلاجه . وهى مؤلفة من ناظر الداخلية والأشغال ، ومستشاره ، واثنين من جمعية المحاصيل باسكندرية ، واثنين من الجمعية الزراعية . ولم يكن لنا سابقة علم بهذا المشروع . وبعد تلاوته ، قال بطرس : ما رأيكم ؟ فلم أجيب بشيء . ثم تقرر الأمر . وفهمت من سعيد أنه لم يكن – هو أيضا – عنده علم به .

رابعا : فتح اعتماد ٣٤٢٠ جنيه للقيام ببعض أعمال لازمة بالخط الحديدي السالف ذكره . فقلت : هل هذه الأعمال تتم قبل أول يناير سنة ٩١٠ ؟ لأنها لا معنى لفتح اعتماد بها في هذه السنة ، اذا كانت مباشرتها تحصل في السنة الآتية ! فأكيد سرى – مرارا – أنها تتم في الخمسة عشر يوما الباقية من هذه السنة ! ومن طريقة تأكيده يمكن الجزم

بأنه لم يقل الحقيقة ! وتقرر ! – وان كان هذا القرار مناف لما تقرر في المسألة الأولى ، غير أن لم التفت إلى هذه المنافة إلا بعد ذلك !

[ص ٦٨٨]

خامساً : إنذار جريدة مصر ، بدعوى أنها تعمل على التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين . فقلنا : إنما لم نطلع على أعداد هذه الجريدة التي تشتمل على ما يوجب هذا التفريق . فلم يجب أحد : وتقرر الإنذار بمجرد تلاوته فقط ! .

[ص ٦٨٩]

بعد انفصال المجلس ، حصل الكلام – أمام المستشار المالي – في الميزانية . فقلت : إن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، مع أنه قد يوجد فيها ما يخالف القوانين المعمول بها ، فيعتبر قانونياً مع كونه لم يوضع موضع البحث . وليس من الجائز أن يطلع أعضاء الشورى عليها قبل اطلاع مجلس النظار . قال بطرس – بانكماش – : نعم ، إن نظارة المالية تتعذر أحياناً ، فتتصرف من نفسها في بعض الأشياء ، مثل زيادة وكلاء النظارات – التي حصلت في العام الماضي .

قلت : ومثل مسألة الدكتور كيتنيج ، التي وضعت في ميزانية هذا العام ! .

فاحمر وجه المستشار المالي ، واعتذر عنها حصل في زيادة الوكلاء ، وأخذ يرد بعض كلمات في مسألة كيتنيج لم نفهم لها معنى ! قال : وإن الميزانية لم يكن موجوداً منها إلا النسخ التي توزعت على أعضاء الشورى !

فطعنت في هذا العذر . وكان الباقيون سكوتاً ، لأن الأمر لا يعنيهم ! .

وجلست مع سعيد وحشمت ورشدى - بعد المجلس - في أودة هذا الأخير . فلمتهم لوما شديدا على سكوتهم في الموضع الذى تستدعي كلامهم ، بل احتجاجهم . وقلت - فيها قلت : - بأى حق نلزم السكوت في هذه المواطن ، ثم نطلب من المستشار المالى أن يعرض علينا تفاصيل مشروع القناة ؟ ألا يلزمنا أن نطلب اطلاعنا على الأشياء التي تقررها ، قبل [ص ٦٩٠] تقريرها ؟ إن لم يكن قياما بالواجب ، وجريا على العقول الطبيع ، فلأن ظهر على الأقل - لهذا المستشار - أنها نهتم نوعا بالأشياء ! فاعتذر كل باعتذارك غير مقبولة .

فقلت : إن أشعر أن إحساس التضامن لم يكن موجودا بيننا . والتفريط في حق واحد منا هو تفريط في كل حقوقنا .

تكلمت مع دنلوب فيما إذا كان اطلع على خطاب الصحة بخصوص الدكتور بهجت ؟ فقال إنه كان يحسب أن اطلاعه عليه كان لغرض احاطة علمه به ! قلت : فما رأيك - بصفة مستشار - هل تقبل اتهام نظارتك بهذه التهمة ؟ ومع ذلك ، فقد كنت - أنت وكينج - مكلفا بالرسالية ، فينبغي أن أكتب اليكما بالاستفهام عما صدر منكما فيها .

فقص على قصة طويلة ، مفادها أن جراهام كتب إلى كينج في لندن بقبول تعين بهجت ، ولكنه حفظ لنفسه الحق أن يكتب لغورست فيها . وأن جراهام كتب إلى وكيله في مصلحة الصحة بقبول هذا التعين ! .

قلت : اذن لا شيء عليكما . وإن هي تحركات من جراهام ، الذى يريد أن يضع طريقة لمخاطبته ، مع أنه إن جاز أن يكون حكيم لا يبارى ، فإننا ننكر عليه أهلية التشريع .

علمت أن البرنس حسين وبطرس باشا والمستشار المالى والكونت

سيريون^(٣٩٢) ، كانوا مدعوين اليوم لوليمة لدى مسيو ريبو ، فنصل فرنسا ، فاعتذر بطرس عن حضورها . وقد سأله البرنس الكونت سيريون عن السبب في تعديل عودته ، فقال : لبعض أشغال ! قال البرنس : إنه^(٣٩٣) ربما أعد بعض أشياء للقنال ؟ قال سيريون : لم أعد شيئاً من ذلك . فاحمر وجه المستشار المالي .

في يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

دعيت إلى نظارة الخارجية ، فوجدت جميع زملائي . فقال بطرس : سينظر مجلس الشورى اليوم الميزانية ، فلا توسعوا في الكلام ، ولا تعدوا بوعده ترتبطون به في المستقبل ! قلت : إن لا أعلم شيئاً مما سيقال بالنسبة للمعارات !

ثم انتقل الحديث إلى الكلام عن وفاة أدهم باشا ، ووجوب الاحتفال بجنازته ، وقال بطرس : يلزم الاعتناء به ، لأن الجناب العالى عند قومه ، ومحفل باكرامه .

ثم جاء الكلام في مسألة إنشاء خط حديدى من أشمون للقناطر الخيرية . قلت : إن المجلس أصدر فيها قرارين متنافيين ، وهما اللذان أشرت إليهما سابقاً .

قال بطرس : أعرف ذلك ، غير أن الجمعية العمومية سبق^(٣٩٤) أن طلبت إنشاء هذا الخط ! — وأطلعني على الاقتراح الذى بلغته للحكومة . قلت : ولكن الاقتراحات [ص ٦٩١] — التي تبلغها

(٣٩٢) م) في الأصل : سيريون . وقد تكرر هذا الخطأ .

(٣٩٣) أي : سيريون .

(٣٩٤) في الأصل : «سبقت» .

الجمعية العمومية — قد قلتَ عنها إنها بثابة عرائض لا قرارات ،
فلا تغنى عنأخذ الرأي شيئاً؟

فانفعل ، ودارت بيننا مناقشة ، كنت فيها هادئاً ، وكان هو شديد الانفعال . وما قاله فيها : إن الشيء الذي يُعبر عنه بكلمتين ، لا يكفيك في التعبير عنه عشرون كلمة ! قلت : إنك وحدك في هذا الرأي ! وكل من عرفني يعرف افتخاري في الكلام وإيراد المعانى كما أريد — غير أنك تحب أن لا يكون هناك رأى يخالفك ! وهذا مالا يسعنى ، ويمكن أن لا نعارضك ، ولكن لا تطلب منا أن تكون مقتنعين بما لم نقتض به ! فانتهز .

وانصرفنا بعد أن خضنا في حديث غيره ، وطلب مني أن أعود إليه اليوم . وكان الكل — أثناء ذلك — سكتاً لا يتكلمون ، إلا سعيد ، فإنه أيدن في مسألة اقتراح الجمعية العمومية . غير أن لما استشهدت بهم على انفعال بطرس في الجلسة الماضية ، شهدوا بصحة ذلك — خلافاً لما كان يدعى به .

انعقد مجلس الشورى ، وتلية المذكرة ، التي تقدمت من لجنة الميزانية ، مشتملة على ما رأته من وجوه الانتقاد فيها . فرأيتها ركيكة ، والأوجه المذكورة فيها تكاد تكون تافهة — إلا ما يختص بالكلام في المبانى ، والمعارضة في إنشاء سكة حديد في السودان بين الخرطوم والأبيض ، وطلب إيضاح من الحكومة عما يختص بالبالغ الذى ت يريد صرفها من الاحتياطي من جهة الأمور التى ت يريد الصرف فيها ، وال الحاجة الداعية إليها ، والفائدة المترتبة عليها .

وبعد تلاوة هذه المذكرة ، أخذ الأعضاء يتناقشون في وجهها واحداً فواحداً . وقد أحراج ناظر الاشغال — عند المناقشة في المبانى —

ما (٣٩٥) اضطره إلى تصريحات ربما أخذت عليها ! لأنه اعترف بأن فساد المبانى كان متربا - من بعض الوجه - على جهل بعض العمال ، وأن نظارة الأشغال رفتهم بسبب ذلك .

ولما طلب منه أن يكون - فيمن يتولون أعمال المبانى - وطنيون ، قال : أولا ، إنه ليس في الوطنين أكفاء ! ثم قال قولا - مقرورنا باشارة دلت الحاضرين على أن الأمر لو كان بيده ، لاستخدم الكثيرين منهم ، ولكنه - مع الأسف - مغلوب على أمره !

وحصلت ضجة في الحاضرين عقب هذا القول - كانت ضحكةً من كيفية الاشارة والقول ! وقلت له إنه تجاوز الحد نوعا .

ولقد تكلم حشمت مدافعا عن إنشاء سكة حديد السودان ، بكلام ينافي أولا آخره ، ولا تتفق مقدماته مع نتائجه ! فمن ذلك قوله - في بيان وجوب الصرف على إنشاء هذه السكة - أن ليس في البلاد المصرية ماليون ، ولا من فيه الكفأة لأن يُعد ميزانية - حتى لفرد من الأفراد ، فضلا عن الحكومة ! [ص ٦٩٢] بل ليس فيها من يصلح لأن يكون عاملًا في مصرف ، أو في شركة مالية ! وليس بها مدرسة للتجارة ، ولا يتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة في المائة .

فقال له الأعضاء : اذن يجب أن نصرف ما يُراد صرفه على السودان في إنشاء المدارس التي تؤهل لهذه الكفاءات ! وكان ينكر الأمر ، فيحتاجون عليه ياعتراف المنصب عليهم في لجنة الميزانية ، فيقول : إنه (٣٩٦) خطأ فيه ! .

(٣٩٥) أضيفت : « ما » لتسقىم العبارة .

(٣٩٦) أي : المنصب .

وفي الجملة ، فقد ظهرت الحكومة – في هذه الجلسة – بمظهر لا يليق بكرامتها ، ولا يشجع على الثقة فيها . وإذا استمر ، يتربّ عليه سقوط هيبتها في النّفوس . غير أن دفاع سعيد – في موضوع مصلحة الرقيق – كان مناسبا ، خاليا من الحشو ، مقنعا ، لأنّها بحسب الوزراء . فيُضيّن نوعا وجه الحكومة في هذه الجلسة .

واعتراض أباظة على اصدار أمر عال بتشكيل محكمة في سينا ، بدونأخذ رأى مجلس شورى القوانين . فأخذ ناظر الحقانية يدافع عن هذا الاعتراض ، بكلام غایة في السخافة وخفة شديدة – فقلت لأباظه : إن لكم الحق في اعطاء الرأي في القوانين والأوامر المتعلقة بالادارة العامة . وهذا الأمر العالى خاص بتشكيل محكمة مخصوصة لقضية خاصة في واقعة معينة ! فلم يقدر أن يجيب عن هذا البيان ، وعدل عنه للمناقشة مع رشدي في أجوبته .

وكنت مسؤولاً من مناقشة المجلس ، وقلت : إن استمرار هذه الحالة ، من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب له حسابا في أعمالها ، ويُسند الوزراء ، الذين يريدون العمل لخير بلادهم ، في أعمالهم ، ويحملها^(٣٩٧) على التروى في انتخابهم . ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس ، وتعديل طريق الانتخاب له ، حتى يضم إليه الكثير من ذوي الكفاءات^(٣٩٨) والاقتدار .

٩٠٩ ديسمبر سنة ١٩

ظهرت الجرائد اليوم مشتملة على ملخص ما دار في مجلس الشورى من المناقشات ، ولم تبد واحدة منها ملاحظة عليها – الا

(٣٩٧) أي : يحمل الحكومة .

(٣٩٨) في الأصل : الكفاءات .

«الجريدة»، فانها نشرت فصلاً، استخلصت فيه منها نتائج ضد الحكومة، وطلبت أن تلتفت اليها.

شييعت جنازة المرحوم أدهم باشا باحتفال كبير، حضره خلق كثير من ذوى المقامات المختلفة. ولكن نظام الاحتفال كان مختلاً، وكان السائرون فيه يتكلمون بأصوات سرتقة، وأغلبهم يضحكون – وبالاخص ذوى المقامات الرفيعة منهم! – كأنه فرح لا مأتم! .

دعانى بطرس، بعد الجناز، اليه فى نظارة الخارجية، فقال : إن علمت انك تتأثر منى . ولكنى أؤكدى لك بأن ما صدر منى لم يكن عن سوء قصد بك ، لأن احترمك ، وأعتقد – بذمتي وشرف – فيك [ص ٦٩٣] الصدق في القول ، والأخلاق في العمل . وإنما – أحياناً – أكون مشغول الفكر ، مشوش البال ، فيصدر عنى من الأقوال مالم يكن في الحسبان . فأرجو أن لا يكون لذلك من أثرب نفسك . ثم كرر الآيان . قلت : إن تكرر مثل ما حصل منك أخيراً دعاف لل فكرة بأنك تتقصدنى ! ثم دخل – أثناء ذلك – سعيد ، فانتفع الحديث . وكنت متاثراً جداً ، وأريد أن أبدى كل ما عندي ، غير أن لم أرد أن أصل حدثنا قطعاً .

وكان رشدى قد دعانى لأن أمر به عند نزولى ، فقال : إن قلت لبطرس إنه لم يحسن معك صنعاً . وانه كان يريد الكلام معك ، في هذا الشأن . فحكى له ما جرى بيننا . وكان سعيد حاضراً ، غلم يقل شيئاً ، وخاض في حديث آخر . وانصرفت .

وكان استفهم بطرس منا عما جرى في مجلس شورى القوانين ، فقرأت له الأهرام ، وأصلحت – مع سعيد – ما وجد فيه من التحريف .

يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار الظاهر بالخارجية ، ونظر في مسألة مشروع الدودة وتقليل شجر القطن . وبعد انتهاء المداولة فيه انقض المجلس ، وانصرف المستشار المالي . فقال بطرس : إن مجلس الشورى خرج عن حله ، وتطاول على الحكومة ، ولا يمكن استمرار هذه الحال . فإن لم يضع (٣٩٩) المجلس حداها ، وجب علينا عدم الحضور فيه . وسأتكلم مع رئيسه في هذا الشأن ، فإن لم يضع في اللائحة الداخلية أحکاماً تمنع ذلك التطاؤل ، وكثرة الكلام بلا طائل ، وجب علينا الكف عنه .

فقلت : إن التطاؤل متنوع ، أما كثرة الكلام فمن الصعب منعها ، وغاية ما يمكن أن يُمنع ، كثرة المرات التي يتكلم العضو فيها . ولا يمكن أن يُمنعوا من انتقاد الحكومة بالأدب والاحتشام ، لأن ذلك وظيفتهم . ثم يجب علينا أن نلاحظ حداثة عهدهم بالشورى ، وأن نأخذهم بالأناة ، لأن في ذلك خيراً لأمتنا . فالسفة لا فرضاه ، ولكن يجب علينا أن نشجعهم على أداء مأمورياتهم ، فإننا نحتاج — في كثير من الأحوال — إلى معاونتهم (٤٠٠) .

وكان الباقيون سكتوا — الا حشمت ، فإنه أخذ يهول في شأنهم ، ويشكوا من تصرفهم معه .

ثم انصرف بطرس . وجلسنا عند رشدى ، واستمر الحديث ، وكان حشمت منفعلاً جداً ، وقال — أثناء كلامه الكثير — : إنك قلت لي : إنهم لا يقصدون بهذه الانتقادات أشخاصنا ، وإنها تقوينا وتشد

(٣٩٩) في الأصل : «يُوضع» — بالعامية .

(٤٠٠) هذا الموقف من جانب سعد زغلول يؤكّد إيمانه بالديمقراطية والحرية ، وانتهاءه للفكر الليبرالي .

أزرتنا في أعمالنا ! — أورد ذلك مُظهراً لإمتعاض منه ، وكرره عدة مرات .

فقلت له : هُوَنْ عليك ، ليس ما قلته لك تهمة أو أمراً جارحاً لك . وإن شئت أن تتخذ منه [ص ٦٩٥] ذنباً لي فافعل ! لأن ذلك اعتقادى . ويجب علينا أن نوسع من صدورنا للانتقاد بقدار ما وسعنا من ذمنا للأعمال . نرتكبُ ما يخالف مصلحة الأمة ، ثم لا نتحمل انتقاد نوابها ؟ أمران لا يجتمعان . وإذا غلبنا على أمرنا (٤٠١) ، فعملنا بما لا نرضاه لبلادنا ، فلا يصح لنا أن نلوم أهلنا على الشكایة من هذه الأعمال ! إن الميزانية — التي تدافع أنت عنها — قررناها ، ولم ندبر شيئاً منها ، ثم صدر الأمر العالى بالتصديق عليها من غير أن نعرفه ، حتى كنا نؤكّد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد ! — مع أنه كان صادراً ومنتشرًا في الجرائد ! — فهل نقبل هذه الأحوال ، ثم يكون لنا وجه في أن نلوم نواب الأمة إذا طعنوا على بعض ما اشتغلت عليها (٤٠١) ؟

فادعى أنه اطلع على الميزانية ، ودرسها قبل تقديمها لمجلس الشورى ، وعرف كل دقائقها ! .

قلت : إنك أخبرتني بأنه لم يكن عندك نسخة منها ، وجرت أمامك المناقشة بين أعضاء مجلس الشورى في شأن عرض الاحتياطي عليهم ، ولم تتكلم بشيء ! فانفعل واستمر في سخافاته ! فأخذته باللين والضحك تارة ، والشدة تارة أخرى ، حتى انتهينا .

(٤٠١) أي : إذا غلبنا على أمرنا بواسطة سلطات الاحتلال .

(٤٠١م) نوجه نظر القارئ الكريم إلى هذا النقد الخطير من وزير وطني للحكومة التي هو وزير فيها ، والذي يوضح تماماً أن سعد زغلول في ذلك الحين كان هو مشروع الزعيم الذي قاد ثورة ١٩١٩ .

ولكنني أخذت من حالته ، أن تلك الأقوال ، التي كان يكررها ، ويظهر الاستياء منها حتى صرخ بأنه يود الاستعفاء بسببها — ألقاها بطرس المستشار المالي ، وطعن علينا بها عندهم ! .

قد كان بطرس شكالى — يوم العيد — من مجلس الشورى ، فقلت له : إن عدم حضور النظار ، عقب الحوادث التي جرت ، فيه محل للاتقاد . لأنه أصبح مقرراً في الأفهام ، بعد هذه الحوادث ، أنه انتصر على الحكومة ، وهي انهزمت أمامه — فلا يؤول غيابهم عنه إلا بالفرار منه ، والعجز عن مناقشة وتبرير أعمال الحكومة أمامه .

قال : إن لا أريد أن نتغيب — الآن — عنه ، ولكن في المستقبل ! ثم رأيته — في هذه الجلسة — مشتمداً ، يشير بعدم الحضور من الآن ! وأخبرني سعيد بأنه لا بد أن يكون تلقى تعليمات من غورست في هذا شأن ، لأن شيئاً رآه (٤٠٢) مستائياً (٤٠٣) شديداً من تصرفاته .

٩٠٩ ديسمبر سنة ٢٩

ظهرت في «الجريدة» مقالة بتاريخ هذا اليوم ، عنوانها : «لابد من تغيير الأحوال !» انتقد فيها على النظار انتقاداً مراً لاستسلامهم لأمر السلطة . وقال : إنهم ليسوا إلا درعاً لبيته السلطة ، لتتقى بها سهام الانتقاد . وإنها (٤٠٤) لا تختلف عن سابقتها إلا بعدم الصراحة ! .

[ص ٦٩٦]

انعقد مجلس المعارف الأعلى ، في الساعة العاشرة من يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٩ ، ونظر المسائل الآتية :

(٤٠٣) في الأصل : «مستائياً» .

(٤٠٢) أي : رأى جورست .

(٤٠٤) أي : الحكومة .

أولاً : جعل مرتب من ينجح في امتحان الأول من البكالوريا ستة جنيهات . وقد كنت كلمت – قبل الجلسة – كثيراً من الأعضاء ، في أن هذا المرتب من شأنه أن يصرف التلامذة عن الاستمرار في الدراسة ، وأن يُخرج للحكومة موظفين ناقصين في العلم والتربيـة – فاقتنعوا ، ومالوا لرفض هذا الاقتراح . ولما أحسن المستشار المالي منهم بهذا الميل ، ورأى أن صدور هذا الاقتراح من المالية فيه من التهم ما فيه ، قال بأنه عدل عنه ، لأنه لم يكن اطلع عليه . فقال الأعضاء بصوت واحد : إنه غير مقبول ! وتقرر رفضه . ولم ينس دنلوب بینت

شفة ثانياً : لائحة مدرسة معلمى الكتاتيب . فناقـش الأعضاء في وجوب أن يكون من يدخلها حافظاً للقرآن كله . فكان رشدى والمستشار المالي وروكاسيرا يعارضون في هذا الوجوب ، بحجـة أنه يندر أن يوجد من يحفظ – في السن المطلوب – هذا الكتاب بتمامه ! فحاجـجناهم (٤٠٥) بالأحـصاء .

ثم حصلت المناقشـة في جعل مدة الدراسة ثلاث سنـين ، عوضـاً عن ستـين – فقال مرقس بك سـمكـية : إن هذا التـمـدـيد يـترـبـعـ علىـ زـيـادـةـ المـصـارـيفـ ، ولا يـمـكـنـ أنـ يـقـرـ عـلـيـ هـذـهـ الـزـيـادـةـ مـادـاـمـ أنـ الـحـكـوـمـ لاـ تـقـبـلـ أنـ تـسـاعـدـ الـتـعـلـيمـ الـدـيـنـيـ الـمـسـيـحـيـ بـمـلـعـ مـالـ .ـ وـلـكـنـ تـقـرـرـ التـمـدـيدـ رـغـيـاـ عـنـ هـذـهـ الـمـنـاقـشـةـ .

ثم طـلـبـتـ ، عـنـ تـلـاـوةـ النـصـ القـاضـى بـحرـمانـ الطـالـبـ مـنـ مـرـتـبـ اذاـ سـقـطـ فـيـ اـمـتـحـانـ وـأـذـنـ لـهـ بـالـبـيـاتـ – وـضـعـ نـصـ يـجـيـزـ لـنـاظـرـ الـمـعـارـفـ – فـيـ أـحـوالـ اـسـتـثـانـيـةـ – أـنـ يـقـرـرـ اـسـتـمـارـ ذـلـكـ مـرـتـبـ .ـ فـقـالـ رـوـكـاسـيرـاـ :ـ إـنـ الـأـمـرـ لـيـسـ مـحـتـاجـاـ هـذـاـ النـصـ ،ـ لـأـنـ الـحـرـمانـ لـاـ يـكـونـ

(٤٠٥) فـيـ الأـصـلـ :ـ «ـ فـحـاجـجـنـاهـمـ »ـ .

الا في حالة ما اذا كان السقوط بسبب فعل الطالب أو باهماله — أما اذا كان بسبب خارج عن ارادته ، فلا محل لهذا الحرمان . قلت : اذا كان الأمر كذلك ، وكان هذا رأى المجلس في هذه المسألة وأشباهها ، فان أكفي باثبات ذلك في محضر الجلسة ، حتى يكون تفسيرا للنصوص التي من هذا القبيل ، لأن ثلاثة من مدرسة المعلمين قضى عليهم بهذا الحرمان ، ولم نتمكن من معافاتهم بسبب الصيغة ، وكونها واردة بصورة أمر . فتقرر هذا بالاجماع .

ثالثا : وضع غر لتعليم الديانة الاسلامية في المدارس الابتدائية .
فقال مرقس سميكة إنه يطلب أن يكون هذا الأمر عاما بحد يوم التلامذة ، على اختلاف أديانهم . وساعدته في ذلك [صن ١٩٧] مصطفى ماهر . فناقشهما رشدى في ذلك مناقشة شديدة ، وقال : إن الحكومة إسلامية ، ولا يمكن أن توجب تعليم دين آخر غير الدين الإسلامي . وكل ما يمكن أن يطلب منها وتفعله ، هو أن تتسامح في تعليم الديانات الأخرى .

ولما رأيت أن الأغلبية في الجلسة للمسيحيين ، وخشيت أن يكون القرار على خلاف ما نريد ، أجلت المسألة للجلسة التالية . وكان كلام مرقس بشدة ، والسيحيون يرتابون اليه — وان كانوا يكتسون ارتياحهم !

في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظارة بنظارة الخارجية الساعة ١٢ ، ونظر في المواد التي توزعت على الأعضاء بعد ظهر اليوم السابق ، وكان من بينها : اللائحة الداخلية لمجالس المديريات ، واللائحة المختصة بإجازة الامتحان في مدرسة الحقوق لغير تلامذتها ، ثبتت شروطها

خصوصية ، واقتراحات مجلس الشورى فيها يختص بالجامعة ، وبالنشر عن المرشح اللازم لمياه العاصمة ، وغير ذلك من المواد المهمة .
كلها نظرت ، وتقررت من غير أن نعرف أغلبها ! لضيق الوقت ما بين توزيعها ونظرها .

ورأى بطرس أن يحمل الاقتراح المختص بمساعدة الجامعة على المالية — لا المعارف ! فعارضت المستشار المالي في ذلك . فأصر على رأيه ، ووافقه الآخرون . ولما سأله عن السبب وعد بايضاً صاحه فيما بعد . ثم انصرف المستشار المالي .

وحصل الكلام بين بطرس وسعيد فيما اقترحته الداخلية على المالية من جعل مرتب مدير الغربية ١٤٠٠ جنيه ، لأهميتها . ويظهر أن بطرس معارضن فيها أشد المعارضة ، فأرادت أن أدخل في الكلام لمساعدة سعيد ، فمنعني بطرس بانفعال شديد . فسكت موسعاً صدري . ثم بعد هنีهة ، خرجت ، فدعاني وقال لي : لماذا تتصرف الآن ؟ قلت : لأن أريد الغدا مع مصطفى باشا^(٤٠٦) بالجزيرة . فاستمهلني .

ثم استمر في الكلام مع سعيد ، وقال له : إنهم يقولون بأن كل من رجاك في شيء أجبته عنه^(٤٠٧) ، وأن هذه الزيادة من هذا القبيل . فانفعل سعيد ، وقال : اذا لم يكن هناك ثقة بي ، فلا يمكنني البقاء . فقال بطرس : انك أكثرت من تكرار هذه العبارة ! فقد قلتها أمس ، وكررتها اليوم ! وإن أقول لك : إنه ليس بشيء لازم في هذا العالم ! فان كنت تسير مثل الناس ، فيها ، وإنما ليس بشيء لازم .

(٤٠٦) يقصد : مصطفى فهمي باشا ، حماه .

(٤٠٧) يقصد : لبي رباء وحقق له مطلبها .

فقال سعيد : كما تريده ! إن كنت لا تريدين بقائي فلا أريده ، وإنما بحثت عن هذه الوظيفة .

واستمر الكلام على هذا المنوال هنيهة ، كان يشتد فيها بطرس تارة ، ويلين إلى المصالحة تارة أخرى . ولكننا انصرفنا ، حيث قال بطرس لـ : يمكنك أن تنتصرف . وتبينى سعيد ، ثم لحقنا رشدي ، وتختلف حشمت . [ص ٦٩٨] وقال لـ رشدي : هدى سعيد ! .
كان سعيد^(٤٠٨) في أشد حالات الانفعال ، فركبت معه إلى الداخلية ، وذهبت إلى الجزيرة واعداً بالعودة إليه في الساعة ثلاثة وربع ، فوجدته يكتب استغفاء ، فمزقته ، وقلت : لا تفعل ذلك ، ولا تكن عدوك منك ، واصبر حتى يعود الأمير ، لأنه أوصانا أن لا نفعل شيئاً . فيجب علينا أن نتحمل كل ما نلاقي من الصعوبات ، وأن نوسع صدورنا لكل ما نرمي به من السهام ، حتى يعود صاحب الأمر^(٤٠٩) ، فنعرض كل شيء عليه .

ومازلت معه بهذا الكلام حتى سكن غليانه . واستمررنا فنعا إلى الساعة ١١ مساءً ، وخطر له أن يأخذ أجازة ، فلم أستحسن ، وفضلت التمارض عليها ! – ولكننا رأينا الاستمرار على فكرتنا الأولى ، واظهار الاستخفاف بالأمر المدة الباقية للعودة الخديوى .

أخبر سعيد شيئاً بهذه العبارة ، فراح يبحث عن غورست ليكلمه في شأنها ، فلم يجد ، فالقاها إلى جراهام ليبلغها إليه . ولم يتصل به خبر بعد ذلك .

(٤٠٨) في الأصل : « وقد كان » ، وقد عدلناها إلى : « كان سعيد » لتنسق مع العبارة وتناسب مع بداية الفقرة .

(٤٠٩) في الأصل : « حق يعود صاحب الأمر إليه » ، وقد حذفنا « إليه » لأنها زائدة .

٩٠٩ دسمبر سنة ٣١ الجمعة

زرت غورست في نحو الساعة السادسة عشرة^(٤١٠) ، فقابلني مع زوجته مسرعاً إلى ركوب العربة للسفر ، معتذراً بأزوف الوقت ، واعداً باللقاء يوماً آخر . فلم أسأله عن جهة سفره .

وانطلقت إلى زيارة البرنس حسين ، فوجدت بطرس عنده . مزرراً الريندجوت ، جالساً أمامه كما يجلس أمام الخديوي . وكانت لابساً جاكيته ! قلت : بمثل هذا يستميل الأمير ، وتنفره^(٤١١) ! ووجدته^(٤١٢) مكتشاً ، مختنق الوجه جداً ، فمكث هنيئة ثم انصرف .

وجلست مع البرنس مسافة ، تكلم فيها عن موضوعات شتى لا أهمية لها . ومن لطائفه أن أخذ يفهمني بأن الفكرة في إنشاء ملجاً للحجاج بالسويس نبتت أولاً في رأسه عندما كان بالسويس ، فتأمل فيها ، ولا عاد وضع مشروعها ! فتبسمت ، وهنأته عليها تهشة طويلة ، وقلت : إن هذه أميرة الفكر ، فلا تصدر إلا عن أمير ! وقال انه سيبذل جهده في جمع ما لا يقل عن ثلاثة ألف جنيه ، حتى يكون العمل فيخيا والثواب جزيلاً . قلت : هكذا يتَّظر من همتك الشيء ! وانصرفت !

(٤١٠) في الأصل : « السادسة عشر » .

(٤١١) يقصد سعد زغلول أن بطرس يقابل الأمير حسين كاملاً لابساً الريندجوت (الملابس الرسمية) بينما يقابل سعد زغلول لابساً للملابس العادية ، فيستميل بطرس الأمير إليه ، وينفر سعد زغلول الأمير منه .

(٤١٢) أي : « وجدت بطرس » .

أول يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس الشورى ، ولم يحضر النظار فيه . وظهرت جرائد أمس ينتقد بعضها — مثل الجريدة ، ومصر الفتاة — هذا الغياب ، الذي وصفته الجريدة بالاضراب ! ويظهر أن حزب الأمة مرتاح لهذا الاضراب ، لأنه يتهم أن فيه عقابا لأباطحة ، وتنفيرا لبقية الأعضاء منه . وكثير من أفراد هذا الحزب يدافعون عن خطة الحكومة في مجلس الشورى ، ويرددون أن هناك [ص ٦٩٩] انقساما بين النظار . ولا يبعد أن تكون هذه العبارة نقلت لهم من بطرس باشا ، أو من البرنس مباشرة ، أو بواسطته — حتى يكون ذلك تمهيدا للغدر لهم ، أو هو التهمة التي يدبرونها ويريدون إلقاعها علينا . والمستقبل كفيل بكشف الغيب .

يوم الاثنين ٣ يناير سنة ٩١٠

انتقد «اللواء» و«الجريدة» و«الأهرام» و«البيرة» (٤١٣)

٤١٣) les Pyramides صحيفـة فرنـسـية كانت تـفسـح صـلـدـرـها للـوطـنـين . وقد أعلـنـت نـفـسـهـا فـي عـام ١٩٠٩ صـحـيـفة يـوـمـيـة سـيـاسـيـة أدـبـيـة اقـتصـاديـة مستـقـلـة تمامـاً . وظلـت تـصـدـرـ في أـربـعـ صـفـحـاتـ حتى يـوـمـ ٤ ماـيـوـ ١٩١٠ . ثم اـحـتـجـبـتـ عنـ الصـلـدـورـ منـ ٥ ماـيـوـ ١٩١٠ حـتـىـ ١٩ أـكـتوـبـرـ ١٩١٣ ، وعادـتـ إـلـىـ الـظـهـورـ فـيـ ٢٠ أـكـتوـبـرـ ١٩١٣ فـيـ أـربـعـ صـفـحـاتـ مـلـدـةـ أـرـبـعـةـ أيامـ فـقـطـ . وـفـيـ الـفـتـرـةـ مـنـ ٢٤ أـكـتوـبـرـ حـتـىـ ٨ دـيـسـمـبـرـ ١٩١٣ أـخـلـتـ تـظـهـرـ فـيـ ثـمـانـ صـفـحـاتـ صـغـيرـةـ . ثـمـ عـادـتـ إـلـىـ حـجمـهاـ الـقـدـيمـ بـذـلـكـ التـارـيخـ . وـظـلـتـ تـصـدـرـ حـتـىـ اـحـتـجـبـتـ نـهـائـاـ مـنـ العـدـدـ ٣٣٧٤ بـتـارـيخـ ٤ سـبـتمـبـرـ ١٩١٤ (دـ . مـحـمـودـ نـجـيـبـ أـبـوـ الـلـيلـ : الـأـمـانـ الـوطـنـيـ وـالـمـسـكـلـاتـ الـمـصـرـيـةـ فـيـ الصـفـحـاتـ الـفـرـنـسـيـةـ ، مـنـذـ عـقـدـ الـاـتـفـاقـ الـوـدـيـ حـتـىـ اـعـلـانـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الـأـوـلـيـ (الـقـاهـرـةـ ١٩٥٣) .

تغيب النظار عن جلسات الشورى . وقال «البيراميد» إن السبب في هذا الإضراب هو الاحتلال ، وهو لا يتفق مع البرلانتاريسم^(٤١٤) . انعقد مجلس الشورى ، وتكلم فيه أباذه باشا كلاما طويلا ، رمى فيه الحكومة بالفوضى ، والمالية بعدم الانتظام . واتصل بي أن الرئيس كان يعاكسه ، وأغلب الأعضاء كانوا ضده ، فقرروا حفظ كلامه ، ولم يقبلوا الرأى القائل بطبعه وتوزيعه – الذي لم يكن من رأيه سوى ستة أشخاص فقط ! ويظهر أن الطريقة التي كان يستعملها أباذه مع الأعضاء ، عندما كانت له حظوة لدى الحكومة ، استعملت ضده ! ومن الغريب أن أنصار هذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ! ولم يكن له إلا القليل من الأنصار عندما قام يؤيد حق الأمة ! وأكثر مخالفيه في خذلان الأمة من الذين يتسبون لحزب الأمة وينادون بسلطتها^(٤١٥) .

دعان بطرس اليوم ، وأدركني عند الوصول إليه رشدي ، فقال : أن الكونت دي سريون أبلغني أمس بأن الكونت دالمبرج سيحضر عندي اليوم في الساعة ١١ ، ليكلمني في مسألة القنال ، فأرددت أن أحيطكم علما بذلك . وكرر هذه العبارة لسعيد وحشمت – اللذين^(٤١٥) حضرا بعد على التعاقب .

(٤١٤) يقصد : Parlementarisme باللغة الفرنسية ، أي النظام البرلاني .

(٤١٥) هذا الرأى لسعد زغلول في حزب الأمة ، يوضح طبيعة العلاقة بينه وبين الحزب ، فهو ليس مشائعاً له ، وإنما هو يتفق أو يختلف معه حسب موقفه من القضايا الوطنية ، وهو نفس الموقف بعد ثورة ١٩١٩ ، فقد اتفق معه عند تأليف الوفد المصري ، ثم افترقت الطرق بينها افتراقاً خطيراً بعد أن نحى سعيد زغلول منحى التشدد والتطرف ومعالجة القضية الوطنية ، ونحى رجال حزب الأمة منحى الاعتدال ، وألفوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين .

(٤١٥ م) في الأصل : «الذين» .

ثم حضر البرنس المذكور ، وانتظرنا نحن في أودة رشدى .
وعقب خروجه ، عدنا لبطرس ، فقال : إنه لم يقل له شيئاً عن القنال
إلا أن مشروعه نافع لمصر ! وإنه سيكلف رجلاً بأن يكلم بطرس في
هذه المسألة يوم ٩ يناير .

فما فهمت سراً لهذه المناورات ! فلم (٤١٦) يكن من المهم أن
يستدعينا لإعلامنا باجتماع ذلك البرنس معه ، ثم إذا كان اجتمع معه
لعرض الكلام في القنال ، فلماذا لم يتكلم فيه وضرب للكلام موعداً
آخر بواسطة شخص آخر ؟ كل ذلك لم يكن مفهوماً ! .

ومنا حصل الكلام فيه – في هذه الجلسة – المشروع المختص
بإدخال العريش في اختصاص محكمة الزقازيق . فقال بطرس إنه
لا حاجة لأنخذ رأى الشورى فيه ، لأنه رجوع إلى القانون العام ،
وابطال للاستثناء . فقال رشدى – بصوت ضعيف خافت – : ولكن
ما هذا قانون ! فاشتد بطرس [ص ٧٠٠] معه في القول ! فقال :
أنا مسلم بأنه لا لزوم لتحويله على مجلس الشورى ، ولكن أريد أن
أعرض مسألة أخرى ! فاستغربت ذلك من رشدى ! ولكنى لم أقل
شيئاً . فقال بطرس : وما رأيك ؟ قلت : أرى أن لا بد من تحويله على
مجلس الشورى ، لأن الاستثناء كان بقانون ، ولا يبطل القانون إلا
بنص قانون آخر – كما صرحت بذلك لائحة ترتيب المحاكم الأهلية –
فنص القانون المبطل يحجب أن يصدر من نفس السلطة ، بالطريقة التي
صدر بها القانون المراد الغاؤه . فقال بطرس : نهايته ! يتتحول !

ثم جرى الكلام في تعجب النظار عن مجلس شورى القوانين ،
فقلت : إن بعض أعضاء الشورى يبدون استغرابهم من الغياب ، بعد
ذلك العتاب الذى تبودلت عبارته في الجلسة التى قبل الأخيرة ، وبعد

(٤١٦) في الأصل : « لم » .

عبارات الشكر التي خُتم بها ذلك العتاب بين ناظر المالية وناظر الأشغال من جهة ، والأعضاء من جهة أخرى . قال بطرس : ولكن الغياب كان لسبب آخر أيضا ، وهو امتناعهم عن اطلاع الحكومة على اقتراح أباطحة المختص بالمالية ! قلت : لم يجر ذكر لذلك الاقتراح في أسباب الغياب ، فأمن رشدي وسعيد على ذلك .

قال بطرس : إنك^(٤١٨) تكلمت مع حشمت ! قلت : يجوز ! وصار حشمت يتكلم – بانفعال – ضد أعضاء الشورى ، ويقول إنهم أهانوه كثيرا . قلت : منها يكن مما حصل منهم ، فإنه انحسم بالعتاب والصلاح . قال بطرس : ولكن ما الذي يضمن عدم حصول شيء منهم في المستقبل ، وقد رأينا في الجلسة الأخيرة عيسى نوار ينسب للحكومة التلاعب ؟ قلت : يجب معاقبة من يطعن على غيره . قال بطرس : لابد أن يضعوا حدا لهذه الحالة ! قلت : ماذا يضعون ؟ وما تشيرون به عليهم ، اذا استشاروكم في تعين هذا الحد ؟ قال بطرس : يضعون أحکاماً لذلك في اللائحة الداخلية . وناولني ورقة مكتوب فيها ما يأتى : « للرئيس أن يذكر العضو بالنظام تذكيرا بسيطا ، أو مع اثباته في المحضر . ويستلزم هذا الإثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما . ويخرج المجلس – بناء على طلب الرئيس – العضو من الجلسة ، أو يحرمه من العمل مدة معلومة » .

قلت : إن نتيجة التذكير – بالنظام المثبت بالمحضر – لا يقبله الأعضاء ، لأنهم يرونها ماسا بكرامتهم ، وتسلি�طا للرئيس عليهم ، مع كونه منتخبًا منهم – فيخشون أن يسلبهم حرية الرأي باستعمال تلك السلطة . فقال بطرس : إنه يمكن حذف تلك النتيجة . قلت :

(٤١٨) في الأصل « إن » . وضمير كل من المتكلم والمخاطب يعود إلى سعد زغلول .

فالباقي — حيئنذ — مقبول ، لأنه مادام الحكم راجعاً اليهم فلا يحق لهم رفضه .

ثم ناولني خطاباً ، وارداً اليه من سمو الخديوي بامضائه ، يقول فيه — تقريرياً — ما يأقى :

[ص ٧٠١]

« نهنئكم بالنجاة من الخطر عند عودتكم من السويس ، ونرجو أن تكونوا متمتعين — مع حضرات النظار — بالصحة التامة ، وأن تكون أعمال الحكومة جارية — بهمتكم ودرايتكم — على ما يرام . وإن سيسافر باكراً إلى المدينة المنورة . وصحته ، ومن معه ، جيدة » .

قال بطرس : هل تستحسن نشر هذا الخطاب ؟ قلت : أستحسن نشر ماعدا صدره (٤١٩) . قال بطرس : أظنه لا يحسن ، لأن فيه تنويهاً بنا . قلت : وهذا التنويه أرى أن ينشر . فلم يوافق ، وتبعه الباقي .

عند عودتنا إليه ، وجدنا لديه شواربٍ باشاً ، وكان يقول : ما سبب هذا الغياب بعد التعائب وتبادل عبارات الصفاء ؟ فصرفه بطرس بابتسمة ، وطلب منه أن يعود إليه مرة أخرى ! .

٩١٠ يناير سنة

طلب الشيخ محمد زيد ، مدرس الشريعة بمدرسة الحقوق الخديوية ، أن يؤذن له في تدريس هذه المادة خارج المدرسة لجماعة طلبوا منه ذلك . فلم يوافق ناظر المدرسة على طلبه ، ولا المستشار ، الذي عرض المسألة على السير إلدن غورست ، فوافقهما على رأيهما بحججة أن في ذلك إضعافاً لقوة الأستاذ من جهة ، وقضاء على المدرسة

(٤١٩) يقصد بصدره : مقدمته .

من جهة أخرى . لأن الطلبة يفضلون أن يدرسوا في الخارج على أن يدرسوا في المدرسة ، لقلة المصاريف ، والحرية .

فحادثت السير إلدن غورست في هذه المسألة ، يوم الخميس الماضي ٦ يناير سنة ٩١٠ ، وقلت له : إن ذلك مخالف لما جرت عليه هذه المدرسة نفسها هذه السنة ، حيث وافقت على الإذن للشيخ سلامه — مع كونه أحدث عهدا بالتدريس ، وأقل كفاءة ، وأكثر دروسا في مدرسة الحقوق . وربما كان في رفض ذلك الاذن للشيخ زيد جرح لاحساساته . وهو لا يستحق إلا الأكرام والتشجيع لأقدميته وسعة اطلاعه . فقال : ليس المراد الحط من كرامته . وإذا كان يكافي من طريق آخر لا معارضة لنا في ذلك ، وإنما الغرض حفظ شأن المدرسة . قلت : إن المسألة أقل من أن يُتناقش فيها ، وسأبحث له عن طريق مكافأة أخرى .

ثم تكلمت معه في عدم تحمل نظارة المعارف شراء الكتب الدراسية للتلامذة ، فقلت : إن الأحسن أن تطرح عن نفسها هذا الحمل الثقيل بالنسبة للمدارس العالية ، لأن فيه مسؤولية كبرى . قال : حقيقة ، غير أنه لا يمكن التحرز عن إبداء ما يجرح بعض الخواطر ، حتى إن أشد الناس تحرزًا من هذا الخطأ لا يسلم أن يقع فيه — مثل اللورد كروم .

ثم تكلمنا في التلامذة ، وسكنوهم الآن ، فقلت : إنهم أهدأ من قبل ، ونرجو أن يستمر هدوءهم^(٤٢٠) غير أن أرى أن نكلم الجرائد في شأنهم . ودخولها بينهم وبين أساتذتهم ونظرائهم مصدر بتربيتهم وبأفكارهم^(٤٢١) ، [ص ٧٠٢] وياحبذا لو تدخلت الحكومة في

(٤٢٠) في الأصل : « هدوئهم » باللغة العامية .

(٤٢١) توجد في الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠١ عبارة « وزارة المعارف : املاء البشا على سعيد زغول » .

هذا الشأن ، فمنعت الجرائد من الكلام عنهم – لا أريد أن تنتفع عن الكلام عن التعليم – أي علاقة نظارة المعارف بالمدارس والتربية – ولكن منها من التعرض لما بين التلامذة وأساتذتهم . فقال : إن ذلك مما يجب التفكير فيه .

ثم تكلم عن طعن «اللواء» في الانجليز ، بالنسبة لسياستهم – على الخصوص – في الهند ، وقال : إنهم إذا استعملوا هذا اللسان في بلد محظى بالفرنسيين لما احتملوا منهم هذه المطاعن . ويجب أن ننظر في هذا الأمر !

قلت : إن اللواء الآن ليس مثل ما كان ! وال تعرض له يحمل على الهيجان ، ويكتسب منه اللواء أكثر مما يخسر . واظن أن كثيراً من الناس لا يهتمون بكلامه في سياسة الحكومة الانجليزية في الهند . ثم تكلمنا في موضوعات لا أهمية لها .

يوم الخميس ٦ يناير سنة ٩١٠

حضر رشدي باشا – بأمر بطرس – لجنة تألفت في مجلس الشورى ، للدرس مشروع قاضي التحضير – بغير علمنا – ونشرت الجريدة ، في عدد يوم الأربع ^{هـ} منه أن الناظار لا يحضورون – بجمعهم – في مجلس الشورى من الآن فصاعداً ، بل يحضر منهم من يكون لنظراته عمل فيه . ولم نعلم من ذلك شيئاً !

أشاعت بعض الجرائد عني وعن سعيد عدم الرضا عن الحالة الحاضرة ، وعقد النية على الاستعفاء عند عودة الجناب العالى .

أبلغني سعيد ، في ٨ يناير سنة ٩١٠ ، بأن عفيفي باشا تكلم معه في أنه انعقد مؤتمران بخصوص قنال السويس في الأزمان السابقة ، وتقرر فيهما أن امتياز قنال السويس لا يتجدد بعد انتهاء مدتة الحالية .

فمشروع القناة مفيد جداً - من هذه الجهة - لأنه سيعطي مصر حقاً ، تقرر في هذين المؤتمرين حرمانها منه . قلت لسعيد : إن هذه دسينة ، يطوف بها عفيف على عقول زملائه ليتمهد لقبول المشروع . ولو كان لهذا الاتفاق من أثر لتمسكوا به في وقت أن كانوا يتمسكون بالأباطيل والأوهام .

في ظهر يوم ٩ يناير ، اجتمع لدى بطرس الكونت دي سريون ، وسكرتير شركة قناة السويس ، والمستشار المالي ، اجتماعاً استمر لغاية الساعة واحدة . وعقب انصافهم قابلت بطرس ، فدعاني للحضور إليه غداً ، وأخبرني بأن تلغرافاً ورد من الخديوي بتغيير خطة عودته - مرتبك العبارة - وسأعرضه عليكم غداً^(٤٢٢) .

[ص ٧٠٣]

قرأت في البروجرية ، بتاريخ ١٠ يناير ، مقالة في موضوع قناة السويس ، مضافة بحرف H ، تكلم فيها عن عودة مشروع القناة إلى البحث ، ويدعو الناس للتبصر فيه وقبوله . ويؤخذ من فحوى كلامه أنه لا بد من التصديق عليه ! وقرأت في الجريدة الصادرة بهذا التاريخ نفسه جملة تشير إلى هذا الموضوع ، والتي عرضه على الجمعية العمومية .

[ص ٧٠٤]

في يوم ١٠ يناير سنة ٩١٠

قال لي بطرس باشا^(٤٢٣) إنه حصل كلام في مسألة القناة ، وإنه

(٤٢٢) في الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠٢ صورة البطاقة التالية :
« يتشرف بهى الدين برkatas باشا وقريته بدعة . . . لتناول . . . في
منزلهما بشارع الحبزة رقم ٧ بالجيزة .
الرجاء الرد .

(٤٢٣) أضيفت « بطرس باشا » لستقييم العبارة .

عرض عليهم إلغاء شرط الضمان ، وأن تكون بداية الامتياز الثاني هي في اليوم التالي لنهاية الامتياز الأول ، وأن يكون الربع بين الشركة والحكومة مناصفة ، وأن لا تتحمل الحكومة معاش الموظفين إلا على شرط تقرير حالة لهم قبل انقضاء الامتياز بعشرين سنة .

قلت : إن هذا التعديل مهم ، وربما سهل معه قبول المشروع .
قال : ليس لنا دخل ، لأننا سنعرضه على الجمعية العمومية . قلت : ولكن قبل عرضه على الجمعية العمومية ، يراد أن تقر الحكومة عليه ، وأن تروجه في الناس ، وبين أعضاء هذه الجمعية . ثم سأله فيما إذا كان في النية أن يعرضوا علينا مشروعًا بذلك ؟ قال : نعم سيعرضون هذا المشروع .

ثم قال : إن الخديوي كتب لي يستشيرني فيما إذا كان يحسن العودة من طريق الشام مارا بالعقبة ؟ ففهمت^(٤٢٤) أنه يريد استشارة غورست أيضًا ! فقال لي هذا^(٤٢٥) : إنه لا مانع من اتخاذ هذه الطريقة السياسية . فكتبت^(٤٢٦) إليه بذلك ، وبأنه يحسن أن يخبر الدولة العلية بهذا المرور ، حتى تعد المعدات لاستقباله هناك . فلم أقل شيئاً .

ثم حصل الكلام في التعديل ، الذي طلب مجلس الشورى إدخاله على مشروع الأمر العالى ، القاضى بجعل لوائح التعليم وبرogramاته فى شكل أوامر عالية ، تصدر بعدأخذ رأى مجلس شورى القوانين وتصديق مجلس النظار — وهو القاضى بجعل لغة التعليم من ضمن المواد التي تتقرر بأوامر عالية .

فقال : إن الأحسن أن يكتب جواب لمجلس الشورى بأن القاعدة

(٤٢٤) أي : فهم بطرس .

(٤٢٥) أي : جورست .

(٤٢٦) أي كتب بطرس .

أذ التعليم في المدارس هو باللغة العربية ، والتعليم بغيرها استثناء مؤقت ، وان هذا أقرب إلى مرغوب الشورى من طلبه ، لأن فيه تعهدا بأن التعليم هو باللغة العربية .

قلت : بينما ، إن التعليم يلزم أن يكون بهذه اللغة ، وهذه هي القاعدة . ولكن هذه القاعدة خولفت ، وحصل التعليم بغيرها من دون علم أحد . فالكلام الآن ليس في شأن اختيار لغة التعليم ، وإنما هو في جعل التغيير والتبديل في لغة التعليم بقانون ، يؤخذ فيه رأى مجلس الشورى كغيره من القوانين – يعني الغرض تقرير مراقبة من الأمة على تطبيق تلك القاعدة .

فقال : لا لا ، إن الجواب أضمن وأدق في هذا المعنى . ولو صدر أمر عال بأن التعليم يكون بلغة أجنبية ، كان ذلك مضرا جدا .
فقلت : ربما كانت فكرتكم أعلى ! وانصرفنا .

قبل الذهاب إلى بطرس ، كنت تكلمت مع دنلوب في هذه المسألة ، ورأيته معارضًا . قلت : إن رفض هذا التعديل قد يُتخذ حججة على أن هناك سوء نية عندنا . وإذا كان لنا في السياق وجہ (٤٢٧) [ص ٧٠] في عدمأخذ رأى نواب الأمة في لسان التعليم ، فليس لنا هذا الوجه الآن ، وقد دخل في اختصاص هذا المجلس بروجرامات التعليم ولوائحه – اذ يمكنه أن يقول لنا ... عند استشارته في كل بروجرام – : إن لا أصدق عليه إلا بشرط أن يكون تعليمه باللغة العربية .

فعنده الان من الفرص ، ومن الوسائل ، ما يمكنه من إبداء رأيه في هذه المسألة ، ويحملنا على احترامه . لهذا ، إن الرفض – فضلا عن كونه غير نافع – يسىء الظنون بنا .

(٤٢٧) يقصد : عذر .

قال : سأتكلم في هذه المسألة مع السير الدن غورست .

قلت : سنتظر ما يكون من أمره .

تكلمت مع المستشار المذكور في شأن الدكتور جورجى صبحى ، الذى منعه المرض من اتمام دروسه في إنجلترا ، حيث حضر عندي ، وأخبرنى بأن كتبه لا يريد أن يجعله في الدرجة من ٢٤ إلى ٣٢ ، إلا إذا امتنع عن مباشرة مهنته في الخارج ، إلا فتكون درجته من ١٢ إلى ١٦ – كما كان في السابق . ورجانى في أن أساعده لوفاة أبيه ، ولأنه أصبح عميد عائلته . فدللتني المحادثة مع المستشار في شأنه ، أن حضوره عندي كان تمهيداً لمساعدته .

[ص ٧٠٥]

في يوم ١١ يناير سنة ٩١٠ ، عاد المستشار من لندن غورست ، حيث عرض عليه ما أبديته بشأن لغة التعليم . قال : إن غورست لا يرى مانعاً من إجابة طلب الشورى ، ولكنه يريد أن يتكلم مع بطرس في المسألة .

فذهبت إلى هذا^(٤٢٨) ، وأخبرته بالقصة ، قلت : أرجوك أن لا تتوقف ، لأن في توقفنا محلاً لسوء الظن بنا . ولقد كان التعليم باللغة العربية فتغير إلى الانجليزية ، فإذا لم يكن هناك مراقبة على اللغة التعليم ، ربما ساءت العاقبة – خصوصاً أننا لسنا خالدين في وظائفنا . قال : أرضى ، على شرط أن يكون الغرض من ذلك استشارة الشورى فيما إذا خولفت القاعدة وأريد التعليم بلغة أجنبية . قلت : في الحقيقة إن هذا هو المقصود .

ثم قال لي إن غورست تكلم معه في شأن تداخل الجرائد بين

(٤٢٨) أي : إلى بطرس .

التلامذة والأساتذة . فشرحته له ، وحكيت ما دار بيني وبين غورست من الحديث في الموضوعات الأخرى . فلم يستحسن كل الاستحسان مسألة الجرائد للعجز عن تقرير أمر نافع .

ورأيت — عند دخولي لديه — محمد محمود مدير الفيوم يتسامران .

وأخبرني الشيخ على يوسف أن بطرس تفاوض اليوم ملياً مع على شعراوي والبرنس حسين . ويظن أن موضوع التفاوض مسألة القنال .

في يوم ١٣ أخبرني بطرس أن غورست كلامه في تلك المسألة^(٤٢٩) ، وأنه سيحول طلب التعديل على نظارة المعارف ، لأكتب لمجلس النظرار بذلك المعنى الآنف بيانه .

[ص ٧٠٦]

في يوم ١٢ يناير سنة ٩١٠ .

انعقد مجلس النظرار بنظرارة الخارجية وقت الظهر ، ولم يحضر فيه سرى لسفره بالسودان ، ولا رشدى لسفره باسكندرية . وما يستحق الذكر من المسائل التي نظرت به :

أولاً : اتفاق مع الدولة الانجليزية بتشكيل مجلس للسردار .

قال المستشار المالي إن الغرض أن يكون السردار مقيداً^(٤٣٠) بنوع من التقييد في ادارة البلاد . قلت : ولكنه تقييد معلق على ارادته ! وأشارت — فضلاً عن ذلك — إلى ما في ترجمة هذا الاتفاق^(٤٣١) إلى العربية من الركاكة والتعقيد . فتأجل لتصليح عبارته .

(٤٢٩) يقصد : مسألة لغة التعليم .

(٤٣٠) في الأصل : مقيد .

(٤٣١) في الأصل : « الوفاق » — وهو خطأ .

ثانياً : مسألة بناء قنطر الرّياح المنوف .

حيث عرض المستشار المالي إعطاءها^(٤٣٢) لمقاول انجليزي يدعى «أرد»^(٤٣٣) ، الذي بني قنطرة إسنا ، وأن تكون القيمة ١٣٠,٠٠٠ جنيه . قال : وهذا بطريق الممارسة ، اذ ليس في الوقت سعة لأشهار المزاد ، اذ يتتحتم تمام البناء في ظرف ستة أشهر ، وليس في مصر مقاول يضارعه . فأشار سعيد إلى مسيو^(٤٣٤) (٤٣٤) بان رصيف اسكندرية .

وقد ترتب (٤٣٥) على هذه الملاحظة استدعاء مستر ديوى ، مستشار الأشغال ، فأيد المقاول الأول ، وقال : إن القيمة معقولة ومقبولة ، والضرورة قاصية ب المباشرة العمل حالا . قلت : مادامت هناك ضرورة [ص ٧٠٨] وجب أن يتم الأمر لذلك المقاول . وانتهت المسألة على ذلك . وقلت لسعيد — عند الانصراف — انه لا فائدة من المعارضة !

انعقد مجلس شورى القوانين يوم الأربعين ١٢ يناير سنة ٩١٠، في جلسة خصوصية، بدعوة المداولة في اللائحة الداخلية. ثم طلب طلبة سعودي باشا معاقبة «اللواء» على طعنه في بعض الأعضاء، بمناسبة خطبة أباذهه باشا. وعضوده على شعراوى، وبقية حزب الأمة. وطلب أباذهه أن يكون العقاب غير قاصر على «اللواء» وحده، بل على كل ما نحا نحوه من الجرائد. وكان البرنس^١ سيالاً للعقاب. وحصل جدال عنيف لم يتنه بطائل. وتأجل الأمر لليوم الثلاث القابل.

٤٣٢) في الأصل : «اعطاوهما» .

(٤٣٣) هكذا تقرأ .

٤٣٤) بياض في الأصل .

^(٤٣٦) في الأصل: «وتوجه».

في يوم ١٣ يناير ظهر «اللواء» و«مصر الفتاة» ساخطين على أولئك الأعضاء الذين طلبوا العقاب ، وفصلوا المسألة تفصيلاً . وقال «اللواء» إن خصومه في المجلس محُرّضون من قبل الحكومة . واستدل على ذلك بمقابلة على شعراوى مع بطرس .

يوم ١٧ منه وجدت عند بطرس باشا روكسييرا والمستشار المالي فلم أرد أن انتظر طويلاً وانصرفت معتذراً بأن عندي أشغالاً^(٤٣٥) .

٩١٠ يوم ١٩ يناير سنة

استدعاني بطرس^[٧٠٧] [ص ٧٠٧] وقال إنه لم يجد شيئاً في مسألة القنال ، لأن الشركة لم تجبنى على طلاقى إلى الآن . قلت : وهل طلبت منها طلبات؟ فنظر إلى مستغربي ، وقال : ألم أقل لك؟ قلت^(٤٣٦) : نعم ، قلت لي إنك تكلمت ، لا إنك طلبت طلبات! قال : إن طلبت إلغاء الضمان والمعاشات والمدة . ومن الغريب أن بعض الجرأة ... وأولها المؤيد ... زعمت أن الشركة أجابت مطالب الحكومة! قلت : ولكنني فهمت أنها متساهلة! قال : إنها أظهرت التساهل!

[٧٠٨ ص]

ثم ناولنى نوقة^(٤٣٦) ، ففهمت أنها مرفوعة من المستشار المالي عن المرشح مياه القاهرة ، وتتضمن أن الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، يقضى بأنه في حالة العودة لاستعمال مياه النيل ، تستعمل الشركة المرشح الحباسيه ، وقيمتها ٢٥٠٠ جنيه . وأن الصيحة تستلزم العدول عن هذا المرشح إلى غيره مما اخترع حديثاً ، وجاء وافياً بالغرض - ومن

(٤٣٥) م) هذه السطور ان بخط سعد زغلول .

(٤٣٦) كلمة «قلت» غير موجودة بالأصل .

(٤٣٧) م) يقتبس، مذكرة .

هذا النوع مرشحان : مرشح شبال^(٤٣٧) ، ومرشح چاقل . والأول^(٤٣٨) لا يكلف الحكومة الا نيفا^(٤٣٩) وخمسين ألف جنيه ، أما الثاني فيكلفها مائة وأربعين ألف جنيه . غير أن مصلحة الصحة تفضل الثاني على الأول ، لأنها اختبرته في اسكندرية ودمنور والمنصورة . وان شركة المياه التزمت أن تخفض ثمن المياه – التي تصرف للحكومة – من ١٥ مليم الى ٨ المتر ، وأن تدفع ثلث قيمة مرشح چاقل . ناولني هذه المذكرة ، وطلب أن اعود اليه في اليوم الثاني لأبدى له رأيي فيها .

[٧٠٩]

٩١٠ يناير سنة ١٩

في مساء هذا اليوم ، أخبرني سعيد بأن بطرس دعاه إليه في منزله أول أمس – يعني يوم ١٧ منه – وتكلم معه في شأن الانقسام الحاصل . وفهم منه أن السبب في منع النظار عن الحضور إلى مجلس الشورى ، أني كنت أتفاغز معه على من يتكلم من اخواننا ، مظهرين علامات الاستخفاف به ، والضحك من كلامه . وأن هذا ، وأمثاله ، جرأً أعضاء الشورى على الحكومة – وغير ذلك من السفاسف ! وأن سعيدا^(٤٤٠) دافع دفاعاً شديداً ، متحججاً بأنما لم نجتمع معافاً الجلسات الأخيرة لمجلس الشورى إلا في جلسة الميزانية ! .

ثم قال سعيد إنه^(٤٤١) تقابل مع غورست أمس ، وسمع منه شيئاً

(٤٣٧) هكذا تقرأ . وهو ماركة المرشح .

(٤٣٨) في الأصل : « فالأول » .

(٤٣٩) في الأصل : « نيف » .

(٤٤٠) في الأصل : « سعيد » .

(٤٤١) في الأصل : « قال سعيد وانه » .

من ذلك ، وان الانجليز لا يريدون التساهل الان حتى لا يصاب رجال الحكومة بتخمة من التساهل لهم !

فعجبت من هذه السخافات ! لأنك كنت أنتظرك أن تكون التهم التي توجه على الوزراء (٤٤٢) تناسب مقاماتهم ، والأعمال التي هم مكلفوون بإنعامها . ولم أفهم سبب كون سعيد لم يخبرني بهذه المحادثات عقب حصولها ، مع أن موضوعها يهمنا معا ! وأخبارى بها كان عرضا لا قصدا ! ولم أفهم السبب لأنه توجه لغورست في اليوم التالي لمقابلة بطرس !

٩١٠ يناير ٢٢ يوم

قد بين لي (٤٤٣) السبب في ذلك ، بأنه كان قد اتفق - قبل استدعاء بطرس له - مع شقيق ، أن يتقابل مع غورست يوم الثلاثاء . وفهمت - من التفصيات التي أبدأها عن المقابلتين - أن غرض بطرس من هذا الاستدعاء استتمالة سعيد إليه ، وأن غرض (٤٤٤) غورست من مفاجئته بذلك الكلام ، إفهامه السياسة التي يلزم الجري عليها .

وقد تكلم معه سعيد في اجراءات (٤٤٥) بطرس ، واستشاره بالسلطة وحده ، وانفراده بالعمل دون استشارتنا . وفاحس غورست في مسألة خالد الفوال ، فأنكر أنه كان المرشح له ، وقال إن الترشيح كان من الخديوي .

(٤٤٢) هكذا في الأصل .

(٤٤٣) يقصد : « بين سعيد لي » .

(٤٤٤) في الأصل : « وغرض » .

(٤٤٥) في الأصل : « اجراءات » .

[٧١٠]

عدت إلى بطرس (٤٤٦) في يوم ٢٠ يناير ، وحضر رشدى وسعيد ، وتكلمنا في هذه المسألة (٤٤٧) بحضور بطرس ، ثم بغير حضوره . وملت — أنا وسعيد — لتعيين قومسيون طبى لفحصها .

وما حصل الكلام فيه ، مسألة « القطر المصرى » (٤٤٨) ، اذ تقرر بينما لغوه ، لعراضه للأعراض ، وعودته للطعن على الخديوى . غير أن القرار لم يصدر بعد رسميا ، لاستيفاء بعض الاستعلامات . وكان حصل الكلام مع غورست ، وهو خابر حكومته ، فقبلت .

[٩١٠]

قابلت غورست ، وحصل الكلام فيما يأتى :

أولاً : في مدرس انجليزى يسمى منكتوش ، بمدرسة السعيدية ، نسب إليه أنه خطب في الاجتماع الذى انعقد تحت رئاسة أحمد لطفى

(٤٤٦) في الأصل : « عدت إليه » وقد عدلتنا العبارة لتفق مع المقصود ، لأن سعد زغلول كان قد قطع كلامه عن بطرس ، بكلامه عن سعيد ، الذى سجله في ص ٧٠٩ .

(٤٤٧) يقصد : مسألة مذكرة المستشار المالى بخصوص الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، والبت فى اختيار أحد مرشحى المياه المعروضين ، وما : مرشح شپال ، مرشح چايل . وكان بطرس باشا قد طلب من سعد زغلول إيداع رأيه (انظر : ص ٧٠٨ من المذكرات) .

(٤٤٨) يقصد : جريدة « القطر المصرى » لصاحبها أحمد حلمى (طالع كشاف الجزء الثان لمتابعة الموضوع) .

المحامي (٤٤٩) ، للاحتفال بأول السنة الهجرية – فهم^(٤٥٠) بالدفاع عنه ، وما كنت أريد اتهامه وإنما الاشارة اليه ! قال : إن الأمر في شأنه يتوقف على الكلام الذي ألقاه ، وكيفية إلقائه ، وغير ذلك . قلت : ان التفاصيل لم تتصل بي بعد . وانتقل الى الكلام في تلميذ يدعى محمد كامل ، من المدرسة الخديوية ، جاء في أخبار البوليس عنه أنه ألقى خطبة في ذلك الاحتفال ضد الاحتلال . فوعده بالنظر في شأنه .

ثانياً : فيها^(٤٥١) عرضه بويد كاربنتر من تقرير العقوبة البدنية لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية . قلت : إن أميل لهذا الرأي شخصياً ، وقد أمرت مرة بالعقوبة البدنية في إحدى المدارس – غير أنني أخشى أن لا يرتاح الجمهور إليه ، وأن يصادف معارضة شديدة ، ويشير سوء الظنون . فقال : إذا كان الأمر كذلك ، فالأولى اهمله .

ثالثاً : في شأن ارسالية الطب ، وتوقف جراهام عن الاذن لكتبتين لمحابرة من يرغب من موظفي الصحة في أن^(٤٥٢) يكون من تلامذتها – الا إذا سُلِكَتْ في محابراته طرق مخصوصة . قلت : إن جراهام يتثبت^(٤٥٣) كثيراً بالأسئلة^(٤٤) ، ورأيت أن الجرى على رغبته يضيع الوقت ، فأهملت المسألة .

(٤٤٩) انظر عن أحمد لطفي المحامي ، ص ٨٦٩ – ٨٧٠ من الجزء الثاني ، عن أحداث اعتصام طيبة الأزهر .

(٤٥٠) أي : هم غورست .

(٤٥١) في الأصل : في ما .

(٤٥٢) لا توجد «في» في الأصل .

(٤٥٣) في الأصل : «يتشبس» . ولاحظ أن الكراسة بغير خط سعد زغلول .

(٤٤٤) يقصد : بالشكليات .

قال : لا ينبغي اهتماماً ، والواجب أن يؤخذ رأي جراهام ، بعد تمام المخابرات مع الشخص ، عند ارساله . وإذا كان من اللازمأخذ رأيه ورأى كيتنج في التلامذة ، فذلك لأنهم يعذون لأن يكونوا مدرسين ، ولا يتبعن المدرسوں في هذه المدرسة إلا بناء على انتخابها . فالواجب أن ييديا رأيهما في شأن تكوينهم . [ص ٧١١] قلت : كذلك (٤٥٥) . قال : سأتكلم مع كيتنج في هذا الموضوع .

رابعاً : في علاقة مجالس المديريات بنظارة المعارف من جهة التعليم . فأبدي أن نظارة المعارف تستمر على اجراء تفتيش الكتاتيب ، ومساعدة المستحق منها للاعانة . كما تفعل في مدارس الصناعة والزراعة - أيضاً - بواسطة ادارتها . وإذا بدت للمجالس ملحوظات في سير التعليم تنظر فيها نظارة المعارف بما تستحقه من العناية .

قلت : إن هذا الرأي يعجبني . وينبغي أن نساعد هذه المدارس ، بقبول انتخاب من ترى ضمه إليها من موظفي المعارف . وإن المفتشين بالنظارة ، يمكنهم أن يوقفوها على الملحوظات التي تبدو لهم في الكتاتيب أثناء تفتيشهم . وتم الاتفاق على ذلك .

٢٢ يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار في نظارة الخارجية، وتقرر فيه إلغاء جريدة « القطر المصري » . فسأل المستشار المالي فيما إذا كان ما نسب إلى الجريدة المذكورة يعد من التعدي على الأدب ؟ فقلت : إنه لا يعد تعدياً على الأدب ، وإنما يعتبر طعناً في الأعراض . لأن التعدي على

(٤٥٥) يكثر سعد زغلول من إيراد هذه الكلمة : « كذلك » ، عند الموافقة على شيء ما . وهي ما تحول إلى تعبير : « وهو كذلك ! » الحال ، والذي يعادل تعبير : O.K باللغة الانجليزية .

الآداب عبارة عن الإتيان بصورة أو بعبارة مخلة بالحياء ، أو موجبة لاستحسان أمر قبيح . والمقالات التي تشرف « القطر المصري » ليست من هذا القبيل ، وإنما هي تقدّف بعض أشخاص ، وتندد ، بالإضافة إليهم لمخالفتهم الآداب ، وتهتكهم . فهي تزعم أنها تخدم الآداب بهذا الطعن وهذا الانتقاد ، وأن الأشخاص – المطعون فيهم – هم الذين يتنهكون حرماتها . وأرى أن في تطبيق هذه المادة على تلك الجريدة ، نوعاً من التكلف .

فعارض رشدي أشد المعارضة ، وقال : إن هذه الكتابات ، من شأنها تحريض المطعون فيهم على ارتكاب الجرائم ضد محرر الجريدة . وهذا كان من اللازم منع هذا الخطر . فأظهر المستشار المالي الميل إلى رشدي ، وانحيط القرار على الالغاء .

قبل انعقاد مجلس النظرار ، وجدت روکاسيرا والمستشار المالي بغرفة بطرس الأولى ، يتحادثان ، وبينهما أوراق متورة أخذ يجمعها المستشار المالي . ثم غير موضوع الحديث إلى الكلام في سبب انعقاد مجلس النظرار . قلت : لعل ذلك للمداولة في مسألة [ص ٧١٢] مرشح القاهرة . فسألت عنها إذا كانت شركة المياه تنقص قيمة ما تأخذه الحكومة ومصالحها من المياه ، في حالة قبولها المرشح چا قال فقط أوفي أي حالة كانت ؟ فقال المستشار المالي : في الحالة الأولى فقط . وعارضه في ذلك روکاسيرا . قلت : إن فلتر شاپايل مستعمل في الاسمااعيلية ، فلماذا لم تحصل تجربته ؟ قال روکاسيرا : الأدهى أن بيتر رفض تجربته بخطاب منه^(٤٥٦) عند استدعاء الشركة له ! فتمت المستشار المالي وهمهم ببعض كلمات ، وخضن رأسه ، ودار في الغرفة دورة ! قلت : إن المسألة مهمة ، وينبغى أن تُفحص بمعرفة قومسيون^(٤٥٧) .

(٤٥٦) أي : من المستشار المالي .

(٤٥٧) أي : لجنة .

وعند ذلك دعى روکاسيرا الى بطرس ، فقال المستشار المالى : ولكن جراهام يستعن فى هذه الحالة ! قلت : إن المسألة ليست مسألة ثقة ، فالمربيض اذا استشار عدة من الأطباء ليطمئن قلبه على حالة مرضه ، لا يغضب طبيبه الخاص . ثم استدعاه بطرس .

وتقابلت مع الشيخ على يوسف ، فأخبرنى — أنا وسعيد — أنه علم بأن الكونتيس ، صحفية^(٤٥٨) الخديوى ، أعلنت اسلامها ، وصدر إعلام شرعى بذلك ، بسعى شوقي بك ، وانعقد احتفال أمس ، تلى فيه القرآن ، وذبحت الذبائح . ولا شك أن هذه مقدمة لإشهار زواج الخديوى بها ، فتكون هذه ضربة قاضية على الخديوى ، وعلى الحكومة المصرية . وإذا كان رجال الصراف ثاروا على أمير أمرائهم بتزوجه بغير أهل له ، فيجمل بكم أن تجمعوا أمركم على منع هذا الأمر . وكان منفعلاً أشد الانفعال .

فلم يقل سعيد شيئاً . وتأثرت لهذا القول ، وقلت : إن هذا أمر جلل ! .

وراح الشيخ على يوسف فأخبر بطرس به . وبعد انقضاض مجلس النظار أعاده بطرس لنا ، ولم يعقب عليه بشيء . ثم انحاز بطرس إلى جهة مع الشيخ على يوسف . واستمر الكلام بيننا في هذا الموضوع ، فاستحسنه رشدي وحشمت ، ولم أر أن أبدى شيئاً أمامهم .

ثم عاد الشيخ على ، وأخبرني أن بطرس تأثر من هذا الأمر . قلت : ولكن بقية إخواننا مرتاحون إليه . ثم تأكد الخبر — بعد ذلك — من مصادر أخرى .

والذى ينشئ منه :

(٤٥٨) أي : صديقة ، أو عشيقه .

أولاً : امتناع نساء مصر عن زيارتها .
 ثانياً : ترُفع نساء الأوروبيات عن معاشرتها .
 وهل يبلغ ذلك الى حد أن يتداخل أجنبي فيه ؟
 أمر مغيب ! .
 ثالثاً : أن يكون له سوء وقع في الأستانة .

[ص ٧١٣]

ويلوح لي أن العلماء ، ومن حذا حذوهم من بسطاء المسلمين ، يصدّهم إسلامهم عن انتقاد هذا العمل ، ويفضلونه على عيشة الرفق^(٤٥٩) . وأن المنافقين - لهم كثيرون - يحسّنونه ويجهدون قرائحهم في بيان ما يتبع عنه من الثمرات . وأنه يفتح باباً للجرائم المعادية للخديوي - مثل «الجريدة» - للحط من مقامه ، والتغليس عليه . ويتبعها في ذلك العقلاء ، والذين يسخطون على الخديوي لضرر لحقهم منه ، أو لمنفعة حرمهم منها .

ولكن ، هل تقوى هذه الجرائد على تعيب هذا الأمر وتزييفه ، مع وجود تلك الكمامات في فمهما ؟ وهل إذا قويت على ذلك ، تقدم عليه ، ثم تستمر فيها ؟ أمور أشك فيها ، وأترك الحكم في شأنها للأيام .

في يوم ٢٣ يناير سنة ٩١٠

توجهنا إلى^(٤٦٠) اسكندرية لاستقبال الجناب العالى ، الذى يُتَظَّر حضوره غداً . ولكن التلغرافات الواردة منه كانت مضطربة ، وبعضها

(٤٥٩) بالعامية : أي المعاشرة غير الزوجية .

(٤٦٠) «إلى» غير موجودة في الأصل .

غير مفهوم ! وكان الناس في شك من عودته بطريق بور سعيد أو اسكندرية . ومن العجيب أن المراسلة في هذه الموضوعات كانت بالشفرة ، مع أنه لا داعي للابهام في هذا المقام ! .

امتناء اسكندرية بوفود المستقبلين من الأقاليم المختلفة ، حتى ضاقت بهم نُزُلها . ولم تسع لهم سرای رأس التين ، فوقف كثير منهم برحابتها . وفي الساعة الخامسة من يوم ٢٤ يناير بعد الظهر ، وصلت السفينة مياه الاسكندرية . وكان معنا السير إلدن غورست .

ولما وصل الخديوي^(٤٦١) إلى السرای ، أخذ في استقبال الوفود وفدا وفدا ، وطيب خاطر كلّ بكلمة . وبلغنا أنه ، في أثناء استقبال الوفود ، كان يستفسر من رجاله ، الذين تخلعوا هنا ، عن الأحوال . وأوقفه شوقى على كثير منها ، وأنه استلتفته — بالأخص — إلى حالة البرنس حسين ، وإقبال الناس عليه ، واتخاذهم متزله كعبة يولون وجوههم شطرها ! .

وقد ركب مع سعيد ، حيث زار دار البلدية ، التي أعدت له احتفالاً فخرياً في قليل من الزمن . وألقى بين يديه رئيسها المحافظ خطاباً بالترحاب .

وفي الساعة ٨ من اليوم التالي ، عاد من رأس التين إلى مصر ، وكنا بصحبته ، غير أنّي كنت تعباً جداً ، وأحس بشيء من الدوار زهلي في الفكر والكلام ، واستمررت على هذه الحال حتى وصلت إلى مصر . وكنا نجلس بحضورته حيناً ، وحينما نغيب كلنا أو بعضنا .

وقد فتحت مسألة القنال — بغير حضوري — وقرر عرضها على الجمعية العمومية .

^(٤٦١) « الخديوى » غير موجودة في الأصل .

وكان احتفال الأهالى في المحطات عظيمًا ، وكذلك في مصر^(٤٦٢) – غير أنه كان في المحطات ذا معنى أكثر منه في [ص ٧١٤] مصر ، فإن الناس كانوا يهتفون له بالدعاء ، ويظهرؤن الفرح بعودته من الحجاز – خصوصا الطبقة السافلة منهم ، والنساء .

أما في مصر ، فكانت الجموع كثيرة جدا ، ولكنها كانت جموع متفرجين لا مختلفين ! وقد أقامت لجنة الاحتفال زينة فخيمة ، وزين كثير من الناس منازلهم ، ورفعوا فوقها الأعلام . وحياه بعض طلبة الحقوق بالحج المبرور ومنح الدستور ! وأخبرني سعيد أنه أوقفه على كثير من التفاصيل ، التي تأسف لبعضها . وقد خرج مساء ، وشاهد بعض الزينات ، وعطف على لجنة الاحتفال ، وألقى بين يديه رئيسها ، عثمان مرتضى ، خطابا بالترحاب ، فرده بالشكر . وأوفد بعض رجال معيته إلى كثير من زينوا منازلهم ليشكروهم .

٢٧ يناير سنة ٩١٠

جرت التشريفات بسواء عابدين ، وتكلم بطرس مع الخديوى في شأن القناة ، وعقد الجمعية العمومية بخصوصه في ١٠ فبراير . فأشار الخديوى أن يكون اجتماعها في ٩ ، ليكون عندهم من الزمن سعة للمداولة . وفهمت ، من المناقشة بينهما ، أن شركة القناة تريد أن تأخذ الأرضى التي تكتشف المياه عنها في بور سعيد ! – وهو شئ لم أسمع به من قبل . وكان بطرس يجتنب محادثى .

وفي اليوم السابق ، دعا رشدى وسعيد إليه ، وأطلعوا على المذكرة الموضوعة بشأن القناة ، فسألاه عنى ؟ فقال : إن عالم بها ! – ولم أكن أعلم شيئا عنها إلا ما سبق اتيانه في غير هذا محل !

(٤٦٢) أي : في القاهرة .

انعقد مجلس النظر في الساعة ٣ ونصف بعد الظهر . وأهم ما نظر فيه مسألة مرشح مياه العاصمة . فقال سرى باشا : إننا نريد أن تبحث هذه المسألة بواسطة قومسيون^(٤٦٣) يتألف من ذوى خبرة . لأن المسألة مهمة ، ولا يصح الاعتماد فيها على رأى رجال الصحة ، الذين سقونا مياهًا غير صالحة مدة مدبلدة من الزمان .

فأخذ بطرس المستشار المالي يدافعان عن مرشح چَفل . وعند الحديوى - تقريريا - سرى في رأيه . وقال رشدى : إن مسألة التقد لاتهمتنا ، لأن الصحة فوق المال - وهو يؤيد بذلك رأى المستشار المالي .

وأخيراً انحط الرأى على استشارة الدكتور روفر ، رئيس مجلس الصحة والقورنطينات ، في هذا الموضوع . ولم أتكلم أنا وسعيد بكلمة في هذا الموضوع أصلاً .

ثم جاء دور مسألة القنال ، وكانت في جدول الأعمال ، من غير أن توزع المذكورة الموضوعة لها علينا ، ولا مشروع الاتفاق نفسه . فأمر بطرس بتلاوة المذكرة .

وهي تتضمن أن مجلس النظر رأى أن توزع الأرباح مناصفة ، وأن تكون بداية الامتداد في اليوم [ص ٧١٥] التالي لنهاية الامتياز الحالى ، وأن تحصل المخابرة مع القومانية في شأن المعاش ، والأراضى التي يتكتشف البحر عنها .

وبعد تلاوتها ، سألنا بطرس - واحداً واحداً - عن رأينا ؟ فكلهم وافقوا . غير أنى قلت بأن المشروع الآن مقبول ، ويمكننا أن نشكّر

^(٤٦٣) أي :لجنة .

الذين اجتهدوا في الوصول به إلى هذا الحد . قال بطرس المستشار المالي : ولكن القومانية للآن لم تقبل به ! .

قلت : اذا كان الأمر كذلك ، فلا أوفق عليه . لأنه كأننا نعرض ملكتنا على الشركة لتشتيتها ! والحال ليس كذلك . وكأننا ، بسلوكنا هذا الطريق ، نفذنا قرار مجلس ادارة الشركة ، الذي قضى برفض ما عرضته الحكومة من حذف شرط الضمان ، وبأنه يمكن أن يعود الى المخابرة اذا عرضت الحكومة شروطا ، وصدق عليها مجلس النظار ، وتعهد بالدفاع عنها أمام الجمعية العمومية . ونكون سلمنا (٤٦٤) أمرنا الى الشركة : إن شاءت قبلت ، وإن شاءت رفضت — وهو ما لا أوفق عليه .

فانفعل بطرس ، وقال : إننا سنقول للجمعية العمومية : إن هذه الشروط اذا قررتها ، وقبلتها الشركة ، تكون نافعة . قال الجناب العالى : إن الشركة قابلة بهذه الشروط كلها ، وكان عندي سريون في الساعة ٣ بعد الظهر ، وأخبرني بأنها قابلة — حتى بمسألة الأراضي — فكيف القول بأنها لم تقبل حتى الآن ؟ وفيماذا قضيت خسرين يوما اذا لم تكونوا قد تخابرتم مع الشركة ؟ .

فقال المستشار المالي : إن القبول بالأراضي خاص بالقى اكتشف منها ، لا بما سيكتشف ! ثم قال : إن رفض المشروع لعدم قبول مبلغ الشهادة وثلاثين ألف جنيه فيه مسؤولية كبرى ! وكرر ذلك عدة مرات .

فقال الشاهيلى — بيض وبينه — : ما هذا الرجل يصعب الأمر وهو سهل ؟ وقال لي بطرس : ما هذه المعاكسة ؟ قلت : إن لا أعاكس في شيء ! وابتلاعنى بكل هذا الكلام .

(٤٦٥) في الأصل : « وسلمنا » ، وقد أبزربنا التبدل لتوضيح العبارة .

فقلت : إن أهمية المسألة في شرط الضمان ، فما دام الغاؤ^(٤٦٥) مقبولا ، فالمسائل الأخرى ثانوية . وليس لي اعتراف على موضوع ما تقرر ، أما الشكل قضية أخرى .

وقد حصل اضطراب في أثناء هذه الحركة ، ثم سكن . وتقرر انعقاد الجمعية العمومية في ٩ فبراير .

وعند الانصراف أبدى لي الخديوي امتنانه من خطقي ، وقال : هكذا ينبغي أن يكون ! فاستمر على ما أنت فيه .

وقال لي بطرس : إنك دائمًا تعاكس ، وقد كادت المسألة تعكس . إن الذي قلته أنت قلته أنا ! قلت : إنك لم تقل شيئا ! قال : إني عالجت هذه المسألة مدة مدبلدة من الزمان ، حتى وصلت إلى هذا الحد ، وكنت أجاهد لا يفتح الباب الذي فتحته . قلت : إن لا أعلم شيئاً من مجاهدتك ولا معالجتك ! وانصرفنا .

[ص ٧١٦]

٢٨ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست في نحو الساعة ١١ صباحا ، وأخبرته بأن التلميذ محمد كامل ، المتهم بأنه ألقى خطبة ضد الاحتلال في اجتماع أول السنة الهجرية ، لم يكن من مدارسنا .

ثم انتقل الكلام إلى ارسالية الطب ، فقال : إن فحصت هذه المسألة ، وتبينت أن لاحق لك فيها ، لأن طلب جراهام أن تكاتب الداخلية والمالية في شأن الشروط الموضوعة لقبول الطلبة فيها ، في محله . أما بالنسبة للداخلية ، فلأن سعيد باشا يود أن تكون خاتمة

(٤٦٥) في الأصل : «لغوه» ، وقد عدلناها إلى : «الغاؤ» منعاً للالتباس .

الصحة مع المصالح الأخرى بواسطته ، ويسؤه — كما يسوعك ويسوء كل رئيس — أن يتخابر مرؤوسه مع الغير بدون علمه . وأما المالية ، فلأن من ضمن هذه الشروط حفظ وظيفة الطالب له ، إلى أن يعود — فلهذا كان جراهام مصيبا فيها فعل ، ولم يكن ذلك منه بسوء نية . وأطال القول في هذا الموضوع بشدة وعنف .

وما قاله : إننا لا نريد أن ينحط التعليم في مدرسة الطب ، بتولية وظائف التدريس من لم يكن أهلا له . وإذا تسامحنا في عدم كفاءة معلمى الرياضيات ، فلأن^(٤٦٦) سوء تعليمها لا يترتب عليه ضرر كما يتترتب على سوء تعليم الطب ، لأن ذلك يمس بصحمة الناس وأرواحهم . فلا يمكننا أن نتساهل في مدرسة الطب ، ولابد أن يتبع فيها أقوال الاختصاصيين وأراءهم . أظنك لا تخالفني في أن ذوى الكفاءة في الطب نادرون ، فمن يداوينك اذا مرضت ؟ أوطفي أم أجنبى ؟ قلت : أجنبى . قال : لماذا ؟ قلت : لعدم وجود أطباء مهرة من الوطنيين . قال : ولماذا ؟ قلت : لأنهم لم يكونوا أطباء الى الآن ، ولذلك كان واجبنا عظيمنا نحو تكوين مدرسين صالحين .

ثم قلت : إن ما قدمه جراهام أو كيتنج إنما هي معاذير لا حقائق ، لأن سعيد لا يتأثر من كون مدير الصحة يأذن لນاظر مدرسة الطب أن يعرض شروط الارسالية على موظفيه — لتفاهة هذا الأمر جدا . وأنا كفيل بذلك . وأما استشارة المالية ، فلا دخل لجراهام فيها ، بل هذا أمر يخصنى .

قال : إن لم أهتم بهذه المسألة — على تفاهتها وكثرة أشغالى — الا لأنك قلت لي بأن هناك سوء نية من طرف كيتنج وجراهام . وإن أوكل لك أتهاها حسنا النية ، ويودان خدمة المصريين .

(٤٦٦) في الأصل : « لأن » .

قلت : إن ما كنت أتصور ذلك - خصوصاً بعد التقرير الذي قدمه كيتينج ، وأقر عليه جراهام ، بأن المصريين غير صالحين للتعليم ! ولكن بما أنك تؤكد الآن غير هذه الفكرة ، فلا يسعني إلا تصديقك . قال : كن على ثقة بـ [ص ٧١٨] - أنا مواطنى - نسعي في الخير لمصر ما استطعنا ، مثلك . قلت : أما بالنسبة إليك وكثير من مواطنيك ، فكذلك - ولكن يوجد فيهم من لم تكن هذه صفتة . على أن لا أبخسهم أشياءهم ، وأتغاضى عن هفواتهم في غالب الأحيان . وأقرب مثل على ذلك أن زوًدت هيل زيادة استثنائية ، مع كون أظهرت لك عدم رضائى عنه ، بالنسبة للتقرير الذي قدمه في كتاب جودي . فهز رأسه ، ولم يقل شيئاً . وبعد ذلك انتصرت ، وهو يشكر لي زيارتي له .

[ص ٧١٧]

٩١٠ يناير سنة

دعينا للاجتماع بعابدين ، فابتداً الخديوى يتكلم عن القضاة الشرعيين ، وأن فيهم من ليس بيده شهادة عالم ، فهم لا يستحقون البقاء في مناصبهم بمقتضى النظام الجديد . فيلزم تغييرهم بين الرفت ، وجعلهم في درجات مرتباتها أقل من مرتباتهم بقليل . وكان رشدى وبطرس يوافقانه على ذلك .

ثم سألنى رأى ، فقلت : أظن أن هذا يكون صعباً عليهم ، وبصراً بحقوقهم المكتسبة . وانتهى الأمر على النظر فى شأنهم .

ثم وجه الخديوى الخطاب إلى المستشار المالى في شأن القنال ؟ فقال المستشار : إنهم يظهرون صعوبة في قبول المشروع . قال بطرس : إن لوران مت指控 ضدك ، والبرنس يميل إليه . وقال المستشار المالى : إن الباقي لا يوافقون عليه . وقال الخديوى شيئاً من هذا القبيل .

وتداول الكلام بين الثلاثة على هذا النحو ، بحيث فهمت أن الغرض من هذا الاجتماع ، هو إفهامنا عدم ميل أغلبية ذوى الشأن في القنال الى ما قرره مجلس النظرار . ولم يقل واحد منا – نحن الباقيين – شيئاً .

وعند الانصراف ، قال لي الخديوى : إن سأبعث اليك لنجلس جلسة خاصة ، نصفى فيها الحساب . قلت : إن منتظر الأمر . وكان تختلف سعيد عن هذا الاجتماع ، فلم يحضر الا آخره ..

ظهرت الجرائد حاملة للمذكرة التي وضعها مجلس النظرار ، المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير ، وأعدتها للجمعية العمومية ، وهى تتضمن أمرين خطيرين :

الأول ، أن مجلس النظرار قرر في هذه الجلسة رفض مشروع القنال بالحالة التي هو عليها – مع أن مجلس النظرار لم يقرر هذا الرفض في هذه الجلسة مطلقاً ، ولم يبحث في موضوع ذلك المشروع ، وإنما كان قرار – من قبل – رفض المشروع إن لم يلغ شرط الضمان . وقد رفض مجلس ادارة الشركة هذا الطلب في أوائل نوفمبر الماضي ..

والثاني ، أن لغو شرط الضمان ، وعدم جعل المعاشات على عاتق الحكومة ، وغير ذلك ، أمور مستعرضة على الشركة بعد تقريرها من الجمعية العمومية – مع أن الذى كان مفهموماً ومعقولاً أن المخابرة جرت بين الحكومة والشركة في شأن هذه المسائل ، وانتهى الأمر بينهما فيها .

فهل لي بمن يقول : إن الحكومة ، مادامت رفضت المشروع ، لماذا عدلته وعقدت الجمعية العمومية لاستشارتها في هذا التعديل ، قبل أن يكون مقبولاً من الشركة ؟ لماذا ترتكب الحكومة ذلك التزوير ، وتقرر

ما (٤٦٧) قررت من رفض المشروع في جلسة ٢٧ يناير سنة ٩١٠ ، معلنة بذلك أن جميع المخابرات - التي حصلت بينها وبين الشركة لغاية ٢٧ يناير - لم تنتهي إلا بنتيجة واحدة ، وهي (٤٦٨) رفض المشروع الأول - مع أن هذا كذب صريح ؟ .

وكيف [ص ٧١٩] تعرض الحكومة تعديلا على الجمعية العمومية ، قبل أن تعرضه على الشركة ؟ هذه معميات لا نفهم لها غاية ولا معنى . غير أن الجرائد لم تلاحظ شيئاً من ذلك .

حضر لطفي بك السيد مستاء جداً من قرار مجلس النظار إدخال التعديلات التي رأها على مشروع القناة ، بدون قبول الشركة . وقال : اسمح لي أن أقول إن هذا القرار نتيجة ارتضاء ! قلت : إن التعديلات موافقة ، ولكن مسألة قبول الشركة وعدمها يمكنك أن تتكلم فيها مع رئيس النظار .

٣٠ يناير سنة ٩١٠

نشرت «الجريدة» فصلاً تحت إمضاء لطفي بك ، تصف الطريقة التي صدر بها هذا القرار بالحكمة والشرف ! .

ظهر المؤيد حاملاً بحملة كلها انتقاد على صنيع الحكومة . وقد استغربت (٤٦٨) صنيع الجريدين !

دعانا بطرس ، فأطلعنا على نشرة من وكالة شركة القناة ، بأنه يُخشى أن لا يصدق مجلس إدارة الشركة على تعديلات الحكومة ، اذا

(٤٦٧) في الأصل : « بما » .

(٤٦٨) في الأصل : وهو .

(٤٦٨ م) في الأصل : « واستغربت » .

رفضت تحويتها . وقال بطرس : إن المراد تحويتها فيما يختص بمسألة الأراضى ، لأن الشركة ت يريد أن تأخذ الثلثين ، ونحن نريد أن يكون الأمر في هذه الأراضى مناصفة كما هو الحال الآن .

ثم تناقشنا في شكل القرار ، فاعتبرت عليه ، وقلت إنه لا معنى لأن نعرض تعديلاً أعلنتنا الشركة من قبل أنه مرفوض ! وإنه لا صحة لما قيل — في مقدمته — من أن مجلس النظر قرر رفض المشروع اليوم .

وأخذ بطرس يدافع عنه على طريقة من تسفيه رأى مناظره وتزييفه . وكان الكل سكوتاً ، ولكن رشدى كان يعتصم ، ويقول : إن الحكومة تقرر المشروع اذا رفض المجلس البحث فيه بناء على هذا السبب .

وأخيراً علمنا من بطرس أن الشركة موافقة على كل التعديلات ، ولا مناقشة لها إلا في مسألة الأرضى . فقلت : إنها مسألة ثانوية .

حضر روفر ، وقال إنه يظن أن مرشح چاڤل هو الأنفع ، وإن رأيه سيكون ذلك بعد الاطلاع على الأوراق . وكان قد رأى المستشار المالي قبل حضوره ! .

أخبرني سعيد بأنه كان عند الخديوى بالقبة ، وكلفه أن يخبرنى بأنه كان في نيته أن يدعونى معه في هذا اليوم ، غير أن ما حدث بمجلس شورى القوانين أمس منعه^(٤٦٩) من ذلك ، خشية أن يُظن أن يكون هناك تدبیر بيننا وبين أباطة .

يظهر أن مجلس الشورى ، بجلسة يوم السبت ٢٩ يناير سنة ٩١٠ ، تناقش في كون الجلسة الخصوصية [ص ٧٢٠] تعتبر

(٤٦٩) في الأصل : معنى

رسمية ، ويكون لها محضر أولاً . وانقضت على غير صورة بعد نزاع شديد بين أباطحة وحزب الأمة .

٩١٠ يناير سنة ١٣١

انعقدت (٤٧٠) جلسة رسمية في هذا اليوم ، وأعلن فيها على شعراوى ورفاقه غض النظر عن مسألة الصحافة ، واتفق الكل على ذلك . وقد كانت الجريدة – قبل انعقاد الجلسة – نشرت فصلاً تدعو فيه إلى السلم ! وعلمت من سعيد أن هذا الصلح بعد الخصام ، ترتب على أن الخديوى تكلم مع بطرس في هذا الخصوص بشدة ، وأوعز إليه أن يعمل على حسم الخصام القائم بين أعضاء المجلس . فيظهر أنه تكلم مع البرنس ومع على شعراوى ، وكانت النتيجة ما ذكرنا .

خطة مرقس بك سميكية في الجلسة ، ومتابعة كثيرة من الأعضاء له ، تدلان على استمرار الدسائس في المجلس ، ولكن المروجين (٤٧١) لها يختلفون باختلاف الظروف والأحوال .

اجتمعنا بعايدين في الصباح ، وحصل الكلام في مسألة القضاة الشرعيين وتربيتهم . فأصر الخديوى على فكره الأول من رفت من ليس لديه شهادة بال العالمية منهم ، ولم تكن له سيرة حميدة ، أما من حسنت سيرته ، ولم يكن بيده هذه الشهادة ، فيبقى على مرتبه . وعارض في تعين بخيت مفتشاً أول (٤٧٢) لنظرارة الحقانية . ولكن بطرس ورشدى كانوا يعتصدان هذا الترشيح .

ثم انتقل الكلام في مسألة القنال ، وانحصر فيها أخبرت الشركة به

(٤٧٠) في الأصل : « ثم انعقدت » . وقد حلتنا « ثم » لزيادتها .

(٤٧١) في الأصل : « والمروجين » .

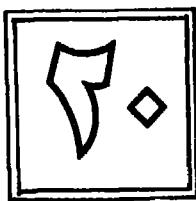
(٤٧٢) في الأصل : « أولاً » .

من خشية التردد في قبول مشروع الحكومة ، إن لم تقبل باعطاء الشركة
ثلثي الأراضى التي يتركها البحرف بور سعيد .

ثم ناوله سعيد ورقة تحتوى على بعض تنقلات فى المديرين ، ولم
نعلم ما فيها . ولم يحضر هذه الجلسة المستشار المالى لمرضه .

أخبرنى سعيد بأنه تقابل مع الخديوى بعد الظهر ، وتكلم معه فى
سوء معاملة بطرس لاخوانه . وقال : إنه سيدعوك إليه بعد ظهر غد .
ثم قال (٤٧٣) إن الشيخ على يوسف أخبره بأن البرنس حسين تكلم فى
حقى كلاما شديدا للخديوى ، حتى مس فيه سيرق الشخصية ! وأن
الخديوى لم يحفل بهذه الدسيسة ورغب أن يلفتني الشيخ على يوسف
إليها من بعد .

(٤٧٣) أضيفت « ثم قال » لسلasse العبارة .



الكراسة الثامنة عشرة

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الثاني

من ص ٩٤٩ إلى ص ٩١٥

من ١ فبراير ١٩١٠
إلى ٢ يوليه ١٩١٠

محتويات الكراسة

- تحسن العلاقات بين سعد زغلول والخدیو عباس
- تأزم العلاقات بين سعد زغلول وبطرس غالى
- افتتاح الخدیو الجمعیة العمومیة يوم ٩ فبراير ١٩١٠

- مناقشة مشروع مد امتياز قنال السويس في الجمعية العمومية .
 - حادثة اغتيال بطرس غالى باشا
 - صدى الاغتيال بين المسلمين والأقباط
 - تحذير سعد زغلول من قبول رئاسة الوزارة
 - تشكيل الوزارة برئاسة محمد سعيد باشا
 - الخديوى عباس يطلب من سعد زغلول الدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قنال السويس أمام الجمعية العمومية ، وسعد زغلول يشرط أن يكون رأيها قطعيا !
 - خطاب سعد زغلول في الجمعية ومناورات خصوصه .
 - التحقيق في مقتل بطرس غالى باشا .
 - محكمة الوردان .
 - تيودور روزفلت يهاجم مصر في خطبه ، والرأى العام يثور ضده .
 - الخلاف حول مدرسة القضاء الشرعى .
 - قضية جريدة « البهلوان » .
- . .

[ص ٩١٥]

في أول فبراير سنة ٩١٠ توجهت مع سعيد ، في الساعة الرابعة بعد الظهر ، إلى القبة . فأخذ الخديوي يمدحنا – أنا وسعيد – عموماً ، ويقول : إن كنت أسمع عنك – وأنت في القضاء – أموراً أوجبتك الاعجاب بك ، غير أنها كانت شعاعاً ، ثم صارت نوراً بعد معرفتي بك ، واختبارك في العمل . ولقد حفظت في خطبتك في الوليمة التي أعدها المحامون لك ، مركزك فيهم ، ورغبت أن يكون اسمك موضوعاً بجانب أسمائهم ، حتى ترجع إلى صفوفهم إذا مست الحاجة . وكنت أفضل أن تكون خارج الحكومة ، فتخدمني – أنت وسعيد – أنفع مما تخدمان الآن عشر مرات . غير أن لا أرى من يمكنني أن أقول عليه غيركما ، فلي بكتها الثقة التامة . ولذلك أرجو أن تتحمل كل ضغط ، وألا يؤثر فيكم أي مؤثر . وعليكم أن تعرضاً علىَ كل ما يسيئكم ، وأنا الكفيل بوقايتكم منه . وإن أعد الدفاع عنكم قبل الهجوم عليكم ، فاتحدا معاً ، ولتكن كلنا يداً واحدة في خدمة البلاد ، واقتديا بـ في التحمل ، فقد مضى على ثمانية عشر عاماً ، مر بي فيها من الحوادث ما يصعب إحتماله ، ولكنني تجلدت وصبرت وتغلبت بالصبر على كثير منها . فشكراً لـ له حسن عنايته .

ثم قال : إنه يؤخذ عليكم أمران : الأول ، مكاشفة الصحف بما يدور بينكم من المداولات . والثاني ، أن سعيد باشا لا يعرض على بطرس باشا أمور التنقلات وغيرها قبل تقريرها .

ثم لمح بطرس مقبلا ، فقال : يظهر أن المعلم قابل ! فاستدعاه ، وأمرنا بالانصراف حتى يخرج . فقابلنا^(٤٧٤) بوجه عابس مكفره ، تعلوه صفة الحقد ، ولم ينبع بينت كلمة عند اللقاء ، ومكث بحضورته نحو خمسين دقيقة ، ثم خرج . وقابلني وأنا صاعد على السلم وهو نازل منه ، فزام مبتسما ، وزُمت كذلك ! .

ثم عدنا إلى الجناب العالى ، وعاد الكلام إلى موضوعه . فقال إنه^(٤٧٥) أخبرنى الآن بأنك كتبَ فصلاً في المؤيد – أو استكتبه – فيما يختص بالقناة ، لأن الكلام الذى فيه ، سمعه منك قبل نشره ! ولأن رشدى باشا أخبره بأن الشيخ على يوسف بلغه بأنك أنت الذى أدلى إليه^(٤٧٥) بهذه الفكرة .

فكذبت هذا ، وقلت : هذا كذب واحتراق ، لأن لم أر الشيخ على يوسف من قبل نشر هذه المقالة لغاية الآن ! وأكمله ذلك سعيد ، بناء على إخبار الشيخ على له^(٤٧٦) بأنه لم يرني وأنه يود أن يراني . وأود أن أفندينا يسأل الشيخ على نفسه ، لأنى أرى المسألة مهمة ، وأود أن لا ترك .

ثم طعنت على رشدى ، وقلت : كنت أفهم فيه الضعف أمام

(٤٧٤) أي : قابلنا بطرس .

(٤٧٥) أي : بطرس .

(٤٧٥) م) في الأصل : «إليك» .

(٤٧٦) أضفنا «له» لتنستقيم العبارة .

بطرس ، لا الكذب – خصوصا على الأصدقاء . قال الجناب العالى: وإن بطرس يقول إنه لم ييد للآن شيئاً ضدنا ، لأنه يتظر انتهاء مسألة القنال . وإن الخديوى أظهر له عدم امكانه سماع أى شيء ، ووجوب [ص ٩١٦] فهو كل المسائل من الآن ، [ص ٩١٧] وإنه قال له : إنك (٤٧٧) بلغت من الكبر عتيا ، ولا يكون لك فضل اذا انقضت مدتك بدون أن تربى رجلاً مختلفاً . فاعمل على هذا ، حتى يكون لك أثر دائم .

ثم قال : إن بطرس ، وان كانت له مهارة في الكتابة ولفها ، ولكن المهارة في هذا النوع لها زمن ، ونحن الآن في زمن آخر يحتاج إلى مهارات كثيرة أخرى . ولقد منعوك (٤٧٨) في الصيف الماضى عن التوجه إلى لوندرو ، ولكنهم إن منعوك مرة فلا يستطيعون منعك مرة أخرى . وعندما تكون فيها فلا يكون هكذا التفرج ، بل استطلاع الأحوال والتعرف بالرجال .

ثم قال – لمناسبة مسألة مصطفى ماهر – إنه تكلم مع غورست فيها ، وأخبره أنه يفضل عودة مصطفى باشا فهمى ، على الرضا ببقاء ماهر في منصبه ! ورفض أن يتعين وكيلًا للداخلية . وكان يراد تعين اسماعيل صدقى فيها ، غير أن غورست معارض . ولا تزال المسألة معلقة .

انعقد مجلس شورى القوانين ، وخطب في آخر الجلسة البرنس حسين خطبة كلها تملق وتزلف للصحافة ، والمتأمل فيها يرى أنها صادرة عن نفس سافلة خداعية !

(٤٧٧) في الأصل : « بأنك » .

(٤٧٨) مخاطباً سعد زغلول .

[ص ٩١٧]

قلت للخديوي إن بطرس باشا مُكتفٍ^(٤٧٩) بالبرنس حسين ، فإنه يهد الطريق أمامه بما يلقى في حقنا من الدسائس . وطعنت عليه^(٤٨٠) طعنا شديداً . فوافقني الخديوي ، ووجده متبرماً منه ، ويقول إنه يلزم قص جناحيه حتى لا يطير . وكان قد علم أن بطرس يقول — في أثناء كلامه للواحد منا — : إن هذا عيبط ، أو أنت عيبط ! فسألته في ذلك ، فقال : إنه من باب المزح ! فقلت للخديوي : إذن لا حرج علينا في أن نمزح معه بمثل ذلك ! فضحك كثيراً .

قال : وانكما ستمران عليه^(٤٨١) عند عودتكما ، وتفاهمان معه في هذه المسائل ، وعلى سعيد ثلاثة أرباع الكلام ، وعليك الرابع الباقي . فقلت : لم يكن في نيتنا المرور به ، ولا يتأق أن نسعى إليه بقولينا ، ولا أن نخفض له هذا الجناح ، إلا إذا كنا مأمورين بذلك منك . فقال : نعم ، وهي مأمورية مني .

فمررنا به . وبعد المقابلة حصل سكوت أخذ يتهيأ سعيد فيه للكلام ، فقال بطرس : والله ما اشتكيتكما ، وما كنت أريد أن أقول عنكما شيئاً ، ولكن أمراً — لا أدرى ما هو ؟ — أخرجني عن الحد ، لأن عشت مدى عمري الطويل لم تلحقني أهانة ، ولم يمسني صغار ، وإن ضائق من كل شيء ، وزاهد في كل شيء .

(٤٧٩) في الأصل : « قلت إنه مكتف » ، وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد في المتن ، نظراً لأن سعد زغلول كان قد أضاف ما ورد في ص ٩١٦ ، فتطلب استئناف الكلام هذا التعديل .

(٤٨٠) أي على بطرس باشا .

(٤٨١) أي : على بطرس باشا .

ثم عتب على سعيد في عدم إخباره بالتنقلات قبل الاتفاق عليها مع الخديوي والإنجليز ، حتى لا يكون مركزه حرجاً إذا أراد تعديل شيء فيها . فقال له سعيد إنه لم يفعل ذلك قصداً ، وإنما فات عليه هذا الأمر .

ثم انتقل الكلام لمسألة « المؤيد » . فكذبها إليه كما كذبها للخديوي ، وقلت : يلزم أن تصدقني فيما أقول ، وأن اتفاق الخواطر غير منوع . وأشارت إليه إلى ما كتبه « المقطم » في هذا الخصوص ، وإلى ما كتبته « الجريدة » عن عدم اجتماع النظار في مجلس الشورى ، ولزوم حضورهم من الآن فصاعداً واحداً واحداً ، رأيه هو الذي أخبر بذلك .

ثم حصل الكلام في مجلس الشورى وأسباب الامتناع عنه ، وفي التضامن بيتنا ، وفي المعاملة التي يعاملنا بها ، وما شاكل ذلك — فأخذ يتصل منه ، ويعذر بأعذار باردة .

وما قلته له : إنه يظهر أنك تستاء من مناقشتنا ، ولكن ينبع لك أن تُسرّ بها ، لأنها ترشد في كثير من الأحيان إلى الصواب . ولا ينبع لك أن تغول على الذين يجلسون بين يديك ، ليهددوا بأفواههم ما تنكره قلوبهم منك ! وأنحيت على رشدي وحشمت ، وأنه لا يصح له أن يعتز بها . وذكرت له أمثلة صدقه فيها رشدي وحشمت ، وهي آراء باطلة ، وبيّنت بطلانها .

وأخيراً انتهت الجلسة على حسن التفاهم — فيما يظهر — وطلبت منه أن يخبرنا بكل ما يستاء منه قبل إخباره به أحداً . وبما زعم أنه لم يشك لأحد ، [ص ٩١٩] أشرت إليه أنه مكتف بالبرنس حسين ، لأنّه كافيك شر السعي ضدنا ، وهو يتكلّم في حقّي في كلّ مكان ، وذنبي عنده اجتماعي بأباظه . على أنه لا يصح له أن يطعن الآن في أباظة ، بعد أن أوصله إلى هذا المركز .

٢ فبراير سنة ٩١٠

اجتمع رشدي وسعيد عند الخديوي ، فأكمل لها رشدي بأنه لم يخبر بطرس باشا بشيء عن المؤيد . وطلب أن تحصل مواجهة بطرس باشا ، حتى يكذب ذلك صريحاً في وجهه ! وأيد هذا الطلب سعيد . غير أن الخديوي قال : يكفي العلم بالحقيقة . [ص ٩١٨] وتكلم مع رشدي ومع اسماعيل سرى (٤٨٢) بلزوم الاتحاد والارتباط ، وطلب مني أن أزور حشمت .

[ص ٩١٩]

اجتمعنا بعادين عند الخديوي ، ولم يحصل شيء في هذه الجلسة يستحق الأثبات .

٣ فبراير سنة ٩١٠

أطلعني بطرس على الخطاب الذي سيلقيه الجناب العالى على الجمعية العمومية عند افتتاحها ، فوجدته يتضمن أنه حصلت مخابرة بين الحكومة وبين الشركة ، انتهت — بعد الجهد الجهيد — بوضع المشروع المعروض على الجمعية . وأن التعديلات ، التي أدخلتها مجلس النظار عليه ، هي نهاية ما يمكن الوصول إليه . وأن النظار مستعدون لاعطاء البيانات والايصالات التي يحتاج أعضاء الجمعية العمومية اليها ، ولاقناعهم بفوائد المشروع ومزاياه وأنه يجب على الأعضاء أن يتذكروا — عند النظر في المشروع — العواقب ، ويتذكروا في المسؤولية التي تعود عليهم من الفصل في مشروع بحثته الحكومة بحثاً دقيقاً ، ورأته موافقاً عام المعاشرة لصالح البلاد .

(٤٨٢) في الأصل : « وقال ان الخديوى نكلم مع رشدى ومع اسماعيل سرى » . وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد في المتن ليستقيم المعنى .

فقلت : إذا كان لي رأي في الأمر ، أرى أن الأولى تغيير أسلوب هذا الخطاب بما يجعل الخديوي فوق الآراء كلها ، بحيث لا يشعر الخطاب باستحسان ولا استقباح له^(٤٨٣) لأن ذلك يعرضه لطعن الطاعنين ، ويجلب السخط عليه ، وربما حمل الساخطين على معارضته ، فيكون في هذا خيبة له . فلم يوافقني على ذلك .

ثم فاتحته في مسألة المؤيد ، وقلت : إن المقطم نشر في يوم ٢٨ يناير مضمون ما قلته أنت في مجلس النظار . ونشرت « الجريدة » مضمون مقالة « المؤيد » في نفس اليوم الذي ظهرت فيه تلك المقالة – وهو يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ٩١٠ . فلم يستطع أن يجيب بجواب شاف .

وقلت : ما كنت أتوهم أن تشكوني للخديوي قبل أن تخبرني بالأمر ! فقال : إني كنت متأثرا ، لأنني ظنت – من كتابة المؤيد – أن الخديوي يلعب في مسألة القناة .

أخبرني محمود باشا شكري بأن الخديوي أظهر للبرنس حسين عدم رضائه عن خطته بالنسبة لنا ، وأشار عليه بعدم التداخل بيننا . فخرج من لدنه مكتينا . وتأثير من ذلك بطرس ، الذي حضر على أثره ، [ص ٩٢٠] وسمع من الخديوي ما قاله للبرنس .

٤ فبراير سنة ٩١٠

حضر اسماعيل باشا سري ، وأخبرني بأنه يريد أن يدعونا لوليمة يوم الجمعة القادم ، في باخرة نيلية ، تتبادل الصفاء فيها ، لأن الخديوي أخبره بذلك ، وقال له إنه مستاء من الانقسامات الحاصلة ،

(٤٨٣) أي : استحسان واستقباح الخديوي .

وإنه لا يجد أن يحدث أي تغيير في وزارة شكلها هو بنفسه ، وعلق عليها آمالاً واسعة .

أخبرني الشيخ علي يوسف بكثير من الدسائس ، ببرها بطرس والبرنس حسين ، وكادت تتوجه مع غورست لولا أن تداركها الخديوي بحكمته .

٥ فبراير سنة ٩١٠

استدعاني بطرس ، وأخبرني بالتوجه لمجلس شوري القوانين في الساعة ٦ المسائية – اذا أردت – للنظر في مشروع قبول غير تلامذة الحقوق في امتحاناتها . وأن البرنس سيكتب لي بذلك . فقلت : سأتوجه ، ولكن لا يحسن أن يكون الإخبار في يوم انعقاد الجلسة .

ثم أطلعني على الخطاب الذي سيلقيه الجناب العالى في الجمعية العمومية ، وقد (٤٨٣) عذرله بما كان عليه من قبل نوعاً ، بأن حذف بعض العبارات التي تفيد استحسان الخديوى له ، وتحريض الجمعية على قبوله ، وأبقى الجملة الأخيرة – وهى التى ذكرنا مضمونها قبل .

فأظهرت له أنى غير راض عنها ، وقلت : إن كون الخطاب يغفل جميع الحوادث التى مرت في هذا العام ، وينحصر موضوعه في مسألة القنال ، ربما لم يكن من اللياقة . فقال : لم يحدث شيء يستحق الذكر سوى قانون مجالس المديريات ! قال روكا سيرا : وحادثة الحج ! – وكثير الأخذ والرد في هذا ، ولكن لم ننته على طائل . و كنت أبدى الرأى ، وإذا عورض لا أستدئه .

ثم وجدت خطاباً من البرنس حسين ، يبين فيه أن المجلس سينظر

(٤٨٣) أضيفت : « وقد » .

فـ الـ لـائـحةـ الدـاخـلـيةـ ،ـ ثـمـ يـنـظـرـ ذـلـكـ المـشـروـعـ فـ نـحـوـ السـاعـةـ السـادـسـةـ .ـ قـفـهـمـتـ مـنـ تـحـدـيـدـ السـاعـةـ ،ـ أـولـاـ بـعـرـقـةـ بـطـرسـ ،ـ وـثـانـيـاـ فـ هـذـاـ اـخـطـابـ —ـ أـنـ يـكـونـ الـفـصـدـ الـخـضـورـ فـ الـشـرـوـعـ دـوـنـ سـوـاهـ .ـ

ذهبـتـ فـ السـاعـةـ المـذـكـورـةـ ،ـ وـنـظرـ الـشـرـوـعـ ،ـ وـاعـتـرـضـ الشـيـخـ حـسـوـنـةـ عـلـيـهـ بـأـنـ هـيـسـرـ بـمـدـرـسـةـ الـحـقـوقـ ،ـ وـيـتـرـبـ عـلـيـهـ وـجـودـ كـثـيرـ مـنـ الـحـقـوقـيـنـ لـأـعـمـلـ هـمـ .ـ فـرـدـدـتـ عـلـيـهـ طـوـيـلاـ .ـ وـقـبـلـ الـشـرـوـعـ بـاجـمـاعـ الـأـرـاءـ إـلـاـ رـأـيـهـ ،ـ وـطـلـبـ الـأـعـضـاءـ فـقـطـ جـعـلـ رـسـومـ الـامـتـحـانـ ثـمـانـيـةـ جـنـيـهـ ،ـ بـدـلـ عـشـرـةـ .ـ وـقـامـ بـعـدـ ذـلـكـ حـسـنـ بـكـرـىـ ،ـ وـشـكـرـ نـاظـرـ الـعـارـفـ ،ـ وـدـعـاـ .ـ فـأـمـنـ الـخـاصـرـونـ .ـ

وـجـمـعـتـ وـرـقـىـ ،ـ وـأـرـدـتـ الـقـيـامـ ،ـ فـأـخـذـ الـكـاتـبـ يـتـلوـ اـقـتـراـحاـ مـنـ حـسـنـ بـكـ مـذـكـورـ .ـ وـكـانـ عـلـىـ اـسـتـوـفـ(٤٨٤)ـ لـلـكـلامـ ،ـ فـقـالـ لـىـ الـبـرـنـسـ :ـ إـنـ يـرـيدـ الـكـلامـ عـنـ غـرـقـ بـارـيسـ !ـ [ـ صـ ٩٢١ـ]ـ وـأـظـنـ أـنـهـ لـأـيـخـسـنـ حـصـولـ هـذـاـ الـكـلامـ بـحـضـورـكـ .ـ فـقـلتـ :ـ إـنـ أـرـيدـ الـانـصـارـافـ مـنـ فـيـلـ ذـلـكـ وـبـدـونـ هـذـاـ الـلـمـحـوـظـ .ـ غـيرـ أـنـيـ لـمـ أـرـدـ قـطـعـ التـلـاوـةـ .ـ ثـمـ سـلـمـتـ عـلـيـهـ ،ـ وـانـصـرـفـتـ .ـ

٩١٠ ٦ فـبـرـاـيـرـ سـنـةـ

حـلـنـيـ سـعـيـدـ أـنـ أـتـوـجـهـ إـلـىـ بـطـرسـ ،ـ وـأـخـبـرـهـ بـمـاـ حـصـلـ فـ جـلـسـ الـشـورـىـ ،ـ حـتـىـ لـاـ يـكـونـ لـهـ سـبـيلـ فـ اـتـهـامـ بـتـقـصـيرـ .ـ فـرـضـيـتـ ،ـ لـأـنـ رـأـيـتـ فـإـخـبـارـهـ كـيـداـ لـهـ !ـ فـقـصـصـتـ عـلـيـهـ مـاـ جـرـىـ بـالـمـجـلـسـ ،ـ وـأـنـ الـمـسـأـلـةـ اـتـهـمـتـ بـالـشـكـرـ وـالـدـعـاءـ .ـ فـاـكـتـأـبـ ،ـ وـلـمـ يـجـبـ بـغـيرـ الزـوـمـ !ـ

وـقـلتـ :ـ إـنـ الـبـرـنـسـ يـظـهـرـ أـنـ لـاـ يـرـيدـ أـنـ يـحـضـرـ النـاظـرـ فـ غـيرـ

(٤٨٤)ـ وـالـأـصـلـ :ـ «ـ اـسـتـوـفـذـ»ـ بـالـذـالـ ،ـ وـصـحـتـهـ كـمـاـ هـوـ بـالـمـتنـ ،ـ وـمـعـنـاـهـ :ـ تـهـيـأـ ،ـ أـوـ «ـ تـوـثـبـ»ـ .ـ وـهـيـ غـيرـ مـسـتـخـدـمـةـ حـالـيـاـ.

المشروع المختص به ! فتمتم ولم يجب . ثم قال : إن فتحى باشا أخبرنى أن حزب الأمة يريد رفض المشروع ! فقلت : إن الشائع فى البلد أنه يتظاهر بذلك ، حتى يقبله فيما بعد ! وصدق سعيد على ذلك ، ثم قال هو^(٤٨٥) إنه لم يتداخل فى أمر القنال ، وإنه أشار على الخديوى بعدم التداخل .

٧ فبراير سنة ٩١٠

اجتمعنا بعابدين الساعة ٩ ونصف ، وتلا^(٤٨٥) الخديوى الخطاب المزمع القاؤه في الجمعية العمومية . فوجده محفوظا منه ما أردت حذفه في المرة الأخيرة واستحسنه^(٤٨٦) الخديوى . وقال المستشار المالى : يظهر أن الشركة تميل إلى قبول تعديل مجلس التizar .

ثم حصل الكلام في المظاهرات المزمع إقامتها ضد المشروع ، والاحتجاجات التي تتواتى بشأنه . فلاحظ الخديوى أن المحتجين أناس غير معروفين ! ثم حصل الكلام في بعض موضوعات لا أهمية لها .

وأخبرنى بطرس أنه هو الذى عدل الخطاب بالحالة التي هو عليها – خلافا لرغبة الخديوى . فقلت له : أحسنت .

يوم ٨ فبراير سنة ٩١٠

وجلدت شقيق^(٤٨٧) عند بطرس . فقال هذا^(٤٨٨) : إن شقيق

(٤٨٥) أى : سعيد .

(٤٨٥) م) في الأصل : « وتلى » .

(٤٨٦) في الأصل : « فاستحسنه » .

(٤٨٧) أى : أحد شقيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى ، ومؤلف : « حوليات مصر السياسية » (٩ أجزاء) و « مذكرات في نصف قرن » (اانظر كشاف الجزء الثاني لمزيد من المعلومات) .

(٤٨٨) أى : بطرس .

أصلح خطاب^(٤٨٩) الخديوي حتى صار بهذا التصليح حسنا . وقرأه على ، فوجدت مخدوفا منه كل ما^(٤٩٠) عارضت فيه من الجمل . فقلت : عظيم جدا ! ثم أخبرني محمود باشا شكري^(٤٩١) بأنه هو الذي جعله على هذه الصورة ، لأن كنت تكلمت معه في ذلك من قبل .

[ص ٩٢٢]

خطب الشيخ على يوسف يوم ٨ خطبة بنادى حزب الاصلاح ، شدد الوطأة فيها على مشروع القanal ، وانتقد المستشار المالى انتقادا مرا ، وود أن لو طلبت الجمعية العمومية تأجيل النظر فى مشروع القanal ، حتى تُنبع البلاد مجلسا نيابيا . وكان الحاضرون كثيرا من طبقات مختلفة . وقال الخديوى — بقاعة الانتظار بمجلس شورى القوانين — إن الشيخ على يوسف لم يتعرض لشىء فى الخطبة ! فقلت كيف ؟ وقد تعرض لكل شىء فيها ؟ فأدبر متشارعا بشيء آخر ! وزعم بطرس أنه لم يرها !

[ص ٩٢١]

٩ فبراير سنة ٩١٠

افتتح الجناب العالى الجمعية العمومية ، بالخطاب المنشور فى جرائد اليوم . فصاح البرنس حسين ، وتبعه الحاضرون ، ثلاثة : يحيى الخديوى ! وانصرف — كما حضر — مع بطرس . وكان البرنس مكتشا جدا ، لأنه اتصل به أن الأعضاء مجمعون على رفض المشروع .

(٤٨٩) في الأصل : الخطاب .

(٤٩٠) في الأصل : « كلما » .

(٤٩١) محمود باشا شكري ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

وعقب انصراف الجناب العالى ، توجه جمیع الأعضاء لعابدين . فخاطبهم الخديوى بما مضمونه أنه يتعشم أن يراهم مجتمعين كل عام ، وأنهم يبحثون المشروع بما يستحقه من العناية والاهتمام ، لأن الموضوع خطير ، والانتظار من كل الجهات العالم شانختمة اليقىن ، ومرفوضه بهم الدول جيئا . ورد عليه [ص ٩٢٣] البرنس بعض كلمات خفيفة ، ثم انصرفوا . فقال لبطرس : هذا غاية جهدى ، وأليس لك أن تطلب مني شيئا وراء ذلك ! فقال له بطرس : قد صنعت أكثر مما يلزم .

ثم بلغ الأعضاء — شفاهها — أن الجمعية تعقد في الساعة ٤ أربعة بعد الظهر . وانعقدت فعلا ، وعقب تلاوة الأوراق المختصة بالمشروع ، طلب شوارب تحويله على لجنة . وأيده أمين الشمسي ، وخالفها أبااظة وصوفانى ، وطلبا تأجيل النظر لشدة . فعارضهما البرنس . ولكن أبااظه بيئ أن التأجيل لازم للتأمل في الخطاب الخديوى وتدبر معانيه — خصوصا ما جاء فيه من الاشارة إلى استشارة آل خيرة في مسألة القنال — فاضطرب بطرس وارتعدت يده ، وابىض لون البرنس . وصاح الأعضاء بالتأجيل . فتأجلت الجلسة إلى الغد .

وقدم مشروع لائحة العلانية للجمعية العمومية ، فلم يُرِد الرئيس أن ينظرها ، وأراد أن يؤجلها للجلسة القادمة . فألح أبااظة ، وعارضه سميكة ، وانتهى الأمر بتلاوتها ، والتصديق عليها ، ووجوب العمل بها اعتبارا من الجلسة التالية ، ونشرها بالجريدة الرسمية .

وانقضت الجلسة وقد أخذت الكتبة من الرئيسين مأخذها ، وكان الحاضر يحس بأن هناك قوة متماسكة ضد المشروع ، وضد كل تعدد يحصل من جانب الرئاسة أو الحكومة . ولم يند من الحكومة أدنى كلمة في هذه الجلسة .

دعا «اللواء» وجرائد الحزب الوطني الى القيام بمظاهرة حول الجمعية العمومية ، عند اجتماعها . غير أن المتظاهرين لم يكونوا كثيرين ، وقد استعمل البوليس الشدة نوعا ، فبدلهم قبل اجتماعهم . وقال الخديري لنا أمام شوقي : إن هذا يقول بأن رجال البوليس كانوا أكثر عددا من المتظاهرين ! وتغيب عدد غير قليل من تلامذة الحقوق وغيرها في ذاك الوقت . وكانت وفود من الطلبة تدور على منازل أعضاء الجمعية العمومية لتدعوهم إلى رفض المشروع .

والأفكار الآن تكاد تكون مجتمعة على رفضه ، فقد كثرت إقامة المقابلات في مصر وفي الأقاليم ، التي خطب فيها الخطباء باستقباح المشروع والدعوة إلى رفضه . ولكن هل يستمر هذا التيار ؟ شيء نترك الحكم فيه للمستقبل .

٤١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ يوم

عاد انعقاد الجمعية في الساعة ٤ بعد الظهر . ولم يكن يريد أن يجعلها الرئيس علانية ، ولكن أباطة اتخذ احتياطه ، حيث طلب من الصباح بعض تذاكر دخول ، فأعطاه السكرتير إيابها بغير إذن البرنس ، الذي تකدر من ذلك . وبعد الانتهاء من تلاوة حضر الجلسة الماضية ، قرر الأعضاء — بعد مناقشة — تحويل المشروع على لجنة يكون عددها [ص ٩٢٤] ١٩ ، وقدم الرمالي قائمة بأسمائهم ، ووافقته الأغلبية عليها . غير أن علوى باشا طلب إقالته من اللجنة لكثره أشغاله ، فعرض فتح الله بربركات مكانه عبد الحميد عمار . ثم طلب عفيفي باشا إقالته لعدم كفاءته ، فعارضها طلب سعودي ، فقررت الأغلبية اقتصار اللجنة على ١٧ . فطلب طلب سعودي إقالته أيضا . وعلى أثر كلمة فاه بها حسن بك بكرى استعفى سميكة ، رغمها عن

تفسيرها بما لا يمسه شخصيا . فتقرر أن يكون العدد ١٥ ، تحت رئاسة محمود باشا سليمان .

وكان البرنس الرئيس أثناء ذلك منفعلاً جدا ، ويخاطب من يتكلم من الأعضاء ، الذين يظهر كونهم ضد مشروع القناة - بعنف بلغ حد التعدي . وكان يقول - عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته - إن هذه طبخة مطبوخة . وأخذ يقول إلى سعيد وسرى - بصوت عال - : إننا نحن قلنا عيوننا بأصابعنا لتحويلنا المشروع على الجمعية العمومية !

وطلب أباذهة - بتعضيد صوفان - أن تبين الحكومة ما إذا كان قرار الجمعية في مسألة القناة قطعيا أو استشاريا ؟ فأحال بطرس باشا ذلك على النطق السامي . وجرت بينه وبين السائلين مناقشة - مفسرة في جرائد اليوم التالي - فأسرع الرئيس بانقضاض الجلسة ! وحصل لذلك تأثير سىء في نفوس الأعضاء وال العامة ، أبدته الجرائد .

وقد ارتبت الحكومة في أمرها ، فإنها رأت أن الاجماع تقريبا على رفض المشروع . وقد بذلك بطرس قواه في التأثير على الخديوى بواسطة غورست ، أن يسعى في استمالة المقربين إليه من الأعضاء إلى قبول المشروع ، أو رفضه بناء على سبب لا يمنع الحكومة من قبوله ! وأفهم (٤٩٢) الخديوى بأنه لا يشتغل في المشروع من النظار الا بطرس - فتأثير الجناب العالى من هذه المساعى ، وأخذ يستميل الأعضاء . ولكن يظهر أن ذلك ضد رغبته الحقيقية .

٩١٠ يوم ١١ فبراير سنة

تقابلت مع السير إلدن غورست في الظهر - وكان عائدا من عابدين -

(٤٩٢) أى : أنهما بطرس الخديوى .

فوجده مكتبا ، وقال : إن الحالة ردية ، لأن الأعضاء مت指控ون على الرفض ، وإن الذين استغوا لم يحملهم على الإستعفاء إلا تحالف^(٤٩٣) بقية أعضاء اللجنة بالطلاق على الرفض !

فاستبعدت له ذلك ، وقلت : إن سير الحكومة والبرنس أثرا في الأعضاء ، لأنها قدمت المشروع جافا بدون أن تُصحبه ببيان فوائده ومزاياه ، وبذلك تركت الأعضاء تحت تأثير أقوال المعارضين وكتاباتهم . والجرائد المتشيعة للمشروع يبغض الوطنيون العرب منها ، ولا يقرؤن الأجنبي ! ولأن البرنس استعمل الشدة مع الأعضاء ، وتظاهر بمعاملة الحكومة ضدهم .

فلم [ص ٩٢٥] يعترض غورست على ذلك . وتكلم قليلا في فوائد المشروع ، وأشار إلى أن كسل معارض فيه حتى تنتج مصر إلى الاستدانة منه . وإلى أن المعارضة توجب حرمان المصريين من الحكم الذاتي ! فلم أجراه على ذلك .

ونحن في حديث علاقة مجالس المديريات بنظرية المعرف - فأبدي ميله إلى مساعدتها . وتواعدنا على أن نعود إلى الكلام في فرصة أخرى ، بعد ايفاء الموضوع حقه من البحث .

٩١٠ يوم ١٢ فبراير سنة

عرضت على مكتبة من كوريت ، ناظر الارسالية المصرية بلوندره ، يطلب فيها الأمر تلغرافيا بارجاع طالبين من الطلبة المقيمين في ريدنچ ، وهما : نصار والفقى . فأجلت النظر فيها إلى الغد .

٩١٠ يوم الأحد ١٣ فبراير سنة

انحرفت صحتي ، فلزمت البيت إلى يوم الأحد التالي الواقع في

ـ (٤٩٣) أي : حلفهم فيما بينهم اليمين .

٢٠ فبراير سنة ٩١٠ . وفي أثنائها ، أرسل إلى الخديوي - مع الشيخ على يوسف ومع سعيد باشا - أن أسعى في المشروع . فقلت : إن بطرس أتم ما أتم فيه بالبعد عنى ، واحترس أن يشركني في أعماله فيه . وكنت عرضت عليه أن أدفع عن المشروع أمام اللجنة ، فلم يقبل .

وكنا - لما أحسينا من الخديوي تأثير بطرس وغورست عليه في استمالة الأعضاء - سعينا في إدفهame أن المشروع اذا نجح ، ينسب النجاح فيه للبرنس حسين ، فيعظم شأنه في عين انجلترا ، ولا تؤمن عاقبته ! وألقى اليه كل ما حصل من البرنس مما استاء الناس له . فتأثر من ذلك - بعد أن تحققه - وعزم على رفع البرنس من منصبه ، وأصبح ذلك في حكم المقرر .

ثم حصل الاتفاق بين غورست والخديوي وبطرس على أن يدفع النظار جمِيعاً عن المشروع . وصرح أبااظة بأنه لا يعدل عن خطة المعارضة . وأظهرت أنه لا يمكن استمالة أحد من الأعضاء ، حتى فتح الله بك برَّكات ! ثم علمت أن الخديوي يُظهر المساعدة على قبول المشروع ، ولكنه يُطبِّن الخلاف .

في يوم الأحد ٢٠ فبراير

أحسست بالعافية ، فخررت إلى الديوان ، ومكثت به إلى الساعة ١٢ ونصف ، وتكلم معى (٤٩٤) المستشار في مسألة الفقى ونصار . وقال : إن غورست يرى رفتها . فتأثرت من ذلك جدا ، وأظهرت عدم الموافقة عليه . فطلب أن يراجع الأوراق مرة أخرى .

وهيجت هذه العبارة أشجانى ، فاضطررت أعصابي ، ونزلت من الديوان

(٤٩٤) في الأصل : مع .

مفكرا في الاستعفاء والخلاص من هذه الحالة . ولم آكل (٤٩٤) إلا قليلا .

ثم خلعت ثيابي للاستراحة ، وإذا بخبر حادثة بطرس وإصابته في نظارة الخارجية قد وصل ، فلبست ، وتوجهت إلى مكان الحادثة ، فوجدتهم [ص ٩٢٦] يضعونه في عربة نقل . وسررت خلفها إلى استبالية ملتن ، فوضع في غرفة على سرير ، وعاد إليه مهواه ، وكان يتأوه . وأصيب عدة اصابات : في جنبه ، ورأسه ، وبين كتفيه .

فطيروا الخبر إلى الخديوي ، وحضر ، وزاره . كما حضر السير إلدن غورست . ولم يكن يتكلم إلا ببعض جمل متقطعة . وأُجريت له عملية ، ثم توفي في الساعة الثامنة من اليوم التالي (٤٩٥) .

واستولى على الناس الهمج والجزع ، وبقى على الجانى ابراهيم الورداوى الصيدلى ، وأقر بفعلته ، وأنه ارتكبها لخيانة للوطن : بتصديقه على اتفاقية السودان ، ونشر قانون المطبوعات ، وترؤس (٤٩٦) محكمة دنشواى ، وترويج مشروع قanal السويس .

ووُجدت معه ، وفي صيدليته ومتزلمه ، بعض الأوراق ، دلت على

(٤٩٤) م) في الأصل : « أكل » .

(٤٩٥) في كل هذه الرواية نلاحظ أن سعد زغلول لم يُدْعَ أى تأثر ، لا للحادث ولا للوفاة — على العكس مما أبدى عندما سمع بوفاة صديقه قاسم أمين . ونعتقد أن موقف بطرس المؤيد لمد امتياز شركة القناة ، وموقف سعد زغلول المعارض ، والصراع الذى دار بين الرجلين على نحو ما أوضحته المذكرات ، كان له تأثيره في سلبية موقف سعد زغلول من الحادث . وعلى كل حال فإن رأى سعد زغلول في بطرس باشا لم يكن مما يسبب له حزنا على مصرعه . ويمكن للقارئ الاطلاع على هذا الرأى فيما سبق (ص ٦٣٩ من الكراسة ١٣) .

(٤٩٦) في الأصل : « وترأس » .

أن هناك جمعية سرية من قصدها إعطاء مصر للمصريين واستقلالها ، ولو مع استعمال القوة . وعثر على عقد تشكيل الجمعية وقانونها . وألقى القبض على كثيرين من أعضائها . ولا يزال التحقيق جاريا .

وتوجهت الأنظار – من أول الأمر – إلى تفتيش منازل زعماء الحزب الوطني ، غير أن سعيد باشا عارض في ذلك معارضة وافته عليها . ثم حصل التفتيش بعد ذلك ، لأن المحقق ظن أنه ربما كان مفيدا .

وقد شيعت جنازته باحتفال ، عظيم جدا ، حضره خلق كثير ، ولكن على غير انتظام . وصاحب كثير من المشيعين النعش إلى القبر ، وفي مقدمتهم البرنس حسين والسير إلدن غورست .

وقد فرح المسلمون فرحا عظيما بهذه الحادثة ، واستبشروا بها خيرا ، وتناجوا باستحسان فعل القاتل ، وود الكثير منهم لويفلت من العقاب ! – أما المسيحيون ، فتأثروا من الحادثة ، وخصوصا الانجليز منهم ، وعلى الأخص الأقباط . وأظهروا العداوة والبغضاء للMuslimين ، وامتلأت جرائد them بالطعن عليهم ، وأخذوا يرسلون التغáfرات تارة بالتماس أن يكون رئيس الوزارة منهم ، وتارة بأن يكون لهم على الأقل عضو في الوزارة .

أما الجناب العالى ، فقد تأثر ، ولكنه كان يحاول كتمان تأثيره وخوفه . وقال – عقب الحادثة – : إنه يلزم وضع الأحكام العرفية . وكان المستشار المالي حاضرا .

وشاع – عقب الوفاة – تعبيء رئيسا للناظار ! غير أن ما كنت أجد من نفس رغبة في ذلك ، لصعوبة مركز الوزارة في الظروف الحاضرة ، فإن الرئيس بين ثلات قوى متضادة : الخديوى ، والأمة ، والاحتلال . والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال ،

وماله إحداها على الباقيتين إما خطر وإما اضرار بالبلاد .

وقابلني محمود باشا شكري^(٤٩٧) ، فقال : أرجوك ، اذا عرضت الرئاسة عليك ، لا [ص ٩٢٧] تقبلها ، لأن الحالة صعبة ، ولا أتمناها لك . فوافقت ، وفهمت القصد . ثم فاتحني مرة أخرى عما اذا كنت أرى شيئاً في تعين أحد زملائي ؟ فقلت : لا أرى بأساً من ذلك ، إن كان هو سعيد^(٤٩٨) ، لأن مبادئنا واحدة ، وأعتبره كائناً لي . غير أنه اذا كان من الضروري بقائه في الوزارة ، فلا بد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف ، وإن أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فيها . فعاد إلى آخر النهار ، وقال إن الخديوي قبل ذلك .

ثم حضر سعيد ، وأخبرني بأن الخديوي كلفه بتشكيل وزارة ، فعلق قبوله على استشارق ، وقبولي العمل معه . فقلت : إن قابل ، وافتكرت أن أكون في الداخلية تخفيفاً للحمل عنه ، أو نقل فتحى إليها . فرأيت منه الميل إلى بقائه فيها مع اسماعيل صدقى . فلم أشدد . وتقرر أن يتعين فتحى وكيل للمعارف .

غير أن ذلك لم يتم ، لأن حشمت وسرى لم يقبل المعارض بهذه الكيفية – أي أن يكون لهم الاسم ولغيرهم الفعل – وتوجه سعيد إلى غورست ، فقال^(٤٩٨) له : إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعينك ، غير أنك مشهور بالليل للخديوي وتنفيذ رغابته ، وهي قد تكون خارجة عن حد المصلحة في بعض الأحوال ! فأجابه بالسخر على حسب ما تقتضيه المصلحة .

(٤٩٧) محمود باشا شكري ، هو رئيس الديوان التركي الخديوي .

(٤٩٨) أي : إذا كان المعين محمد سعيد .

(٤٩٨ م) أي : قال غورست .

وكان غورست عرض على الخديوي - فيما أخبرني به شكري وسعيد - اسماعيل سرى ثم رشدى^(٤٩٩) ، فلم يقبل الخديوى ، وعرض أن يكون الاختيار بين سعد وسعيد ، فتخرف غورست ، من سعد وشلته ، وحصل الاتفاق على سعيد .

ثم تكلم معى الخديوى كلاما مملوءا بالانعطاف ، فشكرته عليه .

وقد اجتمعنا - قبل التأليف الرسمى - في بيت سعيد ، واستدعي سابا باشا ، فأخذ^(٥٠٠) يلقى أسئلة عن خطة الوزارة الجديدة بالنسبة للدستور ، وتسكين الأفكار ، والعمل في الحكومة . وأظهر أنه لا يود أن يكون ناظرا بالاسم دون الفعل . وكان يسأل السؤال ولا يسuffى الجواب عنه ، وينتقل إلى غيره ! وتبين لي أن كل هذا رباء في رباء ، وأنه في الحقيقة قابل ، ولكن يريد الظهور أمامنا بمظهر أبي النفس . فأبان له سعيد بعض الشيء ، ووضحت له الباقى .

ثم توجهنا - بعد الظهر - إلى الحضرة الخديوية ، فهناك ، وقالت إن أقصى أمانها أن تشغل بالاتحاد ، ونعمل على كتمان مداولاتنا حتى لا تتناولها العامة .

ثم توجهنا - بناء على رغبته - إلى البرنس حسين ، فأظهر عدم الرغبة في بقائه في مسنه ، لتفور أعضاء المجلس والجمعية منه ، وامتناع أغلبهم عن زيارته ، وتكلم الجرائد في حقه . فراجعه سعيد مرارا . ولم أفهم ببنت شفة [ص ٩٢٨] رغما عن توجيهه أغلب الخطاب إلى . فسألنى عن سبب سكتي ؟ قلت : إكتفاء بكلام الرئيس ! .

(٤٩٩) أي عرض اسماعيل سرى ثم رشدى لرئاسة النظار .

(٥٠٠) أي : أخذ سابا باشا .

ثم توجهنا إلى السير إلدن غورست ، فقال — بعد أن أبدى تأسفه على وفاة بطرس باشا — إنه مسرور من تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وإن الاحتلال يرسم خطة الأعمال العامة لصالحة البلاد ، وإنه ينبغي أن تحافظ الوزارة على كتمان مداولاتها ، وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب بالتي هي أحسن ، وإنه لا أغلبية في مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع .

وكان الكلام بتكلف ولا حرارة فيه ، فلم أتلقه بالارتياح ، وقلت — عند الانصراف — لسعيد ورشدى : إن هذا الكلام يشبه أن يكون درسا لأطفال ، لا بيانا لخطة حكومة ! ثم زرنا والدة خديوى ، ثم الحرم ، وتقابلنا مع الحضرة الخديوية في القبة ، ولم يحصل في هذه الجلسة ما يستحق الآثار .

اصر البرنس حسين على الاستعفاء ، فقبل ، فأبدى رغبته أن تعيين مكانه ، ولو بغير مقابل ، لأنني رأيت أن هذا المركز مهم ، ويمكنني أن أخدم فيه بلادى خدمة نافعة . فتوقف سعيد وقال : إن خرجت من الوزارة فلا أبقى فيها . فلما رأيت منه هذا الانعطاف الشديد ، عدلت . ثم عرضت الرئاسة على فخرى باشا ، فرفض بتاتا . ولما له غورست — بعد الرفض — بالمرتب ! فاستاء من هذا التلميح ، وزاده اصرارا . ورفض عدلي أيضا . ثم طلب مظلوم أن يكون له مرتب مساوا لمرتبه السالف^(٥٠١) . فلم يقبل المستشار المالى .

وحينئذ عاودت الكلام في ترشيحى ، فاقتنع سعيد . ولكن يظهر أن أباطة أضعف اقتناعه . ومع ذلك فقد عرض الأمر على الخديوى ، فأبى ، وقال له : إن خروج سعد من الوزارة يكشفك ، ويعرضك

(٥٠١) هكذا في الأصل : وقد تكون العبارة : « المرتب السالف » — أي للمرتب الذي كان يتقاضاه البرنس حسين .

لمسؤولية لا يمكنك تحملها . فلا تفرط فيه . وأما غورست فقد رفض بتاتا ، ولم يقبل أن يتناقش في الموضوع ، فعرضوها على عزيز عزت وسرهنك ، فرفضا . واشترط عزيز عزت توسيع اختصاصات الشورى ، وتعديل طريقة الانتخاب ، فتعين محمود باشا فهمي .

وقد اجتمع مجلس النظار يوم الاثنين الماضي ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ تحت رئاسة الجناب العالى . وأهم ما تقرر فيه : اختيار «فلتر چفل» لترشيح مياه القاهرة . وقد كنا متوقفين في اختياره ، غير أن غورست أسر إلى سعيد بأنه يرجو منه ألا تتوقف في الأمر ، لأنه [ص ٩٢٩] فرط منه – في محادثته مع مسيبوب ، بيو قنصل فرنسا – أنه لا يمكن قبول «فلتر شابال» . فلذلك لا يمكن العدول عن هذا . قال سعيد : إن لا يمكنني أن أخفى ذلك عن إخوانى ، بل لابد أن أوقفهم عليه ، لأن ذلك مبدئى (٥٠٢) . وبناء عليه تقرر قبول «فلتر چفل» .

وعارض الخديوى كثيراً في اعطاء عزيز باشا عزت النيشان الميجيدى الأول ، لمناسبة استعفائه . ولكنه ارتاح لمنح رتبة فريق لسرهنك باشا . وأظهر امتعاضه من تعين محمد محمود محافظاً للقناطر ، وقال إنه كان يتوهם أنه محافظ لبور سعيد دون الاسماعيلية والقناطر . وكاد يسقط التعين ، ولكنه عدل بعد اظهار عدم الارتياب .

ثم اجتمعنا – مرتين – بمنزل سعيد ، لقراءة أجوبة الحكومة على رغبات الجمعية العمومية التي أبدتها العام الماضى . وحضر المستشار المالى في أولاهما ، وحصل الكلام في مسألة القناطر ، وهل الأحسن ارجاؤها أو سحب المشروع؟ فلم نستحسن السحب ولا الارجاء .

ثم حصل الكلام في عرض ما يصرف من الاحتياطي – أثناء

(٥٠٢) في الأصل : «مبتدأ» .

السنة – على مجلس الشورى ، قبل صرفه . فكان سابقاً وحشمت يحاولان عدم صحة عرضه ، غير أن تغلبت – مع رشدي – عليهما . وانتهى الأمر بمراجعة الجارى في المجالس الأوروباوية .

ثم اجتمعنا أمس – ٥ مارس سنة ٩١٠ – عندى ، وأخبرنى سعيد بأن الخديوى متاثر من جواب السير جrai فى مجلس النواب بأنه لا يعلم إن كان للخديوى أسهم فى شركة القناة ! قال سعيد : وإن الخديوى يريد أن نسعى لدى أعضاء الشورى فى حملهم على اتخاذ قرار يلطف الرفض ، ويفتح للحكومة باباً فيها بعد .

فتداولنا في هذا الأمر طويلاً ، واتفقنا على أن الأمر أصبح الآن متعدراً ، وأن الخطوة التي جرت عليها الحكومة في هذه المسألة أولاً ، ثم قتل بطرس بسيها ، وجواب السير جrai المشار إليه – كل ذلك جعل من المستحيل حمل الأعضاء على قرار غير الرفض . وأن سعيد باشا يجب عليه أن يفهم الخديوى وغورست هذه الحقيقة ، كما ينبغي له أن يفهم منها ما هي تلك الطريقة التي يريدان من المجلس سلوكها ؟ وما هي الغاية منها ؟

ومع كون عالماً بالصعوبة ، وتحققاً من أن كل سعي هنا لا يفيد ، بل يعرضنا لنقد الناقدين – فان سأجس نبض بعضهم مرة أخرى ، ليعلم الخديوى وغورست مقدار ما في تفوسهم من التحمس ، وما في قلوبهم من شدة البغض للمشروع ، واستحالاته قبولاً إياه .

ثم قررنا أن نجتمع هنا في الساعة السادسة مساء من كل يوم . [ص ٩٣٠] ثم حصلت عدة اجتماعات بشأن المشروع ، أظهر فيها سابقاً باشا استحسانه له ، وامتناعه عن تعضيده في مجلس الشورى لعدم إلمامه بجميع أطرافه ، والتمس من الجناب العالى معافاته من ذلك .

وطلب منى الجناب العالى – غير مرة – أن أدفع عنه أمام الجمعية العمومية ، فأظهرت الآباء حتى أقتنع بفائضه . وقد قرر القوميون للجمعية العمومية وجوب رفضه ، لأن فيه غبنا بالحكومة المصرية ، ولعدم ضرورة انجازه في هذا الوقت .

وقد كان ألح غورست على سعيد بأن يتكلّم هو وأنا أمام الجمعية العمومية في صالح المشروع ، فقلت – في اجتماع بمنزل سعيد حضره النظار جيّعا – : إنّ مستعد للدفاع عنه اذا وعدت الحكومة باحترام قرارها^(٥٠٣) . على أني لا اكتفي بهذا الوعد ، لأنّهم قد يبذلونه ثم يخلفونه ، ولا نجد – اذ ذاك – وسيلة لازمامهم بالوفاء به . فاللازم أن يؤذن لنا بأن نصرح للجمعية العمومية أن قرارها سيكون قطعياً في الموضوع . فان فعلنا ذلك ، آمنا الخلف في الوعد ، وأدينا خدمة جليلة لأنفسنا وبلا دنا .

فترددوا أولاً في قبول هذا الرأي ، فما زلت بهم حتى استحسنوه ،
وجمعت كلمتهم على السعي في تنفيذه .

ثم اجتمعنا – بنظارة الداخلية – مع المستشار المالي ومساعي روكياسيرا ، اللذين كانا يعارضان هذه الفكرة . غير ان أقنعتهما بصوابها ، فاقتنعا ، وذهب المستشار المالي فأقنع بها السير إلدن غورست ، وأخبر بذلك تلفونيا سعيد باشا . فسررنا لهذا النبأ ، ووعدنا كل من الزملاء بوليمة احتفالا بهذه الفكرة المفيدة^(٤٠) .

(٥٠٣) أي : قرار الجمعية العمومية .

(٥٤) حتى نعرف أهمية فكرة سعد زغلول في جعل قرار الجمعية العمومية قطعياً في مسألة قنال السويس ، يجب أن تذكر أن الجمعية العمومية لم تكن لها من سلطة تشريعية غير التصديق على ضرائب جديدة . فإذا حصلت الجمعية العمومية على حق الرأى القاطع في مسألة خطيرة مثل مسألة مد امتياز شركة قنال السويس ، فإن هذا القرار بعد قراراً ثورياً .

ثم اجتمعنا بمنزل سايدا باشا — بعد أن ودعنا البرنس محمد على يوم سفره إلى سوريا — وجرى ذكر كيفية الدفاع عن مشروع الفنال أمام الجمعية العمومية ، فقال رشدي : إن سعيد باشا يبدأ الكلام باعلان الجمعية ان قرارها سيكون قطعيا . ثم تتولى أنت الدفاع .

فشعرت — من هذا — أن بينهم وبين سعيد اتفاقا على ذلك ، فعارضت فيه ، وقلت : إن الألزام أن أباشر أنا الاعلان ، لأن محتاج لعطف الجمهور على بواستته — وكنت عند ابداء ذلك متاثرا — فقال سعيد : إن الرئيس ، ولـي الحق في ذلك ، ولا أود أن أكون في الجمعية صفرا .

قلت : لك أن تتولى جميع الكلام ، ولكن ليس لك أن تخزيه على هذه الكيفية ! وإن لا أريد نفعا من الاعلان ، بل دفعا لضرر السخط على بسبب الدفاع عن مشروع يكرهه الجمهور ، ثم انصرفنا على غير طائل .

وبعد ذلك حضر عندي أباظه ، وقد كان فاتحه سعيد في الأمر ، وأظهر له تأثره منه . وكنت متاثرا أيضا ، ومصرا على عدم الكلام بالمرة ، لأن ذلك ليس من خصائصي ، بل من اختصاص [ص ٩٣١] ناظر المالية وناظر النظار . فألح على بالعدول عن هذه الفكرة رعاية لخاطر سعيد . فقبلت ، بشرط أن نتقاسم الدفاع عن المشروع .

واجتمعنا فعلا ، وقسمناه كما يآتى :

يعلن الرئيس أن القرار قطعى ، ثم أتكلم أنا عن الغبن ، ويتكلّم اسماعيل باشا سرى عن الحاجة للمال^(٥٠٥) ووجوه صرفه ، ورشدى

(٥٠٥) في الأصل : « الحالة للمال » — وهي سقطة قلم .

عن المخاوف التي تهددنا اذا لم يُقبل المشروع ، وحشمت عن قرارات مجلس ادارة شركة القناة فيما يتعلق بعوائد المرور ، وسابقاً باشا فيما يختص بضمان صرف مبلغ النسود الناتج من المشروع في الأوجه المخصصة له .

وقد كان المستشار المالي أعد رداً ، فتلوناه جميعاً ، وعدلنا فيه ما عدلناه . وقد بحثته جيداً ، وطالعت كثيراً من الكتب في القانون الدولي ، ورأيت العلماء يكادون أن يكونوا مجتمعين على أن هذا القناة لا يعود إلى ملكية مصر بعد نهاية مدة امتيازه . وأخبرت بذلك أباذهة .

ثم انعقدت الجمعية العمومية . فأحسست من أعضائها سوء ظن بنا ، فانتنا عرضنا عليهم - في الجلسة الأولى - أن يأذنوا بطبع تقرير اللجنة المعينة منه ، حتى لا يطول الوقت على النظر فيه - فرفضوا ذلك ، مع أنه كان نافعاً لهم . ثم - في الجلسة التي انعقدت للنظر في المشروع - تلا^(٥٠٦) الرئيس مقلاً وجيزاً ضممه ذلك الاعلان - ولم يكن قد أطلعني من قبل عليه - فصفع الحاضرون لهذا الاعلان ، وصاحوا بالدعاء للوزارة الحاضرة .

ثم تكلمت - غير أنى استوفيت الكلام عن الموضوع كله ، ولم أشعر بتذمر^(٥٠٧) من دفاعى عن المشروع ، بل صفق الناس لأنخره . وأرادوا المداولة في الحال ، واصدار القرار ، ولكن البعضعارض . وتراجلت المسألة الى جلسة أخرى ، بعد أن رد أباذهة على رداً دل بعضه على أنه لم يفهم جيداً بعض النقط التي تكلمت عليها .

ثم حضر عندي في اليوم التالي ، وطلب مني أن لا أتكلم اذا

(٥٠٦) في الأصل : « تلى » ، وصحتها « تلا » .

(٥٠٧) في الأصل : « بتزمر » .

تكلموا ! قلت : اذا كان في الكلام شيء يغاير الحقيقة وجب علينا الرد عنه ، أما اذا لم يكن هناك شيء جديد يستحق الرد فلا كلام . ثم جئنا سعيد باشا عنده ، وعرض علينا فكرة عدم الكلام . ومال الجميع لرأيه .

وكلت ساكتا ، فقلت : إننا تحصلنا على الإذن بذلك الاعلان ، في مقابلة الدفاع عن المشروع . وفي عدم الرد على ما يستحق الرد إخلال بما وعدنا به . ثم هولا ضرر فيه ، لأن الكلمة الأخيرة للجمعية العمومية . فالرأي أن نرد على ما يستحق الرد ، حتى لا نرمي بتقصير أو مغالأة . فعدل الكل عن رأيهم ، واستحسنوا هذا الرأي .

ثم انعقدت الجمعية العمومية^(٥٠٨) ، وقدم أباظة وبعض زملائه ردًا مطولا [ص ٩٣٢] تلى في الجلسة . فأردت الرد عليه ، فعارض أباظة معارضة شديدة . وحصلت بيني وبينه مناقشة طويلة — من ضمن ما قلته فيها : إن الأحسن — لصالحكم — أن تسمعوا ردى ، لأنه ليس فيه ما يضركم ، ولكن في منع الكلام ضررا بالحرية التي ت يريدونها . فلا تعملو النقض ما تستعون لاتمامه .

فقرروا بمعنى من الرد . ولم يتكلم أحد من أخوان بكلمة . ثم تداولوا في المشروع ، ورفضوه بالإجماع تقريبا — كل ذلك وما فهمت شيئا من سكوت أخوان ولا من الحاج أباظة بالمنع من الكلام ! وما خرجنا لم أر من إخوان شيئا من علامات التأثر ، وقلت لهم : هل يصح أن تسكتوا ، وأن لا يساعد واحد منكم بكلمة ؟ فلم يحروا جوابا .

وشاعت إشاعات — بعد ذلك — بأن أباظة أفهم كثيرا من الأعضاء — قبل الدخول في الجلسة — بأن النظار على غير رأيني في الكلام ، وأن عندي أمورا لو تركوا لي التكلم بها لأضرت بالبلاد ضررا

(٥٠٨) في يوم ٤ ابريل ١٩١٠ .

كبيراً ، لذلك وجبت معارضتي . ونشرت بعض الجرائد - كالعلم ومصر الفتاة - أقوالاً تقرب من هذا المعنى ، ومنها الاشارة لأنّ كنت أسعى لدى كثير من أعضاء الجمعية العمومية في قبول المشروع ! - مع أنّ لم أقابل منهم أحداً في مدة نظر المشروع الا أباذهه - وحاله معروف - وفتح الله بك بركات ، وكان من أشد خصوم المشروع مع أنه من أقرب الناس إلى .

ولقد أخذت من كل ذلك أن في الأمر سراً تكشفه الأيام . وقد دعاني - عقب ذلك - الخديوي للقبة ، وتكلم معنـى في موضوعات شتى ، منها موضوع القناة . ولم أفهم منه شيئاً ، ولا ما كان الغرض من هذه المحادثة .

وانقطعت الصلة بيني وبين أباذهه ، ولكنه ابتدأ يتردد على الجناب العالى ، واستمرت الحالة بينه وبين سعيد على ما كانت من قبل عليه^(٥٠٩) .

صار التحقيق في قضية قتل بطرس باشا مباشرة عبد الخالق ثروت ، واتهم كثيراً بالاشتراك مع الورداني في الجريمة ، لأنّه عثر على أوراق تدل على أن هناك جمعية سرية - من أهم أعضائها الورداني - غايتها جعل مصر للمصريين بوسائل كثيرة ، منها القوة . ولم يوجد بالقانون المصرى نص يعاقب المؤامرات السرية - الا في أحوال مخصوصة ، ليست حال أولئك المتهمين منها - فرأى النائب العامى عدم ادانة أولئك المتهمين ! .

وقد استحسنت - مع سعيد - أن نعرض الأمر على لجنة من

(٥٠٩) كتب سعد زغلول في الكراسة ٢٠ عن هذه النقطة يقول : « وقد استمر أباذهه ملازماً لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعوا » .

مستشارى الحكومة الخديويين ، حتى لا يكون للأقباط — والإنجليز

خصوصاً — وجه لانتقاد إخلاء سبيل أولئك المتهمن .

ولم تكن النيابة بحثت — في التحقيقات التي أجرتها — عما إذا كان الاشتراك على عقد الجمعية السرية ، يمكن أن يتخذ دليلاً [ص ٩٣٣] على اشتراك أعضائها فيما يرتكبه أحدهم من الجنایات تنفيذاً لأغراضها — كما ذهب إليه جارو وغوستان هيل . فاتفقت الآراء على أنه وإن كان القاضي لا يحكم بالادانة على أولئك المتهمن ، ولكن الأولى تقديمهم لقاضي الاحالة ، لأنه هو الذي يمكنه أن يفحص التحقيق جيداً ، ويسمع ما يشاء من الأقوال ، ثم يفصل في الدعوى بالاحالة أو بالحفظ . وكان النائب العمومي من هذا الرأي أيضاً .

تقدمت القضية لقاضي الاحالة ، ثم ضُبط جواب وارد لأحد فؤاد ، التلميذ بمدرسة الطب ، من تلميذ تابع لراسالية الجامعة المصرية بليون ، يدعى محمد كمال ، يدل على أنه هناك خبرة في شأن استعمال الإرهاب وسيلة لإنقاذ مصر من الاحتلال . وكان قدم هذا الخطاب صاحب جريدة « مصر » للسير إلدن غورست ، وهو سلمه للنائب العمومي ، الذي قال لى وللمستشار : إنه أصبح يرى أن قاضي الاحالة يحيط المتهمن حتى على محكمة الجنایات بسبب هذا الخطاب .

ثم صدر أمر القاضي بأن لا وجہ لاقامة الدعوى عليهم . وحصل الكلام بين الخديوي والسير غورست وسعيد باشا بشأن رفته من المدارس والحكومة . وتکلیف النائب العمومي بتقديم تقریر الى النظارات التابعين لها عن تهمتهم . فقدم التقریر لنظارة الحقانية ، وهي أرسلته للأشغال والمعارف ، فقرر مجلس النظار رفت الموظفين ، وقررت نظارة المعارف رفت التلامذة وحرمانهم من الامتحان .

فتكلمت في مجلس النظار بشأن شدة عقوبة التلامذة ! فعارضني

سعيد ورشدى — ابتدأ — بأن ذلك ليس من خصائص مجلس النظار . تم عدلا عن هذا الرأى ، وتقرر — بطريقة غير رسمية — الاكتفاء بالرفت والحرمان مدة ستين فقط . غير أن نظارة المعارف — بعد أن اتفق ناظرها معنا على هذا القرار — أصرت على رأيها الأول ، ونفذته . ولما علمت بذلك من الجرائد ، كلمت فيه رئيس النظار ، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا ، لأن نظارة المعارف انتصرت بجورست الذى أيداها .

هذه الحادثة ألفت الذهن الى أن في القوانين المصرية نقصا بالنسبة للجمعيات السرية يجب سده ، فكلف مسيو برنيوت^(٥١٠) بأن يضع مشروعه لتكامل هذا النقص — وميل هذا المستشار لكثره التشريع ! — فوضع مشروعه بتعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنائيات ، من ذلك تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعذى على الحضرة الخديوية ، حيث جعله جنائية لاجنحة . ووضع نصا جديدا لمعاقبة من يتعدى بالطعن على الاحتلال . ونصا آخر يعاقب [ص ٩٣٤] على « الشروع » في الجنح كما في الجنائيات . ثم نصا يعاقب من يكتب كتابة في قضية مرفوعة للقضاء ، أو تقاد ترفع اليه ، بقصد التأثير على القضاة . ثم النصوص المختصة بالاتفاقات الجنائية ومسؤولية أرباب الصحف والتهديد . وجعل محكمة الصحف من اختصاص محاكم الجنائيات .

عارضت في الأول والثانى والثالث ، وعارضت سعيد فى الرابع . فاما الأول ، فلأن الأحكام الصادرة فى التعذى على الخديوى لم تصل بالعقوبة إلى أقصاها ، فلا يمكن الحكم بعدم كفايتها وضرورة

(٥١٠) Sir William Brunyate ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .

التعديل . على أن في هذا التعديل إشارة لكون الخديوي مهدداً – مع ان الأمر ليس كذلك .

وأما الثاني ، فلا حاجة إليه ، لأن التعدي على الاحتلال إما أن يكون في شخص الموظفين الانجليز – والطعن عليهم معاقب عليه بالنصوص التي تعاقب الطعن على الموظفين – وإن لم يكن في أشخاصهم ، فقانون المطبوعات الاداري كفيل بالعقاب .

وأما الثالث ، فلأن « الشروع » في الجنح لا أهمية له ، ولذلك لم يعاقب عليه في الشرائع الأخرى ، ولم يظهر أن هناك ضرراً في ترك معاقبته .

وأما الرابع ، فإن كنت مستحسنه ، لأنه لا ينبغي التأثير على القضاء بحال من الأحوال ، وإنما تجنب مراقبته ، ويصبح انتقاده بعد الحكم لاقبه .

ولكن سعيد – مع موافقته على ذلك – رأى أن في إمضاء المشروع في الظروف الحاضرة ، إثارة للسخط العام . فطلب من غورست ارجاعه . فأرجعني .

أما التعديلات الأخرى ، فكلنا أقرناها ، وقرأتها مع سعيد وراسم في منزل الأول .

فاما مسؤولة أرباب الصحف ، والتهديد ، واحالة محكمة الصحافة على محاكم الجنائيات – فلأن كنت أرى ذلك من زمان مدید ، وكانت أندد بشارع^(٥١) سنة ٩٠٤ لالغائه المواد المختصة بتلك المسئولية وبالتهديد ، وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنائيات الحق وحدها في الفصل في قضايا الصحافة .

(٥١) أي : بتشريع .

ويعد أن أقر هذه المشروعات مجلس النظار ، تحولت على مجلس الشورى ، فقامت قيمة الجرائد ، وعدوها تقيدا للحرية ، وأنحوا باللائمة الشديدة على الحكومة - خصوصا فيما يتعلق بمشروع تغيير الاختصاص - وعدوه مقيدا للحرية . فتركهم يتقدونه .

تكلم غورست مع رشدي - بصفة كونه ناظرا للخارجية - في شأن أرض واسعة كانت تابعة للسودان ، وأجرتها الحكومة الانجليزية إجارة مؤبدة للبلجيكيك ، في نظير أن هذه أجرت لتلك قطعة أرض من أملاكها على التأييد أيضا . وطلب منه أن تتنازل الحكومة المصرية عن تلك القطعة نهائيا ! فتداوينا الأمر ، وقررنا أن لا تتنازل ، وأن الحكومة الانجليزية [ص ٩٣٥] تتصرف بدون دخل الحكومة المصرية . واتفق سعيد مع غورست على ذلك .

بعد أن رُفض مشروع القنال ، تكلم غورست المستشار المالي مع سعيد ، في شأن احتياج السودان لمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، ووجوب افتراضه ! وفي أثناء جريان المخابرات في هذه المسألة ، طلب المستشار المالي أن يقابل سعيد في جلسة خصوصية ، وأسرره فيها بأنه يراد تعديل قانون المعاشات بالنسبة لمس BRO^(٥١٢) لأنه زاد عمره عن الخمسة وستين سنة ، ويجب حتى أن يفارق الخدمة مع شدة الحاجة إليه .

وأنه - بهذه المناسبة - يحسن تعديل نصوص القانون بالنسبة للنظر على أحدي طريقتين : إما أن يكون الحد الأقصى ألف جنيه ، والمأهية التي يربط المعاش عليها ٣٠٠٠ جنيه - أو يكون الحد الأقصى ١٢٠٠ جنيه ، والمأهية المذكورة ٢٤٠٠ جنيه .

وقد حصل كلام في هذه المسألة زمن بطرس باشا ، لكنه عارض فيها بشدة ، لأنه لم يكن مستفيدا منها ! ولكن الخديوي كان وعد بها من

(٥١٢) هكذا تقرأ . وهو عالم الآثار المعروف ، وله شارع بالقاهرة باسمه .

نفسه . وبعد أخذ ورد ، تقررت الطريقة الثانية ، وهي مفيدة للأشخاص الآتية أسمائهم على الترتيب الآتي : سابا ، سعيد ، سرى ، حشمت ، سعد ، رشدى . ويظهر أن المستفيدين من هذه الطريقة أكثر ، سعوا فيها . ولكن لا أجزم بذلك .

وضع المشروع بهذا المعنى ، فقلت لهم جميعا : الأحسن تأخيره الآن ، لأن الظروف غير مساعدة على اظهاره . فسيقولون فيما إننا رضينا بتلك السلفة للسودان ، ومشروعات القوانين الجديدة ، في نظير تحسين معاشنا . ويكون لهذا الانتقاد وجه من القبول عند العامة وخصومنا .

للم يحفلوا بهذا النصيحة ، حتى قلت لهم : ليتنى لم أكن معكم ! تحولت تلك المشروعات على لجنة من مجلس الشورى ، فرأيت أن تنتدب وفدا منها للتalking مع غورست ، ثم مع الحكومة ، في شأن تلطيفها . فقابل الوفد الأول^(٥١٣) ، فلم يغفر منه بنائلا^(٥١٤) ، حيث قال لهم : فلينظر المجلس في المشروعات ، وبعد ذلك نرى ما يكون . وقابلوا سعيد فلم يكونوا معه أسعد حظا ، وانتهز هذه الفرصة وفاتههم في مشروع المعاش - كما أخبرني هو به - وقال لهم : إن كتمت ترددون فيه فلا أرسله لكم . فوعده بتأييده .

وانصرفوا إلى ، فلم أعدهم بشيء . ولكنهم طلبوا مني أن أفكروا في جعل الاتفاقيات الجنائية قاصرة على الجمعيات والعصابات والجنج و الجنائيات السياسية . فوضعت نصا بهذا المعنى ، وعرضته عليهم ، فلم يقبلوه .

(٥١٣) أي : قابل غورست .

(٥١٤) أي : لم ينزل منه شيئا .

ثم قررت اللجنة ، بأغلبية خمسة آراء ضد ثلاثة ، بقبول مشروع تغيير الاختصاص – لا بناءً على الأسباب التي أبدتها الحقانية ، لأنهم اعتبروها جارحة لخواطر القضاة [ص ٩٣٦] الابتدائيين ، وغاضبة من كرامتهم . ولكنهم لم يبدوا أسباباً أخرى .

وقد حصلت مناقشة بين وبين أباطحة بالمجلس بخصوصه ، انتهت برفض هذا المشروع . ثم عدللت اللجنة – وبعدها المجلس – مشروع الاتفاقيات الجنائية ، بأن جعلوه قاصراً على الجمعيات والعصابات ، وغيرها من الاتفاقيات ، التي يكون المشتركون فيها خمسة أشخاص فأكثر ، وموضوعها ارتكاب الجنایات أو الجنح ضد الحكومة أو أحد موظفيها . ولم أنشأ أن أناقشهم فيما عدلوه خشية أن يرفضوه . وكان تعديل اللجنة قاصراً على الجمعيات والعصابات ، ولكنني أشرت عليهم بعدم كفاية ذلك ، فأضافوا « الاتفاقيات الأخرى » . ورأيت أن أشكّر اللجنة على اهتمامها بالمسألة ، والمجلس على اشتراكه في الشعور بنقص القانون ووجوب سد ذلك النقص .

ولكثرة بحثي في موضوع المادة ٤٧ ، ومطالعتي لموضوعها في الكتب المختلفة ، تبين لي أن المشروع معيب من الأوجه الآتية :

أولاً : لأنه يعاقب الاتفاقيات التي يكون موضوعها فعلًا جنائياً واحداً ولو كان جنحة ، مع أن القوانين الأخرى – خصوصاً القانون الفرنسي – لا يعاقب الاتفاق إلا إذا كان القصد منه ارتكاب جملة أفعال جنائية . وهذا هو الصواب ، لأن الاتفاق على فعل واحد لا يهدد الهيئة الاجتماعية ، ولكنه يهدد موضوع هذا الفعل وحده ، ولا يدل على تشرّر^(٥١٥) المتفقين ، ولكن يدل على أن هناك باعثاً حملهم على هذا

(٥١٥) هكذا في الأصل : أي لا يدل على أن المتفقين أشروا .

الاتفاق – وقد يكون هذا الباعث محموداً – ولا يلائم مع مبدأ : عدم عقوبة الأعمال المحضررة ولا الشروع ، اذا خاب العمل أو لم يتم بارادة الفاعل .

ثانياً : لأن المشروع يعاقب الجنح والجنایات ، ولو كانت لفكرة غير فوضوية . على أن القانون الفرنسي لا يعاقب إلا على سلسلة الأعمال الفوضوية . نعم إن النص فيه^(٥١٦) عام – ولكن اتفقت الكلمة الشرح على اختصاصه بذلك النوع من الأعمال .

ثالثاً : لأن المشروع لا يعاقب فقط التصميم والنية المنعقدة ، بل الفكرة الحائمة التي لم تؤر ولم تبلغ درجة التصميم . ولم يقتصر كذلك في العقاب على التصميم أو الفكرة المتجزأة ، بل على المشروطة أيضاً . وهو قلب لمبدأ قانون العقوبات ، الذي لا سيطرة له على الخواطر والنيات ، ولا يعاقب على ما في السرائر ، بل على الأعمال الظاهرة ذات الأثر في الخارج .

[ص ٩٣٨]

ولما تفطنت لهذه العيوب ، أردت تعديله بما يجرده عنها ، فتكلمت مع المستشار ، فلم يقبل ، ووضع نوته^(٥١٧) بما في تعديل الشورى من الاعتراضات . ثم سافرت الى الاسكندرية ، وكان سعيد أخبرني – بالتلفون – بأن غورست يريد مقابلتي ، ثم قال^(٥١٨) لي إن ما كلرث كتب اليه عن رأيك^(٥١٩) في المشروعات ، وإنه^(٥٢٠) أوقف الكلام معه لما بعد مقابلتي .

(٥١٦) أي : رأى سعد زغلول .

(٥١٧) أي : في المشروع .

(٥٢٠) أي : سعيد .

(٥١٨) أي : مذكرة .

(٥١٩) أي : قال سعيد .

فبسطت له فكري ، وقلت : إنك اذا كنت مستعداً لتعضيد رأيي ، فان استمر فيه . فقال لي : إن الظروف لا تساعدني على ذلك . والأحسن أن ندفع بالتي هي أحسن ، فإن لم نجد بدا من الفبول ، قبلنا .

فذهبت إلى غورست ، وأبديت إليه ترددى في المشروع ، وأسفى على عدم ملاحظة ذلك من قبل . فقال : إن ما تقوله وجيه ، ولكن سبق السيف العزل ، لأن كتبت إلى حكومتى ، ويصعب التغيير بعد ذلك . ويلزم أن نتذر في خطاب لمجلس الشورى يكون مطمئناً^(٥٢٠) . وقال : إن ما كلرث استشار فتحى وروكاسيرا

وغيرها ، فوجدهم على غير رأيك .

ولكن المستشار لم يكن أخبرنى بشيء من هذه الاستشارة ! فعدت إلى سعيد ، وأخبرته بالنتيجة .

[ص ٩٣٧]

ثم عدت إلى مصر ، وعاد الكلام في المشروعات مع المستشار ، حيث قصصت عليه ما دار بيني وبين غورست ، فقال : إنك كنت راضياً عن المادة ٤٧ . قلت : نعم ، واشتركت في وضعها . غير أنه تبين لي بعد ذلك ضررها بالحالة التي هي عليها ، وكثيراً ما يحصل أن يتغير فكر الإنسان في الشيء الوحيد – كما حصل لك في نفس هذا المشروع ، فإنه كان لك فيه كل يوم رأى جديد .

وقد كان وضع مذكرة يرد فيها على تعديل الشورى ، وورد فيها أن القانون الفرنساوي يعاقب الاتحاد اذا كان موضوعه جنائية واحدة ، وإذا كانت الجنائية غير سياسية . فأفهمته خطأه في ذلك ، وأطلعته على

(٥٢٠) في الأصل : « مطمنا » - بالعامية .

ما كنت أطّلعت عليه من شُرَاح القانون الفرنسي ، فاقتنع .

ثم وقع الاتفاق على أن يكتب لمجلس الشورى خطاب يتضمن عدم تطبيق المادة ٤٧ ، إلا في الأحوال التي تهدد الأمن العام حقيقة ، لأنني كنت أقول له إن الاتفاق على جنائية واحدة ، أو على عدة جنائيات فردية من الجنائيات العادلة ، التي لا يقصد بها ترويج مبدأ مضر بالهيئة الاجتماعية — ليس مهددا للأمن العام ، ولذلك لا يمكن أن يعد جنائيا يستحق العقاب . وإن القانون الفرنسي — باتفاق جميع شرائحه — لم يوضع الا بالنظر للجنائيات المتسلسلة التي يقصد بها ترويج مبدأ الفوضوية .

وببناء على هذا تحرر ذلك الخطاب ، وعرض على السير إلدن غورست يوم ١٤ يونيو سنة ٩١٠ ، فأقره بعد تعديل خفيف فيه . وسيكون أساساً لخطاب من رئيس الناظار لمجلس الشورى ، وبه يصبح نص المادة ٤٧ قاصراً على الأحوال المهمة ، التي يكون فيها خطر على الأمن العام :

[ص ٩٣٨]

وقد كان حشمت قابل غورست بعدي ، وتكلم معه في شأن موضوع المراقبة والسلوك ، وجاء يقص علينا نتيجة الحديث بأنه عضد مشروع نظارة المعارف أمام غورست ، وأقنعه بفائدة ، وبعد إمكان قبول تعديل الشورى . فاغتاظ من ذلك سعيد ، لأنه مخالف لاتفاق سابق بينها على قبول ذلك التعديل .

ثم ذهب سعيد إلى غورست ، وتكلم معه في هذا الشأن ، فلم يتمكن من اقناعه ، وغاية ما تساهل فيه أن لا يسرى هذا المشروع على من كان سنّه من تلامذة المدارس الابتدائية اثنتي عشر سنة فأقل — وهو

ما كان حشمت عرضه على مجلس الشورى أثناء المناقشة في المشروع . تحولت محكمة الورдан على محكمة الجنائيات . وقد اتخذ الأقباط هذه المسألة لتحريك البغضاء بينهم وبين المسلمين ، وقادت جرائدهم تسب القتل للتعصب الديني ، وتجسم أمر الحادثة ، وتبالغ فيحوادث التي تربط بها ولا يخلو من وقوعها بلد من البلدان . وتختلف حوادث الأخرى للدلالة على وجود ذلك التعصب .

فلما أحس المسلمون بذلك ، نعموا^(٥٢١) وعطفوا على الوردان ، وتمنا لو خلص من العقاب . وابت هذا الميل خصوصا في العامة والنساء والأطفال ، وتمكن من أفراد الحزب الوطني . بل عمل الكثير منهم على تمكينه في النفوس ، وسعوا جهدهم في تلطيف العقاب ، واستعملوا لذلك كثيرا من الوسائل .

ووردت كثير من كتب التهديد [ص ٩٣٩] على الخديوي والنظر وبعض رجال الاحتلال ، محذرة من عواقب الحكم على الوردان ، ومنذرة بالقصاص إن مسّ بسوء . وورد كثير منها على قضاة الاستئناف الذين تعينوا للحكم . ويُظن أن كثيرا من هذه التهديدات صادر عن بعض الأقباط ، بقصد تشويش الأفكار ، واتخاذ ما يحدث عنها من الأثر دليلا على الاضطراب واحتلال الأحوال .

وأثر ذلك في ولادة الأمور ، حتى بالغوا في الاحتياط في الجلسات التي انعقدت بمحكمة الاستئناف للمحاكمة . ولم يكتفوا بحصر حضورها في من يدتهم تذاكر ، بل قفلوا جميع الأبواب إلا بابا واحدا ، ووضعوا الأرصاد على كل باب ، ولم يؤذن لحامل التذكرة بالدخول الا بعد التحقق منه .

(٥٢١) هكذا تقرأ . وقد تقرأ « نفروا » .

وعين المتهم ثلاثة^(٥٢١) محامين عنه : أحمد لطفي ومحمود أبو النصر والهلياوي . واشترط في قبول تعين هذا الأخير أن يتكلم في مسألة دنشواى بالانتقاد عليها ، فقبل هذا الشرط لأنه كان يريد أن يغسل — برأفعته — أحزان ما اقترفه في مسألة دنشواى .

ولكن مسيو دلبروجلو ، رئيس محكمة الجنایات ، امتنع أن يقبل الثلاثة ، وأصر على أن لا يقبل منهم سوى اثنين ! وأصر المحامون على الأضراب عن المراقبة إن لم يُقبلوا جميعاً . فتكلم معه مستشار الحقانية — بطريقة ودية — في أن يقبل الثلاثة ، وأخبره بأنه لم يقبل . ثم علمت بأن السير إلدن غورست تكلم معه ، وظاهر بالتباعد عن المسألة قائلاً^(٥٢٢) : إن الأحسن ترك دلبروجلو وشأنه لأنه عنيد ! ، ولكننا رأينا — عقب ذلك — قد قبل الثلاثة بلا معارضة ! .

بعد أن فرغت المحكمة من سماع شهود الأثبات والنفي ، قررت بتعيين ثلاثة من آل الخبرة ليحثوا أقوال الشهود ، ثم يُدوا رأيهم فيما إذا كانت وفاة بطرس باشا مسببة عن الضربات التي أصابته أو عن العملية التي أجريت له ؟ وهؤلاء الخبراء هم الدكتور مادن وهاملتون وعلى لبيب ، ولكن هذا بعد أن قبل استعفى ، وتعيين بدله الدكتور بهجت^(٥٢٣) وهيبي .

(٥٢١) في الأصل : «ثلاث» .

(٥٢٢) في الأصل : «وقال» .

(٥٢٣) كان قرار المحكمة في البداية هو تأليف لجنة من الدكتورة : نولن ، الطبيب الشرعي ، ومادن الجراح ، وعلى بك لبيب ، لتجيب على السؤالين الآتيين :

١ - هل الم BROH الناشئة عن الاصابة كانت في ذاتها عميقة ، بدون دخل للعملية ، أو كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية ؟ =

وعلم (٥٢٣) أن الأولين، اجتهدوا كثيراً في إخفاء الحقيقة، وأنهما على بيانه، يطيرون بالجهل بفنهما، وأن همها كان منحصراً في تبرير أعمال الاتهام (٥٢٤)، فاعداً عنده من جهة، ومساعدة للاحتمام من جهة أخرى.

ومن دون المحكمة أظهرت - في الحكم السادس بتعيينهم - عجزها عن البت فيما انتدبهم للفصل فيه بفهمه، ومع كونهم اختلفوا فيه، ومن كون الرأي المرجح اتسبب الوفاة عن الإصابة، مبنياً على وقائع لم تثبت، لذا، أسماءه ثبتاً كافياً (٥٢٥) ... فإن المحكمة حكمت بالاعدام ! .

٢ - إن أتيحت الدليلية مع اتخاذ الاستيات الطيبة المقررة فنياً؟
وقد أدى ذلك إلى تأجيل القضية إلى جلسة ١٢ مايو.

على أدنى تقدير، استقر عن عدم قبول عضوية اللجنة بعد ذلك، فعدلت المحكمة بذلك قرارها، وشكلت اللجنة من كل من : مادن، وبلبلتون، ويرجع ذلك وهى -- وهي الأسماء التي أوردها سعد زغلول، (انظر في متابعة القضية كتاب د. محمد عبد الرحمن برج : دراسة في المؤسسة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالى ، ١٩٠٨ - ١٩١٠).

(٥٢٤) أي : من الدكتور جهود وهى .

(٥٢٥) هو «سامي» : «مستشفي الدكتور ملدون» .

(٥٢٦) جاء في تقرير اللجنة الذي قدّمه للمحكمة ، «إن عدم تشریح الجثة يعني : من ، إلقاء جواب قطعى - إيجابي أو سلبي ، - عن السؤال الموجه إليها . ولتكن نتلاً لبيانات الكثيرة التي تجوز أن تحدث الوفاة ، فإننا نظّرنا ، بأن لهذا الحق ، في إبراء رأينا بأن المتروح التي سُبّلت كانت في ذاتها كافية ، وأنه لم يكن يتحقق أن يعيش بدون العناية .

أما ... في الاتهام وهى ، فقد خالفنا في الاستنتاج عن هذه النقطة ، حيث ، ذلك ، بأننا نظرنا إلى كل اصابة على حدتها ، وأبدينا رأينا

ولا انتقد هذا الحكم في ذاته ، ولكن الطريقة التي انتهت به ! ولقد كان السير إلدن غورست متغوفاً من المسألة ، وينبئ أن لا يحكم بالاعدام فيها . وأظهره لى هذه الخشية شخصياً [حز ، ١ ، ٩٤٩] بعد الحكم التمهيدى .

وفي اليوم التالي لصدر الحكم بالاعدام ، ورد على نظارة المخانقية خطاب من رئيس محكمة الاستئناف ، بأن المستشارين (٥٢٧) ، الذين جلسوا في قضية الورداني ، يطلبون الرأي من بناء الأحكام ، وأنه لذلك وضع ترتيباً يعفيهم من الاستئناف مدة ثالثة أيام من توريده .

فلم أفهم هذه الحالة ، ووquette عندى موقفاً سرياً ، كذا وعسى عند المستشار ، وضممنا على رفض ذلك . واستلم عبطة ، يحيى باشا ، وتكلمت معه في هذا الموضوع ، فاعتذر بأن بوند (٥٢٨) كتب إليه بذلك ، وهو نفذ رغبته ، وربما كان هناك اتفاق بين بوند وبين المحلاط العالية (٥٢٩) على ذلك ! فلم ألتقط هذه الاشارة .

عن أهميتها ، وأن جموع هذه الاتهامات ، باضطراره مع زن المصائب = يحدث حالة كلينيكية خطيرة جداً ، تهويز أن تسبب بها الوفاة ، ولكن ليس من الضروري أنها تحدث الوفاة . . .

وفي نهاية التقرير قالت المجنحة : « رفـ النهاية نقول بأنه نظراً لعدم عمل الصفة التشريحية ، فقد فقدنا الوسائل التي بـها يمكننا أن نحكم على نتائج العملية . ونظراً لقلة البيانات التي سبأءـت بأقوال الشهود ، فلا نستطيع كلية أن نعطي جواباً مرضياً على السؤال الأـبيـهـ إلىـنا ، وهو : « هل العملية أجريـت مع الاحتياطـات الطـبـيةـ المـقرـرـةـ فـيـاًـ ؟ـ ». (المرجع السابق الذكر) .

(٥٢٧) كانت المحكمة مشكلة برئاسة المستـر دـلـبرـونـبلـرـ وـعـدـويةـ أمـينـ بكـ وـعبدـ الحـمـيدـ رـضاـ بكـ مستـشارـينـ بـمحـكـمةـ الـاستـئـنـافـ الـأـهـلـيـةـ .

(٥٢٨) المستـرـ بـونـدـ هوـنـائبـ رئيسـ محـكـمةـ الـاستـئـنـافـ الـأـهـلـيـةـ .

(٥٢٩) يقصدـ بـالـمحـلاـطـ الـعـالـيـةـ ،ـ الـجـهـاتـ الـعـلـيـاـ .

وعلمت — بعد ذلك — من المستشار ، أن بوند اتفق مع السير غورست على هذه المسألة ! ولم يكن في وسعنا الا تنفيذ هذا الاتفاق ، مع الأسف على عدم احاطتنا به . ثم أطلعني على خطاب من السير غورست يزعم فيه أنه نسي أن يخبرني بذلك ! ثم تقابلت معه ، فاعتذر لى عن هذا النسيان .

غير أن المسألة ليست نسيانا ، لأنه — بعد أن أبدى الى تخوفه من عدم الحكم بالاعدام — جرت بيننا محادثة في هذا الشأن ، قلت في أثنائها : إن الظاهر ، من الروايات عن القضاة ، أنهم يميلون بالحكم بالاعدام ! فتكلم بما يفيد بأنه يعتقد في استقلال دلبروغلو . ووجدت عنده نوعا من الاطمئنان شعرت وقشذ أنه نتيجة اتفاق ! وما تقدم أيدى لي هذا الشعور . وأيده أيضا ما علمت من أن بوند كان — يوم الحكم — ملازما للمحكمة ، من وقت انعقادها لانصرافها ! .

رفع المحكوم عليه طلب نقض وابرام للحكم الصادر عليه . ولم يشترك الهلباوى مع زميليه في رفعه . وكان من ضمن أوجه النقض^(٥٣٠) أن الدخول للجلسة لم يكن مباحا الا لحملة التذاكر ، مما يضر بعلنية الجلسة .

وقد أمر بوند ألا يؤذن بالدخول بجلسه النقض والابرام ، إلا من كان حاملا لتذكرة خاصة . فاتخذ المحامون ذلك^(٥٣١) سببا لرده ، وأضافوا^(٥٣٢) إليه بأنه كان عضوا بمحكمة دنشواى ، التي كان للحكم الصادر منها تأثير في الجنائية المنسوبة للمتهم . ولكن المحكمة حكمت

(٥٣٠) في الأصل : «النقد» ، ويبدو أن سكرتير سعد زغلول سمعها منه خطأ أثناء املاء هذه الكراستة .

(٥٣١) في الأصل : «لذلك» .

(٥٣٢) في الأصل : «أضافوا» .

يوم السبت ١١ يونيو سنة ٩١٠ برفض الرد ، ثم برفض طلب النقض .

[ص ٩٤٠]

وقد اطلعت على حكم النقض والابرام ، فرأيته وضع بغایة الاعتناء وحسن الترتيب والتنسيق ، غير أنه يؤخذ من تكلفه في رد بعض الأوجه الوجيهة ، أن للغرض تأثيراً في صدوره . فقد ورد فيه — دفعاً للوجه المختص بعدم استيفاء شرط العلانية في الجلسة ، لتخفيص الحضور فيها بحملة التذكرة — أن رافع النقض والابرام لم يطعن بالتزوير فيما ثبت بحضور الجلسة من كونها علانية ، ولذلك لا يكون هذا الوجه مقبولاً — مع أن الغرض من هذا الوجه لم يكن إنكار العلانية بالمرة ، بل حصولها على غير المقصود منها — أو بعبارة أخرى ، عدم استيفاء الشروط الالزمة لوفائها بالغرض المقصود من حصولها .

كثرت الشكاوى من قبطى يدعى نجيب بك فهمى ، وكيل إدارة البضائع في السكة الحديد ، واتهمه الكثير بالرشوة ، ولم تر الحكومة بدا من التحقيق ضده بعد كثير من التردد ، وكان يساعدته الرؤساء الانجليز بهذه المصلحة ، وترددوا كثيراً في ايقافه عن وظائفه عقب الشروع في التحقيق ضده . وحاول بطرس باشا كثيراً أن يساعدته ، فلم يفلح .

وأبىت التعرض لمسائله ، وجعلت القول الفصل فيها للنائب العاموى . ولم أقل ما عرضه من الاستعفاء ، والتتجاوز عن حقه في المعاش ، اذا تركت التهمة . فقدمته النيابة لقاضى التحقيق ، وهو أصدر أمراً مسبباً باحالته على محكمة الجنائيات . فاشتغلت به تسع

جلسات ، وكانت مؤلفة من : عزيز بك كحيل رئيساً^(٥٣٣) ،
ومارشال وحرز أعضاء .

وأظهر الرئيس انعطافاً على المتهم أثناء المرافعة ، واشتد على النيابة . وكان المترافق عنها ضعيفاً ، فانطلق لسان الدفاع بالتنديد عليها ، ولم يجد منها مقاومة ، وانتهت المرافعة بتبرئة المتهم ! فكان لذلك وقع سيء في النفوس ، وعلمه المسلمون خذلانا لهم ، كما عده الأقباط انتصاراً ، وأعد الكثير منهم مظاهرة لمن تبرأ .

وقد ذهب^(٥٣٤) الناس في أسباب البراءة مذاهب شتى ، ولكن الحقيقى منها غير معلوم . ويظهر لي أن نجيب بك مرتكب حقيقة ، ولكن^(٥٣٥) خصوصه لم يكتفوا بالاستعانة عليه بالحقائق ، بل لفقوا عليه أموراً شوهت تلك الحقائق ! وكان لضعف المحقق دخل كبير في اختلاطها . ولا أجزم بأن هذا كان السبب في البراءة ، ولكنه — بلا شك — ساعد القضاة على قصد التبرئة .

[ص ٩٤١]

على كل حال ، وفيما بين الحكمين الذين صدرتا في قضية الورданى^(٥٣٦) بذلت مساع كثيرة من الحزب الوطنى وغيره ، لالتماس

(٥٣٣) في الأصل : «رئيس» .

(٥٣٤) في الأصل : «ذهب» .

(٥٣٥) في الأصل : « وأن» .

(٥٣٦) في الأصل : «بين الحكمين» . وقد عدلنا العبارة كما ورد في المتن ، نظراً لأن سعد زغلول كان قد قطع الكلام عن قضية الوردانى بالكلام الذى ورد في صفحة ٩٤٥ ، والذى تناول فيه نقطتين : قراءته لحكم القاضى ، وقضية نجيب بك فهمى . فكان من الضرورى تغيير العبارة =

العفو عن الوردان . وكتبت في ذلك الجرائد ، خصوصاً الأفرنجية منها . واهتم به نزلاء الأوروپاويين – خصوصاً بالاسكندرية – وكتبت عرايض العفو ، ووقع عليها الكثير من ذوى الوجاهة والاعتبار – وعلى الأخص من نزلاء الأوروپاويين بالاسكندرية .

ولكن بعد أن قامت هذه الحركة بشدة ، سكنت [ص ٩٤٢] فوراً ، ولم يعد يُرى لها أثر ، لا في الجرائد التي كانت متبنية لها ، ولا في السنة الناس الذين كانوا قائمين بها ! وعلمت – من مصدر ثقة – أن غورست سعى لدى قناصل الدول في أن يبذلوا جهدهم في إطفاء هذه الحركة ، وأن العريضة التي كانت قد أعدت^(٥٣٧) لالتماس العفو ، اختلست^(٥٣٨) من محل استين باسكندرية ، بعد أن وقع عليها الكثيرون . وأخبرنى سعيد باشا بأنهم يبلغون ثلاثة آلاف نفس ، وأفهمنى أن له دخلاً في اختلاسها ! وأن سكون الحركة ناتج عن هذا الاختلاس ! .

ولكنى لم أركن لهذا ، لأن كنت عالماً بما بذله غورست من المساعى لثنى الناس عن التماس العفو . وإذا صحت رواية الاختلاس ، كان المختلس لها^(٥٣٩) هو الشخص الذى كانت عنده ! فعل ذلك عندما تغير فكره وفكرة أخوانه بسبب تلك المساعى .

تكلم معى الدكتور بهجت بأن جماعة من الألبانيين حضروا

= كما ورد في المتن حتى نعود بالقارئ إلى النقطة التي قطع سعد زغلول
عندما كلامه .

(٥٣٧) في الأصل : «أعدت» ، وقد أضفنا إليها : «كانت قد» ليستقيم المعنى .

(٥٣٨) اختلست بمعنى سرقت .

(٥٣٩) في الأصل : «له» .

مصر ، وصمموا على الفتوك بالقضاء إن هم مسوا الورданى بسوء ! وسمعت مثل ذلك من على يك جلال ، صهر العائلة الخديوية . وكانت البرنسس نزلى هاتم من مروجى هذا التهديد . ويظهر أن رؤوف باشا ، المندوب العثمانى ، كان له سعى مثل ذلك .

وأخبرنى على جلال - قبل الحكم - بأنه لابد من العفو عن الوردانى ، وأنه من السهل استمالة عائلة بطرس باشا نفسها لالتماس العفو عنه ، وأنه تكلم مع الخديوى في هذا الشأن .

وأتصل بجورست شيء من هذه المساعى ، فقابلها بالرفض . وسألنى الخديوى مرة عن ميل غورست ورأيه في العفو ، فأخبرته بما تقدم . وتكلم غورست في تنفيذ الحكم قبل مضى الأربعة عشر يوماً القانونية ، فقلت له : إن العادة لم تجر بذلك ، ولا يقبل الخديوى أن يفعل هذا - خصوصاً في القضية الحاضرة ! . وقال له سعيد مثل ذلك . وتم الاتفاق على انتظار مضى المدة القانونية للتنفيذ .

زار الكولونيل روزفلت^(٥٤٠) ، رئيس جمهورية أمريكا السابق ،

Theodore Roosevelt (١٨٥٨ - ١٩١٩) الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة (١٩٠١ - ١٩٠٩) . ولد في نيويورك ، وتعلم في هارفارد ، وكان من أكثر رؤساء الولايات المتحدة شعبية في بلده . وكان نائباً للرئيس ماكنلي ، وخلفه في ١٤/٩/١٩٠١ بعد اغتياله .

وهو شخصية فريدة ، فقد جمع في فترات مختلفة بين المحافظة والتقدمة ، ومع أنه كان من أنصار توسيع الولايات المتحدة ، كياف مسألة قنال بناما - إلا أنه كسب جائزة نوبل في عام ١٩٠٦ لقيمه بالوساطة في الحرب الروسية اليابانية . ولكن حين فكرت بعض الدول الأوروبية في احتلال جزيرة سانتو دومينجو ، سارع روزفلت إلى احياء مبدأ مونرو الذي يعطى الولايات المتحدة دوراً رجلاً في السياسة الجديدة .

السودان ثم مصر ، وخطب فيها خطبتين ، أظهر في الأولى الميل والانعطاف للمسحيين ، وأثني على الحكم الانجليزي فيها . وأشار في الثانية ، التي ألقاها بـ محل الجامعة المصرية ، إلى عدم استعداد المصريين للحكم الذاتي ، وأنه يلزمهم زمان طويل حتى يصلحوا له .

فامتعض الناس منه امتعضا شديدا . وأظهر الخديوي سخطه عليه بعد خطبته الأولى وقبل خطبته الثانية ، وحاول كثيرا أن لا يحتفل به ، ولكنه — رعاية لغورست — رأى أن يدعوه للغداء دعوة بسيطة . وبذلت مساعٍ للوفوف على خطبته — قبل إلقائتها في الجامعة — فلم تأت بفائدة . وهذه بعض أعضاء الشورى بـ بـايـلام^(٥٤١) وليمة له ، ولكن الخديوي [ص ٩٤٣] ثناهم عنها من جهة ، ولم يجد روزفلت وقتا لديه يسعه .

ولقد أثرت خطبته الثانية تأثيرا سيئا — خصوصا في الطبقة المتعلمة — وأعد الحزب الوطني مظاهرة ضده ، علا فيها صياغة المتظاهرين بالدعاء عليه بالسقوط — فعلوا ذلك عند النزول الذي كان نازلا فيه ، وعند نزوله إلى البالخرة .

غير أن كثيرا من شبان الأقباط تظاهروا له ، وشيّعوه بهتاف التمجيل والتعظيم ، لأنه أظهر العطف على المسيحيين ، وامتدح بطرس باشا ، وأنهى باللعنات على قاتله ، وأن المسلمين أظهروا السخط عليه .

ولقد خطب في باريس بـجامعة السربون ، وتعرض بعض طلبة

(٥٤١) في الأصل : « بالام » — والطريف أنها كتبت أولاً « بـايـلام » ثم شطبت وكتب فوقها « بالام » . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأخطاء الإملائية لـسـكـرـتـيرـ سـعـدـ زـغـلـوـلـ ، حيث أن هذه الكراـسـةـ مـلـأـةـ وـلـيـسـ بـخـطـ سـعـدـ زـغـلـوـلـ .

مصريين للرد عليه ، والتصفي له . ولما وصل إلى إنجلترا التشيع جنازة ملكها ادوارد السابع ، خطب خطبة في « جلد هول »^(٥٤٢) امتدح فيها الانجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفي سنة ، ولا منهم^(٥٤٣) على سياسة الذين التي اتبعوها في الأيام الأخيرة ، ونصحهم باستعمال الشدة ، أو يخرجوا منها ويتركوا الحكم لغيرهم من يعرفون كيف يحكمونهم حكماً يناسب أخلاقهم المتحفظة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء .

فكان لهذه الخطبة وقع أسوأ^(٥٤٤) من سابقتها في جميع القلوب المصرية ، وعدها بعض الجرائد الانجليزية خروجاً عن حد اللياقة ورسوم الضيافة . ولكن الاتحاديين من الانجليز والمحافظين هللووا لها وكبروا ، كما فرح لها أغلب الانجليز النازلين بمصر . ولقد اتفقت كلمة الجرائد المصرية ، وكثير من الجرائد الأجنبية التي تطبع في مصر على استقباحها ، وكتب الكثير منهم الفصول الطوال في ذم الخطيب وهجائه ، ومن بينها فصل وضعه صاحب المؤيد للرد عليه في الخطيبين الأولين ، غاية في الإحكام ، ونشرته بعض الجرائد الأميركية .

وطعنت فيه جريدة هزلية (السامير) طعناً فاحشاً ، ملوءاً بالسب والشتم ، فشكى منه قنصل أمريكا ، وكتبت محافظة مصر ل Directorate الداخلية تستلفت نظرها إليه ، وتكلم السير غورست مع سعيد باشا في شأن لزوم معاقبته ادارياً أو قضائياً . فتكلم معى سعيد في ذلك ، كما تكلم مع النائب العمومى .

Guildhall.^(٥٤٢)

^(٥٤٣) في الأصل : « ولكنه لا لهم » ، وقد حذفنا « ولكنه » لأن الكلام الذي لام روزفلت الانجليز عليه لا يتعارض مع زعمه تأسيسهم في مصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفي سنة .

^(٥٤٤) في الأصل : أسوء .

فقلت : إنه لا يمكن معاقبة هذا الجنرال بأى طريقة من الطريقتين : الادارية والقضائية^(٥٤٥) .

أما الادارية ، فلأنه مانشر في تلك الجريدة لا ينطبق على نص المادة ١٣ من قانون المطبوعات ، اذ ليس فيه ما يمس النظام العام ، ولا الدين ، ولا الآداب العمومية .

وأما الطريقة القضائية ، فلأن القاعدة التي جرت عليها النيابة من منذ زمان طويل ، واستعانتها من القانون الفرنسي – أن لا تقيم دعوى القذف والسب الا اذا اشتكى المذكور [ص ٩٤٤] والمسبوب . وقد تغالت^(٥٤٦) في السينين الأخيرة في الأمر ، حيث لم تكتف بمجرد الشكوى ، بل طلبت أن يقيم الشاكى نفسه مدعيا بحقوق مدنية .

ولأنه يُخشى أن القاضى يرأف بالتهم رأفة واسعة ، بناء على أن روزفلت تعدى على المصريين ، وطعن عليهم في شعورهم وآخلاقهم ، فحرضهم بذلك على قذفه وبه ، فحيث^(٥٤٧) تكون نتيجة الحكم لوما رسميا لروزفلت !

وفوق ذلك ، فإن معاقبة تلك الجريدة بعقوبة ادارية أو قضائية ، يقع عند الناس موقعا سيئا جدا ، ويُزيد في سخط الأمة على الحكومة ، ويعيث الناس على سوء الظن بها ، وعلى الاعتقاد بأن كلام روزفلت في الأمة المصرية أمر متفق عليه بينه وبين الاحتلال – وهذا يكون ضرر العقوبة أشد بكثير من ضرر اهتمامها .

(٥٤٥) أضافنا : « الادارية والقضائية » لسلسة العبارة .

(٥٤٦) في الأصل : « وتغالت » .

(٥٤٧) في الأصل : « وحيث » .

فارتاح سعيد باشا هذه الأسباب ، وطلب أن اقنع بها غورست .
فذهبت إليه اليوم ١٤. يونية سنة ٩١٠ ، ووجده مريضا ، ففهمت ذلك كله إلى سكرتيره ، فاقتنع ، واكتفى بأن نظارة الداخلية تنبه تبيها شفهيا على صاحب تلك الجريدة بالكف عن الطعن . وقد تنفذ ذلك .

١٤ يونية سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار بنزل زيزينيا تحت رئاسة سعيد باشا . وأهم ما تقرر فيه مشروعات القوانين الجديدة ، وتعديل قانون المعاشات – خصوصا فيما يختص بالنظرار – ومشروع المعرف – فيما يختص بالمواظبة والسلوك – وحدثت بخصوصه مجادلة عنيفة – على الأخص بين رشدي وحشمت باشا .

فقد وضع نظارة المعارف مواد ذلك المشروع على طريقة توهم أنها تساهل مع الشورى ، وفي الحقيقة لم تساهل إلا في أمر صغير جدا لم يدخل في حساب الشورى ، ولم يلتفت إليه . ويرجع ذلك إلى عدم رفت التلميذ ، الذي يقل سنه عن ١٢ سنة ، إلا في آخر السنة التالية للسنة التي لم ينل فيها الدرجة المطلوبة بالنسبة للمواظبة والسلوك – بخلاف من تجاوز هذا السن ، فإنه يرفت في أي وقت من السنة المذكورة .

وأصر حشمت على ما عرضته نظارته ، فعرض رشدي تعديلا خفيفا جدا في هذا الحكم ، ولكنني رأيت أن الأحسن الأخذ بتعديل مجلس الشورى . فأقرت الأغلبية على رأي رشدي . ولكن لم يلتفت – لا هو ولا سعيد – إلى المعنى الآتي – الذي أفترهم إليه فيما بعد – وهو أن تعديل مجلس النظار يعني لا يتفق مع مطلوب الشورى ، ولا يختلف مع غرض نظارة المعارف إلا في نقطة ضعيفة جدا لا أهمية لها – ينقل المسئولية من نظارة المعارف إلى مجلس النظار ! بخلاف مالو صدقوا

على تعديل الشورى ، أو على تعديل نظارة المعارف — فان المسئولية تبقى على [ص ٩٤٦] عاتق هذه الأخيرة .

مع استمرار المناقشة في هذا الموضوع مدة طويلة ، فان سرى باشا لم يتدخل فيها ، إلا بكلمة أو بكلمتين ! أما سابا باشا ، فإنه مكث صامتا ساكتا طول الجلسة كلها ، حتى لم يسعني الا أن أقول له في آخرها — بالفرنساوية — ما معناه : إنى معجب بسكتك الطويل ، حتى كان الأمر لا يهمك فى شيء ! فقال : نعم لا يهمنى !

وقد اجتمعت معه وعبد الخالق باشا ثروت في العشاء — وكان وردت تلغرفات بتصریحات للسیر جرای في مجلس نواب الانجليز — فأخذ سابا يقول : يلزم الرد على هذه التصریحات ، وأن يقوم عقلاء القوم للدفاع عن صوالح البلد ، فإنه لا يحسن بهم السکوت ، ولا بد من فعل شيء . قال ذلك وكرره مرارا ! فلم يسعني الا أن ردت عليه بما أظهر له أن هذا القول لا يلتزم مع السکون الذى التزمه في مجلس النظار — خصوصا فيما يختص بالمسائل الحيوية ! .

قبض الجناب العالى — قبيل سفره — يده عن التدخل الظاهرى في الأعمال ، حتى ما كان منها متعلقا به ، كمسألة الأزهر ، وما كان يعده من مظاهر سلطانه ، كالترؤس^(٥٤٨) على مجلس النظار . فترك أمر الأولى لسعيد باشا ، يتصرف فيها باشارة السير إلدن غورست ، وتتكلم مع العلماء — في يوم وداعه — بما يدل على عدم ارتياحه من الخطأ ، التي جرى الكثير منهم عليها ، في الاعتصاب وتشجيع الطلبة على الاضراب عن الدروس .

وترى سعيد باشا يترأس مجلس النظار ، وكانت به مسائل يهتم

(٥٤٨) في الأصل : « كالترأس » .

بمثلها كثيراً ، وصرح له إنه يريد ترك الأمور للإنجليز يتصرفون فيها ، لأن الوطنيين يكرهون تداخله ، والإنجليز يودون الاستقلال بالأعمال .

وكان عرض عليه سعيد تأجيل مسألة معاشات النظار إلى وقت آخر ، فلم يقبل - كما أخبرني سعيد - وأصر على تنفيذها في الحال ، قائلًا له : إنه لا يعلم إلا الله بصير الأحوال ! .

[ص ٩٤٥]

ورد أنس - ١٤ يونيو سنة ٩١٠ - تلغرافات من لوندرا ، تشير إلى أن ناظر الخارجية صدق على أقوال روزفلت ، وأنه متفق مع رؤساء الأحزاب على اعتبار حالة مصر موجبة للاهتمام ، وداعية إلى استعمال الصرامة في المراقبة ، وأنه يستحيل منح مصر حكومة ذاتية مدام الحزب الوطني ينawiء الانجليز العداء ، وأن هذا الحكم لم يصبح أبعد عن مصر مثل ما هو بعيد الآن ، بسبب الخطأ التي جرى عليها الحزب المذكور ، وأن الحكومة واثقة كل الثقة بالسير إلدن غورست ، وليس أحمر منه في تنفيذ سياسة الحكومة الانجليزية .

وأشار اللورد كرومرو إلى خطارة الحالة ، وسهولة حلها إذا نظر بالعقل النير إلى الأسباب الحقيقة في سوء الحالة . قال : وإن وجود هذه الأسباب يمنع - من باب أولى - تعيين مندوب سام . ولعله يشير بذلك إلى الخديوي . وستكتشف الحالة عندما ترد التفاصيل .

[ص ٩٤٦]

١٦ يونيو سنة ٩١٠

انتقد « العلم » وجريدة « مصر الفتاة » الوزارة على التصديق على

القوانين الجديدة . فنشروا جواب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار ، وهو ما قُصد به تخصيص الأحوال — التي تطبق عليها مادة ٤٧ عقوبات مكررة — بما كان منها مهدداً للأمن العام بما يجعله على خطر ، وما لا يضر في حال من الأحوال بالحرية الشخصية .

وعوضاً عن أن تسجلاه^(٥٤٩) ، ليكون دلالة على قصد الشارع ، ومانعاً للقضاة من أخذ النص على عمومه ، وتطبيقه على غير المقصود منه — صرحت بأنّه لا يفيد شيئاً ، ولا يضمن تقدير القضاة بالغرض منه . مع أن صدور هذا الخطاب من النظارة^(٥٥٠) [ص ٩٤٧] التي حضرت المشروع إلى مجلس النظار ، الذي بنى عليه تقرير المشروع والأمر بتنفيذه ، ثم مخاطبة مجلس النظار لمجلس شورى القوانين يضمونه — كل ذلك يقيد معنى نص تلك المادة تقيداً لا يسُوّغ للقاضي أن يتّوسع فيه ، وإلا كان حكمه مخالفًا لمعنى القانون ، وحق على محكمة النقض والابرام أن تلغى حكمه .

نشرت جريدة « التيمس » عدّة مقالات لمحررها الماسيو شارل ، عقب أن زار مصر واجتمع ببعض رجالها — ومنهم سعيد باشا رئيس النظار — حل فيها حملة منكرة على الحالة الحاضرة لمصر ، وأشار بالشدة في معاملة المصريين ، وانتقد رئيس النظار — خصوصاً في سكوته عن تأمين بطرس باشا ، وعن اطفاء الحركة الوطنية المتهاورة . وأشار كثي في اللوم من جهة هذا السكوت . وانتقد كذلك الانجليز في نظارة المعارف ، وقال إن دنلوپ لا يستحق أن يمثل الحكومة الانجليزية فيها ، وأشار باستبداله .

(٥٤٩) أي : عوضاً عن أن تسجّل البريدتان خطاب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار . وفي الأصل : « يسجلاه » وقد عدلناه إلى « تسجلاه » .

(٥٥٠) في الأصل : « من نظارة » .

وكان هذا المحرر تقدم إلى سعيد باشا ، بواسطة السير إلدن غورست ، الذي طلب إلى سعيد باشا أن لا يخشى منه شيئا ، وأن يقول له كل ما يريد ، لأنه لا ينشر منه في جريدة إلا ما يأذن هو بنشره . ومن ضمن ما سأله فيه : ما إذا كان يوم أن يعمل بالاشتراك مع الانجليز في إدارة الحكومة المصرية ؟ — فقال له : إنه لا يود هذا الاشتراك ، وإنه يتمنى أن يكون منفرداً في العمل . والظاهر أن هذا الجواب ، ومثله ، فرق في ذهن هذا المحرر ، وأكمله أن رئيس الناظار من أركان الحزب الوطني ! .

ولقد فاتح سعيد باشا غورست ، يوم الخميس ٣٠ يونيو ، في هذا الخصوص ، فلم يجد أسفًا من تلك المعامدة ، وقال : إننا أردنا أن نوسع عليكم الأمر ، فلم تفهموا ، ولذلك يلزمنا أن نشدد الوطأة ، وأن يكون الأمر أمرنا في هذه البلاد ! فقال له سعيد : إننا لم نر أننا نلنا شيئاً عظيماً ، ولم ننفرد بالرأي ، بل الأمر حاصل بالاشتراك ، ولا يمكنني أن أغير خطتي . ويظهر أن المناقشة كانت حادة بينهما .

ومن هذا تأكد لي صحة ماروته « الإيجيسيان جازت » من أن غورست هو الذي أوحى بمعانٍ تلك المقالات إلى ذلك المحرر .

[٩٤٨]

قدم حشمت باشا مذكرة لمجلس المعارف الأعلى ، في آخر جلسة عقدها في ٢٨ يونيو سنة ٩١٠ ، ضد مدرسة القضاء ، بأنها تعلم أزيد من العدد اللازم ، وتساهل في امتحان القبول والانتقال ، وأن لجنتها طوع إرادة ناظرها ، والمدرسون فيها غير أكفاء . وكان غرضه عدم الاقرار على زيادة فصولها .

عارضه رشدي معارضه انتهت بعدوله مؤقتاً عنها . وكان موافقاً لحشمت مصطفى باشا ماهر . ووضع عاطف بك ردًا على تلك

المذكورة ، وسلّم لسعيد باشا . ولم يجد حشمت ما يعتذر به لمن يلومه على هذا العداء الا أن ناظر المدرسة غير معتنٍ به ، وأن اعضاء اللجنة مستخفون به ، وأن وفتحى نظري ناظر المدرسة بعرقلة مساعيه^(٥٥١)

[ص ٩٤٧]

قابيلت غورست يوم الجمعة أول يوليه سنة ١١٠ ، وكان في دور النقاوه من مرضه ، ولم يغير الكلام على شيء مهم . وفهمت — من خلال كلامه — عدم صحة الاشاعة التي جرت بنقله ، لأنه كان يقول : إن سأستريح مدة الأجازة ، وبعد العودة تنظر في المسائل الموقوفة .

ثم جرى الكلام في مدرسة القضاء ، وفهمت منه أنه تكلم مع حشمت بخصوصها ، وبأنه رغب إليها أن لا يحدث بها [ص ٩٤٩] تغييرا حتى يعرضه عليه . وفهمت من كلامه أن حشمت شكا إليه تداخلٍ في هذه المدرسة ! فقلت : إن لم أتدخل فيها ، ولكن يهمني أمرها ، لأنها الذي أنشأتها ، وتحملت الصعاب في إنشائها . ولأنني — بصفة كوني ناظرا للحقانية — أريد أن يكون نظامها كافلاً لتكوين قضاة حاذرين للصفات المطلوبة . ثم تكلمنا في الأزهر بعض الكلمات ، وانصرفت .

ويبلغني من سعيد أن غورست شدد الكلام مع حشمت في مدرسة القضاء ، وأن حشمت وعد أن يدرس حالتها درساً أولى ، ويوضع بشأنها تقريراً بعد انتهاء الصيف .

انعقد مجلس النظر بسرای زیزینیا يوم ٢ يوليه سنة ١١٠ ، تحت رئاسة سعيد باشا ، وحضره اللورد سیسل بالنيابة عن المستشار المالي .

(٥٥١) أى : مساعي حشمت باشا . ناظر المعارف الذي خلف سعد زغلول .

وأهم ما تقرر فيه : لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ، والغاء جريدة البهلوان بحججة أنها مضررة بالأداب ! .

وكنت معارضًا في هذا القرار :

أولاً : لأن ما اشتملت عليه رموز لم تكن مفهومة تماماً ، وأتبع ما يفهم منها أنها تهدف أشخاصاً معينين ، ولكن للقذف عقوبة مقررة في قانون العقوبات .

ثانياً : لشدة العقوبة بالالغاء ، من غير أن يكون ذلك مسبوقاً بانذار أو توضيح . وقلت لأخوانى : إنه يلزم ألا نندفع في معاقبة الجرائم ، وألا نتساهل^(٥٥٢) في شأنها ، لأن الالغاء قد يكون فيه خسارة لرأس مال عظيم ، [ص ٩٤٨] ولأن التسامح قد يجر إلى أن يُطلب منا إلغاء بعض الجرائم المهمة مثل ذلك السبب . [ص ٩٤٩] والأولى التدرج في العقوبات ، لا الابتداء بأشدتها . ولكنهم لم يحفلوا بهذا ، واتفقوا على الالغاء^(٥٥٣) .

(٥٥٢) في الأصل : « وتساهل » ، وقد أضفنا : « وألا » لتوضيح العبارة .

(٥٥٣) تعتبر هذه الصفحة النهاية الفعلية للكراسة ١٨ ، لأن صفحة ٩٥٠ وما بعدها حتى ص ٩٥٣ تحتوى على ما كتبه سعد زغلول عند استقالة مصطفى فهمي باشا وتعيين بطرس غالى باشا رئيساً للناظار .

وفيما يبدو أن سعد زغلول كتب تلك الصفحات في آخر الكراس ، ثم تركها . وعندما أراد املاء يومياته ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٠ تناول سكريته هذه الكراسة دون أن يدرك بأن الصفحات الأخيرة منها مكتوبة بالفعل عن موضوع قديم .

وقد اعتبرنا هذه الصفحات هي الجزء الأول من الكراسة ١٨ ، وصلرتها بها هذا الجزء الثالث من المذكرات .

ثبت بمناصر ومبرمج الدراسة والتحقيق

ابراهيم مصطفى الوليلي : مفاخر الأجيال في سير أعلام الرجال ، الطبعة
الثانية (القاهرة ١٩٣٤)

أحمد أحمد بدوى : أحمد حلمى (القاهرة ١٩٥٧)

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال، الجيش والهيئات العلمية
والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الأول
والقسم الثاني (مطبعة مصر ١٩٣٦)

أحمد لطفي السيد : قصة حياني (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)

أحمد فهمي حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ،
بدون تاريخ)

- الياس زخوره : السوريون في مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
- الياس زخوره : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)
- أميل فهمي شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربي ١٩٧٧)
- أمين سامي باشا : التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
- أنور الجندي : الصحافة السياسية في مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
- أنور الجندي : عبد العزيز جاويش (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير دون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسي في مصر الى جانب السير ادوارد جراي ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
- حسن الشيحة : عبد العزيز جاويش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
- حلمى أحد شلبى ، الدكتور : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى في مصر ، (سلسلة تاريخ المصريين ١٦)
- زكي صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية في القرن التاسع عشر ، الجزء الثاني (القاهرة ١٩٦٣)
- سعید اسماعیل علی ، الدكتور : قضایا التعليم في عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
- صبرى أبو المجد : أمین الرافعی (كتاب الجمهورية ٢٣)
- طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ – ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
- عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ .

- عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة اليابى الحلى ١٩٤١)
- عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)
- في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني ، (القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٤٩)
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الأفريقية الصادرة عن اليونسكو)
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)
- عبد حسن الزيات : سعد زغلول من أقضيته (دار الكتاب اللبناني - بيروت)
- عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم في مصر ، وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية ١٩٨٠ .)
- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)
- قليني فهمي باشا : مذكرات قليني فهمي باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)
- ماهر حسن فهمي : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)
- ماهر حسن فهمي : محمد توفيق البكري (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)
- محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)
- محمد ابراهيم الجزيري : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)
- محمد ابراهيم الجزيري : سعد زغلول (كتاب اليوم)

- محمد توفيق خفاجي : أضواء على تاريخ التعليم في الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)
- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)
- محمد خيري حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم في مصر في القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
- محمد عبد الرحمن برج ، الدكتور : الحركة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ - ١٩١٠ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨٥)
- محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتي بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩) (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
- محمد نجيب أبواللليل : الأماكن الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودي حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
- مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
- وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلاً في أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
- يونان لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الخزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
- الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الجريدة ١٩٠٨	المؤيد ١٩٠٨	الوفد ١٩٨٧
اللواء ١٩٠٨	المقطم ١٩٠٨ ، ١٩٠٧	

مراجع أجنبية

- 1 - Cromer, The Earle of, Abbas II (Londn, Macmillan & Co. 1915)**
- 2 - Cromer, The Earle of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)**
- 3 - Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)**
- 4 - Marshall, J. E., The Egytian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928)**

**Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)
The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)**

* الكشافات *

- ١ - كشاف الإعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامي عزيز فرج ومصطفى الغایاق والستيدة استيره غالى .

الكتابات

- ١٣٥ ، ١٢٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١١٩ ،
١٥٢ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٤٣ ، ١٣٧ ،
١٩٦ ، ١٩١ ، ١٩٠ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٢ ،
٢٤١ ، ٢٣٤ ، ٢٢٢ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٧ ،
٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٤٢ ،
٢٣٩ ، ٢٣٥ ، ٢٢٢ ، ٣٢١ ، ٢٩٨ ، ٢٨١ ،
٣٧٠ ، ٣٦٦ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٣٤٢ ،
٣٧١

أحمد حلمي : ٢٩٤

أحمد زكي : ٨٦

أحمد شفيق : ٢٧ ، ٨٥ - ٨٧ ، ٨٧ ، ١٠٢ ،
٢١٩ ، ١٩٩ ، ١٩٠ ، ١٨١ ، ١٢٥ ، ١٠٨ ،

٢٢٦ ، ٢٣٨

أحمد شكري : ٢١٨

أحمد شوقي : ١٤١ ، ٢٩٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،

٣٢٩

١ - كشاف الاعلام

(أ)

أباذهلة انظر ← اسماعيل أباذهلة

أبافاراس : ١٥٢ ،

ابراهيم الملباري : ٢٤١ ، ١١٤ ، ١٠٩ ،
٣٥٨ ، ٣٥٥

ابراهيم فؤاد : ١٩٥

ابراهيم نجيب : ٨٥

ابراهيم الورداي : ٢٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ،
٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٤

ابراهيم رشدي : ٢٤١

أحمد براده : ٥٦

أحمد حشمت : ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٧ ،
٩٤ - ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ،

- | | |
|---|---|
| ١٧١ ، ١٥٨ ، ٧٦ ، ٧١
٣٣٨ ، ٢٧ ، ٢٣
اسماعيل سرهنك : ٩٨ ، ٦٨ ، ٥٤
اسماعيل سري : ١٠٠ ، ٩٨ ، ٦٨ ، ١٠٩
، ١٣٥ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، ١٢٧ - ١٢٩
، ٣٢٢ ، ١٨٦ ، ١٥١ - ١٤٩
، ٣٤٩ ، ٣٤١ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٠
، ٣٦٧

اسماعيل صدقى : ٩٩ ، ١٤١ ، ٢١٨ ،
. ٣٣٥ ، ٣١٩

أغوبان ، بأغوص : ١٤٠
.
الأمير العطار : ٩٣ .

الأنباين «الشيخ» .

البرعى : ١٠٩ ، ١٩٦ .

البكرى انظر محمد توفيق البكرى

الجربى : ١٩٥

الخديوى انظر عباس حلمى الثانى

الدمرداش : ٢٥٨

الرمالى : ٣٢٩

السنوسى : ٢٠٩

السيد أبو حسين : ١٤١

السيد فهمى : ٢٤٧

الشعراوى انظر — على شعراوى

الصوفان انظر — عبد اللطيف الصوفانى

الفقى : ٣٣٢ ، ٣٣١

المفلوطى : انظر — مصطفى لطفى المفلوطى

المهدى العباسى «الشيخ» : ٢١٢

الملباوى انظر — ابراهيم الملباوى

الياس زخورا : ٩٧ ، ٢١٣

أميرة خواسك : ١٦

امين الشمسى : ٣٢٨

امين سامي : ٦٣

امين يحيى : ١٩٣ ، ١٩١

اوليفيه : ١٤٦ |
احمد صادق : ١٢٣

احمد عفيفى : ٢٠٢

احمد فتحى زغلول : ٩٦ ، ٨٤ ، ٢٦

، ٢٠٩ ، ٢٠٥ ، ١٩٦ ، ١٢٤ ، ١٢٥

، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧١

احمد فؤاد «البرنس» : ٦٧ ، ٦٤ ، ٤٦

، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٦٤ ، ١٥٧ ، ١٥٨

، ٢٥٦

احمد فؤاد «التلميذ» : ٣٤٥

احمد قمحة : ٢٤٣ ، ٢٠٦

احمد لطفي «المحامي» : ٣٥٥ ، ٢٩٤

احمد لطفي السيد : ١٠٥ ، ١٠٣ ، ١٠٢

، ٣٠٨ ، ١٢٥

احمد مظلوم : ٣٣٧ ، ٢٦

احمد بيى : ٢٠٣ ، ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٠

، ٣٥٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٠٦

ادهم «باشا» : ٢٦٦ ، ٢٦٥

ادوارد السابع : ٣٦٤

ارد : ٢٩٠

استوارت انظر — ستارت

استيرا غالى : ١٥ ، ٤

اسكندر فهمى : ٢٢٧

اسكندر كفرونى : ١٦٣

اسكتوفيه : ١٣٨

اسماعيل «الخديوى» : ٦٤

اسماعيل اباظة : ١٠ ، ٩٢ - ٩٠ ، ٢٢

، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٣

، ١٨٤ ، ١٦٧ ، ١٦٧ ، ١٤١ ، ١٣٥

، ٢٠٦ - ٢٠٢ ، ١٩٥ ، ١٩٣ ، ١٩٢

، ١٨٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣٤ ، ٢١٩ - ٢١٦

، ٣١٠ ، ٣٠٩ ، ٢٩٠ ، ٢٨١ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨

- ٣٤١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٢ ، ٣٣٠ - ٣٢٨ ، ٣٢١

، ٣٥٠ ، ٣٤٤

اسماعيل حسنين : ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٠ ، ٧٠ |
|---|---|

، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٧٦ ، ٢٦٤ ، ٢٥٠ ، ٢٠٨
. ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٩٨
جرای ادوارد : ٣٣ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٩٢ ،
، ٣٦٧ ، ٣٣٩
جلاد : ١١٦ ،
جودی : ٣٠٦ ، ٢٢٣
جورجي صبحي (دكتور) : ٢٨٨
جورست ، إلدن : ٨ ، ٩ ، ٢١ ، ٢٥ - ٢٦
، ٥٥ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٣
، ٨٥ - ٨٠ ، ٧٣ ، ٦٥ ، ٦٣ - ٦١ ، ٥٨ ، ٥٧
، ١٠٥ - ١٠١ ، ٩٩ ، ٩٨ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٧
- ١٢٤ ، ١٢٢ ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٠ ، ١٠٧
، ١٠٧ ، ١٠٢ ، ١٤٣ ، ١٣٧ - ١٣٥ ، ١٢٦
، ١٨٨ ، ١٨٦ ، ١٦٩ ، ١٦٧ - ١٦٥ ، ١٦٤
، ٢٠٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠ ، ١٩٣ ، ١٩٢
، ٢٢٦ ، ٢٢٠ ، ٢١٨ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢١٤
، ٢٦٤ ، ٢٥٩ ، ٢٤٥ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٢٧
، ٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٢
، ٣١٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٠ ، ٢٩٤ - ٢٩٢ ، ٢٨٩
- ٣٥١ ، ٣٤٩ - ٣٤٥ ، ٣٤٠ - ٣٣٠ ، ٣٢٤
، ٣٦٤ - ٣٦١ ، ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٣
. ٣٧١ ، ٣٦٨ - ٣٦٦
جونستون : ١٠٤

(ح)

حافظ : ٢٤٠
حامد العلليل : ٩٤
حسن بكري : ٣٢٩ ، ٣٢٥
حسن زايد : ١٤١
حسن صبرى : ١٠٩ ، ٩١
حسن مذكور : ٣٢٥
حسونة (الشيخ) انظر ← محمد حسونة التواوى
حسين رشدى : ٣٥ - ٣٨ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٥

٣٨٣

أيزيس راغب : ٤ ، ١٨٢

(ب)

بارنز : ٩٤
بخيت (الشيخ) : ١٦٥ ، ٣١٠
براده انظر ← احمد براده
برنار : ٦٠ ، ٩١ ، ٧٤ ، ١٦٢
برونايت ، وليم : ١٣٠ ، ٣٤٦
بطرس غال : ١١ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٣
، ٣٨ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٧
، ٨٤ - ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٧
- ١٠٩ ، ١١٢ - ١١٧ ، ١١٥ ، ١١٢ - ١٢٤
- ١٢٤ ، ١٣٢ - ١٣٥ ، ١٣٢ - ١٣٠ ، ١٢٧
، ١٥٢ ، ١٥٨ ، ١٦٤ - ١٦٩ ، ١٧٤
، ١٧٤ ، ١٧٩ - ١٧٦ ، ١٦٢ ، ١٥٨ ، ١٥٢
، ٢٠٢ - ٢٠٥ ، ٢٠٩ - ٢٠٩ ، ٢٢١ - ٢١١
- ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ - ٢٢٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣١
، ٢٣٧ ، ٢٣٩ - ٢٤٧ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١
، ٢٥٧ - ٢٧٥ ، ٢٧٧ - ٢٧٩ ، ٢٦٦ - ٢٧٨
، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٩٨ ، ٢٩٤ - ٢٩٦ ، ٣٠٦
، ٣٠٤ - ٣٠٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ - ٣٠٣
، ٣٢٨ - ٣٢٢ ، ٣٢٠ - ٣١٨ ، ٣١١ - ٣٠٨
، ٣٤٤ ، ٣٣٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٤ - ٣٣٢ ، ٣٣٠
، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٤٨
. ٣٧٢ ، ٣٦٩

بهجت وهبي (الدكتور) : ٩٨ ، ٢١٤ ، ٣٦٤
، ٣٥٥ ، ٣٥٥ ، ٣٦١
بن الدين برگات : ٢٨٥
بوند : ٣٥٧
بيتر : ٢٩٧

(ج)

جارو : ٣٤٥
جران ، مولان : ٢٢٣
جرهام ، رونالد : ١٩٢ ، ٩٨ ، ٩٠ ، ٨٥

٩١ - ٨٩ ، ٨٥ ، ٨٠ - ٧٨ ، ٧٥ ، ٦٦ ، ٦١
 ، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٠ ، ٩٨ ، ٩٧
 ، ١٣٣ - ١٢٧ ، ١٢٥ ، ١٢٤ ، ١١٧ ، ١١٥
 ، ١٦٢ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٧ ، ١٣٦ ، ١٣٥
 ، ١٩٧ ، ١٩٠ ، ١٨٩ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٦٥
 ، ٢٣٠ ، ٢٢٧ ، ٢١٢ ، ٢٠٧ - ٢٠٥ ، ٢٠٢
 - ٢٦٨ ، ٢٦٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧ ، ٢٣١
 ، ٢٨٤ ، ٢٨١ - ٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٠
 ، ٣٠٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٢٩٧ ، ٢٩٤ ، ٢٨٩
 ، ٣٣٦ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣١٨ ، ٣١٠ ، ٣٠٩
 ، ٣٤٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤١ ، ٣٣٩ ، ٣٣٧
 ٣٦٦

حسين فخرى : ٢٦ ، ٢٧ ، ١٨٥ ، ٢٧ ، ٢٦
 حسين فهمي : ١٦٧
 حسين كامل «البرنس» : ٦٤ ، ٥١ - ٤٩
 ، ١٤٧ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٩٢ ، ٩٠ ، ٨٧ ، ٦٧
 ، ١٨٣ ، ١٧٣ ، ١٧٢ ، ١٦٤ ، ١٦٢ ، ١٥٧
 ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٢ ، ١٨٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥
 ، ٢٢٥ ، ٢١٧ ، ٢١٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٠
 ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٥٩ ، ٢٥٧ ، ٢٤٢
 ، ٣٠٠ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧
 ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٦
 ، ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٢ - ٣٢٧ ، ٣٢٥ - ٣٢٣
 ، ٣٣٧

حسن يسري : ١٨٣ - ١٨٦
 حشمت انظر ← أحد حشمت
 حلمى أحد شلبي (دكتور) : ٢٤٢
 حلمى مسلم : ٩٤
 حمدى سيف النصر : ٨٨ ، ٤٦
 حمزه فهمي : ٦٧

(خ)

خالد الفوال : ٢٠٥ - ٢٣٧ ، ٢١٨ ، ٢٠٥ ، ٢٣٩

٢٩٣ ، ٢٨٩
 خليل ابراهيم : ١٠٩
 خليل حادة : ١٧٣

(د)

المخرج «الكونت» : ٢٧٩
 درويش سيد أحمد : ١٩٨ ، ١٩٦ ، ١٠٩
 دلبر وجلو : ٣٥٨ ، ٣٥٧ ، ٣٥٥ ، ٢٣٧
 دنلوب ، دوجلاس : ٦٤ ، ٥٤ ، ٤٦ ، ٨
 ، ٩١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٦٥
 ، ١٦٩ ، ١٦٤ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٢١ ، ١٢٠
 ، ٢١٥ ، ٢١٤ ، ٢٠٠ ، ١٩٩ ، ١٧٨ ، ١٧٨
 ، ٢٣١ ، ٢٢٩ ، ٢٢٦ - ٢٢٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٠
 ، ٢٥٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨
 ، ٢٨٧ ، ٢٧٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٦
 . ٣٦٩

ديليس : ١١٦

دى رو كاسيرا ، شارل : ١١٨ ، ١١٥ ،
 ، ١١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ ، ٢٣٢
 ، ٢٩٧ ، ٢٩١ ، ١٣٢
 ٣٥٢ ، ٣٤٠ ، ٣٢٤ ، ٢٩٨
 ، ٩٥٠ ، ١٤٩
 دى سريون «الكونت» : ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٠ ، ١٨٤
 ، ٢٥٠ ، ٢٠٩ ، ١٨٨ ، ١٨٦
 ٣٠٣ ، ٢٨٥ ، ٢٧٩ ، ٢٦٥

ديوى : ٢٩٠

(ر)

راسم : ٢٤٧
 رشدى انظر ← حسين رشدى
 رزوف : ٩٨ ، ٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ، ٣٦٢
 روب : ١٥٩ ، ١٦٠
 روبرتسون ، جون : ١٩٢ ، ١٠٥ ، ٥١

، ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٢٩٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٩
 ، ٣٤٩ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٠ ، ٣٣٧
 ، ٣٧٢ ، ٣٧١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥١
 سعيد انظر ← محمد سعيد
 سعيد زغلول : ١١
 سكوت : ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨
 ، ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨
 سلامة «الشيخ» : ٢٨٣
 سمير سرحان : «دكتور» : ١٥
 سميث «دكتور» : ٥٩
 سميرة عرابي : ١٥
 سميكه انظر ← مرتضى سميكه
 سوانسون : ٩١ ، ١٢١ ، ١٢١
 سيد مرعي «دكتور» : ٩٤
 سيف الدين «البرنس» : ١٥٥ ، ١٦٧
 سيف النصر : ٩٠

(ش)

شارل : ٣٦٩
 شارمى : ٢٦١
 شاكر «الشيخ» : ٩٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٥
 ، ٢٤٠
 شاويش انظر ← عبد العزيز جاويش
 شفيق «بasha» انظر ← أحد شفيق
 شكري انظر ← محمود شكري
 شواربي «بasha» انظر ← محمد شواربي
 شوبروج : ٥١ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠
 شوقي انظر ← أحمد شوقى
 شيتى ، أرثر : ٦٩ ، ٨٨ ، ٩٠ - ٩٢
 ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٤ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ،
 ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٢٩٣
 شيرون : ٧٨

روبنسن : ١٦٠ ، ١٥٩ ، ٧٥
 رووك : ٥١ ، ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٣
 روز فلت «كولونيل» : ٣٦٨ ، ٣٦٥ - ٣٦٢
 روفر «الدكتور» : ٣٠٩ ، ٣٠٢
 روكميرا انظر ← دى روكميرا
 رياض «بasha» انظر ← مصطفى رياض
 ريبو : ٢٦٥ ، ٣٣٨

(ز)

زروفاداكى : ١٣٨ ،
 زكي «بasha» انظر ← أحمد زكي
 زيد الشيف انظر ← محمد زيد «الشيخ»
 زبور : ٢٣٧

(س)

سابا زكي : ٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٢
 ، ٣٦٧ ، ٣٤٩
 سالزبورى : ٢٢٦
 سامي عزيز : ١٥ ، ٤
 ستواتر : ٧٠ ، ٥٦
 سرهنك انظر ← اسماعيل سرهنك
 سرى باشا انظر ← اسماعيل سرى
 سريون ← دى سريون
 سيل «اللورد» : ٨٦ ، ٩٠ ، ٣٧١
 ، ٢٢ ، ١٤ - ٧ ، ٥ ، ٣ ، ١
 ، ٦٣ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٣٩ ، ٣٤ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٣
 ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ٩٨ ، ٨٩ ، ٨٢ ، ٦٩ ، ٦٤
 ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١١٩ ، ١١٧ ، ١١٤ ، ١١٢
 ، ١٧٧ ، ١٧٤ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٤٠ ، ١٣٧
 ، ٢٣٥ ، ٢٢٦ ، ٢١٣ ، ٢٠٥ ، ١٩٨ ، ١٨٢
 ، ٢٧٧ ، ٢٧١ ، ٢٥٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٠ ، ٢٣٦

عبد الرحمن الرافعي : ٩٤
 عبد العزيز جاويش : ٨٨
 عبد العظيم رمضان (دكتور) : ١٦ ، ٤
 عبد الكريم سلمان (الشيخ) : ٩٧
 عبد اللطيف الصوفان : ٣٢٨ ، ٣٢٠
 عبد المجيد عمر : ٢٤٧
 عثمان فايد : ٩٤ ،
 عثمان مرتضى : ٣٠١
 عدن يكين : ٣٣٧
 عزت العابد : ١٥١ ، ١٥٢ ،
 عزيز حبشي : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢
 عزيز عزت : ٣٣٨ ، ٤٩ ، ٣٣٨
 عزيز كحيل : ٢٤ ، ٣٦٠
 عفيفي : ١٢٤ ، ١٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٩
 علىى انتظر ← محمد علىى
 على جلال : ٣٦٢
 على شعراوى : ١٩١ ، ١٢٥ ، ١١٥ ، ١٠ ،
 ٣١٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٥٨ ، ٢١٧
 على الشمسي : ٩٤
 على فهمي كامل : ١٠٥
 على ليث (دكتور) : ٣٥٥
 على يوسف (الشيخ) : ٣٧ - ٣٥ ، ٩٠ ،
 ٢٤٠ ، ١٩٥ ، ١٥٢ ، ١٣٨ ، ١٠٤
 ، ٣٢٤ ، ٣١٨ ، ٣١١ ، ٢٩٨ ، ٢٨٩ ، ٢٤١
 ، ٣٣٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٢٧
 عيسى نوار : ٢٨١
 عين الحياة (هانم البرنسس) : ١٦٧ ، ١٨٧

(غ)

غورست انتظر ← جورست ، إلدن
 غوستا نبيل : ٣٤٥

(ص)

صبيح (دكتور) : ١٧٤
 صالح باشا انتظر ← محمد صالح

(ط)

طلبة سعودي : ٢٩٠ ، ٣٢٩
 طلعت : ٢٣٧

(ع)

عاطف انتظر ← محمد عاطف بركات

- ٢١ ، ١٢ ، ٨ ، ٥٧ ، ٥٥ ، ٤٠ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٣٤ ، ٢٥
 - ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٢ - ٨٥ ، ٧٣ ، ٦٩ ، ٦٧ ، ٦٤
 ، ١٢٩ ، ١٢٧ - ١٢٣ ، ١١٨ ، ١١٠ ، ١٠٨
 ، ١٥٧ ، ١٤٧ ، ١٤٤ ، ١٤٢ - ١٣٥ ، ١٣٠
 - ١٨٣ ، ١٧٤ - ١٧٢ ، ١٦٩ - ١٦٣ ، ١٥٨
 ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٩٩ - ١٩١ ، ١٨٨ ، ١٨٦
 ، ٢٢٧ - ٢٢٢ - ٢١٥ ، ٢١١ - ٢٠٨ ، ٢٠٥
 ، ٢٤٢ - ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩
 ، ٢٦٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٢ - ٢٤٨ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤
 ، ٣١١ - ٣٠٩ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤ - ٢٩٩
 ، ٣٤٨ - ٣٤٤ ، ٣٤٠ - ٣٢٦ ، ٣٢٤ - ٣١٧
 ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٥٤

عباس حلمي (التلميذ) : ٩٨ ، ٦٥ ، ١٦٤

عبد الحميد الثاني (السلطان) : ٢٣٦
 عبد الحميد عمار : ٣٢٩
 عبد الحميد رضا : ٣٥٧
 عبد الحليم عاصم : ٢٥٦
 عبد الخالق ثروت : ٨٤ ، ٩٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧
 عبد الرحيم أحمد : ٦٠

٢٤٥ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٤٣ ، ٢٣٣ ، ٢٩٥ ، ٢٨٨ ، ٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢٤٧
 ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٢٩٦
 كتل (مستر) : ٩٤
 كوك ، توماس : ٢٤٩
 كيشن : ٨٤ ، ٨٢

(ل)

ليب البتونى : ١٠٩
 لطفى السيد انظر ← أحد لطفى السيد
 لما : ٢٢٣
 لوران : ٣٠٦

(م)

مادن : «دكتور» : ٣٥٥
 مارشال : ٣٦٠
 ماسبرو : ٣٤٨
 ماكيلرث ، مالكولم : ٣٨ ، ٣٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٧٩ ، ٣٨ ، ١٢٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٢٢٧ ، ١٢٥
 ماكتلى : ٣٦٢
 ماهر باشا انظر ← مصطفى ماهر
 متشل : ٢٢ ،
 محرز بك انظر ← محمد محرز
 محمد اباظه : ١٣٩ ،
 محمد أحمد الوكيل : ٢٠٠
 محمد المولى الحسنى : ١٥٢
 محمد توفيق البكري : ٨ ، ١٢٤ ، ١٦٥ ، ٢٠٢ ، ١٨٣
 محمد حسونة النواوى (الشيخ) : ٢١٢ ،
 محمد زكى : ٦٣
 محمد زيد الشيخ : ٢٨٣ ، ٢٨٢

ج - سعد زغلول - ٣٨٧

(ف)

فتح الله برکات : ٢٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٢٣٤
 فتحى زغلول انظر ← احمد فتحى زغلول
 فخرى (باشا) ، انظر ← حسين فخرى
 فريد انظر ← محمد فريد
 فيصل (الأمير) : ١٩٥

(ق)

قاسم أمين : ٣٣٣ ،
 قطة (باشا) : ٩٠ ، ٨٩ ، ١٣٦
 قمحنة انظر ← أحمد قمحنة

(ك)

كاپيتان ، هانرى : ٢٢٨
 كاربنتر ، بويڈ : ٩١ ، ٩٠ ، ٧٢ - ٧٠ ، ١٠١ ، ١٢١ ، ١٦٢ ، ٢٥٢ ، ٢٠١ ، ٢٠٠ ، ٢٦٠ ، ٢٥٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٩٥ ، ٢٦٠ ، ٢٥٣
 ٢٩٥
 كاردى انظر ← هارى ، جيمس كير
 كاسيل : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٨٧ - ١٨٩
 كالدينى : ٢٣٧
 كتشنر (اللوردن) : ٩
 كروفوت : ٢٦٠ ، ٢٠٠ ، ١٠١
 كرومـر (اللوردن) : ٦٢ ، ٤٠ ، ٣٣ ، ٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٨٣ ، ٣٦٨ ، ١٠٥ ، ١٠٤
 كلارك : ٧٢

كمال الدين (البرنس) : ٢٥٦
 كورييت : ٣٣١
 كيتنج (دكتور) : ٦٩ ، ١٠٨ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٠ ، ١٧١

محمد لطفي جمعه : ٩٤
 محمد سعفان : ٣٦٠
 محمد محمود : ٢٨٩ ، ٣٣٨
 محمد محمود الوكيل : ١٨٧
 محمد يوسف : ١٩٣
 محمود أبوالنصر : ٣٥٥
 محمود أبوحسين : ١٤١
 محمود جملي الفلكي : ٦٣
 محمود خليل : ١٠٩
 محمود سليمان : ٢٥٨ ، ٣٣٠
 محمود شكري : ٢٥٧ ، ١٠٧ ، ١٠٦
 ٣٣٦ ، ٣٣٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٣
 محمود صدقى : ١٦٧ ، ٢٣
 محمود عبد الغفار ، ١٠ ، ٧٠ ، ٢٥٨ ، ٢٠٤ ، ٧٠
 محمود فهمي : ٣٣٨ ، ١٦٧ ، ٨٤
 محمود نجيب أبوالليل : ٢٧٨
 مرسى رسنان : ١٧٣
 مرقص سميكه : ١٠٩ ، ٨٠ ، ٤٣٠ ، ٢٠٤ ، ١٠٩
 ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣١٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٢٢
 مسبرو : ٣٤٨
 مصطفى الخولي : ١٨٦ ، ١٨٣
 مصطفى الغایات : ١٦ ، ١٥ ، ٤
 مصطفى خليفة : ١٦٥ ، ١٧٣
 مصطفى خليل : ١٤١
 مصطفى رياض : ٢٢٤
 مصطفى عزت : ٨٨
 مصطفى فهمي : ٢٤ - ٢١ ، ١٩ ، ١١
 ٣٧٢ ، ٣١٩ ، ٢٧٥ ، ٦٣ ، ٢٧ ، ٢٦
 مصطفى كامل : ١٥٥ ، ١٠٥
 مصطفى لطفي المقلوطي : ٢٠٥ ، ١٧٧
 مصطفى ماهر : ٤٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٣٩
 ٢٧٤ ، ٢٤٨ ، ٢٣٧ - ٢٣٨ ، ٢٣٠ ، ١٩٢
 مظلوم أنظر ← أند مظلوم

محمد سامي كمال الدكتور : ٩٤
 محمد سعيد : ٥٧ ، ٥٥ ، ٥٢ ، ٣٨ - ٣٤
 ٩٧ ، ٩٥ ، ٩٢ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٦٩
 ١١٦ ، ١١٤ ، ١٠٩ ، ١٠٥ ، ١٠٢ ، ٩٨
 ١٣٨ ، ١٣٥ ، ١٣٠ ، ١٢٩ ، ١٢٧ - ١٢٣
 ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٥١ ، ١٤٤ ، ١٤٢ - ١٤٠
 ١٨٥ ، ١٧٤ ، ١٧٣ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٦٥
 - ٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٩٦ ، ١٩٢ - ١٩٠
 ٢٢٨ ، ٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢٠٨
 ٢٤٣ - ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣١
 ٢٦٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨
 ٢٧٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦
 ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٩
 ٣٠٧ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ - ٢٩٨ ، ٢٩٤
 ٣٢٢ - ٣٢٠ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١١ - ٣٠٩
 - ٣٥١ ، ٣٤٩ - ٣٣٤ ، ٣٣٠ ، ٣٢٦ - ٣٢٥
 ٣٧١ ، ٣٦٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٢
 محمد شكري : ٢٦١
 محمد شورابي : ٢٨٢
 محمد صالح : ٢٤٠
 محمد عاطف ببركات : ٧١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ٣٧٠ ، ٢٤٣
 محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : ٣٥٦
 محمد عبدالله الشيخ : ٩٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢
 محمد علوى : ١٨٧ ، ٢٥٨ ، ٢١١ ، ٢٠٧
 ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٢٥٩
 محمد على البرنس : ٣٤١ ، ٨٦
 محمد على مغربي : ١١٨ - ١٢٠ ، ١٢٠ ، ٢٣٩
 ٢٦٠ ، ٢٤٣
 محمد فريد : ٢٤ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٩١ ، ١٩١
 ٢١٨ ، ٢١٧
 محمد فهمي : ٩٤
 محمد كامل : ٣٠٤ ، ٢٩٥
 محمد كمال : ٣٤٥

هراري «باشا» : ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٩
 هيلتون «دكتور» : ٣٥٥
 هنتر : ١٩٢ ، ١٢٤
 هول : ٢٢٨ ، ٢٢٨
 هوبدا عبد العظيم رمضان : ١٥
 هيل : ١٨٧ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٠٠
 ، ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ٢٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢
 ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣
 ، ٣٠٦
 هيل ← أنظر هوستانهلى
 (و)
 وب «مستر» : ٣٨
 وهبي «الدكتور» ← بهجت وهبي
 ويلز ، سيدنى هربرت : ٤٩ ، ١٢١ ، ١٧٢
 ويلمور : ٢٣٨
 (ى)
 يحيى «افندى» : ١٨٣ ، ٢٠٢
 يحيى «باشا» أنظر ← أحمد يحيى
 يسرى «بasha» أنظر ← حسين يسرى
 يعقوب أرتين : ٦٤ ، ٦٣
 يوسف العتابي : ١٥
 يوسف صديق : ٢٤١

مقار «بasha» : ١٠٩ ،
 ملتون «دكتور» : ٣٥٦
 منتشى ، باخوردى : ٩٧
 منتشى ، جاك : ٩٦
 منكتوش : ٢٩٤ ،
 موزلى : ١٢٥ ، ٢٠٨
 (ع)
 نازلى هاتم «البرنسيس» : ٣٦٢ ، ١٨٢
 نجيب «بasha» : ١٦٧
 نجيب بطرس غالى : ١٩١
 نجيب فهمى : ١٠٠ ، ٣٥٩ ، ٢٢٨ ، ٢٢٧
 ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ١٨٢
 نسيب «افندى» : ٣٣٢ ، ٣٣١
 نصار : ٦٣ ،
 نوبار «بasha» : ٦٣
 نولن «دكتور» : ٣٥٥
 (ه)
 هاردى ، جيمس كير : ٩٤ ، ٩٣
 هارق ، بول : ٨٠ ، ١٥٠ ، ١١٠ ، ١٩٥ ، ١٩٧
 ، ٢٠٨ ، ١٩٧
 هازلتون : ٩٤
 هاشم الأشمونى : ٤
 هالتون : ٢٢٣

، ٣٠٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٢ ، ٣٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠١ ، ٣٤٤-٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ - ٣٢٦ ، ٣٢٤

(ج)

حزب الأحرار الدستوريين : ٢٧٩
حزب الأحرار الراديكاليين : ١٩٢ ، ١٠٥
حزب الاصلاح : ٣٢٧
حزب الأمة : ٩١ ، ٢٧٨ ، ٢١٧ ، ٢٧٩ ، ٣١٠ ، ٢٩٠

حزب الشعب : ٢١٨
حزب العمال : ٩٤

الحزب الوطني : ٨٥ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١١٤ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٤٩ ، ٣٧٩ ، ٣٧٠ ، ٣٦٨ ، ٣٦٣ ، ٣٥٤ ، ٣٣٤
حزب الوفد : ٦٤

الحكومة العثمانية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٧٨ ، ٢٣٧-٢٣٥

(د)

ديوان الأشغال : ٥١
ديوان الأوقاف : ٨٨ ، ٩٠

(ش)

شركة كوك : ٢٤٩
شركة الملحتات : ١٧٨

(ق)

الكورتنيات : ١٧٤ ، ٣٠٢

(ك)

كلية جرينوبل : ٢٢٨
الكلية الحربية : ٦٤
كلية الأداب : ١٦

(ل)

اللجنة العلمية الادارية : ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١ ، ٢٥١ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٣ ، ٢١٠ ، ١٦٠ ، ٢٥٦-٢٥٤ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٧ ، ٢٦٦
لجنة الميزانية : ٢٦٧ ، ٢٦٦

٢ - كشاف الميئات

(أ)

الأزهر : ٥٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٥٥ ، ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٣٧١ ، ٣٧٧

(ج)

جامع محمد عل : ٢١٣
جامعة اكسفورد : ٥١
جامعة السريون : ٣٦٣
جامعة كمبردج : ٥١
جامعة لوزان : ٨٤-٨٢
الجامعة المصرية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٥٧ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٤٥

جامعة المنوفية : ١٦

جامعة هارفارد : ٣٦٣
الجمعية الخيرية الإسلامية : ١٦٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

الجمعية الزراعية : ٢١٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٢

الجمعية العمومية : ١٠ ، ٤٦ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ١١٧-١٢٥ ، ١٣١ ، ١٣٤ ، ١٣٦-١٣٦ ، ١٩٠ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٣٨ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥١ ، ٢١٠ ، ٢٠١ ، ١٩٤

محكمة الاستئناف : ٣٥٧ ، ٨٢ ، ٧٥
 محكمة الجنائيات : ٣٤٧ - ٣٤٥ ، ٢٣٧
 ، ٣٥٠
 محكمة دنشواي : ٣٣٣ ، ٣٥٨
 المحكمة الشرعية : ٩٧ ، ١٨٣ ، ٢١٢ ، ٣٧٢
 مدرسة بولاق : ٦٧
 مدرسة الحقوق : ٤٥ ، ٥٣ ، ٦١ ، ٥٩
 ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١٨٦ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ٨٣ ، ٨٠
 ، ٦٦ ، ٢٢٩ ، ٢١٨ ، ٢١٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٩٦
 ، ٢٧٤ ، ٢٥٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٧ ، ٢٤٣ ، ٢٣٦
 ، ٢٣٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢
 المدرسة الخلدية : ٦٥٠ ، ٦٩٥
 مدرسة الزراعة : ٢٠٩ ، ٢٠٣ ، ٢١١
 المدرسة السعيدية : ٢٦١ ، ٢٩٤
 مدرسة السنبلة : ١٠٤
 مدرسة الصناعي : ٦٧ ، ٥٧ ، ١٧٢
 مدرسة الصيدلة : ١٦١
 مدرسة الطب : ٥٩ ، ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٨
 ، ٢٤٦ ، ٢٢٩ ، ١٧٩ ، ١٧١ ، ١٦٩
 ، ٣٤٥ ، ٣٠٥
 مدرسة القضاة : ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٦٨
 ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ ، ١٧٨ ، ١٧٣
 مدرسة المعلمين : ٤٦ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٢٢٩
 ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦٠
 مدرسة المهندسخانة : ٤٦ ، ٤٩ - ٥١ ، ٥٩
 ، ٢٢٩ ، ١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٩ ، ١٦٠
 ، ٢٤٧ ، ٢٢٠
 مصلحة الرقين : ٢٦٨
 مصلحة الصحة : ٢٦٤ ، ٢٩٢
 مصلحة المبانى : ١٦٣
 المعية السنبلة : ٥٧ ، ٩٦
 ملجم الحجاج : ٢٧٧
 الملجم العباسى : ٢٤٩

(م)

المجالس الأوروباوية : ٣٣٩

المجالس البلدية : ٢١٨

مجالس الصحة : ١٧٤

مجالس المديريات : ٨٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢١

المجلس الحسبي : ١٦٧

مجلس شورى القوانين : ٤٦ ، ٢٣ ، ٧٣

، ٨٠ ، ١١٨ ، ١٠٩ ، ٩٢ ، ٨٤ ، ١٠٥ ، ٩٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٦٥ ، ١٦٤ - ١٦١ ، ١٢٧ ، ١٢٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٩٦ ، ١٩٣ ، ١٨٣ ، ٢٣٠ ، ٢١٦ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٢٠٧ - ٢٠٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٥٧ ، ٢٤٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٠ - ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٢ - ٢٦٨ ، ٣١٩ ، ٣٠٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٧ ، ٢٨٦ ، ٣٤٨ ، ٣٣٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢١ ، ٣٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٥٤ - ٣٥٢ ، ٣٤٩

مجلس العلوم : ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٩٢

مجلس المعارف الأعلى : ٧٤ ، ٨٧ ، ١٠١ ، ١٠١ ، ١٢٠ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٢٠ ، ٢٢٩ ، ١١٩ ، ٣٣٠ ، ٢٧٢ ، ٢٥٩ ، ٢٥٠

مجلس النظار : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥١

، ٢٠٣ ، ١٨٣ ، ١٦٢ ، ١٩٧ ، ١٩٠ ، ١٨٣ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢١٦ ، ٢١١ - ٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٨٦ ، ٢٧٤ ، ٢٧٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦١ ، ٢٤٤ - ٣٠٧ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٨ - ٢٩٦ ، ٢٨٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٠٩ - ٣٦٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥

٣٧١ مجلس النواب : ١٩ ، ٢١ ، ١٠ ، ٣٣٩

المحاكم الأهلية : ٦٦ ، ٢٨٠

المحاكم المختلطة : ١٤٠

وزارة الحفانيّة : ١٠٠ ، ١٧٣ ، ٢١٠ ، ٣٤٥ ٣٦٩ ، ٣٥٧ ، ٣٤٥	(ن)
وزارة الخارجية : ١٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٨٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٠ ، ٢٦١ ٢٩٦ ، ٢٣٣ ، ٢٩٧	نظارة انظر ← وزارة
وزارة الداخلية : ٦٩ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٤٠ ، ٣٦٦	(هـ)
وزارة الزراعة : ٢٥٢	المهنة العامة للكتاب : ٣ ، ١٥
وزارة المالية : ٩٤ ، ١٦٥ ، ٢٥٤ ، ٢٤٣ ، ٢٥٤	(و)
وزارة المعارف : ٥٢ ، ٦١ ، ٧٥ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٦١ ، ٥٢	وزارة الاشتغال : ٥١ ، ٥٨ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٢ ، ٢٠٥ ، ١٩٩ ، ٢٣٩ ، ٢٢٠
١٦٤ ، ١١٥ ، ٤٠٠ ، ٩٩ ، ٨٣ ، ٨٢	٢٠١ ، ٢٦٧ ، ٢٠١
٢٩٦ ، ٢٨٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٥٦ ، ٢٥٥	وزارة الأوقاف : ٢٥٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٥٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٥ ، ٣٣١

الأوبرا الخديوية : ٢٤٢ ،
أوائل آيات : ١٢٥ ، ١٣٦ ،
اوروبا : ٩ ، ٩٠ ، ٨٨ ، ٧٧ ، ٥٠ ،
، ١١٨ ، ٩٢ ، ٨٨ ، ٢٢٨

آياتي البارود : ١٦٢ ،
إيطاليا : ٦٤

(ب)

باريس : ١٨٢ ، ٩١ ،
البحيرة : ١٠٠ ، ٥٥ ،
بلجيكا : ١٧٠

بني سويف : ١٠١ ، ٢٣٠ ،
بور سعيد : ٨٥ ، ١٩٣ ، ٣٠٠ ،
٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣١١

(ت)

تركيا : ٩٤ ، ٢٢ ،
تل : ١٧٣

(ج)

جرجا : ٢٥٧
الجزيرة : ٢٧٦ ، ٢٧٥ ،
جييف : ١٣٩ ، ٩٣ ،
الجزيرة : ٢٨٥
جيجل هول : ٣٦٤

(ح)

الحجاج : ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ،
٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٣٠١ ، ٢٥٦

(خ)

الخرطوم : ٢٦٦

٣ - كشاف البلاد والأماكن

(أ)

استراليا ملتن : ٣٣٣ ،
الأبيض : ٢٦٦ ،
الأستانة : ١١ ، ١٧٨ ، ١٠٦ ،
١٨٣ ، ٢٩٩ ، ٢٣٥ ، ٢٢٩ ، ١٩٩ ،
اسطنبول : ٢٤٩ ، ٨٨ ، ٨٥ ،
الاسكتلندية : ٧٣ ، ٦٧ ، ٤٩ ، ٢٦ ، ٢٢ ،
١٠١ ، ٩٨ - ٩٥ ، ٨٩ ، ٨٥ ، ٨٢ ، ٧٤ ،
١٣٧ ، ١٢٩ ، ١٢٦ ، ١٠٩ ، ١٠٤ ، ١٠٢ ،
٢٢٠ ، ٢١٨ ، ٢٠٢ ، ١٧٢ ، ١٥٩ ، ١٣٩ ،
٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٩ ، ٢٦٢ ، ٢٥٢ ، ٢٤٩ ،
٣٦١ ، ٣٥١ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ،
الاسماعيلية : ٣٣٨ ، ٢٩٧ ، ١٩٣ ،
اسيوط : ٢١٢ ، ١٦٧ ، ١٠١ ، ٨٨ ،
أشمون : ٢٦٢ ،
المانيا : ٩٣ ،
أمريكا : ٣٦٤ ، ٣٦٢ ،
انجلترا : ٩٩ ، ٧٧ ، ٧٠ ، ٥٩ ، ٥٠ ،
١١٧ ، ١١٥ ، ١٠٧ ، ١٠٦ ، ١٠٤ ، ٩٠ ،
٢٨٨ ، ٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٢٦ ، ١٦٩ ، ١٢٤ ،
٣٦٤ ، ٣٣١

(د)
الدقهلية : ١٠٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٥
دمهور : ٢٩٢ ، ١٧٢
دمياط : ١٩٣

(ر)
رشيد : ١٩٣
روبيس : ١١٠
ريانج : ٣٣١

(ز)
الرازيق : ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٨٠

(س)
سان كلر : ٦٠
سانثرو دومينجو (جزيرة) : ٣٦٣
السودان : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٩١ ، ١٨٣
صربيا : ٣٤١
السويس : ٢٨٢ ، ٢٥٦ ، ٢٤٩
سويسرا : ١٧٠
سيناء : ٢٦٨
سيوة : ٢١٩ ، ١٠٨ ، ٩٩

(ش)
الشرقية : ٢١٠

(ط)
طنطا : ٨٤ ، ٢٣٩

(ع)
العرش : ١٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٨٠
العقبة : ٢٨٦
٣٩٤

(غ)
الغربيّة : ١٠٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٥

(ف)
فرصي : ٨٧
فرنسا : ٦٠ ، ٦٣ - ٨٧ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٦٥ ، ٨٧ ، ٨٥ ، ٨٣ ، ٦٥ ، ٦٣
، ٩٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢٦٥
، ٣٣٨
فيشي : ٨٤
فيينا : ٦٤
الفيوم : ٩٥ ، ٢٨٩

(ق)
القاهرة : ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٦٧ ، ١٧٩
، ٣٣٨ ، ٣٠٠ ، ٢٧٨
قصر رأس التين : ٥٥ ، ١٠٠ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٧
، ٣٠٠ ، ١٦٤ ، ١٠٨
قصر زيزنيا : ٣٦٦ ، ٣٦٦
قصر عابدين : ٢٣ ، ٢٥ ، ١٤٠ ، ٣٤
، ٢٦٣ ، ٢٣٦ ، ٢١٩ ، ٢٠٨
، ١٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٢٢ ، ٣١٠ ، ٣٢٨
، ٣٣٠
القصر العيني : ١٦١
قصر القبة : ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٣١٧ ، ٣٣٧
، ٣٤٤

قصر المترفة : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٤
القلعة : ٢١٢
القليوبية : ٢٦٢
قنا : ١٠١ ، ٢٤٠
قطاطر استا : ٢٩٠
قطاطر الخيرية : ٢٦٢
قطاطر الرياح المنوف : ٢٩٠ ، ١٧٩
قتال بنها : ٣٦٢
قتال السويس : ٤٦ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٢ -

محطة مصر : ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ١١٠ ،
 محطة المتزه : ، ١٢٤ ،
 المدينة المنورة : ٢٨٢ ،
 مريوط : ٩٠ ، ١٦٣ ،
 مستشفى منشى : ٩٧ ،
 مسجد أبي العباس المرسي : ١٠٠ ،
 مصر : ٩ ، ١٠ ، ١٩ ، ١٦ ، ١٠ ،
 ، ٩٧ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٨٥ ، ٨٤ ، ٦٣ ، ٦١
 ، ١١٧ ، ١١٥ - ١١٠ ، ١٠٨ - ١٠٥ ، ٩٨
 ، ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١٢٥ ، ١٢٤
 ، ١٩٣ - ١٩٠ ، ١٨٨ ، ١٨٣ ، ١٦٥
 ، ٢٨٥ ، ٢٥٧ ، ٢٣٦ ، ٢٢٦ ، ١٩٩ ، ١٩٧
 ، ٣٣١ ، ٣٢٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠١ ، ٢٩٩ ، ٢٩٠
 ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٣
 ، ٣٦٩ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ - ٣٦٢
 المطربة : ١٤١
 ملوى : ٢١٢
 المنوفية : ٢٦٢
 المنصورة : ٦٨ ، ٢٩٢ ،
 المنيا : ٢٣٠
 ميدان عابدين : ٢٢١ ،
 (ن)

النمسا : ١٩٩ ، ١٦٥ ،
 نواي : ٢١٢
 نيويورك : ٣٦٢
 (هـ)

الهند : ٢٨٤ ،

، ١٢٣ ، ١٢٢ ، ١١٨ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١١٤
 ، ١٣٨ - ١٣٦ ، ١٣٤ - ١٣٢ ، ١٣٠ ، ١٢٩
 ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٥٠ - ١٤٤ ، ١٤٢ ، ١٤١
 ، ٢٢٦ ، ٢٢٠ ، ٢١٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٢
 ، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣١
 ، ٢٨٩ ، ٢٨٦ - ٢٨٤ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٥١
 ، ٣١١ ، ٣١٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٠
 ، ٣٣٠ - ٣٢٦ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٨
 ، ٣٤٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤١ ، ٣٣٨ ، ٣٣٣

(ك)

كلوب محمد على : ١٢٥
 كومبىو : ١٠٥
 الكويت : ١٩٥

(ل)

لوزان : ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢
 لوندرا (لندن) : ٢٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٧ ،
 ٣٦٨ ، ٣٣١ ، ٣١٩ ، ٢٦٤ ، ٢١٧ ، ٢١٦
 ليون : ٣٤٥

(م)

محطة اسكندرية : ١٣٩
 محطة الرمل : ١٠٠
 محطة السويس : ٢٥٧
 محطة سيلى جابر : ٩٠ ، ١٢٣

، ٣٦٥ ، ٣٤٧ ، ٣٣٣ ، ٢٣٦

قضية الورданى : ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠

قضية نجيب بك فهمى : ٣٦٠

(م)

مسألة إنشاء خط حديدى بين أشمون والقناطر

الخيرية : ٢٦٢ ، ٢٦٥

مسألة روزفلت : ٣٦٢ - ٣٦٨ ، ٣٦٥

مسألة سيرة : ٩٩ ، ١٠٨ ، ٢٥٠

مسألة شركة الملاحات : ٢٤٩ ، ٢٥٠

مسألة قتال السويس : ٨ ، ٤٦ ، ١٠٥

، ١١٢ ، ١١٦ - ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣

، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٥

، ١٤٦ ، ١٨٦ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٧٧ ، ١٥٠ ، ١٤٧

، ٢٠٠ ، ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٣ ، ١٩١ ، ١٨٧

، ٢٢٦ ، ٢٢٠ ، ٢١٧ ، ٢١٥ ، ٢٠٩ ، ٢٠٢

، ٢٥٠ ، ٢٤٩ ، ٢٤٠ ، ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣١

، ٢٨٤ ، ٢٧٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٥١

- ٣٠٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٠ ، ٢٩١ ، ٢٨٩

- ٣٢٦ ، ٣٢٣ ، ٣١٩ ، ٣١٠ ، ٣٠٨

، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ - ٣٣٩

، ٣٤٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨

، ٣٤٨
مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين :

١٦٧ ، ١٥٠

، ٣٠٦ ، ٢٢٣

مسألة كتاب حودي : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧

، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠ ، ٢٤٨

، ٢٦٠ - ٢٥٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠

مقتل بطرس غالى : ٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤

، ٣٣٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٤٤ - ٣٥٥ ، ٣٥٧

، ٣٦٩
مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف : ٩٣ ، ١٣٩

(و)

وفاة ادهم باشا : ٢٦٥ ، ٢٦٩

٤ - كشف الموارد

(أ)

إنشاء سكة حديد السودان : ١٨٣ ، ٢٦٦
، ٢٦٦

(ث)

ثورة سنة ١٩١٩ : ٢٧٩ ، ٢٧١

ثورة العرابية : ٣٩

ثورة يولير : ٢٤٢

(ج)

حربة الحج : ٣٢٤

آخر الرومية اليابانية : ٣٦٢

حرب العالمية الأولى : ٢٧٨

آخر العالمية الثانية : ٢٤٢

(د)

رسووى : ١٠٥ ، ١٩٢ ، ٣٥٠

(ق)

قانون المطبوعات : ١٢ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩

(س)	السوسيتي : ٢٣٦
(ط)	طنين : ٩١
(ع)	العلم : ٣٦٨ ، ٣٤٤
(ق)	القطر المصري : ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٤ ، ١٧٩
(ل)	لابورس ايجيسيان ، ٢٦ السلواد : ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ٩٤ ، ١٨٦ ، ١٩٤ ، ٢٥١ ، ٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢٣٦ ، ٢٠٧ ، ١٩٤ ، ٣٢٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٠ ، ٢٨٤ ، ٢٧٨ لي جورنال دي كير : ٢٧
(م)	المسمير : ٣٦٤ مصر الفتاة : ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٧٨ ، ٢٠٧ ، ١٣٩ ، ٣٦٨ ، ٣٤٤ ، ٢٩١ المقطم : ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٨٥ ، ٣٦٤ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣١٨ ، ٣٠٨
(ن)	النوقل : ١٣٩ ، ٨٣ ،
(و)	الوقائع المصرية : ٩٧

٥ - كشاف الدوريات

(أ)	الأهرام : ٢٧٨ ، ٨٣ ، ٢٦٩ ، ٨٤ ، ٦٧ ، ٨٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ الأيجيسيان جازت : ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٣٧٠ ، ١٩٥ ، ١٦٨
(ب)	براميد : ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ البروجريه : ٣٧٢ البهلو : ٣٧٢
(ت)	التان : ٩٣ ، التايس : ٣٦٩ ، ١٩٥
(ج)	جازيت دي كولوف : ٩٣ الجريدة : ٩١ ، ١١٤ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ، ٢٢٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢١ ، ٣١٠ ، ٣٠٨ جريدة مصر : ٣٤٥ ، ٢٦٣ الجريدة الرسمية : ٣٢٨
(د)	الديبل بوسٌ : ٩٦

من أهم أعمال المحقق

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨).
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان.
(بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣).
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥).
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روزاليوسف ١٩٧٦).
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧).

- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روزاليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمين والتنظيم السري .
(القاهرة : دار روزاليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربي ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزو الاستعماري للعالم العربي ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- ١٩ - أذدوية الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والغرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا في عصر الامبرالية ، مع د . يونان لبيب رزق و د . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ -- تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون ماراو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٧	● التقديم
١٧	١ - الكراة الثامنة عشرة الجزء الأول
٢٩	٢ - الكراة العشرون الجزء الأول
٤٣	٣ - الكراة السابعة عشرة
١٥٣	٤ - الكراة السادسة عشرة
١٧٥	٥ - الكراة الثالثة عشرة
٣١٢	٦ - الكراة الثامنة عشر الجزء الثاني
٣٧٣	● ثبت بمصادر ومراجعة الدراسة والتحقيق
	● كشافات الاعلام والهيئات والأماكن والبلاد
٣٧٩	والحوادث والدوريات

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب ١٨٤٦ / ١٩٩٠

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٤٢ - ٠

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

۶۵۰

